التصحيف في متن الحديث

جذوره، آثاره، ما يكشف عنه، علاجه

حيدر المسجدي

بسم الله الرحمن الرحيم

التصحيف في متن الحديث

جذوره . آثاره . ما يكشف عنه . علاجه

حيدر المسجدي

التصحيف في متن الحديث

حيدر المسجدي

المقابلة المطبعية : علي نقي نگران ، محمّد علي الدباغي ، سيّد هاشم الشهرستاني
الإخراج الفني : مهدي خوش رفتار
الفهارس الفنيّة : محمّد كريم صالحي

الناشر : دارالحديث للطباعة والنشر
الطبعة : الأولى ، ١٤٣٢ ق / ١٣٩٠ ش
المطبعة : دارالحديث
الكمية : ١٠٠٠
الثمن : ۴۵۰۰ تومان

ايران: قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف : ٧٧٤٠٥٤٥ _ ٧٧٤٠٥٢٣ ٠٢٥١
http://darolhadith.ir
darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 563 - 3

فهرس المطالب

الفصل الثالث: مناشئ التصحيف

الفصل الرابع: ما يكشف عن التصحيف

الفصل الخامس: مراحل علاج التصحيف

الإهداء

أُقدّم هذا الجهد المتواضع والهدية البسيطة إلى أولياء النعم وقادة الأُمم.

إلى خير الخلائق من الأوّلين والآخرين.

إلى أكثر الناس على العالمين فضلاً.

إلى أشدّ الناس على مرّ التأريخ ظلامةً.

إلى باب الله وسبيله محمّد وأهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

أُقدّمه لهم بضاعةً مزجاة وأقول لهم ما قاله إخوة يوسف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَـٰعَةٍ مُّزْجَـٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾[1]، مع الاعتذار عن قصوري وتقصيري، على أنّه على قدري لا على قدرهم، فأنا أشبه شيء بقول الشاعر:

جاءت سُليمانَ يومَ العَرضِ هُدهُدَةٌ   أهدَت إلَيه جَراداً كانَ في فيها

و أنشَدَت بِلِسانِ الحالِ قائِلَةً   إنّ الهدايا عَلى مِقدارِ مُهديها

راجياً منهم القبول والعفو عمّا فيه من خللٍ أو نقصٍ؛ فإنهم أكرم الناس، والعذر عند كرام الناس مقبول.

---

١. يوسف: ٨٨.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على أشرف الأنبياء والمرسلين محمّدٍ وآله الطيّبين الطاهرين، واللعن على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

الهدف الأساسي الذي تبغيه جميع الشرائع السماوية والأديان الإلهيّة على كثرتها، هو تكميل البشريّة وسوقها نحو السموّ والكمال، ومنحها سعادة الدارين؛ دار الدنيا والفناء، ودار الآخرة والبقاء. وقد جاءت هذه الشرائع بشكلٍ متتالٍ، فكلّما جاءت شريعة نسخت سابقتها؛ لأنّ كلّ شريعة أكمل من سابقتها، فهي تسمو بالإنسانيّة إلى درجة أعلى وأسمى.

و بما أنّ الدين الإسلاميّ الحنيف خاتمة الأديان الإلهيّة، فهو أشرفها وأفضلها وأتمّها، فهو الدين الذي يبدي للبشرية منهجها في شتّى مجالات الحياة الفرديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، ويعالج مشاكل الحياة في مختلف المجالات وعلى شتّى المستويات. بل لا نجد شيئاً عظيماً كان أم حقيراً إلّا وللشرع الإسلامي فيه رأي، ومن هنا ورد في الروايات الشريفة:

١. عن عَليٍّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسى، عَن يونُسَ، عَن حُسَينِ بنِ المُنذِرِ، عَن عَمرِو بنِ قَيسٍ الماصِرِ، عَن أَبي جَعفَرٍ﷣ قالَ: إِنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى لَم يَدَع شَيئاً تَحتاجُ إِلَيهِ الأُمَّةُ إِلى يَومِ القِيامَةِ، إِلّا أَنزَلَهُ في كِتابِهِ وَبَيَّنَهُ

لِرَسولِهِ ﷺ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيءٍ حَدّاً، وَجَعَلَ عَلَيهِ دَليلاً يَدُلُّ عَلَيهِ، وَجَعَلَ عَلى مَن تَعَدّى الحَدَّ حَدّاً.[١]

وورد فيها أيضاً:

٢. عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عيسى، عَن عَليِّ بنِ حَديدٍ، عَن مُرازِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: إِنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى أَنزَلَ في القُرآنِ تِبيانَ كُلِّ شَيءٍ، حَتّى ـ وَاللهِ ـ ما تَرَكَ اللهُ شَيئاً يَحتاجُ إِلَيهِ العِبادُ؛ حَتّى لا يَستَطيعَ عَبدٌ يَقولُ: لَو كانَ هذا أُنزِلَ في القُرآنِ، إِلّا وَقَد أَنزَلَهُ اللهُ فيهِ.[٢]

فنجده قد ضمّ العبادات والمعاملات معاً، كما أوضح آداب الحياة على مستوييها الفردي والاجتماعي؛ فعلّمنا آداب المعاش وطلب الرزق، وآداب الطعام والشراب والنظافة والمنام والكلام وغيرها[٣]، مراعياً في ذلك كلّه خصوصيات الأفراد، فذكر للكبير آداباً تختلف عن الصغير، وللمرأة آداباً تختلف عن الرجل، وللشيخ آداباً تختلف عن الشاب، وهكذا.

كما وضع لنا آداباً للمعاشرة والحياة الاجتماعية في أوساط المجتمع، والسيرة مع الأهل والولد، والصديق والعدوّ، والمسلم والكافر، والموافق في المذهب والمخالف له، وسيرة الأمير مع الرعيّة، وبالعكس، وبيّن لكلّ طائفة واجباتها وحقوقها. ومع ذلك فقد قنّن أحكاماً جزائية تحول دون تعدّي الأفراد على حقوق الآخرين، فشرّع الحدود والتعزيرات.

فالإسلام له سعة وشمولية بحيث تمتدّ جذوره إلى شتّى مجالات الحياة الفرديّة

---

١. الكافي: ج ٧ ص ١٧٥ ح ١١، وج ١ ص ٥٩ ح ٢.

٢. الكافي: ج ١ ص ٥٩ ح ١.

٣. لمزيد الاطّلاع راجع أبواب الكافي، ولملاحظة بعض الآداب الواردة في الأحاديث راجع أبواب العِشرة منه، الكافي: ج ٢ ص ٦٣٥.

والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والعسكرية، وعلى مختلف المستويات، وعلى جميع الأصعدة، وهذا ممّا لا ريب فيه. إنّما المهمّ هو تطبيق هذه التعاليم والمفاهيم السامية.

من جانب آخر فإنّ الذي يوصل لساحل النجاة والهداية، ويرقى بالإنسان نحو الكمال، هو خصوص ما شرّعه الله سبحانه وتعالى؛ لأنّه بارئه والعالم بما يصلحه ويفسده، فما كان من التعاليم متّصلاً بالله سبحانه ـ وذلك بأن يكون من قبل الأنبياء والمرسلين وأوصيائهم (صلوات الله عليهم أجمعين) ـ فهو الحقّ والصواب، وفيه الرشد والكمال، وأمّا ما سواه فلا يصل بنا إلى ساحل النجاة والهداية. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَاتَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّـٰكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1].

فمن أراد النجاة لزمه أن ينهل من عين الشريعة الصافية؛ وهي الكتاب الكريم، وما سنّه النبي الأمينﷺ، فهما الحجّة علينا. أمّا الكتاب الكريم فهو بين أيدينا، وأمّا ما سنّه النبي فلا سبيل لنا لمعرفته إلّا عن طريق الأحاديث الحاكية له، ولهذا فإنّ حاجتنا للحديث ماسّة.

من جهةٍ أُخرى فإنّ النبيﷺ لم يترك الأُمّة بعده سدىً، وإنّما خلّف بعده أوصياء معصومين، هم الذين يبيّنون ويحفظون الكتاب والسنّة، فأوصى الأُمّة بالتمسّك بهم إلى جانب القرآن الكريم، كما ورد في حديث الثقلين المروي في كتب الفريقين. فروى الحافظ ابن عقدة وغيره عن جابر بن عبدالله الأنصاري أنّه قال:

> **٣. كُنّا مَعَ النَّبيِّﷺ في حِجَّةِ الوَداعِ، فَلَمّا رَجَعَ إلى الجُحفَةِ نَزَلَ، ثُمَّ خَطَبَ النّاسَ فَقالَ:... إنّي لَكُم فَرَطٌ، وَأَنتُم وارِدونَ عَلَيَّ الحَوضَ، وَإنّي مُخَلِّفٌ فيكُمُ الثَّقَلَين إن تَمَسَّكتُم بِهِما لَن تَضِلّوا؛ كِتابَ اللهِ وَعِترَتي أَهلَ بَيتي، وَإنَّهُما لَن يَفتَرِقا حَتّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوضَ.**[2]

---

١. الأنعام: ١٥٣.

٢. الاستيعاب: القسم الثالث ص ١٠٩٩ الرقم ١٨٥٥، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ٤٨٤ الرقم ٤٠٨٩، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٩٦، الغدير: ج ١ ص ٢١.

فليس لمن يتحرّى الهداية سبيل دون التمسّك بالقرآن والعترة؛ فكلّ ما سواهما ضلال مبين، قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[1]. ومن الواضح أنّ معنى التمسّك بهما هو السير على جادّتهما، والاستنارة بهديهما، والعمل وفقاً لما يرشدان إليه.

أمّا إرشادات الكتاب فهي بين أيدينا، وأمّا إرشادات النبي وأهل بيته عليهم السلام فالذي يبيّنها لنا هو الأحاديث الشريفة، والتي نُقلت إلينا بوسائط عديدة عبر اثني عشر قرناً أو أكثر، وهذا ما جعلها في معرض التأثّر بمؤثّرات مختلفة، مع غضّ النظر عن الدواعي والأسباب لتلك المؤثّرات، فقد تعرّضت خلال هذه الفترة للدسّ والتحريف والتصحيف وغيرها.

ولهذا فإنّ المتعاطي مع الحديث بحاجة ماسّة لعلاج كلّ واحدة من المذكورات؛ كي يستطيع ريّ غليله وظمئه من هذه العين الصافية. ولا شك أنّ رفعها يتطلّب سبلاً علمية منسجمة مع الواقع الذي نُقل فيه الحديث إلينا، ودراستها بلحاظ العوامل المؤدّية لذلك.

ومن أبرز تلك الآثار هو التصحيف الطارئ على الحديث جرّاء نقله من كتابٍ إلى آخر، ومن نسخةٍ إلى أُخرى، فلابدّ من علاجه ورفعه كي يتسنّى لنا العمل به، وإلّا فإنّنا سنعمل بما نتصوّر أنّه هو المطلوب منّا، مع أنّ المطلوب غيره.

الكتاب الذي من يديك أيّها القارئ الكريم هو محاولة متواضعة لعلاج التصحيف الطارئ على الحديث، على أمل أن يكون وافياً شافياً وينبغي التنبيه على أنّنا سنعالج خصوص التصحيف الطارئ على متن الحديث، وأمّا سند الحديث فنحن لا ننكر ضرورة البحث عن التصحيف الطارئ عليه، وإنّما نقول: إنّ البحث المذكور بحث رجالي، وله متطلّباته الخاصّة في بعض المجالات، فلا ينبغي خلطه بالتصحيف الطارئ على متن الحديث. وعلى سبيل المثال فإنّ الأُمور الكاشفة عن

---

١. يونس: ٣٢.

وقوع التصحيف في المتن تختلف ـ بالمرّة ـ عن الأُمور الكاشفة عن وقوعه في السند، كما أنّ سبل علاج كلّ منهما تختلف عن الآخر، ولهذا نرى ضرورة بحث التصحيف الطارئ على السند بشكلٍ مستقلّ وفي كتاب خاصّ، علماً أنّ السيّد البروجردي‌ﷺ قد تعرّض في كتاب ترتيب الأسانيد للتصحيفات الطارئة على أسانيد الكافي، فلابدّ من لحاظه وتتميم البحث في الجوانب المتبقية.

وفي المقام تساؤلات عديدة بحاجة إلى إجابة، نعرضها فيما يلي:

السؤال الأوّل: ما الفائدة من معرفة التصحيف الطارئ على الحديث؟ سيّتضح الجواب على هذا السؤال في الفصل الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله.

السؤال الثاني: ما هي جذور التصحيف؟ ولماذا يطرأ التصحيف والخطأ على الحديث، خصوصاً مع منزلة الحديث السامية والتي تتطلّب الدقّة والاهتمام؟

خصّصنا الفصل الثالث من هذ الكتاب لبيان جذور التصحيف في الحديث الشريف، أو الأُمور الباعثة على وقوع المحدّث وناسخ الحديث في التصحيف والخطأ.

و إذا ما أردنا أن نضفي على البحث صبغة عملية، فلابدّ من الجواب على سؤال آخر أيضاً؛ لأنّ معرفة جذور التصحيف قد لا تنفع المتعاطي مع الحديث عملياً؛ لعدم معرفته بمضانّها في الحديث، فلابدّ من بيان الأُمور الكاشفة عن وقوع التصحيف في الحديث، ولهذا نواجه السؤال التالي:

السؤال الثالث: ما هي الأُمور الكاشفة عن وقوع التصحيف؟

سنبحث ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب إن شاء الله.

وبعد هذا كلّه فإنّ المهمّ للمتعاطي مع الحديث هو معرفة النسخة الصحيحة من بين نسخ الحديث؛ كي يعمل على ضوئها، وإلّا فإنّ معرفته بطروء التصحيف على بعض نسخ الحديث الواحد لا يجديه نفعاً؛ لأنّه لا يوصله لساحل النجاة، ولا يمكنه العمل به ما لم يعرف النسخة الصحيحة من بين النسخ العديدة. من هنا يبدو من الضروري بيان كيفية معرفة النسخة الصحيحة من بين النسخ، ومراحل علاج

التصحيف، ولهذا ينبغي الجواب على سؤال آخر:

السؤال الرابع: ما هي مراحل علاج التصحيف؟

سيوافيك الجواب على هذا السؤال في الفصل الأخير من هذا الكتاب بعونه تعالى.

شكر و تقدير

انطلاقاً من مبدأ: «مَن لَم يَشكُرِ المُنعِمَ مِنَ المَخلوقينَ لَم يَشكُرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ»[١] أرى لزاماً عليَّ أن أتقدّم بالشكر والثناء لجميع أساتذتي الأجلّاء، وخصوصاً سماحة السيّد محمّد كاظم الطباطبائي (حفظه الله)، وسماحة الشيخ الدكتور رحمان ستايش (دام عزّه)، وسماحة الشيخ محمّد إحساني فر (وفّقه الله)، وسماحة الشيخ الدكتور رضا برنجكار (أدام الله توفيقه)؛ حيث أفادوني بملاحظاتهم القيّمة.

كما أخصّ بالذكر أُستاذي المعظّم سماحة آية الله السيّد أحمد المددي (دام ظلّه) الذي أبان أثناء دروسه في البحث الخارج أُموراً بالغة الأهمّية في المنهج الصحيح للتعامل مع الحديث الشريف، ومعرفة النسخة الصحيحة من بين نسخ الحديث الواحد.

كما أتقدّم بالثناء الجميل والشكر الجزيل لكافّة الإخوة الذين ساهموا بملاحظاتهم في كمال هذا الكتاب، وأسأل الله تعالى أن يوفّقهم جميعاً لمراضيه، وأن يجعل هذه الملاحظات والإرشادات ذخراً لهم ﴿يَوْمَ لَايَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[٢]، وأن يشركهم في أدعيتي وصالح أعمالي إنّه حميد مجيد.

---

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢ ص ٢٤ ح ٢، وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٣١٣ ح ٢١٦٣٨.

٢. الشعراء: ٨٩.

الفصل الأوّل

المبادئ العامّة

١ ـ التصحيف لغةً واصطلاحاً

أ. التصحيف لغةً

قال الخليل الفراهيدي: «الصحفي: المصحّف؛ وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف».[1]

وقال الراغب الإصفهاني: «التصحيف: قراءة المصحف وروايته على غير ما هو؛ لاشتباه حروفه».[2]

وقال ابن منظور:

الصحيفة: التي يُكتب فيها، والجمع صَحائفُ وصُحُفٌ وصُحفٌ. والمُصَحِّف والصَّحَفيُّ: الذي يَروي الخَطأ عن قراءة الصحف بأَشباه الحروفِ، مُوَلَّدة. والتصحيفُ: الخَطأ في الصحيفةِ.[3]

وقال الفيومي:

الصحيفة: قطعة جلد أو قرطاس كُتب فيه، وإذا نُسب إليها قيل: رجل صَحَفي ـ بفتحتين ـ ، ومعناه: يأخذ العلم منها دون المشايخ... والتصحيفُ: تغيير اللفظ حتّى يتغيّر المعنى المراد من الموضع، وأصله الخَطأ، يقال:

---

١. ترتيب كتاب العين: ص ٤٤٠ «صحف».

٢. مفردات ألفاظ القرآن: ص ٤٧٦ «صحف».

٣. لسان العرب: ج ٩ ص ١٨٦ «صحف».

صحّفه فتصحّف؛ أي غيّره فتغيّر حتّى التبس.[١]

وعليه فالتصحيف: تغيير اللفظ خطأً حتّى يتغيّر المعنى المراد كما صرّح به الفيومي، أو قراءة المتن وروايته على غير ما هو؛ لاشتباه حروفه، كما صرّح به الراغب الإصفهاني. ولا فرق في التصحيف بين أسبابه ومناشئه، فيطلق على الخطأ الحاصل بسبب السماع أو القراءة أو غيرهما. كما لا فرق فيه بين مقداره؛ فكما يقع في كلمة واحدة قد يقع في أكثر منها، كما لو زاغ بصر الناسخ من كلمة في السطر الأوّل إلى شبيهتها في السطر الثاني، فتسبّب عن سقوط بعض النصّ، فإنّ هذا النقص في المتن ناشئ عن خطأ الناسخ وتصحيفه.

ب ـ التصحيف اصطلاحاً

قال الشهيد الثاني في كتابه البداية في علم الدراية ضمن بيانه لمصطلحات علماء الحديث:

> **... وعاشرها: المصحّف؛ وهذا فنّ جليل، إنّما ينهض بأعبائه الحذّاق من العلماء. والتصحيف يكون في الراوي، كتصحيف «مراجم» بالراء المهملة والجيم أبو العوام، بـ«مزاحم» بالزاي المعجمة والحاء، وتصحيف «حريز» بـ«جرير»، و«بريد» بـ«يزيد»، ونحو ذلك. وقد صحّف العلّامة في كتب الرجال كثيراً من الأسماء، من أراد الوقوف عليها فليطالع الخلاصة له وإيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، وينظر ما بينهما من الاختلاف. وقد نبّه الشيخ تقي الدين بن داوود على كثير من ذلك.**
>
> **وفي المتن، كحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوّال»، صحّفه بعضهم بالشين المعجمة، ورواه كذلك. ومتعلّقه ـ أي التصحيف ـ إمّا البصر أو السمع. والأوّل: كما ذكر من الأمثلة، متناً وإسناداً؛ لأنّ ذلك التصحيف إنّما يعرض للبصر لتقارب الحروف، لا للسمع؛ إذ لا يلتبس عليه مثل ذلك.**

---

١. المصباح المنير: ص ٣٣٤ «صحف».

والثاني: تصحيف بعضهم «عاصم الأحول» بـ«واصل الأحدب»، فإنّ ذلك لا يشتبه في الكتابة على البصر، وأشباه ذلك.
والتصحيف أيضاً يكون في اللفظ كما ذُكر، وفي المعنى، كما حُكي عن أبي موسى محمّد بن المثنّى العنَزي، أنّه قال: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة، صلّى إلينا رسول اللهﷺ»؛ يريد بذلك ما روي أنّهﷺ صلّى إلى عَنَزَة؛ وهي حربة تُنصب بين يديه؛ سترة، فتوهّم أنّهﷺ صلّى إلى قبيلتهم بني عَنَزَة، وهو تصحيف معنوي عجيب.[1]

وكتب علي أكبر الغفاري في هذا المجال قائلاً:

المصحّف: هو ما غُيّر بعض سنده أو متنه بما يشابهه أو يقرب منه. فمن الأوّل ـ وهو تصحيف السند ـ: تصحيف «بريد»، بـ«يزيد» وتصحيف «حريز»، بـ«جرير»، ونحو ذلك. ومن الثاني ـ أعني تصحيف المتن ـ: تصحيف «ستّاً» اسم عدد بكلمة «شيئاً»، في حديث «من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوّال»، وكذا تصحيف «خزف» بـ«خرق»، وتصحيف «احتجر» بمعنى اتّخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلّي عليها، في حديث «أنّ النبيﷺ احتجر بالمسجد»، بـ«احتجم»، ونحو ذلك من التصحيفات.
ثمّ إنّ متعلّق التصحيف إمّا البصر أو السمع. والأوّل مثل ما ذُكر من أمثلة تصحيف السند والمتن، حيث إنّ ذلك التصحيف إنّما يعرض للبصر؛ لتقارب الحروف، لا للسمع، إذ لا يلتبس عليه مثل ذلك. والثاني: بأن يكون الاسم واللقب أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه ذلك على السامع، مثل تصحيف بعضهم «عاصم الأحول» بـ«واصل الأحدب»، و«خالد بن علقمة» بـ«مالك بن عرفطة»، فإنّ ذلك لا يشتبه في الكتابة على البصر، وكذا إذا

---

١. البداية في علم الدراية: ص ٨١، وانظر أيضاً: تدريب الراوي: ج ٢ ص ١٩٣، مقباس الهداية: ج ١ ص ٢٣٩، مستدركات مقباس الهداية: ج ٥ ص ٢٢٦.

كانت كلمة في المتن على وزن كلمة أُخرى متقاربة الحروف نطقاً مع الاختلاف شكلاً في الكتاب.

ثمّ إنّ جمعاً منهم قسّموا التصحيف تقسيماً آخر، فقالوا: إنّه قد يكون في اللفظ، نحو ما مرّ، وقد يكون في المعنى، كما حُكي عن أبَي موسى محمّد بن المثنّى العنزي الملقّب بالزمن، أنّه قال: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلّى إلينا رسول الله ﷺ»؛ يريد بذلك ما روي من «أنّه ﷺ صلّى إلى عَنَزَة»؛ وهي الحربة تُنصب بين يديه سترة، فتوهّم أنّه ﷺ صلّى إلى قبيلتهم بني عنزة، أو إلى قريتهم المسمّاة بعنزة الموجودة الآن، وهو تصحيف معنوي عجيب. وأعجب منه ما حكاه الحاكم من علماء العامّة عن أعرابي أنّه زعم أنّه ﷺ صلّى إلى «شاة»، صحّفها عن «عنزة»، ثمّ رواه بالمعنى على وهمه، فأخطأ من وجهين.[1]

٢. الفرق بين التصحيف والتحريف

لبيان الفرق بين التصحيف والتحريف لابدّ من بيان معناهما أوّلاً؛ ليتّضح الفرق بينهما بجلاء. وبما أنّنا أوضحنا معنى التصحيف لغةً واصطلاحاً، فلا نعيد الكلام فيه، بل نكتفي ببيان معنى التحريف، فنقول: كتب ابن منظور في بيانه لمعاني مشتقّات الجذر «حرف» قائلاً:

> **الحَرفُ في الأَصل: الطَّرَفُ والجانِبُ، وبه سُمّي الحَرفُ من حروف الهِجاء. وفلان على حَرف من أمره أي ناحيةٍ منه، كأنّه ينتظر ويتوقّع، فإن رأى من ناحية ما يُحبّ وإلّا مال إلى غيرها. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾؛ أَي إذا لم يرَ ما يحبّ انقلب على وجهه، قيل: هو أن**

---

١. دراسات في علم الدراية: ص ٤٢.

يعبده على السرّاء دون الضرّاء.

وحَرَفَ عن الشيء يَحرِفُ حَرفاً وانحَرَفَ وتَحَرَّفَ واحرَورَفَ: عَدَلَ. (الأَزهري).

وإذا مالَ الإنسان عن شيء يقال: تَحَرَّفَ وانحرَفَ واحرَورَفَ. وتَحريفُ الكَلِم عن مواضعه: تغييره. والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه، كما كانت اليهود تغيّر معاني التوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم، فقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾.[1]

هذا بلحاظ اللغة، وأمّا في الاصطلاح فاختلفوا في معناه؛ فعدّه البعض والتصحيف بمعنى واحد[2]. وفي قبال ذلك يرى جماعة اختلاف معناهما، على الأنحاء التالية:

١. أن يكون التحريف أعمّ من التصحيف.

٢. التحريف هو ما كان بتغيير حرف بكامله مع حرف آخر، والتصحيف ما لم يكن كذلك.

٣. التصحيف ما كان بتبديل الكلمة بكلمة أُخرى تشابهها في الخطّ وتخالفها في النقط، والتحريف ماكان بتبديل الكلمة بكلمة أُخرى تشابهها في الخطّ والنقط، وتخالفها في الحركات.

ولهذا الاختلاف في معنى العنوانين المذكورين كتب محقّق كتاب تصحيفات المحدّثين في مقدّمة تحقيقه قائلاً:

التحريف: هو العدول بالشيء عن جهته، وحرّف الكلام تحريفاً: عدل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل

---

١. لسان العرب: ج ٩ ص ٤١ «حرف»، وانظر: مجمع البحرين: ج ١ ص ٣٨٧ «حرف».

٢. انظر مقال: «تصحيف وتحريف» للسيّد محمّد جواد الشبيري والمطبوع في كتاب: دانشنامه جهان إسلام (موسوعة العالم الإسلامي): ج ٧ ص ٣٥٣ ـ ٣٦٠.

بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. **فالتحريف أعم من التصحيف.** فمثال الزيادة: ما جاء في حديث: «تجيء يوم القيامة أعزَّ ما كانت» رواه الثوري: «أغزر ما كانت». ومثال النقص: ما روي أنّه: «مسح وجهه زمن الفتح» حرّفه بعضهم فقال: «من القبح». ومثال تبديل بعض الكلمات: ما حكاه أبو عمرو بن العلاء عن نفسه قال: أنشدت الفرزدق ـ ويده في يدي ـ لابن أحمر:

فإمّا زال سرح عند معد   وأجدر بالحوادث أن تكونا

فلا تصلّي بمطروقٍ إذا ما   سرى بالقوم أصبح مستكينا

فقال لي: أرشدك أو أدعك؟ قلت: ترشدني. قال: إذا كان ممّن يسري بالقوم فليس بمطروق، وإنّما هو: إذا ما سرى في القوم. فعلمت أنّي أغفلت ذاك وأنّ الأمر كما قال.

قال أبو أحمد العسكري معلّقاً على هذا التغيير: «**وهذا من التحريف لا من التصحيف**»... وخصّ الأُدباء التصحيف بتبديل الكلمة بكلمة أُخرى تشابهها في الخطّ وتخالفها في النقط ـ ذلك كتبديل العذل بالعدل، والغدر بالعذر، والعيب بالعتب ـ والتحريف بتبديل الكلمة بكلمة أُخرى تشابهها في الخطّ والنقط، وتخالفها في الحركات، كتبديل الخَلق بالخُلُق، والفَلَك بالفُلك، والقَدَم بالقِدم.

قلت: وهذا التفريق بين التصحيف والتحريف هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها، وتابعه عليه كثيرون. وقد رأيت قبل أنّ الإمام العسكري خصّ التحريف بما وقع في تغيير حرف بكامله مع حرف آخر: «سرى بالقوم» عن «سرى في القوم»... .[1]

كما كتب علي أكبر الغفاري بعد بيانه المراد من التصحيف بما نقلناه عنه قائلاً:

---

١. تصحيفات المحدّثين: ج ١ ص ٣٩.

تذييل: قد بان لك بالتأمّل كون التصحيف في المقام أعمّ من التحريف. وفرّق بعضهم بينهما، فخصّ اسم المصحّف بما غيّر فيه النقط، وما غيّر فيه الشكل مع بقاء الحروف سمّاه بالمحرّف، وهو أوفق.[١]

إلى غير ذلك من العبارات. وبما ذكرناه يتّضح لك الاختلاف الواضح في المائز بين التصحيف والتحريف.

والذي أراه أنّ جوهر الفرق بينهما هو أنّ التحريف تغيير المعنى عمداً، والتصحيف تغيير الكلمة خطأً، وهذا ما يمكن استشمامه من المعنى اللغوي للكلمتين، حيث تقدّم في معناهما: «التصحيف: الخطأ في الصحيفة»، و«تحريف الكلم عن مواضعه: تغييره. والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها». حيث إنّ التغيير في الأوّل ناشئ عن خطأ، وفي الثاني عن قصد، ولهذا ذمّ القرآن اليهود على فعلهم؛ ولو كان تغييرهم للكلم خطأ لما ذمّهم الباري هذا الذمّ[٢] كما هو واضح.

نعم تحريف المعنى قد يقترن بتغيير اللفظ أيضاً، كما فعله بعض المبغضين والمعادين لأهل البيت عليهم السلام، وقد يكون بحمل اللفظ على غير معناه من دون تغييره، كما فعله اليهود وذمّهم القرآن.

ويؤكّد هذا المعنى ما ورد في كتاب دراية الحديث، حيث كتب بعد نقله عبارة «الرعاية» وأنّ التصحيف يكون في اللفظ وفي المعنى:

وتقسيمه رحمه الله التصحيف إلى اللفظي والمعنوي لا محصّل له؛ فإنّ كلّاً من التصحيف والتحريف يشتركان في معنى التغيير، ويختلفان في أنّ التصحيف ما يحتمله اللفظ ورسم الخطّ في التغيير سهواً، والتحريف ما لا

---

١. دراسات في علم الدراية: ص ٤٣.

٢. قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة: ٢٨٦.

يحتمله اللفظ، بل يكون عمداً، وكذلك يكون التحريف لفظياً ومعنوياً، دون التصحيف فلا يكون إلّا لفظياً.[١]

إن قيل: لا يمكن معرفة ضمير الأفراد كي نعرف التصحيف من التحريف.

قلنا: الغالب في الأفراد هو عدم وجود أغراض داعية لهم لتغيير اللفظ، ولهذا فإنّ الغالب هو وقوع التصحيف والخطأ، ما لم نعلم من خلال القرائن وجود الغرض. وأمّا موارد الشكّ فيبقى مردّداً بين التصحيف والتحريف، وهذا غير ضارّ بما نبغيه من البحث؛ إذ المهمّ عندنا معرفة النصّ الصحيح للحديث، سواء كان التغيير عن غرض أم عن غيره.

وعلى أيّ حال، فالتصحيف والتحريف اصطلاحان، ووقع الاختلاف في المراد منهما، ولا تشاحّ في الاصطلاح.

كما أنّ الخطأ في الصحيفة له صور عديدة، فكلّها داخلة في حدود التصحيف؛ فكما قد ينتهي التصحيف إلى تغيير كلمة إلى غيرها، قد ينتهي لتغيير مجموع كلمتين أو أكثر إلى كلمتين أُخريين. وكما يقع بتغيير الكلمة إلى غيرها، قد يكون بحذفها أو غير ذلك ممّا يقع في كتابة النصوص ونقلها عادة.

٣. الفرق بين التصحيف والنقل بالمعنى

من الواضح لأهل الفنّ والخبرة بالحديث أنّ الحديث كما نُقل باللفظ نقل البعض منه بالمعنى، وهذا ممّا جرت عليه سيرة المسلمين، بل جرت على نظيره سيرة العقلاء في حياتهم الاجتماعية[٢]. نعم، قيّد بعضهم جواز نقل الحديث بالمعنى ببعض القيود؛ قال السيّد حسن الصدر تحت عنوان «حكم رواية الحديث بالمعنى»:

---

١. دراية الحديث: ص ٧٨.

٢. جرت سيرة العقلاء في حياتهم الاجتماعية على النقل بالمعنى، فإذا تكلّم عالم حول موضوع معيّن، فإنّ الذين يسمعون كلامه ينقلون ما سمعوه مع رعاية حدود المعنى، وأمّا حدود الألفاظ فقد لا تُراعى، ولا يرى العقلاء في ذلك عيباً.

ثمّ اعلم أنّ من ليس عالماً بالألفاظ ومعانيها ومساقها والمراد منها، لا يجوز له الرواية بالمعنى إجماعاً من المسلمين، بل يتعيّن عليه رواية اللفظ الذي سمعه. وقيل: لا يجوز النقل بالمعنى وإن كان عالماً بذلك، وجوّزه بعضهم في غير حديث النبيﷺ. والحقّ جوازه للعالم الخبير، وقد تضافر النقل به عن المعصومينعليهم السلام، وتفصيل القول فيه يُطلَب من كتب أُصول الفقه.[1]

من هنا فنحن أمام ظاهرتين حديثيتين هما: النقل بالمعنى والتصحيف، فما هو الفرق بينهما؟

للإجابة على هذا السؤال لابدّ من بيان المراد من «النقل بالمعنى»، ليتسنّى لنا بيان الفرق بينه وبين التصحيف، فنقول: النقل بالمعنى هو أن يُنقل مضمون الحديث دون التحفظ على ألفاظه الصادرة عن المعصومعليه السلام، على أن يتمّ الحفاظ على المعنى. وأمّا التصحيف فهو كما مرّ بيانه: الخطأ في الصحيفة، وهذا يعني أنّ التصحيف خطأ في رواية الحديث، بخلاف نقله بالمعنى، وبهذا يمكن بيان الفرق بين التصحيف والنقل بالمعنى بما يلي:

التصحيف خطأالراوي أو الناسخ في رواية الحديث، بخلاف النقل بالمعنى، فإنّ الراوي ليس في مقام نقل الحديث بحدوده اللفظية كي يخطأ في نقلها، وإنّما هو في مقام نقل معناه؛ سواء كان بألفاظه التي سمعها من الإمام، أم بغيرها، فهو ملتفت لما يقوله وليس خاطئاً كالمصحّف.

إن قلت: هذا الفرق لا يغنينا شيئاً؛ إذ المهمّ هو تمييز أحدهما عن الآخر، فلابدّ من بيان ما يمكن من خلاله تمييز كلّ منهما عن الآخر في الأحاديث التي بأيدينا.

قلت: النقل بالمعنى إنّما يكون قبل كتابة الحديث عادة؛ وذلك أنّ لفظ الحديث لم يضبط بعد، فيكون الحفاظ على حدوده اللفظية عسيراً[2]، وأمّا بعد تدوين الحديث

---

١. نهاية الدراية: ص ٤٨٨.

٢. من هنا تبرز أهمّية ضبط الراوي ودقّته في النقل، ولهذا نجد علماء الرجال يميّزون بين الرواة، فيصفون أحدهم بالضبط وشدّة التحفّظ، ويصفون الآخر بالوثاقة فقط.

في الكتب (التي هي المصادر الأصلية للحديث) فإنّ سيرة محدّثينا رضوان الله تعالى عليهم هي الحفاظ على حدوده اللفظية وعدم تجاوزها. بل إنّ قدماء فقهائنا رضوان الله عليهم أجمعين كانوا لا يتجاوزون نصوص الأحاديث في كتبهم الفقهية فضلاً عن الحديثية، نظير ما نجده في الكتب الفقهية التالية: المقنع للشيخ الصدوق، والنهاية للشيخ الطوسي، وفقه الرضا، وغيرها.

وأمّا ما يمكننا من خلاله التمييز بين التصحيف والنقل بالمعنى فهو ما يلي:

١. وحدة الراوي للحديث بنسختيه؛ إذ مع تعدّد الراوي يحتمل النقل بالمعنى.

٢. وحدة ألفاظ بقيّة الحديث بنسختيه؛ إذ مع تعدّد ألفاظهما يبعد احتمال التصحيف ويقوى احتمال النقل بالمعنى.

ولهذا فإنّنا حاولنا أن نراعي كلا الجانبين في استعراض النماذج المختارة، وبهدف إبراز هذين الجانبين نقلنا النصوص بأسانيدها (إن كانت مسندة)، كما حاولنا نقل جميع الرواية مع قصرها، أو نقل المقدار الذي يتّضح من خلاله وحدة عبارات النقلين وعدم كون أحدهما من النقل بالمعنى إن كانت الرواية طويلة.

ويمكن إضافة النقطة التالية أيضاً:

٣. النقل بالمعنى إنّما يكون مع تعدّد مصدر نسختي الرواية، وأمّا مع اتّحاد المصدر المروي عنه فلا يتصوّر النقل بالمعنى فيما لو كانت الرواية واحدة.

ولهذا ركّزنا الأضواء على وحدة المصدر المروي عنه فيما لو كان واحداً؛ لبيان أنّه من التصحيف لا من النقل بالمعنى.

٤. تاريخ الكتابة في التصحيفات

إذا ما راجعنا التأريخ وجدنا أنّ التصحيف ظاهرة قديمة تخيّم بظلّها على جميع أنواع النصوص، دينية كانت أم غيرها، شعراً كانت أم نثراً، ولا تخصّ متناً دون آخر؛ وسرّه واضح ممّا تقدّم في المعنى اللغوي، وهو أنّ التصحيف خطأ في قراءة الصحيفة

وروايتها بسبب تشابه الحروف، وهذا الخطأ لا يختصّ بنصوص معيّنة كالنصوص الدينية مثلاً، وإنّما يمكن وقوعه في جميع النصوص.

من هنا نجد الأُدباء والمحدّثين قد كتبوا في التصحيفات منذ قديم الأيّام[1]، وإليك بعض ما كُتب في تصحيف الحديث:

١. إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)[2].

٢. الردّ على أبي عبيد في غريب الحديث، لأبي سعيد المكفوف (ت ٢٨٢ هـ)[3].

٣. تصحيفات المحدّثين، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري[4] (ت ٣٨٢هـ). وله كتابان آخران هما:

٤. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.

٥ . أخبار المصحّفين.

---

١. كتب حاجي خليفة قائلاً: «علم التصحيف: وهذا من أنواع علم البديع حقيقة، لكنّ بعض الأُدباء أفردوه بالتصنيف وجعلوه من فروعه، وموضوعه الكلمات المصحّفة التي وردت عن البلغاء، وبهذا الاعتبار يكون من فروع المحاضرات، وفائدته وغرضه ومنفعته ظاهرة. قال عبد الرحمٰن البسطامي: أوّل من تكلّم في التصحيف الإمام عليّ كرّم الله وجهه، ومن كلامه في ذلك «خراب البصرة بالريح» بالراء والحاء المهملتين بينهما آخر الحروف. قال الحافظ الذهبي: ما عُلم تصحيف هذه الكلمة إلّا بعد المئتين من الهجرة؛ يعنى خراب البصرة بالزنج، بالزاي والنون والجيم» (كشف الظنون: ج ١ ص ٤١١).

ونقرأ في مقدّمة كتاب تصحيفات المحدّثين: «قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (ج ٣ ص ٦٧): وأمّا أبو أحمد العسكري فله في التصحيف عدّة كتب، أكبرها لسائر ما يقع فيه التصحيف من الأسماء والألفاظ، غير مقتصر على الحديث، ثمّ أفرد منه كتاباً يتعلّق بأهل الأدب، وهو ما يقع فيه التصحيف من ألفاظ اللغة والشعر وأسماء الشعراء أو الفرسان، وأخبار العرب وأيّامها ووقائعها وأماكنها وأنسابها، ثمّ آخر فيما يختصّ بالمحدّثين من ذلك، غير متقيّد بما وقع فيه التصحيف فقط، بل ذكر فيه ما هو معرض لذلك» (تصحيفات المحدّثين: ج ١ ص ٣٠).

٢. أشار اليه ابن قتيبة في غريب الحديث: ج ١ ص ٣٥٠، ونسبه إليه ابن النديم في الفهرست: ص ١٢٩.

٣. قال إسماعيل باشا في ترجمته: «الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل بن زيد بن حكيم العسكري (عسكر مكرم مدينة بأهواز)، أبو أحمد البغدادي اللغوي، ولد سنة ٢٩٣ هـ، وتوفّي سنة ٣٨٢هـ، صنّف من الكتب الحكم والأمثال، راحة الأرواح، الزواجر، صناعتي النظم والنثر، كتاب التصحيف...» هدية العارفين: ج ١ ص ٢٧٢.

٤. نسبه إليه العسكري في تصحيفات المحدّثين، ويعدّ من مصادره.

٦. تصحيف المحدّثين، للحافظ أبي الحسن الدار قطني (ت ٣٨٥هـ).[١]

٧. متّفق التصحيف، للحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ).[٢]

٨. التصحيف والتحريف، لأبي الفتح عثمان بن عيسى البلطي (ت ٥٩٩ أو ٦٠٠هـ).[٣]

٩. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لخليل بن ابيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ).

١٠. التطريف في التصحيف، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).[٤]

١١. التصحيفات، للمحقّق الداماد[٥] (فرغ منه في ١٨ شوال ١٠٢٤هـ).

١٢. إيقاظ النائمين في تصحيف المصحّفين، للسيّد محمّد تقي بن الحسن الظهر الحسيني الأسترآبادي كتبه بإشارة أُستاذه المحقّق الأمير محمّد باقر الداماد (فرغ منه في رجب سنة ١٠١٥هـ).[٦]

١٣. الأخبار الدخيلة، للشيخ محمّد تقي التستري (ت ١٣٧٤هـ).[٧]

١٤. تنبيهات على حدوث التصحيفات والتحريفات، لفكري الجزّار.

١٥. التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدّثين في مكافحته، لأسطيري

---

١. كتب إسماعيل باشا البغدادي في ترجمته قائلاً: «علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ، أبو الحسن المعروف بالدار قطني، ولد سنة ٣٠٦هـ، وتوفّي سنة ٣٨٥هـ، من تصانيفه أربعون في الحديث، الإلزامات على الصحيحين البخاري ومسلم، سنن في الحديث، غريب اللغة، كتاب الإفراد، كتاب التتبّع لما خرج في الصحيحين، كتاب التصحيف في الحديث...» (هدية العارفين: ج ١ ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤).

٢. نسبه إليه ابن خلكان في وفيات الأعيان: ج ٢ ص ٨٨.

٣. نسبه إليه ياقوت الحموي في معجم الأُدباء: ج ٤ ص ١٦١٣.

٤. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون.

٥. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٤ ص ١٩٥ الرقم ٩٧١، وصفه صاحب الذريعة بقوله: «وهو مختصر في بيان بعض التصحيفات، مثل تصحيف «تايعت» في زيارة عاشوراء بالباء الموحّدة، وتصحيف «محلّئين» في الزيارة الرجبية بالخاء المعجمة، وتصحيف «بدن» و«جمل» في حديث نعل النبيّ ﷺ بتخفيف الدال في الأوّل وإهمال الحاء في الثاني، وغير ذلك ممّا ذكرها في الرواشح».

٦. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ١٩٧٨.

٧. هذا الكتاب وإن لم يكن محوره التصحيف، إلّا أنّه تعرّض للتصحيف الطارئ على الحديث في أبواب عديدة، وذكر له نماذج لطيفة، إلّا أنّه ذكرها تحت عناوين أُخرى كالتحريف، وهو كتاب مفيد، ولهذا ذكرناه في عداد الكتب المؤلّفة في هذا الموضوع.

جمال (معاصر).

١٦. دانشنامه جهان إسلام (دائرة معارف العالم الإسلامي) مدخل «تصحيف وتحريف» مقال للسيّد محمّد جواد الشبيري.[١]

هذا ما عثرنا عليه في هذا المجال ممّا كتب في خصوص التصحيف، وقد تعرّضت بعض الكتب للتصحيف عرضاً، فلم نتعرّض لها، كما لم نذكر الكتب التي تعرّضت للتصحيف الواقع في النصوص غير الحديثية[٢]؛ لخروجه عن محلّ البحث.

٥. أهمّية علاج التصحيف

إذا التفتنا إلى منزلة الحديث السامية، ومكانته المرموقة في مختلف المجالات العلمية والعملية، ودوره الفعّال في المعارف الإسلامية وعلى رأسها علمَي الفقه والتفسير، أمكننا معرفة الأثر السلبي للتصحيف على استنباط المعاني المختلفة من الحديث، وخاصّة العلوم التي تتعامل بدقّة مع ألفاظ الحديث؛ كعلم الفقه، فإنّ تغيّر أحد الألفاظ يعكس أثره على الاستنباط والفتوى، وسنستعرض في فصل «آثار التصحيف» بعض هذه الآثار، وسيتبيّن من خلاله دور التصحيف في الفهم الخاطئ للحديث تارةً، وغموضه ثانيةً، ونسبة الأُمور الباطلة للمذهب ثالثةً، وإيجاد التعارض بين الأحاديث رابعةً، وتأثيره على الاستنباط الفقهي والفتوى خامسةً، ومن خلاله تتّضح أهمّية معرفة التصحيف وعلاجه.

كما تظهر أهمّية هذا البحث من خلال إلقاء نظرة عابرة لبحث الحجّية في علم الأُصول؛ فإنّ أحد المحاور المبحوث عنها في هذا العلم هي «حجّية خبر الواحد»، وهو بحث مهمّ ومعروف، وله تاريخ قديم. نشير إليه إشارة عابرة بمقدار يبيّن أهمّية هذا البحث ودوره في حجّية الخبر، فنقول:

في هذا المجال يوجد مسلكان معروفان للقائلين بحجّية الخبر، هما «مسلك

---

١. دانشنامه جهان إسلام (موسوعة العالم الإسلامي): ج ٧ ص ٣٥٣ ـ ٣٦٠.

٢. نظير التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الإصفهاني، المتوفّى قبل سنة ٣٦٠هـ.

الوثوق» و«مسلك الوثاقة»، فمن اختار «مسلك الوثوق» قال بحجّية الخبر الذي تحفّه جملة من القرائن توجب الوثوق بمضمونه، سواء كان رواته ثقاة أم لا. وفي قبال ذلك اختار آخرون المسلك الثاني «مسلك الوثاقة» وجعلوا المعيار في قبول الخبر دائراً مدار وثاقة رواته، فإن كانوا ثقاة كان حجّة، وإلّا فلا.

وقد استدلّ أتباع كلّ من المدرستين للمسلك المختار ببعض الأدلّة، ليس هنا محلّ استعراضها وتقييمها. إنّما الذي نريد التعرّض له هنا هو الإجابة على السؤال التالي:

سؤال: هل للتصحيف وعلاجه تأثير على حجّية الخبر؟

الجواب: بناء على ما ذكرناه من وجود مسلكين في حجّية الخبر، لابدّ من الإجابة على هذا السؤال وفقاً لكلّ من المسلكين، فنقول:

أمّا المسلك الذي يرى حجّية الخبر الموثوق به، فواضح؛ لأنّه لا يمكن الوثوق بالخبر ما لم نطمئنّ بصحّة متنه، ولهذا فإنّ علاج التصحيف يلعب دوراً أساسياً وفق هذا المسلك.

وأمّا المسلك الآخر والقائل بأن حجّية الخبر تابعة لوثاقة رواته، فإنّ الحجّية المذكورة إنّما تنال الخبر الذي لا علم لنا بوقوع الخطأ فيه كما هو واضح، وأمّا الذي نعلم بوقوع الخطأ والتصحيف فيه فلا يمكن تعلّق الحجّية بجميع أطرافه. وبعبارة أُخرى: إذا علمنا بوقوع التصحيف في خبر معيّن فإنّ الحجّية لا تنال كلتا النسختين (الصحيحة والمصحّفة)، وإنّما تنال إحداهما فحسب؛ لأنّ المفروض أنّ الخبر واحد ونسخه مختلفة، وهذا يعني وجود علم إجمالي بأنّ إحدى النسختين على خلاف الواقع وعلى خلاف ما نطق به المعصوم، ومع وجود العلم الإجمالي المذكور لا يمكن الحكم بحجّيتهما معاً كما هو واضح.

نعم، إذا لم نعلم بوقوع التصحيف في الخبر المذكور، فإنّ مقتضى القاعدة هو

حجّية كلّ من النسختين حتّى يحصل العلم المذكور.

فذلكة البحث

١. اتّضح ممّا تقدّم أنّ التصحيف أمر عارض للمتون المختلفة، ولا يخصّ متناً دون آخر. وذلك أنّه: «تغيير اللفظ خطأً حتّى يتغيّر المعنى المراد»، كما صرّح به الفيومي، أو: «قراءة المتن وروايته على غير ما هو؛ لاشتباه حروفه»، كما صرّح به الراغب الإصفهاني. وهذا الخطأ كما يمكن وقوعه في النصوص الأدبية يمكن وقوعه في النصوص الدينية أيضاً.

نعم، مقدار الخطأ في النصوص المختلفة تابع لأهمّية النصّ ومقدار الدقّة التي بُذلت في نقله؛ فكلّما كانت أهمّية النصّ أكبر، فمن الطبيعي أن يُعتنى بنقله ويُدقّق فيه بشكل أكثر، والعكس بالعكس.

وبما أنّ الأحاديث الشريفة من المحاور المهمّة في اكتساب المعارف الإسلامية وتعيين الوظيفة العملية في السلوك الفردي والاجتماعي المطلوب، فإنّ علماءنا بذلوا جهدهم في الحفاظ عليها ونقلها بشكل أفضل، وبطبيعة الحال فإنّ نسبة التصحيف فيها ستكون أقلّ منها في غيرها. نعم هذا لا يعني عدم وقوع التصحيف فيها بالمرّة؛ فالخطأ من سجايا البشر الملازمة لنقصه.

٢. بما أنّ التصحيف بمعنى الخطأ في الصحيفة، فلا فرق بين أسبابه ومناشئه، فيُطلق على الخطأ الحاصل بسبب السماع أو القراءة أو غيرهما. كما لا فرق فيه بين مقداره؛ فكما يقع في كلمة واحدة قد يقع في أكثر منها، كما لو زاغ البصر من كلمة في السطر الأوّل إلى شبيهتها في السطر الثاني.

٣. من الطبيعي زيادة مقدار التصحيفات على مرور الزمان؛ بسبب استنساخ الكتاب أو النصّ الواحد ونقله من نسخة إلى أُخرى، فالتصحيفات الموجودة في النسخة الأُولى تنتقل إلى النسخة اللّاحقة، مضافاً للتصحيفات التي يمكن وقوعها لاحقاً، وبهذا تبرز أهمّية مراجعة النسخ القديمة للمصادر. كما تبرز أهمّية المصادر

الحديثية المهمّة كالكافي؛ باعتبار شدّة اهتمام المحدّثين في نقلها.

٤. رواية الحديث في مصدر حديثي هامّ كـالكافي لا يـعني بـالضرورة عـدم اشتماله على التصحيف بالمرّة، فالمصادر الحديثية المهمّة لها نسخ عديدة، تختلف فيما بينها من ناحية القيمة العلمية، فإذا اتّفقت جميع النسخ على نصٍّ معيّن كشف عن كونه كذلك في النسخة الأصلية له.

٥ . لأهمّية الحديث واهتمام المحدّثين به، نجد الكتابة في بحث التصحيف منذ قديم الأيّام، فقد كتب المحدّثون في هذا الموضوع منذ القرن الثالث الهجري.

الفصل الثاني

آثار التصحيف

لمّا كان للحديث دور فاعل في العلوم والمعارف الإسلامية على اختلاف مراتبها، بل يلعب دوراً هامّاً في تعيين الوظائف العملية للمسلم؛ باعتباره أحد المصادر التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، كان لسلامة النصّ أهمّية بالغة. ولهذا فلو تعرّض الحديث للتصحيف فلا محالة في أنّه سيترك آثاراً سيّئة على الموضوع الوارد بشأنه؛ فقهاً كان أم غيره.

نعم، ليست جميع آثار التصحيف بمنزلة واحدة، وإنّما تختلف بحسب اللحاظين التاليين:

١. سعة نطاق الأثر وشموله للأحاديث المختلفة.

٢. أهمّية الموضوع الذي ورد الحديث بشأنه.

فبعض الآثار لها نطاق أوسع من غيرها؛ كالفهم الخاطئ للحديث، فإنّه يشمل جميع الأحاديث الواردة في جميع المجالات، ولا يخصّ مجالاً دون آخر. في حين أنّ البعض له تأثير في مجال معيّن، إلّا أنّ موضوعه ذا أهمّية بالغة؛ كتأثير التصحيف على الفتوى، فإنّ نطاقه وإن كان ضيّقاً، إلّا أنّه حسّاس وهامّ؛ باعتبار تعيينه لوظيفة المكلّف العملية.

وما سأستعرضه في هذا الفصل إنّما هو نماذج لهذه الآثار، عثرت عليها أثناء مطالعاتي في الحديث، ولا أدّعي انحصارها فيها، إذ قد تكون للتصحيف آثاراً في نطاقات أُخرى أيضاً. وسأذكرها ضمن قسمين رئيسيين هما: ما يرجع إلى المعنى، وما يرجع إلى اللفظ. أمّا الأوّل فله أقسام عديدة تأتي تباعاً. وأمّا ما يرجع إلى اللفظ فلم أعثر له إلّا على أثرٍ واحد، وهو التصحيح القياسي للنصوص.

١. ما يرجع إلى المعنى

أ ـ الفهم الخاطئ للحديث

ذكرنا أنّ جذور الحديث تمتدّ إلى مختلف جوانب الحياة الفـردية والاجـتماعية، العلمية والعملية، ولا تخصّ جانباً دون آخر، ولهذا فإنّ الحاجة له تعمّ جميع الأفراد وجميع المجالات، ولا تخصّ فرداً ـ كطالب العلوم الدينية ـ دون آخر، ولا تخصّ مجالاً ـ كالفقه ـ دون ثاني. ولهذا فلو عرض التصحيف على حديث فلا محالة في أنّه سيترك أثره عليه، وفي مقدّمة هذه الآثار السيّئة هو الفهم الخاطئ للحديث، وما يترتّب عليه. ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٤. ١) في نهج البلاغة في صفة المتّقي: إن ضَحِكَ لَم يَعلُ صَوتُهُ، وَإِن بُغِيَ عَلَيهِ صَبَرَ حَتّى يَكونَ اللهُ هوَ الَّذي يَنتَقِمُ لَهُ، نَفسُهُ مِنهُ في عَناءٍ، وَالنّاسُ مِنهُ في راحَةٍ، أَتعَبَ نَفسَهُ لآخِرَتِهِ، وَأَراحَ النّاسَ مِن نَفسِهِ، **بُعدُهُ عَمَّن تَباعَدَ عَنهُ زُهدٌ وَنَزاهَةٌ**، وَدُنُوُّهُ مِمَّن دَنا مِنهُ لينٌ وَرَحمَةٌ، لَيسَ تَباعُدُهُ بِكِبرٍ وَعَظَمَةٍ، وَلا دُنُوُّهُ بِمَكرٍ وَخَديعَةٍ.[1]

٥. ٢) وفي الكافي: ... نَفسُهُ مِنهُ في عَناءٍ، وَالنّاسُ مِنهُ في راحَةٍ، أَتعَبَ نَفسَهُ لآخِرَتِهِ فَأَراحَ النّاسَ مِن نَفسِهِ، إن بُغِيَ عَلَيهِ صَبَرَ حَتّى يَكونَ اللهُ الَّذي يَنتَصِرُ لَهُ، **بُعدُهُ مِمَّن تَباعَدَ مِنهُ بُغضٌ وَنَزاهَةٌ**، وَدُنُوُّهُ مِمَّن دَنا مِنهُ لينٌ وَرَحمَةٌ، لَيسَ تَباعُدُهُ تَكَبُّراً وَلا عَظَمَةً، وَلا دُنُوُّهُ خَديعَةً وَلا خِلابَةً....[2]

---

١. نهج البلاغة: الخطبة ١٩٣، شرح نهج البلاغة: ج ١٠ ص ١٤٨، روضة الواعظين: ص ٤٣٩، مكارم الأخلاق: ص ٤٧٧.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٢٣٠ ح ١، ورواه عن الكافي في مستدرك الوسائل: ج ١١ ص ١٨٣ ح ١٢٦٨٧ مع ضبط العبارة محلّ الشاهد بالشكل التالي: «بُعدُهُ مِمَّن تَباعَدَ مِنهُ بِغَضٍّ وَنَزاهَةٍ»، أعلام الدين: ص ١١٧.

السؤال المطروح هو أنّ بُعد المؤمن عمّن تباعد منه، بأيّ نحوٍ مطلوب؟ هل المطلوب أن يكون كما ورد في نهج البلاغة: «زُهدٌ وَنَزاهَةٌ»؟ أم كما ورد في الكافي: «بُغضٌ وَنَزاهَةٌ»؟ أم كما ورد في مستدرك الوسائل: «بِغَضٍّ وَنَزاهَةٍ»؟ أم بنحوٍ آخر؟ الفهم الصحيح للحديث يتوقّف على معرفة النسخة الصحيحة له.

فإن كان اللفظ الصحيح للحديث هو الأوّل، كان فهمنا للحديث الثاني فهماً خاطئاً؛ لأنّه غير المطلوب، وإن كان اللفظ الصحيح للحديث هو الثاني، كان فهمنا للحديث الأوّل فهماً خاطئاً أيضاً.

وأمّا ما ذكره العلّامة المجلسي من معنى الحديث، فهو مبني على أنّ نسخة الكافي هي النسخة الصحيحة، قال بعد إيراد الحديث:

> **«بُعدُهُ مِمَّن تَباعَدَ مِنهُ بُغضٌ وَنَزاهَةٌ»: أي إنّما يبعد عن الكفّار والفسّاق للبغض في الله والنزاهة والبعد عن أعمالهم وأفعالهم. والنزاهة بالفتح: التباعد عن كلّ قذر ومكروه.**[1]

النموذج الثاني:

٦. ١) في مستدرك الوسائل: **عَن أَبي الحَسَنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن أَبي بَكرِ بنِ عَبدِ اللهِ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ أَحمَدَ بنِ عامِرٍ، عَن أَبيهِ، عَنِ الرِّضا عَن آبائِهِ عليهم السلام، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَن حَزَنَهُ أَمرٌ فَليَقُل: لا حَولَ وَلا قوَّةَ إلّا بِاللهِ.**[2]

٧. ٢) وفي بحار الأنوار: **قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَن حَزَبَهُ أَمرٌ فَليَقُل: لا حَولَ وَلا قوَّةَ إلّا بِاللهِ.**[3]

ولا ريب أنّ فهم الحديث متوقّف على فهم ألفاظه، فإن كان النصّ بلفظ «حزنه» فهو من الحزن، وعليه سيكون معنى الحديث: إذا أصابه الحزن بسبب عروض أمر

---

١. بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٣٨٣.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٣٦٧ ح ٦١٠٦ نقلاً عن عيون أخبار الرضا ج ٥ ص ٣٧١ ح ٦١١٥ نقلاً عن صحيفة الرضا.

٣. بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٤٥ ح ٤٩.

معيّن فليقرأ الحوقلة. وإن كان الحديث بلفظ «حزبه» فهو بمعنى الشدة؛ قال ابن منظور في بيان معناها:

حَزَبَه الأَمرُ يَحزُبه حَزباً: نابَه، واشتدّ عليه، وقيل: ضَغَطَه، والاسم: الحُزابةُ.[١]

وعليه سيكون معنى الحديث أنّه إذا اشتدّ عليك أمر فاقرأ الحوقلة، وبين «الشدّة» و«الحزن» عموم وخصوص من وجه.

وعلى أيّ حال، فإن كان لفظ الحديث هو الأوّل وكان الثاني تصحيفاً، فإنّ الذي يقرأ الحديث الثاني سيفهمه فهماً خاطئاً بلا ريب. وإن كان لفظ الحديث هو الثاني كان فهمنا للحديث الأوّل خاطئاً أيضاً.

ب ـ تأثيره على الفتوى

يبذل فقهاؤنا الأجلّاء ـ رحم الله الماضين وأعزّ الباقين بظهور إمام زماننا ـ جهداً بالغاً في استنباط الأحكام الشرعية المختلفة من الكتاب الكريم والأحاديث الشريفة، ويحاولون عدم تعدّي مضامينهما قدر الإمكان، بل إنّ القدماء منهم كانوا لا يتجاوزون عبارات الأحاديث فضلاً عن مضامينها؛ لشدّة تمسّكهم بالنصوص، ولهذا كانت الكتب الفقهية الشيعية في القرن الثالث والرابع بل والخامس ذات طابع يختلف عن كتب الفقه المعاصرة، فالفقه في الكتب المعاصرة هو فقه تفريعي، والفقه في الكتب المذكورة هو ما يطلق عليه بـ«الفقه المأثور»[٢]، وغالب عبارات هذه الكتب هو عبارات الأحاديث الواردة في ذلك الباب، ولهذا يتعامل البعض مع نصوصها معاملة نصوص الأحاديث، وما هذا إلّا من شدّة حرص هؤلاء العظماء ورعايتهم للأحكام الشرعية، ومن دقّتهم الفائقة في حفظ الشريعة المحمّدية، فجزاهم الله خير جزاء المحسنين.

---

١. لسان العرب: ج ١ ص ٣٠٨، «حزب».

٢. المراد بها هو الكتب التي تحاول التقيّد بالفروع المذكورة في نصوص الروايات، فضلاً عن التقيد بعبارة النصوص الحديثية، ومن هذه الكتب فقه الرضا والمقنع للشيخ الصدوق﵀ والنهاية للشيخ الطوسي﵀.

وهذا التمسّك بنصوص الأحاديث ممّا لا ريب في حسنه، إلّا أنّه يجب الاطمئنان من صحّة نسخة الحديث المنقول وعدم طروء الخلل عليه أثناء النقل، حيث إنّ بعض الأحاديث لم يُنقل بدقّة كما تقدّم، وهذا ما عكس أثره على الفتوى في بعض المجالات. أو فقل: إنّ الفقيه بذل جهده وأفتى على ضوء الأحاديث الواصلة إليه، إلّا أنّ بعضها لم ينقل بدقّة؛ لتصحيفٍ أو غيره، فترك أثره على الفتوى، ومن نماذج ذلك ما يلي:

النموذج الأوّل:

٨. ١) أورد الشيخ الصدوق في كتاب الفقيه الذي هو كتاب فتواه الحديث التالي: قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: مَن جَدَّدَ قَبراً أَو مَثَّلَ مِثالاً، فَقَد خَرَجَ مِنَ الإِسلامِ.[١]

وكتب بعد نقله للحديث قائلاً:

اختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر، فقال محمّد بن الحسن الصفّار رحمه الله: هو «جَدَّد» بالجيم لا غير، وكان شيخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه يحكى عنه أنّه قال: «لا يجوز تجديد القبر ولا تطيين جميعه بعد مرور الأيّام عليه، وبعد ما طيّن في الأوّل، ولكن إذا مات ميّتٌ وطيّن قبره، فجائزٌ أن يُرمَّ سائر القبور من غير أن يُجَدّد». وذكر عن سعد بن عبد الله رحمه الله أنّه كانَ يَقولُ: «إنّما هو من حدّد قبراً، بالحاء غير المعجّمة، يعني به مَن سنّم قبراً»، وذكر عن أحمد بن أبي عَبد الله البرقي أنّه قال: «إنّما هو: من جَدَث قبراً»، وتفسير الجَدَث: القبر، فلا ندري ما عنى به.

والذي أذهب إليه أنّه «جدَّد» بالجيم؛ ومعناه نبش قبراً؛ لأنّ مَن نبش قبراً فقد جدّده وأحوج إلى تجديده، وقد جعله جَدَثاً محفوراً....[٢]

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٨٩ ح ٥٧٩.

٢. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٨٩.

فاختلاف قراءة الحديث الواحد تركت أثرها على الفتوى، مع أنّ الحديث واحد، كما هو واضح من سياق العبارة، وإلّا لزم الحكم بمقتضى الجميع دون تنافٍ بينها.

النموذج الثاني:

٩. ١) **أورد الشيخ الكليني في الكافي الحديث التالي: عِدَّةٌ مِـن أَصـحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن إسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن دُرُستَ، عَن جَميلٍ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن شَهادَةِ الأَصَمِّ في القَتلِ، قالَ: يُؤخَذُ بِأَوَّلِ قَولِهِ، وَلا يُؤخَذُ بِالثّاني.**[١]

وقد أفتى بمضمونها الشيخ الطوسي في النهاية[٢]، وتبعه القاضي ابن البرّاج[٣]، وهو المحكي عن ابن حمزة أيضاً[٤]، بل هو ظاهر الشيخ الكليني حيث أورده تحت عنوان «باب شهادة الأعمى والأصمّ»، والشيخ الحرّ العاملي حيث أورده تحت عنوان «باب قبول شهادة الأعمى والأصمّ فيما يمكنهما العلم به»[٥] وهو مشعر بفتواهما به.

لكن أورد الشيخ التستري هذا الحديث في كتابه الأخبار الدخيلة[٦]، وقال: إنّ «الأصمّ» تحريف «الصبي» لتشابههما. وبناء على ذلك فإنّ تصحيف كلمة «الصبي» بـ«الأصمّ» ترك أثره على الفتوى أيضاً.

أقول: يمكن تأييد ما قاله الشيخ التستري بما يلي:

١. إنّ التعبير التالي: «يُؤخَذُ بِأَوَّلِ كَلامِهِ وَلا يُؤخَذُ بِالثّاني» ورد في أربع روايات، ثلاث منها في باب شهادة الصبيان[٧]، ولم يرد في شأن الأصمّ إلّا هذا النصّ، مع

---

١. الكافي: ج ٧ ص ٤٠٠ ح ٣ باب شهادة الأعمى والأصمّ، تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٢٥٥ ح ٦٩.

٢. قال: «ولا بأس بشهادة الأصمّ، غير أنّه يؤخذ بأوّل قوله، ولا يؤخذ بثانيه» النهاية: ص ٣٢٧.

٣. قال: «وشهادة الأصمّ، ويؤخذ بأوّل قوله ولا يؤخذ بثانيه» المهذّب: ج ٢ ص ٥٥٦.

٤. المهذّب البارع: ج ٤ شرح ص ٥٣٤.

٥. وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ٤٠٠ ح ٣٤٠٥٧.

٦. الأخبار الدخيلة: ص ٥٣، الفصل الخامس في أخبارٍ وقع فيها التحريف من المتشابه الخطّي أو اتّحاد الشكل الكتبي أو السقط الجزئي.

٧. انظر: الكافي: ج ٧ ص ٣٨٩ ح ٢ و ٣ و ٦ وتهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٢٥١ ح ٥٠ و ٥١ و ٥٤.

إعراض المتأخّرين عن العمل به[١].

٢. إنّ الرواة الأصليين للروايات التي ورد فيها التعبير: «يُؤخَذُ بِأَوَّلِ كَـلامِهِ وَلا يُؤخَذُ بِالثّاني» هم رجلان: «جميل» و«محمّد بن حمران»، فوردت ثلاث منها عن «جميل»، وواحدة عن «محمّد بن حمران»، مع أنّ جميع النصوص متقاربة. ومن هنا يحتمل أن تكون في الأصل رواية واحدة والاختلاف بينها من الرواة. خصوصاً إذا نظرنا للأحاديث المذكورة[٢] بنظرة فهرستية؛ فالمصدر الأصلي للحديث الثاني هو كتاب ابن أبي عمير[٣]، والحديث الثالث مصدره إمّا كتاب درست بن أبي منصور الواسطي، أو كتاب إسماعيل بن مهران[٤]؛ فكلاهما صاحب كتاب، والمصدر الأصلي للحديث السادس هو كتاب البزنطي[٥]، فيحتمل أن تكون الأحاديث الثلاثة في أصلها حديثاً واحداً رواه جميل واختلفت هذه المصادر في النقل عنه.

وبعبارة أوضح: إنّ منشأ الخلاف بينها لا يرجع للإمام الصادقعليه السلام، فالإمام لم يتكلّم إلّا بأحدها، وإنّما نشأ الاختلاف بينها من قبل الرواة. كما أنّ اختلاف الروايات ليس من قبل جميل، وإنّما نشأ الاختلاف بينها في بعض الطبقات اللّاحقة لجميل؛ ويشهد لذلك أنّنا لا نجد اثنين منها من مصدر واحد، فلو كانت روايات جميل ثلاثة لرويت جميعاً في هذه المصادر، وعلى الأقلّ لرواها بعض أصحاب

---

١. قال في المهذّب البارع: «المشهور قبول شهادة الأصمّ فيما يكفي فيه حاسّة البصر، ولا حاجة فيه إلى السمع كالقتل والغصب، ولعموم قوله تعالى: ﴿وَأَشهِدوا ذَوى عَدلٍ مِّنكُم﴾، ولأنّ المناط العدالة المثمرة للظنّ المناسب لقبول الشهادة، وهو اختيار التقيّ وابن إدريس والمصنّف والعلّامة» المهذّب البارع: ج ٤ شرح ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.
وقال الشهيد الثاني: «ويقبل فيه شهادة الأصمّ. وفي رواية: يؤخذ بأوّل قوله لا بثانيه، وهي نادرة» مسالك الأفهام: ج ١٤ ص ٢٢٦.
وقال السيّد علي الطباطبائي بعد نقله العبارة التالية: «والأكثر على إطلاق قبول شهادته، وهو الأصحّ»، قال: «ما اختاره هو والماتن هنا، وفي الشرائع مختار الأكثر كما ذكره، بل المشهور كما في شرح الشرائع للصيمري، وعليه عامّة المتأخّرين، وفاقاً منهم للحلبي والحلّي» رياض المسائل: ج ١٣ ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

٢. الكافي: ج ٧ ص ٣٨٩.

٣. إذ إنّ سنده كالتالي: «عَليٌّ عَن أبيهِ، عَنِ ابنِ أبي عُمَيرٍ، عَن جَميلٍ».

٤. سنده كالتالي: «عِدَّةٌ مِن أصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن إسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن دُرُستَ، عَن جَميلٍ».

٥. سنده كالتالي: «عِدَّةٌ مِن أصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن أحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أبي نَصرٍ، عَن جَميلٍ».

الكتب المذكورة كابن أبي عمير، أو لروى اثنين منها على الأدنى، مع أنّنا نجد في كلّ مصدر من المصادر المذكورة رواية واحدة منها فقط، وهذا ما يقوي كون الروايات الثلاث في الأصل رواية واحدة لجميل، وتعدّدت النصوص بسبب اختلاف النقل. نعم الركون لهذا بحاجة إلى قرائن أكثر.

٣. عدم انسجام النصّ الوارد في شهادة الأصمّ، إذ لا وجه لقبول كلامه الأوّل دون الثاني، بخلاف الصبي؛ فإنّ وجه قبول كلامه الأوّل دون الثاني واضح، ولهذا قال في الوافي:

العلّة فيه غير ظاهرة، ويحتمل أن يكون قد بدّل الصبيَ بالأصمّ، فإنّ الصبيَ هو الذي يختلف في قوله، ولا مدخل للسمع في شهود القتل من المشهود عليه، وإنّما المدار فيه على البصر.[1]

النموذج الثالث:

١٠. ١) **قال الشيخ الصدوق في** كتاب من لايحضره الفقيه: **وَرَوى العَلاءُ عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ الأَحكامِ، فَقالَ: يَجوزُ عَلى كُلِّ دِينٍ بِما يَستَحلِفونَ.**[2]

١١. ٢) **وفي** الاستبصار والتهذيب: **ما رَواهُ الحُسَينُ بنُ سَعيدٍ عَن فَضالَةَ، عَنِ العَلاءِ وَالحُسَينُ، عَن صَفوانَ بنِ يَحيى، عَنِ العَلاءِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن أَحَدِهِماعليهما السلام، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ الأَحكامِ، فَقالَ: في كُلِّ دِينٍ ما يُستَحلَفونَ.**[3]

ورواه الشيخ أيضاً في التهذيب والاستبصار في موضع آخر بالشكل التالي:

---

١. الوافي: ج ١٦ ص ٩٨٢.

٢. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣٧٥ باب الأيمان والنذور والكفّارات ح ٤٣١٩، وعنه وسائل الشيعة: ج ٢٣ ص ٢٦٨ باب حكم استحلاف الكفّار بغير الله ح ٢٩٥٤٤.

٣. الاستبصار: ج ٤ ص ٤٠ باب ما يجوز أن يحلف به أهل الذمّة ح ٦، وعنه وسائل الشيعة: ج ٢٣ ص ٢٦٧ باب حكم استحلاف الكفّار بغير الله ح ٢٩٥٤٢، تهذيب الأحكام: ج ٨ ص ٢٧٩ باب الأيمان والأقسام ح ٩.

١٢. ٣) عَنهُ، عَنِ السّنديِّ بنِ مُحَمَّدٍ البَزّازِ، عَن عَلاءِ بنِ رَزينٍ القَلّاءِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن أَبي جَعفرٍ عليه السلام، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ الأَحكامِ: قالَ: يَجوزُ عَلى أَهلِ كُلِّ ذي دِينٍ بِما يَستَحِلّونَ.[1]

فالرواية واحدة بلا ريب، وراويها واحد وهو «محمّد بن مسلم»، ومصدرها الأصلي واحد وهو «كتاب العلاء بن رزين»، وهو كتاب معروف مشهور جدّاً، ومع ذلك فقد وقع الاختلاف في نسخ الرواية. علماً أنّ الشيخ الطوسي رواها من كتاب العلاء مرّتين؛ مرّة بلفظ «يَستَحِلّونَ»، وأُخرى بلفظ «يُستَحلَفونَ»، إحداهما من طريق «علي بن الحسن بن فضال»، وهو من طرق الواقفية، والأُخرى من طريق «الحسين بن سعيد الأهوازي»، وهو طريق إمامي. وقد تركت هذه الرواية أثرها في أبواب الفقه. وإليك بعض النماذج:

١. استدلّ بعض الفقهاء بقوله: «يَجوزُ عَلى أَهلِ كُلِّ ذي دِينٍ ما يَستَحِلّونَ» على صحّة الطلاق ثلاثاً إذا كان المطلّق ممّن يرى صحّة الطلاق ثلاثاً (وهم العامّة).[2]

٢. واستدلّ بعض الفقهاء بقوله: «يَجوزُ عَلى أَهلِ كُلِّ ذي دِينٍ ما يَستَحِلّونَ» على توريث المجوسي إذا نكح أُمّه، باعتباره نكاحاً جائزاً عنده.[3]

٣. وقال الفاضل الهندي:

فإن رأى الحاكم إحلاف الذمّي بما يقتضيه دينه من التوراة والإنجيل وموسى وعيسى ونحو ذلك (أردع) عن الكذب، (جاز)، كما في النهاية والوسيلة

---

١. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ٣٢٢ باب ميراث الإخوة والأخوات ح ١١، الاستبصار: ج ٤ ص ١٤٨ باب أنّ الإخوة والأخوات على اختلاف أنسابهم لا يرثون مع الأبوين ولا مع واحد منهما شيئاً ح ١٠، وعنه وسائل الشيعة: ج ٢٦ ص ٣١٩ باب أنّ من اعتقد شيئاً لزمه حكمه ح ٣٣٠٧٧ وج ٢٦ ص ١٥٨ باب أنّه يجوز للمؤمن أن يأخذ بالعول والتعصيب ونحوهما للتقيّة إذا حكم له به العامّة ح ٣٢٧١١.

٢. انظر: جواهر الكلام: ج ٣٢ ص ٨٧ ج ٨٨، رياض المسائل: ج ١١ ص ٦٩.

٣. انظر: جواهر الكلام: ج ٣٩ ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

والجامع والنافع والشرائع، ورواه في السرائر، وعمّم في الوسيلة لكلّ كـافر، وزيد في الجامع: ولا يحلفهم بما هو كفر. والمستند ما في خبر السكوني من أنّ أمير المؤمنينعليه السلام استحلف يهودياً بالتوراة التي أُنزلت على مـوسىعليه السلام، وقول أحدهما عليهما السلام لمحمّد بن مسلم في الصحيح: "في كلّ دين ما يستحلفون به".[١]

وكما تلاحظ فقد تمّ الاستدلال بنسختين لحديث واحد في أبواب فقهية عديدة، ومنشأه اختلاف معنى النسختين نتيجة للتصحيف الطارئ عليه.

وسنذكر نموذجاً رابعاً في الفصل الأخير من الكتاب تحت عنوان «ملاحظة فهم المحدّثين والفقهاء للروايات» إن شاء الله تعالى.[٢]

ج ـ التعارض بين الأحاديث

من جملة الأُمور التي يواجهها طالب العلم والباحث في الحديث هو أنّه يجد اختلاف بعض الأحاديث عن بعضها أحياناً، ممّا يتطلّب منه جهداً لرفع الاختلاف بينها بنحوٍ من الأنحاء. في حين أنّ منشأ بعض هذه الاختلافات هو الخلل في نقل الحديث، بما في ذلك التصحيف الطارئ عليه أثناء النقل، فلو أمكننا علاج التصحيف الطارئ عليه، استغنينا عن علاج الاختلاف بين هذه الطائفة من الأحاديث. ومن نماذج ذلك:

---

١. كشف اللثام: ج ١٠ ص ١١١ ـ ١١٢، وانظر أيضاً: جواهر الكلام: ج ٤٠ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

٢. وهو الحديث التالي: «عَن عَبدِاللهِ بنِ سِنانٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِاللهِعليه السلام يَقولُ: لا تُحرِقوا القَراطيسَ، وَلَكِنِ امحوها وَحَرِّقوها» الكافي: ج ٢ ص ٦٧٤ ح ٢، وفي وسائل الشيعة: «لا تُحرِقوا القَراطيسَ، وَلَكِنِ امحوها وَخَرِّقوها» وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٤٠ ح ١٥٨٨٠.

ولفهم هذا النموذج ينبغي أن يُعلم أنّ عناوين الأبواب في كتابي الكافي ووسائل الشيعة تعكس فهم مؤلّفيهما للروايات، كما تعكس رأيهما الفقهي في المسألة.

ولمزيد الاطّلاع حول تأثير التصحيف على الفتوى راجع كتاب التصحيف وأثره في الحديث والفقه للأُستاذ أسطيري جمال / الباب الثالث: التصحيف وأثره في الفقه، حيث ذكر جملة من نماذج التصحيف التي عكست أثرها في الفقه عند السنّة.

النموذج الأوّل:

١٣. ١) روى الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال: حَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ موسى بنُ المُتَوكِّلِ قالَ: حَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ يَحيى عَن مُحُمَّدِ بنِ أَحمَدَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ ناجيَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ، عَن مُصعَبِ بنِ سَلّامٍ التَّيميِّ، عَن سَعدِ بنِ ظَريفٍ، عَن أَبي جَعفرٍ عليه السلام قالَ: مَن أَذَّنَ عِشرينَ سَنَةً مُحتَسِباً، يَغفِرُ اللهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ ومَدَّ صَوتِهِ في السَّماءِ، ويُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ ويابِسٍ سَمِعَهُ، ولَهُ بِكُلِّ مَن يُصَلّي مَعَهُ في مَسجِدِهِ سَهمٌ، ولَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي بِصَوتِهِ حَسَنَةٌ.[١]

١٤. ٢) وروى أيضاً في الخصال: حَدَّثَنا أَبي رَضيَ اللهُ عَنهُ قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ يَحيى العَطّارُ عَن مُحَمَّدِ بن أَحمَدَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ الكوفي، عَن مُصعَبِ بن سَلامٍ التميمي، عَن سَعد بنِ طَريفٍ، عَن أَبي جَعفرٍ عليه السلام قالَ: مَن أَذَّنَ عَشرَ سِنينَ مُحتَسِباً، يَغفِرُ اللهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَمَدَّ صَوتِهِ فِي السَّماءِ، وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ وَيابِسٍ سَمِعَهُ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي مَعَهُ في مَسجِدِهِ سَهمٌ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي بِصَوتِهِ حَسَنَةٌ.[٢]

فدلّ الحديث الأوّل على أنّ أجر المؤذّن المحتسب إذا أذّن في المسجد عشرين سنة هو أن «**يَغفر اللهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ ومَدَّ صَوتِهِ في السَّماءِ، و...**»، ودلّ الحديث الثاني على أنّ الثواب المذكور هو لمن أذّن عشر سنين محتسباً. وقد يقال في الجمع بينهما باختلاف الثواب بحسب اختلاف مراتب المؤذّنين، فمن كان إيمانه بدرجة سامية حاز الثواب المذكور بأذانه عشر سنين، ومن كان إيمانه أضعف من ذلك حصل على الثواب المذكور بأذانه عشرين سنة.

ولكنّ الصحيح في مقام الجمع بينهما هو إثبات صدور الحديثين بهذا النصّ أوّلاً،

---

١. ثواب الأعمال: ص ٣٢.

٢. الخصال: ص ٤٤٨ ح ٥٠.

ثمّ البحث عن وجه الجمع بينهما؛ إذ قد يكون منشأ الاختلاف هو الاشتباه والتصحيف في أحد النصّين. وإذا ما دقّقنا النظر في الحديثين لاحظنا ما يلي:

١. إنّ الراوي لهما هو الشيخ الصدوق، لكن روى كلّاً منهما في كتاب من كتبه ولم ينقلهما معاً في كتاب واحد.

٢. اتّحاد راويهما وهو «سعد بن طريف»، بل اتّحاد المقطع الأخير من سندهما وهو: «محمّد بن عليّ، عن مصعب بن سلام التيمي (التميمي)، عن سعد بن ظريف، عن أبي جعفر».

٣. اتّحاد الإمام المروي عنه وهو «أبو جعفر».

٤. اتّحاد عبارة الحديثين إلّا في الفقرة: «عِشرينَ سَنَةً» و«عَشرَ سِنينَ».

فهذه جملة أُمور كاشفة عن اتّحاد الروايتين ووقوع التصحيف في إحداهما فيما بعد؛ إذ من البعيد أن يتكلّم الإمام الواحد لشخص واحد عن موضوع واحد وبلفظ واحد مرّتين، ويذكر له ثواب الأذان عشر سنين تارة، عشرين سنة أُخرى، مع استخدام نفس الألفاظ ونفس العبارة كلتا المرّتين، وتعدّد الثواب المذكور لفعل واحد دون بيان سبب ذلك، مع أنّ الأمر لو كان كذلك لكان مثاراً لسؤال الراوي عن منشأ اختلاف الثواب وهل أنّه بسبب اختلاف مراتب المؤذّنين، أم غيره، لكنّنا لا نجد تساؤلاً منه عن ذلك. مع أنّه لو كان مراد الإمام بيان اختلاف مراتب الأجر والثواب بحسب مراتب المؤذّنين مثلاً، فهو ممكن دون الحاجة لتكرار نفس العبارة، خصوصاً وأنّ المخاطب بالكلام شخص واحد وهو «سعد بن طريف».

مضافاً إلى ذلك كلّه فإنّ هذا المضمون لم يُنقل إلّا عن «سعد بن طريف»، وهو ممّا يقوّي احتمال اتّحاد الروايتين في الأصل، ووقوع الخلل في نقلهما فيما بعد؛ إذ لو كان الموضوع المذكور في الحديث ذا أهمّية بالغة والإمام يتحدّث عنه في أكثر من مقام ليبيّن فضل المؤذّنين، لتكلّم به أمام أشخاص آخرين أيضاً، ولنُقل إلينا من طريق آخر، مع أنّنا لا نجد هذا المضمون في كتبنا الحديثية إلّا عن هذا الشخص.

ولهذا فإنّنا نعتقد أنّ أحد الحديثين مصحّف عن الآخر، وينبغي مراجعته في المصادر الحديثية الأُخرى، وبمراجعته فيها نجده في تهذيب الأحكام كالتالي:

١٥. ٣) عَنهُ، عَن مُحَمَّدِ بنِ الحُسَينِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن مُصعَبِ بنِ سَلَّامٍ التَّميميِّ، عَن سَعدِ بنِ طَريفٍ، عَن أَبي جَعفرٍ عليه السلام قالَ: مَن أَذَّنَ عَشرَ سِنينَ مُحتَسِباً، يَغفِرُ اللهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَصَوتِهِ في السَّماءِ، وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ وَيابِسٍ سَمِعَهُ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي مَعَهُ في مَسجِدِهِ سَهمٌ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي بِصَوتِهِ حَسَنَةٌ.[١]

١٦. ٤) وقال الشيخ الصدوق في كتاب المقنع[٢]: وَمَن أَذَّنَ عَشرَ سِنينَ مُحتَسِباً، غَفَرَ اللهُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ وَمَدَّ صَوتِهِ في السَّماءِ، وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطبٍ وَيابِسٍ سَمِعَهُ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي مَعَهُ سَهمٌ، وَلَهُ مِن كُلِّ مَن يُصَلّي بِصَوتِهِ حَسَنَةٌ.[٣]

وبه يتّضح أنّ الرواية مروية في كتب حديثية عديدة هكذا «...عَشرَ سِنينَ...»، وأنّ النصّ الآخر من التصحيف في النقل، وهو ما سبّب اختلاف الحديث.

النموذج الثاني:

١٧. ١) في الكافي والتهذيب: ابنُ مَحبوبٍ، عَن أَبي أَيّوبَ، عَنِ الحَلَبيِّ وَأَبي عُبَيدَةَ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام ، قالَ: سُئِلَ عَن رَجُلٍ قَتَلَ امرَأَةً خَطأً وَهيَ عَلى رأَسِ الوَلَدِ تَمخَضُ، قالَ: عَلَيهِ الدِّيَةُ: خَمسَةُ آلافِ دِرهَمٍ، وَعَلَيهِ لِلَّذي في بَطنِها غُرَّةٌ وَصيفٌ أَو وَصيفَةٌ، أَوأَربَعونَ ديناراً.[٤]

---

١. تهذيب الأحكام: ج ٢ ص ٢٨٤ ح ٣٣، روضة الواعظين: ج ٢ ص ٣١٢ نحوه، الخصال: ص ٤٤٨، بحار الأنوار: ج ٨١ ص ١٠٤ ح ١ نقلاً عن الخصال.

٢. هو من كتب الفقه المأثورة التي تعكس بعباراتها متون الحديث الشريف.

٣. مستدرك الوسائل: ج ٤ ص ٢٣ ح ٤٠٨٣.

٤. الكافي: ج ٧ ص ٢٩٩ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ١٨٥ ح ٢٢.

١٨ . ٢) وفي الاستبصار: مُحَمَّدُبنُ عَليِّبنِ مَحبوبٍ، عَنأَحمَدَبنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَسَنِبنِ مَحبوبٍ، عَن أَبـي أَيّـوبَ، عَـن أَبـي عُـبَيدَةَ وَالحَـلَبيِّ، عَـن أَبـي عَبدِاللهِ، قالَ: سُئِلَ عَن رَجُلٍ قَتَلَ امرَأَةً خَطأً وَهيَ عَلى رَأسِ الوَلَدِ تَمخَضُ، قالَ: عَلَيهِ خَمسُمِئَةِ أَلفِ دِرهَمٍ، وَعَلَيهِ دِيَةُ الَّذي في بَطنِها غُرَّةٌ وَصيفٌ، أَو وَصيفَةٌ، أَو أَربَعونَ دِيناراً.[١]

فإنّ منشأ اختلاف هذين الحديثين هو وقوع التصحيف فـي الحـديث الثـاني، حيث إنّ الدية الكاملة عشرة آلاف درهم، فكيف يجب عليه دفـع خـمسمئة ألف درهم. وبمعرفة التصحيف وعلاجه يرتفع التنافي بينهما دون الحاجة لتعسّف وجه للجمع بينهما.

د ـ النسب الباطلة للمذهب

منذ قديم الأيّام وإلى عصرنا الحاضر يواجه مذهب أهل البيت هجمات عنيفة ومتنوّعة من قبل الأعداء، من الهجوم السياسي والاقتصادي والعسكري والثـقافي وغيرها، لكنّ الهجمات الثقافية لها محلّ الصدارة بين هذه الهجمات، فلولا الجانب الثقافي فإنّ الهجمات الأُخرى لا تؤثّر أثرها؛ فلم يكن باستطاعة معاوية في حرب صفّين مواجهة أمير المؤمنين ووصي رسول ربّ العالمين وأوّل المؤمنين، ومن نزلت فيه صريح الآيات، ومن قال فيه رسول الله ما قال، إلّا من خلال بثّ الدعايات وطرح الشبهات وتمويه الحقائق وتشويهها، وإلّا فإنّ معاوية أقلّ قدراً من أن يضاهي هذا الجبل الأشمّ فضلاً وشرفاً ونسباً وعلماً وعملاً ومنزلةً عند رسول الله.

وفي طليعة الشبهات التي أُثيرت ضدّ الشيعة هي قولهم بتحريف القرآن الكريم، مستندين في ذلك إلى بعض الروايات المروية في الكتب الحديثية[٢]، بل إنّ بعضها

---

١. الاستبصار: ج ٤ ص ٣٠١ ح ٨.

٢. شبهة تحريف القرآن تستند إلى العديد من الروايات المروية في كتبنا الحديثية، ومنها الكافي، وقد قمت بدراسة ←

مروي في المصادر الحديثية المعتبرة كالكافي و تهذيب الأحكام؛ نظير الروايات التالية:

١٩. الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلَّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ أَسباطٍ قالَ: رَأَيتُ أَبا جَعفرٍ عليه السلام وَقَد خَرَجَ عَلَيَّ، فَأَخَذتُ النَّظَرَ إِلَيهِ، وَجَعَلتُ أَنظُرُ إِلى رَأسِهِ وَرِجلَيهِ؛ لِأَصِفَ قامَتَهُ لأَصحابِنا بِمِصرَ، فَبَينا أَنا كَذَلِكَ حَتّى قَعَدَ فَقالَ: يا عَليُّ، إِنَّ اللهَ احتَجَّ في الإِمامَةِ بِمِثلِ ما احتَجَّ بِهِ في النُّبوَّةِ، فَقالَ: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾، (ولمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَ بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً)، فَقَد يَجوزُ أَن يُؤتى الحِكمَةَ وَهوَ صَبيٌّ، وَيَجوزُ أَن يُؤتاها وَهوَ ابنُ أَربَعينَ سَنَةً.[١][٢]

فلا نجد آية في القرآن الكريم بالنصّ التالي: (وَلَمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَر بَعينَ سَنَةً)، وإنّما الموجود فيه هو الآيتان التاليتان:

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.[٣]

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَـٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.[٤]

٢٠. وفي تهذيب الأحكام: وَعَنهُ، عَن عَبدِ الرَّحمٰنِ، عَن حَمّادِ بنِ عيسى قالَ:

← مفصّلة لما روي منها في كتاب الكافي ضمن مقال يحمل عنوان «صيانة القرآن بين الخفاء والجلاء»، وقد نُشر هذا المقال في مؤتمر تكريم الشيخ الكليني رحمه الله، وقد أوضحنا فيه أنّ الروايات المشار إليها على طوائف عديدة، أحدها يوهم التحريف بسبب التصحيف، فمن أراد الاستزادة فليراجع المقال المذكور ضمن مجموعة مقالات المؤتمر الدولي للشيخ ثقة الإسلام الكليني: ج ١ ص ٢٩٧ ـ ٣٦٦.

١. الكافي: ج ١ ص ٣٨٤ ح ٧.

٢. قد يقال: إنّ قوله تعالى: ﴿وَلَمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ. وَبَلَغَ أربَعينَ سَنَةً﴾ في الرواية المذكورة ليس آية واحدة، وإنّما هو مقطعان من آيتين؛ أحدهما قوله تعالى: ﴿وَلَمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾، والآخر قوله تعالى: ﴿بَلَغَ أَربَعينَ سَنَةً﴾، وأنّ الواو الواردة بينهما عاطفة.

فيقال: إنّ قول الإمام عليه السلام: «فَقَد يَجوزُ أَن يُؤتى الحِكمَةَ وَهوَ صَبيٌّ، وَيَجوزُ أَن يُؤتاها وَهوَ ابنُ أَربَعينَ سَنَةً» شاهد على خلاف ذلك؛ لأنّ الإمام ذكر أمرين بالاستناد إلى القرآن الكريم، فإن كان الأمر كما ذُكر لزم أن يكون المقطع ﴿وَلَمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ لغواً وغير مناسب للاستدلال، ولم يكن له محلّ من الكلام.

٣. الأحقاف: ١٥.

٤. القصص: ١٤.

سَمِعتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام يَقولُ: قالَ أَبي: قالَ عَليٌّ عليه السلام: (ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلوماتٍ)، قالَ: قالَ: عَشرُ ذي الحِجَّةِ، وَ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ قالَ: أَيّامُ التَّشريقِ.[1]

ولا نجد آية في كتاب الله تعالى بهذا النصّ: (ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلوماتٍ)، وإنّما الموجود فيه هو قوله تعالى: ﴿يَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾.[2]

وهاتان الروايتان وأمثالهما إن دلّتا على شيء فإنّما تدلّان على أنّ الشيعة قائلون بتحريف القرآن، وإلّا لما صدر عن أئمّتهم مثل ذلك، أو أنّ أئمّتهم ليسوا بمعصومين، إذ لو كانوا معصومين وكان القرآن مصوناً عن التحريف لما صدر عنهم مثل ذلك.

إلّا أنّنا إذا راجعنا هاتين الروايتين ونظائرهما في مصادر الحديث الأُخرى وقفنا على سبب هذه الشبهة؛ وهو أنّ هذه الروايات تعرّضت للتصحيف، حيث وردت الروايتان المذكورتان من دون اختلاف في الآيتين الواردتين فيهما مع الموجود في القرآن الكريم، فالرواية الأُولى وردت في بصائر الدرجات كالتالي:

٢١. حَدَّثَنا عَليُّ بنُ إِسماعيلَ عَن مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ، عَن عَليِّ بنِ أَسباطٍ قالَ: رَأَيتُ أَبا جَعفَرٍ عليه السلام قَد خَرَجَ عَلَيَّ، فاحدَدتُ النَّظَرَ إِلَيهِ وَإِلى رَأسِهِ وَإِلى رِجلِهِ؛ لِأَصِفَ قامَتَهُ لِأَصحابِنا بِمِصرَ، فَخَرَّ ساجِداً، فَقالَ: إِنَّ اللهَ احتَجَّ في الإِمامَةِ بِمِثلِ ما احتَجَّ في النُّبُوَّةِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ وقالَ اللهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، فَقَد يَجوزُ أَن يُؤتى الحِكمَةَ وَهوَ صَبيٌّ، وَيَجوزُ أَن يُؤتى وَهوَ ابنُ أَربَعينَ سَنَةً.[3]

إن قيل: ما الدليل على أنّ الرواية المذكورة نفس الرواية السابقة، كي يقال إنّ الرواية السابقة وقع فيها تصحيف والصحيح هو ما ورد في هذه الرواية؟

---

١. تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٤٤٧ ح ٢٠٤.

٢. الحجّ: ٢٨.

٣. بصائر الدرجات: ص ٢٣٨ ح ١٠.

قيل في جوابه: إنّ الذي يشهد لاتّحاد الروايتين أُمور عديدة هي:

١. اتّحاد الإمام الذي رويت عنه الرواية، وهو الإمام الباقر عليه السلام.

٢. إنّ الراوي الأخير في كلتا الروايتين هو «علي بن أسباط»، فهو رجل واحد، ومن البعيد جدّاً أن يروي مضموناً واحداً عن إمام واحد مرّتين؛ إذ لو كان الموضوع ذا أهمّية بالغة بحيث يتحدّث الإمام به أكثر من مرّة لتحدّث به أمام أفراد آخرين، ولرواه لنا أشخاص آخرون أيضاً، مع أنّنا لا نجده عن أحد سوى هذا الرجل.

٣. اتّحاد موضوع الروايتين.

٤. اتّحاد عبارات الروايتين.

فالتصحيف والاشتباه إنّما وقع في نقل الرواية فيما بعد، حيث اشتبه الراوي عن علي بن أسباط أو أحد الذين جاؤوا من بعده، فخلط بين الآيتين التاليتين: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَـٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]؛ و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾[2] بسبب اشتمال كلّ منهما على قوله: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾، فالتشابه بين الآيتين المذكورتين في هذا المقطع سبّب وقوع الراوي في الاشتباه والخلط بينهما. وهذا أمر طبيعي، ولهذا نرى وقوع حفّاظ القرآن الكريم بهذا الاشتباه في المسابقات الدولية فضلاً عن غيرها. هذا ما يتعلّق بالرواية الأُولى.

وأمّا الرواية الثانية فقد وردت في مصادر حديثية عديدة مع أنّ الآية فيها غير محرّفة، نظير ما رواه الشيخ الطوسي نفسه في كتاب تهذيب الأحكام أيضاً، والحميري في قرب الإسناد:

٢٢. العَبَاسُ وَعَلِيُّ بنُ السِّنديِّ جَميعاً، عَن حَمّادِ بنِ عيسى، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: سَمِعتُهُ يَقولُ: قالَ عَلِيٌّ عليه السلام في قَولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَذْكُرُوا

---

١. القصص: ١٤.

٢. سورة احقاف، آية ١٥.

اَسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَـٰتٍ﴾[١]، قالَ: أَيّامُ العَشرِ، وَقَولِهِ: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[٢]، قالَ: أَيّامُ التَّشريقِ.[٣]

وهذه الرواية وسابقتها واحدة بلا ريب؛ لنفس القرائن السابقة، وإنّما خلط الراوي عن حمّاد بن عيسى أو أحد الذين جاؤوا من بعده بين آيتين بسبب تشابههما في بعض الكلمات.

وبهذا يتّضح أنّ منشأ الشبهة المشار إليها في مثل الروايتين السابقتين هو وجود روايات في مصادر حديثية شيعية تضمّنت في طيّاتها بعض الآيات القرآنية تختلف عن الآيات الموجودة في المصحف الشريف، وأنّ هذه الروايات قد وقع التصحيف في نقلها، ممّا صار مدعاة لتصوّر البعض بقول الشيعة بالتحريف.

أو فقل: إنّ الأساس الذي اعتمدته الشبهة في مثل الروايتين هو وجود هذه الروايات في المصادر الحديثية، مع أنّها مروية بشكلين، وقد اعتمد القائل على النقل الذي وقع فيه تصحيف، دون النقل الصحيح، مع أنّ الأُسلوب العلمي لإثبات الدعوى المذكورة هو إثبات أنّ اللفظ الصادر عن الإمام المعصوم هو المشتمل على الآية المحرّفة أوّلاً؛ إذ «العرش قبل النقش».

هـ ـ غموض معنى الحديث

من جملة آثار التصحيف على الأحاديث الشريفة أنّه يُسدل عليها غطاء الغموض أحياناً، فيصير الحديث الواضح غامض المعنى؛ لعدم انسجام اللفظ الجديد مع العبارة، أو لعدم موافقته للسياق، أو غير ذلك ممّا يسبّب إبهام معنى الحديث، وهذا ما قد يتطلّب من الباحث بذل الجهد من أجل فهمه. بل قد يحاول البعض إبداء بعض

---

١. الحجّ: ٢٨.

٢. البقرة: ٢٠٣.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٤٨٧ ح ٣٨٢، بصائر الدرجات: ص ٢٣٨ ح ١٠، وسائل الشيعة: ج ١٤ ص ٢٧١ ح ١٩١٧٢ باب استحباب كثرة ذكر الله في عشر ذي الحجّة وفي أيّام التشريق... .

الوجوه البعيدة لتصحيح معناه، مع أنّه لو عالج التصحيف الطارئ عليه لم تكن له حاجة لذلك بالمرّة. ومن نماذج ذلك ما يلي:

النموذج الأوّل:

٢٣. ١) روي عن رسول الله ﷺ الدعاء التالي عند دخول بلدٍ معيّن: اللّهُمَّ إنّي أَسأَلُكَ مِن خَيرِ هَذِهِ الأَرضِ وَخَيرِ ما جَمَعتَ فيها، وَأَعوذُ بِكَ مِن شَرِّها وَمِن شَرِّ ما جَمَعتَ فيها. **اللّهُمَّ ارزُقنا حَماها، وَأَعِذنا مِن وَباها**، وَحَبِّبنا إِلى أَهلِها، وَحَبِّب صالِحي أَهلِها إِلَينا.[1]

فالمراد من قوله: «اللّهمَّ ارزُقنا حماها» غامض، فلابدّ من الرجوع إلى كلمات اللغويين في بيان معنى «الحمى» لنعرف المقصود من الدعاء الشريف، فنقرأ فيما كتبه الخليل الفراهيدي في بيان معاني الجذر «حمى» ما يلي:

الحمى مقصور: موضع فيه كلأ يُحمى من الناس أن يرعى. وحميت القوم حماية ومحمية. وكلّ شيء دفعتَ عنه فقد حميتَه. وحميتُ من هذا الشيء أحمي منه حميةً، أي: أنفتُ أنفاً وغضباً.[2]

وقال ابن منظور في بيان معناها:

حَمى الشيءَ حَمياً وحِمىً وحِماية ومَحمِيَة: منعه ودفع عنه. وقال أبو حنيفة: حَمَيتُ الأرض حَمياً وحِميَةً وحِمايَةً وحِموَةً. الأخيرة نادرة. والحِميَة والحِمى: ما حُميَ من شيءٍ، يُمَدّ ويقصر، وتثنيته حِمَيان على القياس وحِمَوان على غير قياس. وكلأٌ حِمىً: مَحميٌّ.حَمى المَريضَ ما يضرّه حِميَةً: مَنَعَه إيّاه؛ واحتَمى هو من ذلك وتَحَمّى: امتنع. وإنّه لَرجل

---

١. عمل اليوم والليلة لابن السني: ص ١٨٦ ح ٥٢٧. ونظيره في المجموع: «إذا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلى قَريَتِهِ استَحَبَّ أن يَقولَ: اللّهُمَّ إنّي أسأَلُكَ خَيرَها وَخَيرَ أَهلِها وَخَيرَ ما فيها، وَأَعوذُ بِكَ مِن شَرِّها وَشَرِّ أَهلِها وَشَرِّ ما فيها». واستحبّ بعضهم أن يقول: اللّهُمَّ اجعَل لَنا بِها قَراراً وَرِزقاً حَسَناً، اللّهُمَّ ارزُقنا حماها وَأَعِذنا مِن وَباها وَحَبِّبنا إِلى أَهلِها وَحَبِّب صالِحي أَهلِها إِلَينا» المجموع: ج ٤ ص ٣٩٩.

٢. ترتيب كتاب العين: ص ٢٠٠ «حمي».

حَميٌّ: لا يحتمل الضيم، وحَميُّ الأَنف. وفلان على حامية القوم أي آخر من يحميهم في انهزامهم. أحمى المكان: جعله حِمىً لا يُقرَب. وأحماهُ: وجده حِمىً. الليث: الحِمى موضع فيه كَلأٌ يُحمى من الناس أن يُرعى.[١]

وكما تلاحظ فإنّ جميع المعاني المذكورة للحمى غير منسجمة مع سياق الدعاء، ولهذا فإنّ معنى هذه الفقرة من الدعاء صار غامضاً. لكن إذا ما راجعنا الدعاء في مصادر الحديث الأُخرى وجدناه كالتالي:

٢٤. ٢) في التحفة السنية: اللَّهُمَّ ارزُقنا خَيرَ هَذِهِ البُقعَةِ وَأَعِذنا مِن شَرِّها، اللَّهُمَّ أَطعِمنا مِن جَناها، وَأَعِذنا مِن وَباها، وَحَبِّبنا إِلى أَهلِها، وَحَبِّب صالِحي أَهلِها إِلَينا.[٢]

ومعنى الجنى كما يقول الخليل الفراهيدي: «الرطب والعسل، وكلّ ثمرة تُجتنى فهو جنى، مقصور».[٣]

كما ذكر ابن منظور عدّة معاني لهذه الكلمة، فقال فيما كتبه في هذا المجال: «الجَنى: ما يُجنى من الشجر».[٤]

وعليه سيكون معنى الدعاء واضحاً جلياً لا لبس فيه على من كان له أدنى اطّلاع على اللغة العربية.

النموذج الثاني:

٢٥. ١) في مستدرك الوسائل: نهج البلاغة، قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: اعلَمُوا عِبادَ اللهِ، أَنَّ المُؤمِنَ يَستَحِلُّ العامَ ما استَحَلَّ عاماً أَوَّلَ، وَيُحَرِّمُ العامَ ما حَرَّمَ عاماً أَوَّلَ، وَأَنَّ ما أَحدَثَ النّاسُ لا يُحِلُّ لَكُم شَيئاً مِمّا حُرِّمَ عَلَيكُم، وَلَكِنَّ الحَلالَ ما أَحَلَّ اللهُ، وَالحَرامَ ما حَرَّمَ اللهُ، فَقَد جَرَّبتُمُ الأُمورَ وَضَرَبتُموها،

---

١. لسان العرب: ج ١٤ ص ١٩٧ «حما».

٢. التحفة السنية: ص ٣٤١، وانظر أيضاً: وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٤٤ ح ١٥٢١٦.

٣. ترتيب كتاب العين: ص ١٥٤ «جني».

٤. لسان العرب: ج ١٤ ص ١٥٤ «جني».

وَوُعِظتُم بِمَن كانَ قَبلَكُم، وَضُرِبَتِ الأَمثالُ لَكُم.[١]

٢٦. ٢) وفي أعلام الدين: **وَقالَ** عليه السلام **في خُطبَةٍ لَهُ:... اعلَموا عِبادَ اللهِ، أَنَّ المُؤمِنَ يَستَحِلُّ العامَ ما استَحَلَّ عاماً أَوَّلَ، وَيُحَرِّمُ العامَ ما حَرَّمَ عاماً أَوَّلَ، وَأَنَّ أَوَّلَ ما أَحدَثَ النّاسُ البِدَعَ، وَلا يَحِلُّ لَكُم شَيءٌ مِمّا حُرِّمَ عَلَيكُم، وَلَكِنَّ الحَلالَ ما أَحَلَّ اللهُ، وَالحَرامَ ما حَرَّمَ اللهُ، فَقَد جَرَّبتُمُ الأُمورَ وَصَرَفتُموها، وَوُعِظتُم بِمَن كانَ قَبلَكُم، وَضُرِبَتِ الأَمثالُ لَكُم.**[٢]

٢٧. ٣) وفي بحار الأنوار نقلاً عن نهج البلاغة: **قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ** عليه السلام**: اعلَمُوا عِبادَ اللهِ، أَنَّ المُؤمِنَ يَستَحِلُّ العامَ ما استَحَلَّ عاماً أَوَّلَ، وَيُحَرِّمُ العامَ ما حَرَّمَ عاماً أَوَّلَ، وَأَنَّ ما أَحدَثَ النّاسُ لا يُحِلُّ لَكُم شَيئاً مِمّا حُرِّمَ عَلَيكُم، وَلَكِنَّ الحَلالَ ما أَحَلَّ اللهُ، وَالحَرامَ ما حَرَّمَ اللهُ، فَقَد جَرَّبتُمُ الأُمورَ وَضَرَّستُموها، وَوُعِظتُم بِمَن كانَ قَبلَكُم، وَضُرِبَتِ الأَمثالُ لَكُم.**[٣]

أمّا كلمة «صرفتموها» فهي من الصرف، وقد ورد في اللغة بمعاني عديدة، إلّا أنّها جميعاً لا تلائم العبارة. وأمّا «ضربتموها» فقد ورد الضرب بمعاني عديدة، إلّا أنّها لا تنسجم مع السياق، أو تحتاج إلى تعسّف لتفسير العبارة بها. وأمّا «ضرّستموها» فقال ابن أبي الحديد في بيان معناها:

ضرّستموها بالتشديد: أي أَحكمتموها تجربةً وممارسةً، يقال: قد ضَرّسَتهُ الحَربُ ،رَجلٌ مُضرِّس.[٤]

فالذي يراجع الحديث بنسختيه الأُولى والثانية يعاني من غموض معناه في هذه العبارة.

---

١. مستدرك الوسائل: ج ١٧ ص ٢٦٢ ح ٢١٢٩٠.
٢. أعلام الدين: ص ١٠٦.
٣. بحار الأنوار: ج ٢ ص ٣١٢ ح ٧٥.
٤. شرح نهج البلاغة: ج ١٠ ص ٣٠.

النموذج الثالث:

٢٨. ١) في البلد الأمين والمصباح للكفعمي وردت الفقرة التالية في زيارة عاشوراء: وَلَعَنَ اللهُ أُمَّةً أَسرَجَت وَأَلجَمَت وَتَهيَّأَت وَتَنَقَّبَت لِقِتالِكَ.[١]

فلا نفهم معنىً مناسباً لكلمة «تنقّبت» بحيث يكون منسجماً مع سياق العبارة المذكورة؛ لأنّ التنقّب عادةً يكون بهدف إخفاء الإنسان نفسه عن الآخرين لئلّا يعرفونه، في حين أنّ الذين خرجوا لقتال سيّد الشهداء عليه السلام كانوا يفتخرون بقتالهم له، ويتسابقون إلى ذلك؛ لأنّه يؤمّن لهم دنياهم كما يتصوّرون، وهو موافق لمطلوب السلطة الحاكمة، فلا داعي للتنقّب.

نعم، أصحاب الحسين عليه السلام ومن خرج لنصرته كانوا ممّن خرج على النظام الحاكم، فإذا كانت هذه الصفة قد وردت في وصفهم كانت مناسبة لحالهم. أو فقل: إن كان هناك تنقّب في يوم عاشوراء فالمفروض حسب ما يقتضيه الواقع الخارجي هو أن يكون في عسكر الحسين لا في عسكر يزيد. وعليه فلا تنسجم العبارة مع الواقع الخارجي، ويكون معناها غامضاً، ولهذا حاول بعض المحدّثين تأويل هذه العبارة بوجوهٍ لا تخلو من بعد.[٢]

مع أنّنا إذا راجعنا هذه الفقرة في المصادر الأُخرى وجدناها كالتالي:

٢٩. ٢) في إقبال الأعمال وغيره: فَلَعَنَ اللهُ أُمَّةً أَسرَجَت وَأَلجَمَت وَتَهيَّأَت لِقِتالِكَ.[٣]

فورد فيها «تهيّأت» بدل «تنقّبت»، والتهيّؤ منسجم مع العبارة تمام الانسجام، ولا غموض في العبارة بتاتاً. فمنشأ الإبهام والغموض في العبارة السابقة هو التصحيف الطارئ على كلمة «تهيّأت» وصيرورتها «تنقّبت».[٤]

---

١. البلد الأمين: ص ٢٦٩، المصباح للكفعمي: ص ٤٨٢.

٢. انظر: بحار الأنوار: ج ٩٨ ص ٣٠٠.

٣. إقبال الأعمال: ص ٣٣٣، البلد الأمين: ص ٢٨٨، كامل الزيارات: ص ١٧٧، مصباح المتهجّد: ص ٧١٩.

٤. تعرّض السيّد محمّد جواد الشبيري لهذا البحث بتفصيل في مقالٍ له تحت عنوان: «درنگى در واژه «تنقبت» در زيارت عاشوراء» (باللغة الفارسية)، مجلّة علوم حديث (الفارسية): العدد ٢١ ص ٣٠.

النموذج الرابع:

٣٠. ١) روى الشيخ الطوسي في الاستبصار: **عَنهُ، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحُسَينِ بنِ سَعيدٍ، عَنِ القاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى الخَثعَميِّ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام، فَقالَ:** كَما كانَت يَكونُ، مَعَ ما مَضى مِن أَولادِها وَما جَرَّبَت. **قُلتُ:** فَلَم تَلِد فيما مَضى، **قالَ:** بَينَ الأَربَعينَ إِلى الخَمسينَ.[١]

ولا نفهم معنىً واضحاً للحديث؛ لعدم وضوح محور السؤال فيه، وبمراجعة الحديث في المصادر الأُخرى يتّضح أنّ سبب ذلك هو التصحيف الطارئ عليه، فقد ورد نفس الحديث في تهذيب الأحكام وغيره كالتالي:

٣١. ٢) في تهذيب الأحكام: **وَرُويَ أَيضاً عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحُسَينِ بنِ سَعيدٍ، عَنِ القاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى الخَثعَميِّ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَنِ النُّفَساءِ، فَقالَ:** كَما كانَت تَكونُ، مَعَ ما مَضى مِن أَولادِها وَما جَرَّبَت، **قُلتُ:** فَلَم تَلِد فيما مَضى، **قالَ:** بَينَ الأَربَعينَ إِلى الخَمسينَ.[٢]

علماً أنّ عنوان الباب الذي ورد فيه الحديث في الاستبصار هو «باب أكثر أيّام النفاس»، وهو قرينة على كون السؤال المطروح في الحديث يدور حول النفاس، وهو شاهد لصحّة النصّ الثاني.

و ستأتي بعض الأمثلة الأُخرى لهذا العنوان في طيّات الأبحاث القادمة إن شاء الله، أعرضنا عن ذكرها تحاشياً للتكرار.

و ـ التقطيع الخاطئ للحديث

لا شكّ ولا ريب أنّ من الأُمور التي تعرّض لها الحديث الشريف خلال العصور السابقة هي التقطيع؛ وذلك أنّ المحدّثين ـ رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقين ـ

---

١. الاستبصار: ج ١ ص ١٥٢ ح ٩.

٢. تهذيب الأحكام: ج ١ ص ١٧٧ ح ٧٩، وسائل الشيعة: ج ٢ ص ٣٨٨ ح ٢٤٢٩.

نسّقوا الأحاديث الشريفة في كتبهم وفق مناهج عديدة، أهمها وأكثرها شيوعاً المنهجان التاليان:

١. المنهج الموضوعي: هذا المنهج يبتني على فهم الحديث، وتحديد موضوعه، فيدرج كلّ حديث ضمن الموضوع المناسب له، فالأحاديث الواردة في العبادات تُدرج في القسم الخاصّ بالعبادات، والأحاديث الواردة في المعاملات تُدرج في القسم الخاصّ بها، والأحاديث الواردة في الآداب تُدرج في القسم الخاصّ بها، وهكذا.

ثمّ الأقسام المذكورة تتشعّب إلى شعب عديدة، فالأحاديث المناسبة لكلّ شعبة منها تُدرج في العنوان المناسب لها.

٢. المنهج المسندي: هذا المنهج لا يعتمد موضوع الحديث، وإنّما يعتمد رواته، فالأحاديث المروية عن أمير المؤمنين﵇ تُدرج في باب خاصّ، والأحاديث المروية عن ابن عبّاس تُدرج في باب خاصّ، وهكذا. ولا يراعى في نسق الأحاديث الموضوع الذي تناولته.

وهذا المنهج رائج بين محدّثي أهل السنّة، فنجد المسانيد العديدة في كتبهم الحديثية، وهو نادر في كتبنا الحديثية، على العكس من المنهج الأوّل الذي هو رائج في كتبنا الحديثية.

وعلى أيّ حال، فإنّ نصوص بعض الأحاديث طويلة، في الوقت الذي نجدها تعرّضت لأكثر من موضوع، ممّا برزت الحاجة لتقطيع النصوص وإدراج كلّ مقطع في الباب المناسب له. وهذا ما نجده بوضوح في المصادر الحديثية المختلفة. نعم، نحن لا نحصر أسباب تقطيع الحديث بهذا السبب، وإنّما هذا من الأسباب المهمّة للتقطيع.

النقطة التي نريد تسليط الأضواء عليها هي أنّ تقطيع الحديث بالشكل المناسب تابع لفهمه، فإذا وقع التصحيف في متن الحديث، ترك أثره على تقطيعه، ومن نماذج ذلك:

النموذج:

٣٢. ١) في موسوعة ميزان الحكمة عن الإمام الرضاعليه السلام: **ابدَأ في أَوَّلِ طَعامِكَ بِأَخَفِّ الأَغذيَةِ الَّذي تُغَذّي بِها بَدَنَكَ بِقَدرِ عادَتِكَ، وَبِحَسَبِ وَطَنِكَ وَنَشاطِكَ وَزمانِكَ.**[1]

في حين أنّنا إذا راجعنا الحديث المذكور وجدناه في بحار الأنوار نقلاً عن طبّ الرضا كالتالي:

٣٣. ٢) في بحار الأنوار: ... يا أَميرَ المُؤمِنينَ، كُلِ البارِدَ في الصَّيفِ، وَالحارَّ في الشِّتاءِ، وَالمُعتَدِلَ في الفَصلَينِ، عَلى قَدرِ قوَّتِكَ وَشَهوَتِكَ، وَابدَأ في أَوَّلِ الطَّعامِ بِأَخَفِّ الأَغذيَةِ الَّتي يَغتَذي بِها بَدَنُكَ بِقَدرِ عادَتِكَ، **وَبِحَسَبِ طاقَتِكَ وَنَشاطِكَ، وَزَمانُكَ الَّذي** يَجِبُ أَن يَكونَ أَكلُكَ في كُلِّ يَومٍ عِندَما يَمضي مِنَ النَّهارِ ثَمانُ ساعاتٍ، أَكلَةً واحِدَةً، أَو ثَلاثَ أَكَلاتٍ في يَومَينِ، تَتَغَدّى باكِراً في أَوَّلِ يَومٍ، ثُمَّ تَتَعَشّى، فَإِذاكانَ في اليَومِ الثّاني فَعِندَ مُضِيِّ ثَمانِ ساعاتٍ مِنَ النَّهارِ، أَكَلتَ أَكلَةً وَاحِدَةً، وَلَم تَحتَج إِلى العَشاءِ....[2]

وبه يتّضح أنّ قوله: «وزمانك» متعلّق بالعبارة اللّاحقة، وليس عطفاً على قوله: «بحسب طاقتك ونشاطك». وبعبارة أُخرى: إنّ قوله: «وزمانك» هو بداية لجملة جديدة مستأنفة، وليس عطفاً على العبارة السابقة عليها. وعليه فالمناسب في تقطيع الخبر هو نقل العبارة حتّى قوله: «وبحسب طاقتك ونشاطك»، دون قوله: «وزمانك».

وسبب هذا الاشتباه هو أنّ الحديث المذكور ورد مصحّفاً في كتاب طبّ الرضا، حيث ورد كالتالي:

---

١. موسوعة ميزان الحكمة: ج ٣ ص ٨٢ ح ٢٠٢٥، موسوعة الأحاديث الطبّية: ج ٢ ص ٤٤٢ ح ١٣٢٤، كلاهما نقلاً عن طبّ الرضا.

٢. بحار الأنوار: ج ٥٩ ص ٣١٠.

٣٤. ٣) ثُمَّ كُل يا أَميرَ المُؤمِنينَ البارِدَ في الصَّيفِ وَالحارَّ في الشِّتاءِ وَالمُعتَدِلَ في الفَصلَينِ، عَلى قَدرِ قوَّتِكَ وَشَهوَتِكَ، وَابدَأ في أَوَّلِ طَعامِكَ بِأَخَفِّ الأَغذيَةِ الَّذي تُغَذّي بِها بَدَنَكَ بِقَدرِ عادَتِكَ، وَبِحَسَبِ وَطَنِكَ وَنَشاطِكَ، وَزَمانِكَ، وَالَّذي يَجِبُ أَن يَكونَ أَكلُكَ في كُلِّ يَومٍ عِندَما يَمضي مِنَ النَّهارِ ثَمانُ ساعاتٍ، أَكلَةً واحِدَةً، أَو ثَلاثَ أَكَلاتٍ في يَومَينِ....[1]

فنتيجة لإضافة الواو قبل الاسم الموصول في قوله: «والذي يجب أن يكون أكلك»، صارت هذه الجملة مستأنفة، وصار قوله: «وزمانك» معطوف على سابقه، ولهذا فقد قطّع الحديث بالشكل السابق، وبالتالي فقد ترك هذا التقطيع أثره على معنى الحديث.

٢. ما يرجع إلى اللفظ

من جملة آثار التصحيف التي عثرنا عليها أثناء عملنا هي التصحيح القياسي للحديث، وذلك أنّ بعض أنواع التصحيف تترك أثرها على الحديث من ناحية نحوية، ففي مقام تحقيق الكتب الحديثية أو استنساخها أو النقل عنها يقوم المحقّق أو المستنسخ بتصحيح الخطأ النحوي، باعتبار أنّ أهل البيت عليهم السلام من خير قبائل العرب مولداً وموطناً، وهم مع ذلك سادة الكلام، فلا يتصوّر خطؤهم نحوياً، خاصّة إذا كان الخطأ واضحاً، ولهذا فإنّ أمثال هذه الأخطاء ناجمة عن نقل الرواة والنسّاخ، لا عن قصور أهل البيت عليهم السلام، فيقوم المحقّق والناسخ بتصحيحها.

إلّا أنّ هذا التصحيح إذا لم تؤخذ فيه أسباب التصحيف بنظر الاعتبار قد ينتهي إلى نتائج غير مطلوبة، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣٥. ١) في كتاب من لايحضره الفقيه: وَفي رِوايَةِ مُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ، عَن أَبي

---

١. طبّ الرضا عليه السلام: ص ١٣.

جَعفَرٍ﵇ قالَ: قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ﵇: إذا رَأَيتُمُ الهِلالَ فـافطِروا، أَو شَـهِدَ عَلَيهِ عَدلٌ مِنَ المُسلِمينَ، وَإِن لَم تَرَوُا الهِلالَ إلّا مِـن وَسَـطِ النَّـهارِ أَو آخِرِهِ، فَأَتِمّوا الصِّيامَ إِلى اللَّيلِ، فَإِن غُمَّ عَلَيكُم، فَعُدّوا ثَـلاثينَ لَـيلَةً ثُـمَّ أَفطِروا.[1]

٣٦. ٢) وفي تهذيب الأحكام: وَعَنهُ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَليٍّ، عَن أَبيهِ، عَنِ الحَسَنِ، عَن يوسُفَ بنِ عَقيلٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ، عَن أَبي جَعفَرٍ﵇، قالَ: قالَ أَميرُ المُـؤمِنينَ﵇: إذا رَأَيـتُمُ الهِـلالَ فـافطِروا، وَأَشـهِدوا عَـلَيهِ عُـدولاً مِـنَ المُسلِمينَ، فَإِن لَم تَرَوُا الهِلالَ إلّا مِن وَسَطِ النَّهارِ أَو آخِرِهِ، فَأَتِمّوا الصِّيامَ إِلى اللَّيلِ، وَإِن غُمَّ عَلَيكُم فَعُدّوا ثَلاثينَ ثُمَّ أَفطِروا.[2]

فالحديث واحد بلا ريب، وراويه واحد وهو محمّد بن قيس، وقد وقع التصحيف في قوله: «فَأَفطِروا وَأَشهِدوا عَلَيهِ عُدولاً مِنَ المُسلِمينَ» ، وصحيحه «فَأَفطِروا أَو شَهِدَ عَلَيهِ عَدلٌ مِنَ المُسلِمينَ»؛ وذلك أنّ المسوّغ للإفطار هو أحد الأمرين التاليين: رؤية الهلال أو شهادة عدلين من المسلمين عليه.[3]

فمفاد الحديث الأوّل هو أنّه لو رأيتم الهلال، أو شهد عليه عادلان من المسلمين وجب الإفطار، وأمّا مفاد الحديث الثاني فهو أنّـه لو رأيـتم الهـلال وجب أمـران: الإفطار، وإشهاد عادلين من المسلمين عليه، مع أنّ الإشهاد ليس واجباً بلا ريب.

ويشهد لصحّة النسخة الأُولى والمروية في كتاب من لايحضره الفقيه أنّ الشيخ الطوسي﵀ روى الحديث في موضع آخر من التهذيب كالتالي:

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ١٢٣ ح ١٩١١، تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٥٨ ح ١٢، الاستبصار: ج ٢ ص ٦٤ ح ٩.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٧٧ ح ٦٣.

٣. لمزيد الاطّلاع راجع الكافي: ج ٤ ص ٧٦، باب الأهِلّة والشهادة عليها، وسائل الشيعة: ج ١٠ ص ٢٥٢، الباب ٣ باب أنّ علامة شهر رمضان وغيره رؤية الهلال... و ص ٢٨٦ الباب ١١ باب أنّه يثبت الهلال بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت....

٣٧. وَعَنهُ، عَن يوسُفَ بنِ عَقيلٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ، عَن أَبي جَعفَرٍ ﷺ قالَ: قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ ﷺ: إذا رَأَيتُمُ الهِلالَ فَأَفطِروا، أَو شَهِدَ عَلَيهِ عَدلٌ مِنَ المُسلِمينَ، وَإِن لَم تَرَوُا الهِلالَ إلّا مِن وَسَطِ النَّهارِ أَو آخِرِه، فَأَتِمّوا الصِّيامَ إِلى اللَّيلِ، فَإِن غُمَّ عَلَيكُم فَعُدّوا ثَلاثينَ لَيلَةً ثُمَّ أَفطِروا.[١]

وأيّاً كان سبب هذا التصحيف فإنّ الذي ترتّب عليه هو أنّ عبارة الحديث بعد أن كانت «فافطِروا أَو شَهِدَ عَلَيهِ»، صارت كالتالي: «فافطِروا وَأَشهِدوا عَلَيهِ» ، فقوله: «أو شَهِدَ» صار «وأشهد» بتقديم حرف على آخر، وبتبع ذلك اختلف الفعلان «فأفطروا» و «أشهِد» من ناحية الإفراد والجمع، فصُحّحت إلى «فافطِروا وَ أَشهِدوا»، أو أنّ هذا التصحيف وقع بسبب الانسباق الذهني حيث إنّ الفعل السابق عليه فعل أمر للجماعة، فاشتبه الناسخ فكتبه أمراً للجماعة. ثمّ إنّ قوله: «عدول من المسلمين» خاطئة من الناحية النحوية؛ لأنّها مفعول لـ «أشهدوا»، فصُحّحت أيضاً، فصارت العبارة: «فافطِروا وَأَشهِدوا عَلَيهِ عُدولاً مِنَ المُسلِمينَ».

فهذان التصحيحان القياسيان ـ أو الثاني منهما فقط ـ إنّما وقعا بسبب التصحيف الطارئ على متن الحديث، فلولا التصحيف لما وقع هذان التصحيحان.

علماً أنّ هذا الحديث من الأحاديث الفقهية، والفقهاء يتعاملون بدقّة مع هذه الأحاديث، فمثل هذا التصحيف قد يترك أثره على الفتوى أيضاً. مضافاً إلى أنّه قد يوجب اختلاف الأحاديث أيضاً، ولعلّ بعض الاختلافات الموجودة بين الأحاديث الفقهية ناجمة عن مثل هذا التصحيف.

النموذج الثاني:

٣٨. ١) في الكافي: عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن بَعضِ أَصحابِنا عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن حَريزٍ، عَن زُرارَةَ، عَن أَبي جَعفَرٍ ﷺ قالَ: لِلإِمامِ عَشرُ عَلاماتٍ؛ يولَدُ مُطَهَّراً

---

١. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٥٨ ح ١٢.

مَختوناً، وَإِذا وَقَعَ عَلى الأَرضِ وَقَعَ عَلى راحَتِهِ، رافِعاً صَوتَهُ بِالشَّهادَتَينِ، وَلا يُجنِبُ، **وَتَنامُ عَينَيه وَلا يَنامُ قَلبُهُ**... [1]

٣٩. ٢) وفي الكافي (المطبوع في برنامج نور الأحاديث): **عَليُّ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن بَعضِ أَصحابِنا، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن حَريزٍ، عَن زُرارَةَ، عَن أَبي جَعفرٍ عليه السلام قالَ:** لِلإِمامِ عَشرُ عَلاماتٍ؛ يولَدُ مُطَهَّراً مَختوناً، وَإِذا وَقَعَ عَلى الأَرضِ وَقَعَ عَلى راحَتِهِ، رافِعاً صَوتَهُ بِالشَّهادَتَينِ، وَلا يُجنِبُ، **وَتَنامُ عَيناهُ وَلا يَنامُ قَلبُهُ**... [2]

علماً أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث من كتاب الكافي هو كالتالي: «وتَنامُ عَينُهُ وَلايَنامُ قَلبُهُ»، وفي هامشها «هكذا في: ب، ج، ض، بح، بر، بس، بف، والوافي ومرآة العقول والبحار، وأُريد به الجنس. وفي المطبوع: عيناه» [3]. فالموجود في جميع نسخ الكافي المشار اليها هو «تنام عينه».

لكن لمّا كانت النسخة المطبوعة مصحّفة حيث أُضيف إليها ياء بعد النون فصارت «عينيه»، اختلّت العبارة من الناحية النحوية؛ باعتبار أنّ كلمة «عينيه» فاعل، والفاعل مرفوع، مع أنّها منصوبة، فتمّ تصحيحها قياسياً ـ في البرنامج المذكور ـ إلى «عيناه». وهذا من عوارض التصحيف وآثاره. ويؤيّد ما ذكرناه المروي في كتاب من لايحضره الفقيه:

٤٠. **وَرَوى أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعيدٍ الكوفيُّ قالَ: حَدَّثَنا عَليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ فَضّالٍ عَن أَبيهِ، عَن أَبي الحَسَنِ عَليِّ بنِ موسى الرِّضا عليه السلام قالَ: لِلإِمامِ عَلاماتٌ: يَكونُ أَعلَمَ النّاسِ، وَأَحكَمَ النّاسِ، وَأَتقى النّاسِ، وَأَحلَمَ النّاسِ، وَأَشجَعَ النّاسِ، وَأَسخى النّاسِ، وَأَعبَدَ النّاسِ، وَيولَدُ مَختوناً، وَيَكونُ مُطَهَّراً،**

---

١. الكافي: ج ١ ص ٣٨٨ ح ٨.

٢. الكافي: ج ١ ص ٣٨٨ ح ٨.

٣. الكافي (الطبعة الحديثة)، ج ٢ ص ٢٩٨ ح ١٠١٣.

وَيَرى مِن خَلفِهِ كَما يَرى مِن بَينِ يَدَيهِ، وَلا يَكونُ لَهُ ظِلٌّ، وَإِذا وَقَعَ عَلى الأَرضِ مِن بَطنِ أُمِّهِ وَقَعَ عَلى راحَتَيهِ رافِعاً صَوتَهُ بِالشَّهادَتَينِ، وَلا يَحتَلِمُ، **وَتَنامُ عَينُهُ وَلا يَنامُ قَلبُهُ**...[1]

فذلكة البحث

١. اتّضح ممّا تقدّم أنّ التصحيف له آثار عديدة تختلف قيمتها باختلاف تبعاتها، وهذا ما يبرز أهمّية علاج التصحيف.

٢. بعض أنواع التصحيف لها تأثير مباشر على معنى الحديث، وبالتالي فهي تستتبع نوعاً من التبعات والآثار، فيما هناك نوع آخر منها له تأثير مباشر على لفظ الحديث ويستتبع آثاراً أُخرى.

٣. من الآثار السلبية الهامّة للتصحيف هي الاستنباط الفقهي الموافق للنسخة المصحّفة.

٤. اتّضح بما ذكرناه أنّ بعض الأحاديث التي يتمسّك بها المخالفون للطعن على الشيعة هي من الأحاديث المصحّفة، فعلاج التصحيف من شأنه إزالة بعض الشبهات من الأساس، فينبغي الالتفات إلى هذا الجانب في مقام ردّ الشبهات.

٥ . تنبغي الدقّة الفائقة في مقام تنقيح المصادر الحديثية وتصحيحها، بعد أخذ مناشئ التصحيف بنظر الاعتبار، إذ التصحيح القياسي قد ينتهي إلى نتائج غير مرضية.

٦. ما ذكرناه في هذا الفصل من الآثار إنّما هو بعض الآثار التي عثرنا عليها أثناء العمل على الحديث، وقد تكون له آثار أُخرى أهمّ من المذكورات خفيت علينا، أو لم نعثر على نماذجها.

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤١٨ ح ٥٩١٤ .

الفصل الثالث

مناشئ التصحيف

لا ريب أنّ الحديث الشريف يحظى بمكانة سامية بين المسلمين، وله منزلة جليلة على المستوى الفكري والعقيدي، وعلى الصعيد العملي. فإذا أخذنا ذلك بنظر الاعتبار واهتمام المحدّثين بالحديث ونقله من جهةٍ أُخرى، انقدح السؤال التالي في الأذهان: ما السبب في وقوع التصحيف في الحديث إذن؟

والجواب عليه هو أنّ الخطأ والاشتباه من طبيعة البشر، فمهما بذل الإنسان جهده في مجال معيّن، فإنّ سهام الخطأ قد تصيبه في كلّ آن، ولهذا نجد خطأ العلماء والعظماء في بعض القضايا، بل لا نجد أحداً نزيهاً عن الخطأ إلّا من عصمه الله تعالى. وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

إنّما المهمّ هو معرفة جذور هذه الأخطاء وأسبابها، إذ لا يقع الإنسان في الخطأ إلّا بسبب معيّن، فكما أنّ الذي يجيد المشي لا ينكب على وجهه إلّا لسبب من جليد وشبهه من المزالق، أو ظلمة تمنعه عن رؤية المعاثر، أو غير ذلك، فكذلك القراءة والكتابة لا يخطأ الإنسان فيها إلّا بأسباب معيّنة، فما هي هذه الأسباب كي نتحاشاها ونحذرها من جانب، ونعرف المواطن التي يمكن وقوع الخطأ فيها من جانب آخر؟

وبعد التتبعّ في النماذج المختلفة للتصحيف الطارئ على الحديث عثرنا على أسباب عديدة للخطأ في نقل الحديث، يرجع بعضها إلى الكتابة، وبعضها إلى النطق بالكلمات، وبعضها إلى ضعف الناقل من الناحية الثقافية، وبعضها إلى الطباعة وما يقارنها في هذا العصر، ولهذا فإنّنا سنبحث أسباب التصحيف ضمن المحاور التالية:

١. ما يرجع إلى الكتابة.
٢. ما يرجع إلى الناسخ.
٣. ما يرجع إلى النطق.
٤. ما يرجع إلى الطباعة والنشر في العصر الحاضر.
٥ . ما يرجع إلى قلّة ثقافة الراوي.

ولكلّ واحد من هذه المحاور تفريعات عديدة، سيوافيك توضيحها.

وقبل الدخول في مناشئ التصحيف وبيان نماذجه في الحديث، نثير سؤالاً قد يعرض للأذهان، حاصله: إنّ بعض نماذج التصحيف التي سنستعرضها لا أثر لها على المعنى فلا جدوى في التعرّض لها.

الجواب: إنّ هدفنا من استعراض هذه الأمثلة هو بيان جذور التصحيف الطارئ على الحديث لتكون باباً لمعرفة التصحيف الطارئ على الأحاديث الأُخرى. مع أنّ الدقّة في الاستعمالين قد تنتهي بنا للفرق بينهما.

١. ما يرجع إلى الكتابة

التصحيفات الطارئة على الحديث بسبب الكتابة يمكن إدراجها تحت أحد العناوين التالية:

١. الخطّ المستعمل آنذاك.
٢. التشابه بين أشكال الكلمات.
٣. التشابه بين مجموع كلمتين مع كلمتين أُخريين.
٤. عدم الفواصل بين الكلمات.

وإليك فيما يلي بيانها مرفقة بالأمثلة

أ ـ الخطّ المستعمل آنذاك

إذا ما راجعنا التأريخ وجدنا أنّ مكّة في زمان الجاهلية وإبّان البعثة كانت تغوص

في ظلم الجهالة والأُمّية، فكان غالب أهلها أُمّيون لا يعرفون القراءة والكتابة.[1]

فلمّا بُعث نبيّنا الأكرمﷺ أبدى اهتماماً بالغاً بالعلم ومكافحة الجهل، واجتثاث جذوره من المجتمع بشتّى الوسائل، وممّا يبرز اهتمامهﷺ بالتعليم والتعلّم فداؤه أسرى بدر بتعليم أحدهم عشرة من أطفال المسلمين كما ذكر ذلك المؤرّخون، ولهذا كتب السيّد جعفر مرتضى العاملي في هذا المجال قائلاً:

> **... ولسوف نشير إن شاء الله تعالى في غزوة بدر من هذا الكتاب إلى مدى الأهمّية التي أولاها الإسلام لمحو الأُمّية، حتّى لقد ورد أنّهﷺ قد جعل فداء الأسير في غزوة بدر تعليم عشرة من أطفال المسلمين القراءة والكتابة كما سيأتي. وقد كانت بدر أدقّ مرحلة يمرّ بها الإسلام والمسلمون في دعوتهم إلى الله، وحربهم مع المشركين.[2]**

فهكذا مجتمع أُمّي لا يعرف من القراءة والكتابة شيئاً لا يحسّ بحاجة لإبداع خطّ وكتابة، بل يتطفّل على غيره من الأُمم والمجتمعات؛ فيتبع الخطّ السائد عندها، فكانوا يكتبون بالخطّ الكوفي الرائج في العراق.

ثمّ لمّا صارت الكوفة مركزاً للخلافة أيّام أمير المؤمنينؑ وأصبحت مركزاً للشيعة، صارت محلّاً لتدوين الحديث الشريف، باعتبارها مقرّ كثير من المحدّثين الكبار. فكُتبت المصادر الأصلية للحديث بهذا الخطّ، وهذا ما ترك أثره على الحديث، حيث وقعت الكثير من التصحيفات بسبب نقطتي الضعف التي كانتا فيه؛ وهما:

---

١. ممّا يدلّ على ذلك ما في نهج البلاغة: «قالَ عَبدُ اللهِ بنُ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ: دَخَلتُ عَلى أَميرِ المُؤمِنينَؑ بِذي قارٍ وَهوَ يَخصِفُ نعلَهُ، فَقالَ لي: ما قيمَةُ هذا النَّعلِ؟ فَقُلتُ: لا قيمَةَ لَها فَقالَؑ: وَاللهِ لَهيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن إِمرَتِكُم، إِلّا أَن أُقيمَ حَقّاً أَو أَدفعَ باطِلاً. ثُمَّ خَرَجَ فَخَطَبَ النّاسَ فَقالَ: إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّداًﷺ وَلَيسَ أَحَدٌ مِنَ العَرَبِ يَقرَأُ كِتاباً وَلا يَدَّعي نُبوَّةً، فَساقَ النّاسَ حَتّى بَوَّأَهُم مَحَلَّتَهُم وَبَلَّغَهُم مَنجاتَهُم، فاستَقامَت قَناتُهُم وَاطمَأَنَّت صَفاتُهُم...» نهج البلاغة: الخطبة ٣٣.

٢. راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم: ج ٢ ص ٢٤.

١. خلوّه عن النقاط[١]: أحد معالم هذا الخطّ أنّ حروفه غير منقوطة، فكانت الحروف المتشابهة شكلاً تُرسم بشكل واحد، فالدال والذال، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والراء والزاي، تُكتب بشكل واحد. وهذا ما يوجب اشتباه بعض الكلمات بالبعض الآخر. نعم، يمكن تحديد بعض الكلمات من خلال السياق، ولكنّ البعض الآخر يبقى مشتبهاً.

٢. خلوّه عن الألف الوسطى: المَعلَم الثاني للخطّ الكوفي أنّه خالٍ عن الألف

---

١. كتب حاجي خليفة قائلاً: «وذكر ابن خلكان في ترجمة الحجّاج أنّه حكى أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف أنّ الناس مكثوا يقرؤون في مصحف عثمان نيفاً وأربعين سنة إلى أيّام عبد الملك بن مروان، ثمّ كثر التصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحجّاج إلى كتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات. فيقال: إنّ نصر بن عاصم ـ وقيل: يحيى بن يعمر ـ قام بذلك، فوضع النقط، وكان مع ذلك ـ أيضاً ـ يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام. انتهى» كشف الظنون: ج ١ ص ٧١٢ و٧١٣.

وكتب في موضعٍ آخر تحت عنوان «ذكر النقط والإعجام في الإسلام»: «اعلم إنّ الصدر الأوّل أخذ القرآن والحديث من أفواه الرجال بالتلقين، ثمّ لمّا كثر أهل الإسلام اضطرّوا إلى وضع النقط والإعجام، فقيل: إنّ أوّل من وضع النقط مرار [مرامر]، والإعجام عامر، وقيل: الحجّاج، وقيل: أبو الأسود الدؤلي بتلقين عليّ رضيَ الله تعالى عنه» كشف الظنون: ج ١ ص ٧١٢ ج ٧١٣.

كما كتب السيّد محسن الأمين العاملي في هذا المضمار: «قال السيوطي في الأوائل: أوّل من نقّط المصحف أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك، وقيل: أوّل من نقّطه الحسن البصري ويحيى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي. انتهى. والأصحّ أنّه أبو الأسود في إمارة زياد، على ما ذكره ابن النديم في الفهرست، وأبو البركات عبد الرحمَن بن محمّد الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء؛ أي النحاة، وقد أشرنا إلى كلامهما عند ذكر المصاحف المنسوبة إلى خطوط الأئمّة عليهم السلام. وتنقيطه له عبارة عن وضع نقط لعلامات الحركات، لا نقط الإعجام، كما مرّ هناك، ويحيى بن يعمر تلميذ أبي الأسود أيضاً من الشيعة. وفي فهرست ابن النديم: الكتب المؤلّفة في النقط والشكل للقرآن كتاب الخليل في النقط. ثمّ ذكر في ترجمته من مصنّفاته كتاب النقط والشكل» أعيان الشيعة: ج ١ ص ١٣٠.

وكتب في موضعٍ آخر من كتابه: «كان الخطّ في صدر الإسلام خلواً من الشكل والإعجام، فوضع أبو الأسود الدؤلي المتوفّى سنة ٦٩ هـ علامات للحركات الثلاث، فجعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمّة بين يديه، وجعل التنوين نقطتين، كلّ ذلك بمدادٍ يخالف مداد الحرف، وهكذا وجدناه في المصحف المنسوب إلى خطّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في المكتبة الرضوية.

فلمّا وضع نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بأمرٍ من الحجّاج نقط الإعجام، اضطرب الأمر واشتبه الإعجام بالشكل، فتصدّى الخليل لإزالة هذا اللبس، فوضع الشكل على الطريقة المعروفة اليوم، وبقي ذلك على مقاييس مضبوطة وعلل دقيقة... وألّف الخليل في هذا الموضوع كتاباً نفيساً، فلم يزد أحد على طريقته هذه شيئاً، ولا أصلح منها رأياً» أعيان الشيعة: ج ٦ ص ٣٣٩.

الوسطى، فتُكتب «الرحمَن» وتُقرأ: «الرحمان»، وتُكتب: «هشم» وتقرأ: «هاشم» أو «هشام»، وهكذا. وهذا ما عكس أثره على سند و متن الحديث أيضاً.

نعم، نقاط الضعف هذه لم تكن تنحصر بالنصوص الدينية، وإنّما تعمّ جميع النصوص، لكن لأهمّية النصوص الدينية ـ باعتبارها المحور لسلوك المسلم ـ صارت الحاجة ملحّة لإبداع خطّ يرفع الوهم والالتباس الناجم عن النقطتين المشار إليهما، فأبدع الوزير ابن مقلة[1] خطّ النسخ الرائج إلى عصرنا الحاضر، وذلك في

---

١. قال في الأمثال المولّدة في بيان المثل: «يا من ابن مقلة غلامه»، قال: «ابن مقلة: هو أبو علي محمّد بن علي بن الحسين بن مقلة، استوزره ثلاثة من الخلفاء هم: المقتدر والقاهر والراضي، قُطعت يده اليمنى ولسانه قبل وفاته في ٣٢٨هـ، ويُضرب بجودة خطّه وحسنه المثل. ينظر في ترجمته ثمار القلوب: ص ٢١٠، ومرآة الجنان: ج ٢ ص ٢٩١ ـ ٢٩٤»: الأمثال المولّدة: ص ١٧٦ الرقم ٦٤٥.

وفي روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار: «أوّل من خطّ بالقلم إدريس النبيّ ﷺ، وأوّل من نقل الخطّ الكوفيّ إلى طريقة العربية ابن مقلة. قال أبو منصور الثعالبي في خطّه:

خطّ ابن مقلة من أرعاه مقلته ... ودّت جوارحه لو حوّلت مقلا

والدرّ من درّه ذو صفرة حسدا ... والنور من نوره ذو حمرة خجلا

قيل: كتب ابن مقلة كتاب هدنة بين المسلمين والروم، فوضعوه في كنيسة قسطنطينية، كانوا يبرزونه في الأعياد، ويجعلونه في جملة تزايينهم في أخصّ بيت العبادات، ويعجبون به الناس من حسنه.

ثمّ جاء ابن البوّاب وزاد في تغريب الخط، ثمّ جاء ياقوت المستعصمي الخطّاط، وختم فنّ الخطّ وأكمله، وأدرج في بيتٍ جميعِ قوانينه، فقال:

أُصول، وتركيب، كراس، ونسبة ... صعود، وتشمير، نزول، وإرسال»

انظر: روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار: ص ٤٨.

وفي صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: «ثمّ انتهت جودة الخطّ وتحريره على رأس الثلاثمئة إلى الوزير أبي علي محمّد بن مقلة وأخيه أبي عبد الله. قال صاحب إعانة المنشئ: وولّدا طريقة اخترعاها، وكتب في زمانهما جماعة فلم يقاربوهما. وتفرّد أبو عبد الله بالنسخ، والوزير أبو علي بالدرج، وكان الكمال في ذلك للوزير. وهو الذي هندس الحروف وأجاد تحريرها، وعنه انتشر الخطّ في مشارق الأرض ومغاربها، ولله قول القائل:

سبق الدمع في المسير المطايا ... إذ روى من أحبّ عنه بقلّة

وأجاد السطور في صفحة الخدّ ... ولِم لا يجيد وهو ابن مقلّة

وقول الآخر:

تسلسل دمعي فوق خدّي أسطرا ... ولا عجب من ذاك وهو ابن مقلة

ثمّ أخذ عن ابن مقلة محمّد بن السمسماني ومحمّد بن أسد، وعنهما أخذ الأُستاذ أبو الحسن عليّ بن هلال

←

أوائل القرن الرابع، ثمّ حسّنه وزاد عليه في تغريب الخطّ ابن البوّاب، وكان ذلك في القرن الرابع.

فلمّا نُقلت الأحاديث من مصادرها المكتوبة بالخطّ الكوفي إلى الكتب الأُخرى والمكتوبة بخطّ النسخ، انعكس تشابه الكلمات بعضها بالبعض على الكتابة أيضاً بعد أن كان منحصراً على القراءة فقط. فالكلمة لم يكن لها في المصادر القديمة إلّا شكل واحد، فصار لها شكلان أو أكثر؛ نتيجة تنقيط حروفها أو إضافة الألف الوسطى إليها. فكُتب الحديث الواحد بأشكال عديدة، وتعدّدت نسخ الحديث الواحد من ذلك الحين. ولهذا كتب الشيخ الصدوق بعد نقله للحديث التالي: «قال أمير المؤمنين: **مَن جَدَّدَ قَبراً أَو مَثَّل مثالاً فَقَد خَرَجَ مِن الإسلام**»، قائلاً:

اختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر، فقال محمّد بن الحسن الصفّار: هو «جدَّد» بالجيم لا غير... وذكر عن سعد بن عَبدِ الله أنّه كان يقول: إنّما هو «من حدَّد قبراً» بالحاء غير المعجمة، يعني به من سنَّم قبراً...[1]

فسبب الاختلاف في قراءة الحديث هو التنقيط كما هو واضح، وإلّا فلو كانت الحروف منقوطة لما حدث هذا الاختلاف في معناه. وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

٤١. ١) الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلَّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الوَشّاءِ، عَن أَبانٍ، عَنِ الحارِثِ بنِ المُغيرَةِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ قالَ: إذا كانَت لَكَ حاجَةٌ، فَتَوَضّأ وَصَلِّ رَكعَتَينِ ثُمَّ احمَدِ اللهَ وَأَثنِ عَلَيهِ وَاذكُر مِنَ الآيَةِ، ثُمَّ ادعُ تُجَب.[2]

← المعروف بابن البوّاب، وهو الذي أكمل قواعد الخطّ وتمّمها، واخترع غالب الأقلام التي أسّسها ابن مقلة» صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: ج ٣ ص ١٨.

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٨٩ ح ٥٧٩ .

٢. الكافي: ج ٣ ص ٤٧٩ ح ٩.

٤٢. ٢) **وفي وسائل الشيعة: عَنِ الحُسَينِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الوَشّاءِ، عَن أَبانٍ، عَنِ الحارِثِ بنِ المُغيرَةِ، عَن أَبي عَبدِاللهِ‌عليه السلام قالَ: إِذا كانَت لَكَ حاجَةٌ، فَتَوَضَّأ وَصَلِّ رَكعَتَينِ ثُمَّ احمَدِ اللهَ وَأَثنِ عَلَيهِ وَاذكُر مِن آلائِهِ، ثُمَّ ادعُ (بِما تُحِبُّ خ ل).**[1]

فالتصحيف في الحديث الأوّل (الآية) إنّما وقع بسبب خلو الخطّ الكوفي عن النقاط؛ إذ إنّ كتابة «الآية» و«الآئه» في الخطّ الكوفي بشكل واحد.

النموذج الثاني:

٤٣. ١) **في تفسير القمّي: ثُمَّ ناداها جَبرَئيلُ‌عليه السلام: ﴿وَهُزِّيَ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَـٰقِطْ عَلَيْكِ﴾، أَي هُزّي النَّخلَةَ اليابِسَةَ، فَهَزَّت، وَكانَ ذٰلِكَ اليَومُ سوقٌ، فاستَقبَلَها الحاكَةُ، وَكانَت الحياكَةُ أَنبَلَ صِناعَةٍ في ذٰلِكَ الزَّمانِ، فَأَقبَلوا عَلى بِغالٍ شُهْبٍ، فَقالَت لَهُم مَريَمُ: أَينَ النَّخلَةُ اليابِسَةُ، فاستَهزَؤوا بِها وَزَجَروها....**[2]

٤٤. ٢) **وفي قصص الأنبياء: ثُمَّ ناداها جَبرَئيلُ‌عليه السلام: ﴿وَهُزِّيَ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾، أَي هُزّي النَّخلَةَ اليابِسَةَ، وَكانَ ذٰلِكَ اليَومُ سوقاً، فاستَقبَلَتها الحاكَةُ، وَكانَت الحياكَةُ أَنبَلَ، أَي أَنفَعَ صِناعَةٍ في ذٰلِكَ الزَّمانِ، فَأَقبَلوا عَلى بِغالٍ شُهْبٍ، فَقالَت لَهُم مَريَمُ: أَينَ النَّخلَةُ اليابِسَةُ، فاستَهزَؤوا بِها وَزَجَروها....**[3]

فالتصحيف في قوله: «أنبل» بسبب التنقيط كما هو واضح. وأمّا معنى الحديث، فإن كان لفظه الصادر عن المعصوم هو الأوّل دلّ على أنّ الحياكة من أفضل الصناعات، قال ابن منظور في معنى النبل: «النُّبل والنَّبالة: الفَضل».[4]

وأمّا إن كان لفظه «أنيل صناعة» فالمعنى أنّها تعود بربح كثير على الحائك، ولهذا

---

١. وسائل الشيعة: ج ٨ ص ١٣٢ ح ١٠٢٣٨.

٢. تفسير القمّي: ج ٢ ص ٤٨.

٣. قصص الأنبياء: ص ٤٠٤.

٤. لسان العرب: ج ١١ ص ٦٤٠ «نبل».

فُسّرت في الحديث بقوله: «أي أنفع».

النموذج الثالث:

٤٥. ١) روي عن رسول الله ﷺ: مَثَلُ المُؤمِنِ كَمَثَلِ النَّحلَةِ، لا يَأكُلُ إلّا طَيِّباً ولا يَضَعُ إلّا طَيِّباً.[1]

٤٦. ٢) وروي عن رسول الله ﷺ: إنَّ مَثَلَ المُؤمِنِ لَكَمَثَلِ النَّخلةِ، أَكَلَت طَيِّباً، ووَضَعَت طَيِّباً.[2]

قال ابن الأثير في بيان معناه:

المشهور في الرواية بالخاء المعجمة، وهي واحدة النخيل، وروي بالحاء المهملة؛ يريد نَحلة العسل. ووجه المشابهة بينهما: حِذق النحل وفطنته، وقلّة أذاه وحقارته ومنفعته، وقنوعه وسعيه في الليل، وتنزّهه عن الأقذار، وطيب أكله، وأنّه لا يأكل من كسب غيره، ونُحوله وطاعته لأميره....[3]

وسبب التصحيف في أحدهما هو خلو الخطّ الكوفي عن النقاط إذ إنّ «النحلة» و«النخلة» تكتبان في الخطّ الكوفي بشكل واحد.[4]

---

١. شُعب الإيمان: ج ٥ ص ٥٨ ح ٥٧٦٥، المستدرك على الصحيحين: ج ١ ص ١٤٧ ح ٢٥٣ نحوه وكلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص، كنز العمّال: ج ١ ص ١٤٧ ح ٧٢٩.

٢. مسند أحمد بن حنبل: ج ٢ ص ٦٣٩ ح ٦٨٨٩، المصنّف لعبد الرزّاق: ج ١١ ص ٤٠٥ ح ٢٠٨٥٢، المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ٥٥٩ ح ٨٥٦٦ كلّها عن عبد الله بن عمرو، المعجم الكبير: ج ٩ ص ٢٠٤ ح ٤٥٩ عن أبي رزين وكلاهما نحوه، بحار الأنوار: ج ٦١ ص ٢٣٨.

٣. النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ٢٩ «نحل».

٤. ومن أمثلته أيضاً:

النموذج الرابع:

١. في الكافي: «يا موسى أَبناءُ الدُّنيا وَأَهلُها فِتَنٌ بَعضُهُم لِبَعضٍ، فَكُلٌّ مُزَيَّنٌ لَهُ ما هوَ فيهِ وَالمُؤمِنُ مَن زُيِّنَت لَهُ الآخِرَةُ، فَهوَ يَنظُرُ إلَيها ما يَفتُرُ، قَد حالَت شَهوَتُها بَينَهُ وَبَينَ لَذَّةِ العَيشِ، فَأَدلَجَتهُ بِالأَسحارِ كَفِعلِ الرّاكِبِ السّائِقِ إلى غايَتِهِ، يَظَلُّ كَئيباً وَيُمسي حَزيناً» الكافي: ج ٨ ص ٤٧.

٢. وفي تحف العقول: «يا موسى طِب نَفساً عَنِ الدُّنيا وَانطَوِ عَنها؛ فَإِنَّها لَيسَت لَكَ وَلَستَ لَها، ما لَكَ وَلِدارِ الظّالِمينَ ←

وأمّا التصحيف بسبب خلو الخطّ الكوفي من الألف الوسطى فمن نماذجه:

← إلاّ لِعامِلٍ فيها بِالخَيرِ، فَإنَّها لَهُ نِعمَ الدّارُ، يا موسى، الدُّنيا وَأَهلُها فِتَنٌ بَعضُها لِبَعضٍ، فَكُلٌّ مُزَيَّنٌ لَهُ ما هوَ فيهِ، وَالمُؤمِنُ زُيِّنَت لَهُ الآخِرَةُ، فَهوَ يَنظُرُ إلَيها ما يَفتُرُ، قَد حالَت شَهوَتُها بَينَهُ وَبَينَ لَذَّةِ العَيشِ، فَأَدلَجَتهُ بِالأَسحارِ، كَفِعلِ الرّاكِبِ السّابِقِ إلى غايَتِهِ، يَظَلُّ كَئيباً وَيُمسي حَزيناً» تحف العقول: ص ٤٩٣، تنبيه الخواطر: ج ٢ ص ٤٤، أعلام الدين: ص ٢٢٠، بحار الأنوار: ج ١٣ ص ٣٣٥. فإنّ كتابة «السائق» و«السابق» في الخطّ الكوفي بشكل واحد.

النموذج الخامس:

١. روي في عدّة الداعي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «عِندَ مُنصَرَفِهِ مِن أُحُدٍ وَالنّاسُ مُحدِقونَ بِهِ: أَيُّها النّاسُ، أَقبِلوا عَلى ما كُلِّفتُموهُ مِن إصلاحِ آخِرَتِكُم، وَأَعرِضوا عَمّا ضُمِنَ لَكُم مِن دُنياكُم، ولا تَستَعمِلوا جَوارِ غُذِّيَت بِنِعمَتِهِ في التَّعَرُّضِ لِسَخَطِهِ بِمَعصِيَتِهِ، واجعَلوا شُغلَكُم في التِماسِ مَغفِرَتِهِ، وَاصرِفوا هِمَّتَكُم بِالتَّقَرُّبِ إلى طاعَتِهِ، مَن بَدَأَ بِنَصيبِهِ مِنَ الدُّنيا فَإنَّهُ نَصيبُهُ مِنَ الآخِرَةِ ولَم يُدرِك مِنها مايُريدُ، ومَن بَدَأَ بِنَصيبِهِ مِنَ الآخِرَةِ وَصَلَ إلَيهِ نَصيبُهُ مِنَ الدُّنيا وَأَدرَكَ مِنَ الآخِرَةِ مايُريدُ» عدّة الداعي: ص ٢٨٨.

٢. وفي أعلام الدين وبحار الأنوار: «أَيُّها النّاسُ، أَقبِلوا عَلى ما كُلِّفتُموهُ مِن إصلاحِ آخِرَتِكُم، وَأَعرِضوا عَمّا ضُمِنَ لَكُم مِن دُنياكُم، ولا تَستَعمِلوا جَوارِحَ غُذِّيَت بِنِعمَتِهِ في التَّعَرُّضِ لِسَخَطِهِ بِمَعصِيَتِهِ، واجعَلوا شُغلَكُم في التِماسِ مَغفِرَتِهِ، وَاصرِفوا هَمَّكُم بِالتَّقَرُّبِ إلى طاعَتِهِ، مَن بَدَأَ بِنَصيبِهِ مِنَ الدُّنيا فاتَهُ نَصيبُهُ مِنَ الآخِرَةِ ولَم يُدرِك مِنها مايُريدُ، ومَن بَدَأَ بِنَصيبِهِ مِنَ الآخِرَةِ وَصَلَ إلَيهِ نَصيبُهُ مِنَ الدُّنيا وَأَدرَكَ مِنَ الآخِرَةِ مايُريدُ» أعلام الدين: ص ٣٣٩ ح ٢٣، بحار الأنوار: ج ١٠٠ ص ٢٥. فإنّ تشابه الكلمتين «فإنّه» و«فاته» في الخطّ الكوفي تسبّب في تصحيف إحداهما بالأُخرى.

النموذج السادس:

١. في كتاب من لايحضره الفقيه: «وَرُوِيَ عَن إسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن جابِرٍ، عَن زَينَبَ بِنتِ عَلِيٍّ عليها السلام قالَت: قالَت فاطِمَةُ عليها السلام في خُطبَتِها في مَعنى فَدَكَ: للهِ فيكُم عَهدٌ قَدَّمَهُ إلَيكُم، وَبَقِيَّةٌ استَخلَفَها عَلَيكُم: كِتابُ اللهِ بَيِّنَةٌ بَصائِرُهُ، وَآيٌ مُنكَشِفَةٌ سَرائِرُهُ، وَبُرهانٌ مُتَجَلِّيَةٌ ظَواهِرُهُ، مُديمٌ لِلبَرِيَّةِ استِماعُهُ، وَقائِدٌ إلَى الرِّضوانِ أَتباعَهُ مُؤَدِّياً إلَى النَّجاةِ أَشياعَهُ، فيهِ تِبيانُ حُجَجِ اللهِ المُنَوَّرَةِ، وَمَحارِمِهِ المَحدودَةِ، وَفَضائِلِهِ المَندوبَةِ، وَجُمَلِهِ الكافِيَةِ، وَرُخَصِهِ المَوهوبَةِ، وَشَرائِعِهِ المَكتوبَةِ، وَبَيِّناتِهِ الخالِيَةِ، فَفَرَضَ اللهُ الإيمانَ تَطهيراً مِنَ الشِّركِ...» كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٣ ص ٥٦٧ ح ٤٩٤٠.

٢. وفي بحار الأنوار وقد ذكر خبر مجيء فاطمة عليها السلام معترضة علي أبي بكر، وخطبتها أمام حشد من الناس: «ثُمَّ أَنتُم عِبادَ اللهِ ـ تُريدُ أَهلَ المَجلِسِ ـ نُصُبُ أَمرِ اللهِ وَنَهيِهِ، وَحَمَلَةُ دينِهِ وَوَحيِهِ، وَأُمَناءُ اللهِ عَلى أَنفُسِكُم، وَبُلَغاؤُهُ إلَى الأُمَمِ، زَعَمتُم حَقٌّ لَكُم للهِ فيكُم، عَهدٌ قَدَّمَهُ إلَيكُم، وَنَحنُ بَقِيَّةٌ استَخلَفَنا عَلَيكُم، وَمَعَنا كِتابُ اللهِ، بَيِّنَةٌ بَصائِرُهُ، وَآيٌ فينا مُنكَشِفَةٌ سَرائِرُهُ، وَبُرهانٌ مُنجَلِيَةٌ ظَواهِرُهُ، مُديمٌ لِلبَرِيَّةِ إسماعُهُ، قائِدٌ إلَى الرِّضوانِ اتِّباعُهُ، مُؤَدٍّ إلَى النَّجاةِ استِماعُهُ، فيهِ بَيانُ حُجَجِ اللهِ المُنَوَّرَةِ، وَعَزائِمِهِ المُفَسَّرَةِ، وَمَحارِمِهِ المُحَذَّرَةِ، وَبَيِّناتِهِ الجالِيَةِ، وَجُمَلِهِ الكافِيَةِ، وَفَضائِلِهِ المَندوبَةِ، وَرُخَصِهِ المَوهوبَةِ، وَشَرائِعِهِ المَكتوبَةِ، فَفَرَضَ اللهُ الإيمانَ تَطهيراً لَكُم مِنَ الشِّركِ...» بحار الأنوار: ج ٢٩ ص ٢٢٢.

النموذج الأوّل:

٤٧. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن المحاسن: ابنُ فَضّالٍ، عَن ثَعلَبَةَ، عَن حَمزَةَ بنِ الطَّيّارِ، وَحَدَّثَنا أَبي عَن فَضالَةَ، عَن أَبانٍ الأَحمَرَ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، في قَولِ اللهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ قالَ: حَتّى يُعَرِّفَهُم ما يُرضيهِ وَما يُسخِطُهُ. وقالَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ قالَ: بَيَّنَ لَها ما تَأتي وَما تَترُكُ. وَقالَ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قالَ: عَرَّفناهُ، فَإِمّا أَخَذَ وَإِمّا تَرَكَ.[1]

٤٨. ٢) وفي المحاسن: حَدَّثَنا أَبي عَن فَضالَةَ بنِ أَيّوبَ الأَزدي، عَن أَبانٍ الأَحمَرَ، وَحَدَّثَنا بِهِ أَحمَدُ عَن ابنِ فَضّالٍ، عَن ثَعلَبَةَ بنِ مَيمونٍ، عَن حَمزَةَ بنِ الطَّيّارِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، في قَولِ اللهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾، قالَ: حَتّى يُعَرِّفَهُم ما يُرضيهِ وَما يُسخِطُهُ. وَقالَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾، قالَ: بَيَّنَ لَها ما تَأتي وَما تَترُكُ. وَقالَ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، قالَ: عَرَّفناهُ فَإِمّا آخِذٌ وَإِمّا تارِكٌ.[2]

فالحديث واحد بلا ريب، ومصدره واحد، وإنّما نشأ الاختلاف والتصحيف في نسخ الكتاب بسبب خلوّ الخطّ الكوفي عن الألف الوسطى.

وقد اجتمع السببان (خلوّ الخطّ عن النقاط والألف الوسطى) في المثال التالي:

النموذج الثاني:

٤٩. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَن عَليِّ بنِ مَعبَدٍ، عَن واصِلِ بنِ سُلَيمانَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سُلَيمانَ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن قَولِ

---

١. بحار الأنوار: ج ٥ ص ٣٠١ ح ٧.

٢. المحاسن: ج ١ ص ٢٧٦ ح ٣٨٩، الكافي: ج ١ ص ١٦٣ ح ٣، التوحيد: ص ٤١١ ح ٤.

اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾، قالَ: قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: بَيِّنهُ تِبياناً، وَلا تَهُذَّهُ هَذَّ الشِّعرِ، وَلا تَنثُرهُ نَثرَ الرَّملِ، وَلَكِن أَفزِعوا قُلوبَكُمُ القاسيَةَ، وَلا يَكُن هَمُّ أَحَدِكُم آخِرَ السّورَةِ.[1]

٥٠. ٢) في مستدرك الوسائل نقلاً عن الجعفريات: **بِإسنادِهِ عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ عَليِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليه السلام: إِنَّ رَسولَ اللهِ صلى الله عليه وآله سُئِلَ عَن قَولِ اللهِ تَعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾ فَقالَ عليه السلام: ثَبِّتهُ تَثبيتاً، لا تَنثُرهُ نَثرَ الرَّملِ، وَلا تَهُذَّهُ هَذَّ الشِّعرِ. الخَبَر.**[2]

٥١. ٣) وفي مستدرك الوسائل أيضاً نقلاً عن دعائم الإسلام: **عَن عَليٍّ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَن قَولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾ قالَ: بَيِّنهُ تَبييناً، وَلا تَنثُرهُ نَثرَ الدَّقَلِ، وَلا تَهُذَّهُ هَذَّ الشِّعرِ، قِفوا عِندَ عَجائِبِهِ، حَرِّكوا بِهِ القُلوبَ، وَلا يَكونُ هَمُّ أَحَدِكُم آخِرَ السّورَةِ.**[3]

جدير بالذكر أنّ هذا القسم من التصحيف له رواج أكثر من غيره من الأقسام. وستقرأ في الأبحاث القادمة نماذج أُخرى يمكن أن تدخل تحت هذا العنوان أيضاً.

ب ـ التشابه بين أشكال الكلمات

إذا ما راجعنا الأحاديث بنظرة دقيقة وجدنا أنّ أحد أسباب عروض التصحيف عليها هو وجود الشبه بين أشكال الكلمة الصحيحة والكلمة المصحّفة. وينبغي الالتفات إلى أنّ المراد من وجود الشبه بين هذه الكلمات هو التشابه الذي يعمّ أشكالهما في الكتابة اليدوية الرائجة في العصور السابقة أيضاً، إذ قد يقال إنّ بعض

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٦١٤ ح ١.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٤ ص ٢٦٩ ح ٤٦٧٠، الجعفريات: ص ١٨٠.

٣. مستدرك الوسائل: ج ٤ ص ١٧٦ ح ٤٤٢٠.

النماذج المذكورة ممّا لا شبه فيها بين الكلمات؛ وذلك بسبب المقارنة بين شكل الكلمتين المطبوعتين.

كما أنّ المراد من العنوان ليس هو ضرورة الاشتباه بين الكلمات، بل المراد هو أنّ الشبه بين الكلمات من العلل التي توقع القرّاء في الخطأ، وإلّا فإنّ الصورة الطبيعية هي قراءتهم لها بشكل صحيح، لكنّ هذا الشبه قد يوقعهم في الخطأ.

وممّا ينبغي الالتفات إليه قبل التعرّض لنماذج هذا التصحيف هو أنّ أدوات القرطاسية في العصر السابق ليست على ما هي عليه في عصرنا الحاضر، فالأقلام ليست كالرائجة في عصرنا الحاضر، والقرطاس ليس كالذي عندنا، وإنّما كانوا يكتبون بالريش والقصب وأمثالهما، ومقتضى الكتابة بهذه الأقلام هو غمسها في الدواة، وبطبيعة الحال فإنّ الكتابة بها لا تكون على نمطٍ واحد، بل تكون الحروف المكتوبة أوّلاً غامقة اللون؛ لكثرة الحبر الموجود على القلم، إلى أن يتضاءل فتصير الحروف فاتحة اللون. وهذا ما يترك أثره على تشابه الكلمات أكثر، خصوصاً إذا لاحظنا تقارب أشكال العديد من حروف اللغة العربية؛ فالحاء والجيم والخاء تشابه الصاد والضاد، والميم تشابه الفاء والقاف إذا كانتا في وسط الكلمة، وهكذا، وهذا الشبه بلحاظ كتابتها يدوياً، وبالخطّ الكوفي العاري عن النقاط. وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

٥٢. ١) في الكافي: **مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ، عَن عَلِيِّ بنِ إسماعيلَ رَفَعَهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ:** اركَبوا وَارموا، وَإن تَرموا أَحَبُّ إلَيَّ مِن أَن تَركَبوا. ثُمَّ قالَ: **كُلُّ لَهوِ المُؤمِنِ باطِلٌ إلّا في ثَلاثٍ:** في تَأديبِهِ الفَرَسَ، وَرَميِهِ عَن قَوسِهِ، وَمُلاعَبَتِهِ امرَأَتَهُ؛ فَإِنَّهُنَّ حَقٌّ، أَلا إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُدخِلُ في السَّهمِ الواحِدِ الثَّلاثَةَ الجَنَّةَ: عامِلَ الخَشَبَةِ، وَالمُقَوِّيَ بِهِ في

سَبيلِ اللهِ، وَالرّاميَ بِهِ في سَبيلِ اللهِ.[١]

٥٣. ٢) وفي تهذيب الأحكام: عَنهُ، عَن عَليِّ بنِ إسماعيلَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ الصَّلتِ، عَن أَبي ضَمرَةَ، عَنِ ابنِ عَجلانَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن أَبي الحَسَنِ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قالَ: اركَبوا وَارموا، وَأَن تَرموا أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن تَركَبوا. ثُمَّ قالَ: كُلُّ أَمرٍ لِلمُؤمِنِ باطِلٌ، إلّا في ثَلاثٍ: في تَأديبِهِ الفَرَسَ، وَرَميِهِ عَن قَوسِهِ، وَمُلاعَبَتِهِ امرَأَتَهُ؛ فَإِنَّهُنَّ حَقٌّ، إنَّ اللهَ لَيُدخِلُ بِالسَّهمِ الواحِدِ الثَّلاثَةَ الجَنَّةَ: عامِلَ الخَشبِ، وَالمُقَوِّيَ بِهِ في سَبيلِ اللهِ، وَالرّاميَ بِهِ في سَبيلِ اللهِ.[٢]

فإنّ كلمة «أمر» تشبه كلمة «لهو»، خصوصاً إذا اتّصلت الألف بالميم نتيجة لتقاربهما أو لوقوع نقطة من الحبر أو الوسخ عليها. وكذلك الحال بالنسبة لكلمتي «المؤمن» و«للمؤمن». ويمكن تأييد نسخة الكافي بالمروي في كتب العامّة عن رسول الله ﷺ:

٥٤. كُلُّ شَيءٍ يَلهو بِهِ ابنُ آدَمَ فَهوَ باطِلٌ، إلّا ثَلاثٌ: رَميُهُ عَن قَوسِهِ، وَتَأديبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلاعَبَتُهُ أَهلَهُ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحَقِّ.[٣]

٥٥. كُلُّ شَيءٍ مِن لَهوِ الدُّنيا باطِلٌ إلّا ثَلاثَةٌ: انتِضالُكَ بِقَوسِكَ، وَتَأديبُكَ فَرَسَكَ، وَمُلاعَبَتُكَ أَهلَكَ؛ فَإِنَّها مِنَ الحَقِّ.[٤]

النموذج الثاني:

٥٦. ١) رَوى نَصرٌ في وقعة صفّين أَنَّ عَليّاً مَرَّ عَلى جَماعَةٍ مِن أَهلِ الشّامِ

---

١. الكافي: ج ٥ ص ٥٠ ح ١٣.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ١٧٥ ح ٢٦.

٣. المصنّف لعبد الرزّاق: ج ١١ ص ٤٦١ ح ٢١٠١٠، وانظر أيضاً: كنز العمّال: ج ٤ ص ٣٤٩ ح ١٠٨٣٤.

٤. المستدرك على الصحيحين: ج ٢ ص ٩٥، كنز العمّال: ج ٤ ص ٣٥٤ ح ١٠٨٦٣.

بِصِفّينَ فيهِم الوَليدِ بنِ عُقبَةَ وَهُم يَشتِمونَهُ وَيَقصِبونَهُ، فَأَخبَروهُ بِذَلِكَ، فَوَقَفَ في ناسٍ مِن أَصحابِهِ فَقالَ: انهَدوا[١] إِلَيهِم وَعَليكُم السَّكينَةُ وَسيما الصّالِحينَ وَوَقارُ الإِسلامِ... فالحَمدُ للهِ وَلا إِلَهَ إلّا اللهُ، وَقَديماً ما عاداني الفاسِقونَ، إِنَّ هَذا لَهُوَ الخَطبُ الجَليلُ، أَنَّ فُسّاقاً كانوا عِندَنا غَيرَ مَرضيّينَ، وَعَلى الإِسلامِ وَأَهلِهِ مُتَخَوَّفينَ، أَصبَحوا وَقَد خَدَعوا شَطرَ هَذِهِ الأُمَّةِ، فَأَشرَبوا قُلوبَهُم حُبَّ الفِتنَةِ، فاستَمالوا أَهواءَهُم بِالإِفكِ وَالبُهتانِ، وَقَد نَصَبوا لَنا الحَربَ، وَجَدّوا في إِطفاءِ نورِ اللهِ، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، اللَّهُمَّ فَإِنَّهُم قَد رَدّوا الحَقَّ، **فافضُض جَمعَهُم**، وَشَتِّت كَلِمَتَهُم، وَأَبسِلهُم بِخَطاياهُم، فَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَن والَيتَ، وَلا يَعِزُّ مَن عادَيتَ.[٢]

٥٧. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن الإرشاد: وَمِن كَلامٍ لَهُ ﷺ وَقَد بَلَغَهُ عَن مُعاوِيَةَ وَأَهلِ الشّامِ ما يُؤذيهِ مِن الكَلامِ، فَقالَ: الحَمدُ للهِ قَديماً وَحَديثاً، ما عاداني الفاسِقونَ فَعاداهُمُ اللهُ، أَلَم تَعجَبوا إِن تَعجَبوا إِنَّ هَذا لَهُوَ الخَطبُ الجَليلُ، أَنَّ فُسّاقاً غَيرَ مَرضيّينَ وَعَنِ الإِسلامِ وَأَهلِهِ مُنحَرِفينَ، خَدَعوا بَعضَ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَأَشرَبوا قُلوبَهُم حُبَّ الفِتنَةِ، وَاستَمالوا أَهواءَهُم بِالإِفكِ وَالبُهتانِ، قَد نَصَبوا لَنا الحَربَ، وَهَبّوا في إِطفاءِ نورِ اللهِ ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، اللَّهُمَّ إِن رَدّوا الحَقَّ **فَاقضُض خِدمَتَهُم**، وَشَتِّت كَلِمَتَهُم، وَأَبسِلهُم بِخَطاياهُم، فَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَن والَيتَ، وَلا يَعِزُّ مَن عادَيتَ.[٣]

٥٨. ٣) وفي الإرشاد: الحَمدُ للهِ قَديماً وَحَديثاً، ما عاداني الفاسِقونَ فَعاداهُمُ اللهُ، أَلَم تَعجَبوا إِنَّ هَذا لَهُوَ الخَطبُ الجَليلُ، أَنَّ فُسّاقاً غَيرَ

---

١. نهد إلى العدّو ينهد: أي نهض (الصحاح: ج ٢ ص ٥٤٥ «نهد»).

٢. وقعة صفّين: ص ٣٩١.

٣. بحار الأنوار: ج ٣٢ ص ٣٩٠ ح ٣٦١ نقلاً عن الإرشاد.

مَرضيّينَ وَعَنِ الإسلامِ وَأَهلِهِ مُنحَرِفينَ، خَدَعوا بَعضَ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَأَشرَبوا قُلوبَهُم حُبَّ الفِتنَةِ، وَاستَمالوا أَهواءَهُم بِالإِفكِ وَالبُهتانِ، قَد نَصَبوا لَنا الحَربَ، وَهَبّوا في إِطفاءِ نورِ اللهِ، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، اللَّهُمَّ فَإِن رَدّوا الحَقَّ **فَاقصُص جِذمَتَهُم**، وَشَتِّت كَلِمَتَهُم، وَأَبسِلهُم بِخَطاياهُم، فَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَن والَيتَ، وَلا يَعِزُّ مَن عادَيتَ.[1]

فقوله: «فاقضض خدمتهم» و«فافضض جمعهم» و«فاقصص جذمتهم» متقاربة الأشكال، ممّا أدّى إلى تصحيف إحداها بالأُخرى.

النموذج الثالث:

٥٩. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن الاختصاص: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: لَيسَ مِنّا مَن يُحَقِّرُ الأَمانَةَ **حَتّى يَستَهلِكَها** إِذا استودِعَها، وَلَيسَ مِنّا مَن خانَ مُسلِماً في أَهلِهِ وَمالِهِ.[2]

٦٠. ٢) وفي الاختصاص: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: لَيسَ مِنّا مَن يُحَقِّرُ الأَمانَةَ **يَعني يَستَهلِكُها** إِذا استودِعَها، وَلَيسَ مِنّا مَن خانَ مُسلِماً في أَهلِهِ وَمالِهِ.[3]

فإنّ الكلمتين «حتّى» و«يعني» متشابهتان خطّاً. علماً أنّ الأوفق باللغة والسياق هو الأوّل؛ فإنّ الذي يحقّر الأمانة لا يرى أهمّية في حفظها، فيستهلكها.

النموذج الرابع:

٦١. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ إِبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ **مِنَ الحَقِّ** أَن يَقولَ الرّاكِبُ لِلماشي: الطَّريقَ. ثُمَّ قالَ: وَفي نُسخَةٍ أُخرى: إِنَّ **مِنَ الجَورِ** أَن يَقولَ الرّاكِبُ

---

١. الإرشاد: ج ١ ص ٢٦٤.

٢. بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١٧٢ ح ١٣نقلاً عن الاختصاص، مستدرك الوسائل»، ج ١٤ ص ١٢ ح ١٥٩٦٤.

٣. الاختصاص: ص ٢٤٨، مستدرك الوسائل: ج ١٤ ص ١٣ ح ١٥٩٦٧.

لِلماشي: الطَّريقَ.[١]

٦٢. ٢) وفي وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ الحُسَينِ في الخصال، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى العَطّارِ، عَـن مُـحَمَّدِ بـنِ عَـبدِ الجَـبّارِ، عَـن مُـحَمَّدِ بـنِ إسماعيلَ بنِ بَزيعٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِعليه السلام قالَ: مِنَ الجَورِ قَولُ الرّاكِبِ لِلماشي: الطَّريقَ.[٢]

فإنّ الحديث واحد بلا ريب، وقد اختلفت نسختا كتاب الكافي بسبب التشابه؛ وذلك أنّ كتابة «الحقّ» و«الجور» متقاربة في الخطّ الكوفي، مما أدى إلى وقـوع التصحيف بنحو أدّى إلى اختلاف معنى النسختين بنحو التضادّ.

ولعلّ تصحيف «عن» بـ«بن» أو العكس والذي يعرض الأسانيد كثيراً ناشئ من هذه النقطة.

ج ـ التشابه بين مجموع كلمتين مع كلمتين أُخريين

نرى أنّ بعض التصحيفات ترجع عند الدقّة والتحليل إلى وجود الشبه بين مجموع كلمتين أو أكثر مع كلمتين أُخريين. وهذا السبب لم أجد من تعرّض له أو أشار إليه فيما كُتب حول التصحيف، ولهذا فهو بحث بكر وبحاجة إلى نماذج أكثر، إلّا أنّ ما عثرت عليه من النماذج هو ما يلي:

النموذج الأوّل:

٦٣. ١) في كتاب الزهد للحسين بنِ سعيد: فَضالَةُ، عَن سَيفِ بنِ عَميرَةَ، عَن أَبي الصَّبّاحِ، عَن جابِرٍ، قالَ: سمِعتُ رَجلاً يقولُ لِأَبي عَبدِ اللهِعليه السلام: إنَّ لي أَبَوينِ مُخالِفَينِ؟ فقالَ لَهُ: بَرَّهُما كما تَبَرُّ المُسلمينَ يسمّي هو الآباء[٣].[٤]

---

١. الكافي: ج ٦ ص ٥٤٠ ح ١٥.

٢. وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٥٩ ح ١٥٢٥٨.

٣. وفي بعض النسخ: «يسمّي بنو الآباء».

٤. الزهد: ص ٣٥ ح ٩٣.

٦٤. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن كتاب الحسين بنِ سعيد والنوادر: فَضالَةُ، عَن ابنِ عَميرَةَ، عَن أَبي الصَبّاحِ، عَن جابِرٍ قالَ: سَمِعتُ رَجُلاً يَقولُ لأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: إنَّ لي أَبَوَينِ مُخالِفَينِ؟ فَقالَ لَهُ: بَرَّهُما كَما تَبَرُّ المُسلِمينَ مِمَّن يَتَوالانا.[1]

فالحديث واحد ومن مصدر واحد كما هو واضح، ونتيجة لتشابه كلمة «ممّن» مع كلمة «يسمي»، وتشابه الجزء الأوّل من كلمة «**يتوالانا**» أعني «يتو» مع كلمة «هو»، والجزء الثاني من «يتوالانا» أعني «الانا» مع كلمة «الآباء»[2]، وقع فيه التصحيف. وبعبارة أوضح: لعدم وجود الفواصل المناسبة بين الكلمات من جهة، ووجود الشبه بين مجموع كلمتي «هو الآباء» مع كلمة «يَتَو**الانا**» وقع هذا التصحيف في الحديث. ويؤيّد نسخة البحار ما ورد في كتاب الكافي:

٦٥. عَن جابِرٍ قالَ: سَمِعتُ رَجُلاً يَقولُ لأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: إنَّ لي أَبَوَينِ مُخالِفَينِ؟ فَقالَ: بَرَّهُما كَما تَبَرُّ المُسلِمينَ مِمَّن يَتَوَلّانا.[3]

النموذج الثاني:

٦٦. ١) في تصحيفات المحدّثين: قالَ أَبو بَكرٍ: وَمِمّا يُروى في تَصحيفِ أَصحابِ الحَديثِ أَنَّهُ جاءَ رَجُلٌ بِغَريمٍ لَهُ مَصفودٌ إلى عُمَرَ، فَقالَ عُمَرُ: أَتَعتَرِسُه؟ أَي تَغصَبُهُ وتَقهَرُهُ؟[4] فصحّفوه ورووه: «أَبغيرِ بَيِّنَة».[5]

---

١. بحار الأنوار: ج ٧١ ص ٨٢ ح ٩٠، وكذا في بعض نسخ الكافي كما أُشير إليه في هامش الطبعة المحقّقة في دار الحديث، حيث قال: «في: ج، ص، ف، بر، بس، بف: يتوالانا»، انظر: الكافي (بتحقيق دار الحديث): ج ٣ ص ٤١٣ ح ٢٠٢٠.

٢. إذا أخذنا الخطّ الكوفي بنظر الاعتبار كان التشابه بينها الكلمات المذكورة جلياً.

٣. الكافي: ج ٢ ص ١٦٢ ح ١٤، بحار الأنوار: ج ٧١ ص ٥٦ ح ١٤ نقلاً عن الكافي و ص ٨٢ ح ٩٠ نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد والنوادر، وفيه: «ممّن يتوالانا».

٤. قال الخليل: «العترسة: العلاج باليدين، مثل الصراع والعراك، وفي الحديث: «جاء رجل بغريم له ـ مصفود ـ إلى عمر، فقال: أتعترسه»؛ أي تغصبه وتقهره» ترتيب كتاب العين: ص ٥١٢ «عترس».

٥. تصحيفات المحدّثين: ج ١ ص ٤٢، وانظر: لسان العرب: ج ٦ ص ١٣٠ «عترس».

فقد وقع التصحيف في الحديث المذكور بسبب التشابه بين الجزء الأوّل من كلمة «**أتعتر**سه» مع «أبغير»، والجزء الثاني من كلمة «أتعتر**سه**» مع «بـيّنة» في الخطّ الكوفي.

النموذج الثالث:

٦٧. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن توحيد المفضّل: وَلَعَلَّ طاعِناً يَطعَنُ عَلى التَّدبيرِ مِن جِهَةٍ أُخرى، فَيَقولُ: كَيفَ يَكونُ هاهُنا تَدبيرٌ وَنَحنُ نَرى النّاسَ في هَذِهِ الدُّنيا مَن عَزَّ بَزَّ، فالقَوِيُّ يَظلِمُ وَيَغصِبُ، وَالضَّعيفُ يُظلَمُ وَيُسامُ الخَسفَ.[1]

٦٨. ٢) وفي توحيد المفضل: وَلَعَلَّ طاعِناً يَطعَنُ عَلى التَّدبيرِ مِن جِهَةٍ أُخرى، فَيَقولُ: كَيف يَكونُ هاهُنا تَدبيرٌ وَنَحنُ نَرى النّاسَ في هَذِهِ الدُّنيا مِن عَزيزٍ، فالقَويُّ يَظلِمُ وَيَغصِبُ، وَالضَّعيفُ يُظلَمُ وَيسالِمُ الخَسفَ.[2]

فمجموع قوله: «مَن عَزّ بَزّ» شبيه لقوله: «مِن عَزيزٍ»، والمراد من قوله «مَن عَزّ بَزّ» هو أنّ القوي يأخذ زيادةً على حقّه ويظلم الآخرين.

قال الخليل الفراهيدي:

البَزّ: السَّلَب، [يقال]: غزوتُه فبَزَزتُه. ويُقال: مَن عَزَّ بَزَّ، أي: مَن غَلَبَ سَلَبَ.[3]

بل هو من الأمثال كما صرّح به الجوهري حيث قال:

وفي المثل: مَن عَزَّ بَزَّ، أَي: مَن غَلَبَ أَخذ السَّلَب.[4]

النموذج الرابع:

٦٩. ١) في وسائل الشيعة: رَوى الشَّهيدُ مُحَمَّدُ بنُ مَكّيّ في كِتابِ الأَربَعينَ عَنِ

---

١. بحار الأنوار: ج ٣ ص ١٤١.

٢. توحيد المفضّل: ص ١٧٣.

٣. ترتيب كتاب العين: ص ٨٠ «بزز».

٤. الصحاح: ج ٣ ص ٨٦٥ «بزز».

السَّيِّدِ عَميدِ الدِّينِ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ جُهَيمٍ، عَن فَخّارِ بنِ عَبدِ الحَميدِ، عَن فَضلِ اللهِ بنِ عَليٍّ الرّاوَنديِّ العَلَويِّ، عَن ذي الفَقارِ بنِ مَعبَدٍ العَلَويِّ، عَن أَحمَدَ بنِ عَليِّ بنِ أَحمَدَ بنِ العَبّاسِ النَّجاشيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ أَبي قُرَّةَ القُنانيِّ الكاتِبِ، وَذَكَرَ في الذِّكرى أَنَّ الحَديثَ مَأخوذٌ مِن كِتابِهِ عَن مُحَمَّدِ بنِ جَعفَرِ بنِ الحُسَينِ المَخزوميِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحُسَينِ بنِ هارونَ الكِنديِّ، عَن أَبيهِ عَن إسماعيلَ بنِ بَشيرٍ، عَن إسماعيلَ بنِ موسى، عَن شَريكٍ، عَن أَبي إسحاقَ، عَنِ الحارِثِ، عَن عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليه السلام، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَن فَضلِ شَهرِ رَمَضانَ وَعَن فَضلِ الصَّلاةِ فيهِ، فَقالَ: مَن صَلّى في أَوَّلِ لَيلَةٍ مِن شَهرِ رَمَضانَ أَربَعَ رَكَعاتٍ، يَقرَأُ في كُلِّ رَكعَةٍ الحَمدَ مَرَّةً وَخَمسَ عَشرَةَ مَرَّةً قُل هوَ اللهُ أَحَدٌ، أَعطاهُ اللهُ ثَوابَ الصِّدّيقينَ وَالشُّهَداءِ، وَغَفَرَ لَهُ جَميعَ ذُنوبِهِ، وَكانَ يَومَ القيامَةِ مِنَ الفائِزينَ. وَمَن صَلّى في اللَّيلَةِ الثّانيَةِ أَربَعَ رَكَعاتٍ يَقرَأُ في كُلِّ رَكعَةٍ الحَمدَ مَرَّةً، وَإِنّا أَنزَلناهُ في لَيلَةِ القَدرِ عِشرينَ مَرَّةً، غَفَرَ اللهُ لَهُ جَميعَ ذُنوبِهِ، وَوَسَّعَ عَلَيهِ، وَكُفيَ السّوءَ سَنَةً...[1]

وذكر في هامش الكتاب ذيل الفقرة «السوء سنة»: في بعض النسخ «الوسوسة». وهذا التصحيف ناشئ من تشابه مجموع كلمتي «السوء سنة» مع «الوسوسة» كما لا يخفى.

د ـ عدم الفواصل بين الكلمات

بما أنّ الكلمات في الكتب القديمة غالباً ما تكون متراصّة ومن دون فواصل مناسبة بينها، فقد تجعل الكلمتان كلمة واحدة، كما قد تجعل الكلمة الواحدة كلمتين. وإنّما يقع هذان التصحيفان فيما لو كان مجموع الكلمتين يشبه كلمة مستقلّة، أو العكس، وسيتّضح ما ذكرناه أكثر من خلال النماذج التالية:

١. وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٣٧ ح ١٠٠٥٥.

النموذج الأوّل:

٧٠. ١) في الكافي: **حُمَيدُ بنُ زيادٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَماعَةَ، عَن وُهَيبِ بنِ حَفصٍ، عَن أَبي بَصيرٍ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن ميتَةِ المُؤمِنِ، قالَ: يَموتُ المُؤمِنُ بِكُلِّ ميتَةٍ؛ يَموتُ غَرَقاً، وَيَموتُ بِالهَدمِ، وَيُبتَلى بِالسَّبُعِ، وَيَموتُ بِالصّاعِقَةِ، وَلا تُصيبُ ذاكِرَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.**[1]

٧١. ٢) وفي وسائل الشيعة: **وَعَن حُمَيدِ بنِ زيادٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَماعَةَ، عَن وُهَيبِ بنِ حَفصٍ، عَن أَبي بَصيرٍ قالَ: سَأَلتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن ميتَةِ المُؤمِنِ، قالَ: يَموتُ المُؤمِنُ بِكُلِّ ميتَةٍ؛ يَموتُ غَرَقاً، وَيَموتُ بِالهَدمِ، وَيُبتَلى بِالسَّبُعِ، وَيَموتُ بِالصّاعِقَةِ، وَلا تُصيبُ ذاكِراً للهِ عَزَّ وَجَلَّ.**[2]

فورد في النسخة الأُولى المروية في موضعين من الكافي أنّ الصاعقة «لا تُصيبُ ذاكِرَ اللهِ»، وورد في وسائل الشيعة بلفظ: «لا تُصيبُ ذاكِراً للهِ»، مع أنّه حديث واحد ومن مصدر واحد وهو الكافي، وفي النقلين اختلاف، وسببه هو عدم وجود الفاصل المناسب بين الكلمات، فقُرئت الألف مع كلمة «ذاكر» تارة فصارت «ذاكراً لله»، ومع «لله» أُخرى فصارت «ذاكر الله».

علماً أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث من كتاب الكافي هو: «ذاكراً لله» والظاهر من عبارة هامشه أنّ جميع النسخ كذلك، حيث لم ينسب النسخة الأُخرى إلّا إلى الوافي فقال: «في الوافي: "ذاكر الله" بالإضافة».[3]

ونظيره الحديث التالي:

٧٢. في وسائل الشيعة: **عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ ماجيلَوَيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى،**

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٥٠٠ ح ٣ وج ٣ ص ١١٢ ح ٩.

٢. وسائل الشيعة: ج ٧ ص ١٦١ ح ٩٠٠٧ نقلاً عن الكافي، بحار الأنوار: ج ٥٦ ص ٣٨٥ ح ٣٥ نقلاً عن الكافي أيضاً.

٣. انظر الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٥ ص ٣٠٥ ح ٤٢٤٩.

عَن مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بنِ يَحيى، عَن عيسى بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ مَهزيارَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ حَمّادٍ قالَ: قالَ الصّادِقُ عليه السلام: إنَّ الصّاعِقَةَ لا تُصيبُ ذاكِراً للهِ عَزَّ وَجَلَّ.[1]

٧٣. وفي مكارم الأخلاق: ومن الأمالي أيضاً: **إنَّ الصّاعِقَةَ لا تُصيبُ ذاكِرَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.**[2]

النموذج الثاني:

٧٤. ١) في بحار الأنوار (المطبوع في برنامج نور الأحاديث): **قَولُهُ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾، قالَ: فَقالَ العالِمُ: أَما إنَّ عَلِيّاً لَم يَقُل في مَوضِعٍ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَانُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾، وَلَكِنَّ اللهَ عَلِمَ مِن قَلبِهِ أَنَّما أَطعَمَ للهِ، فَأَخبَرَهُ بِما يَعلَمُ مِن قَلبِهِ مِن غَيرِ أَن يَنطِقَ بِهِ، ثُمَّ هوَ أَنَّ ما ظَفِرَ بِهِ مِنَ الدُّنيا عَلَيهِ أَنَّهُ جَمَعَ الأَموالَ ثُمَّ دَخَلَ إلَيها فَقالَ:**

هَذا جَنايَ وَخيارُهُ فيهِ ... وَكُلُّ جانٍ يَدُهُ إلى فيهِ...[3]

٧٥. ٢) وفي بحار الأنوار: **قَولُهُ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾، قالَ: فَقالَ العالِمُ: أَما إنَّ عَلِيّاً لَم يَقُل في مَوضِعٍ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَانُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾، وَلَكِنَّ اللهَ عَلِمَ مِن قَلبِهِ أَنَّما أَطعَمَ للهِ، فَأَخبَرَهُ بِما يَعلَمُ مِن قَلبِهِ مِن غَيرِ أَن يَنطِقَ بِهِ، ثُمَّ هَوانَ ما ظَفِرَ بِهِ مِنَ الدُّنيا عَلَيهِ أَنَّهُ جَمَعَ الأَموالَ ثُمَّ دَخَلَ إلَيها فَقالَ:**

---

١. وسائل الشيعة: ج ٧ ص ١٦١ ح ٩٠٠٨ نقلاً عن الأمالي للصدوق، الأمالي للصدوق: ص ٥٥٠ ح ٧٣٤، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ١٥٦ ح ٢٤ نقلاً عن الأمالي للصدوق، مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٢٩٨ ح ٥٩١١ وج ٦ ص ١٧٦ ح ٦٧١١.

٢. مكارم الأخلاق: ص ٣١١.

٣. بحار الأنوار (الموجود ضمن برنامج نور الأحاديث ٢): ج ٤٠ ص ١٠٦.

هَذا جَـنايَ وَخـيارُهُ فـيهِ وَكُلُّ جانٍ يَدُهُ إلى فيه...[١]

فصُحّفت كلمة «هوان»[٢] إلى «هو أن» ؛ بسبب تصوّر القارئ أنّها كلمتان، ممّا أدّى إلى غموض معنى النصّ.[٣]

النموذج الثالث:

٧٦. ١) في مستدرك الوسائل نقلاً عن السيّد علي بن طاوُس في كتاب المجتنى، نقلاً من كتاب دفع الهموم والأحزان لأحمد بنِ داوُد النعماني، قال: **شَكا رَجُلٌ إلى الحَسَنِ بنِ عَليٍّ عليه السلام جاراً يُؤذيهِ، فَقالَ لَهُ الحَسَنُ عليه السلام: إذا صَلَّيتَ المَغرِبَ، فَصَلِّ رَكعَتَينِ فَقُل: يا شَديدَ المِحالِ، يا عَزيزاً ذَلَّلتَ بِعِزَّتِكَ جَميعَ ما خَلَقتَ، اكفِني شَرَّ فُلانٍ بِما شِئتَ. قالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ، فَلَمّا كانَ في جَوفِ اللَّيلِ سَمِعَ الصُّراخَ، وَقيلَ: فُلانٌ قَد ماتَ اللَّيلَةَ.**[٤]

٧٧. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن كتاب المجتنى: **شَكا رَجُلٌ إلى الحَسَنِ بنِ عَليٍّ عليه السلام جاراً يُؤذيهِ، فَقالَ لَهُ الحَسَنُ عليه السلام: إذا صَلَّيتَ المَغرِبَ فَصَلِّ رَكعَتَينِ ثُمَّ قُل: يا شَديدَ المِحالِ، يا عَزيز أذَلَلتَ بِعِزَّتِكَ جَميعَ ما خَلَقتَ، اكفِني شَرَّ فُلانٍ بِما شِئتَ. قالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ، فَلَمّا كانَ في جَوفِ اللَّيلِ سَمِعَ صُراخَ، وَقيلَ: فُلانٌ قَد ماتَ اللَّيلَةَ.**[٥]

فإنّ منشأ التصحيف هو قراءة الألف مع كلمة «ياعزيز» تارة، ومع «ذللت» أُخرى.

---

١. بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ١٠٦.

٢. أي أنّ الدنيا عنده هيّنة لا قيمة لها.

٣. ومن نماذجه الأُخرى ما ورد في برنامج نور الأحاديث ٢: **لا تبدعنّ واضحةً** وَقَد فَعَلَتَ الأُمورَ الفاضِحَةَ» غرر الحكم (المطبوع ضمن برنامج نور الأحاديث ٢): الرقم ٣٥٤٩.
وفي غرر الحكم: «**لا تبدِ عَن واضِحَةٍ** وَقَد فَعَلتَ الأُمورَ الفاضِحَةَ» غرر الحكم: الرقم ١٠١٩٣. وسبب هذا التصحيف هو قراءة الكلمتين كلمة واحدة.

٤. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٢٦٠ ح ٥٨٢٦.

٥. بحار الأنوار: ج ٨٤ ص ١٠٣ ح ٢٠، عدّة الداعي: ص ٦٣.

٢. ما يرجع إلى الناسخ

تدوين الكتب ونشرها ليس بالأمر الجديد، إلّا أنّ الذي قد يطرأ عليه التغيير بمرور الزمان هو أُسلوب النشر، فنشر الكتب في زماننا الحاضر يختلف كثيراً عن نشرها قبل قرن أو قرنين، وهكذا. وهذا الاختلاف ناجم عن عددٍ من الأسباب، يمثل في طليعتها وضع المجتمع ثقافياً واقتصادياً، وما يتركانه من أثر على القرطاسية والخطّ المستعمل وما إلى ذلك، مضافاً لدور التقنية الموجودة في ذلك العصر، ومقدار انتفاع الناشر منها. ولهذا نجد اختلاف الكتب جودة ورداءة من بلدٍ إلى آخر، ومن زمان إلى آخر.

النقطة التي نريد الإشارة اليها هنا هي أنّ النشر في الزمان السابق يختلف عمّا عليه اليوم، فنحن إذا أردنا دراسة التصحيف فعلينا أن نأخذ هذا الجانب بنظر الاعتبار؛ لنرى مدى تأثيره عليه. ومن النقاط البارزة في نشر الكتب قديماً هي أنّها لم تكن تُطبع بالمطابع التي نعهدها اليوم، وإنّما كانت تُكتب بواسطة النسّاخ، ولهذا فإنّ للناسخ دوراً هامّاً في نقل النسخة بصورة صحيحة.

وبما أنّه يمكن وقوع الناسخ في الخطأ والاشتباه، فلابدّ من دراسة جذور هذه الأخطاء، وقد خصّصنا هذا الباب لدراسة هذه الجذور، والتي جعلناها ضمن ستّة عناوين:

أ ـ زيغ البصر

بصر الناسخ قد يزيغ من كلمة إلى أُخرى، أو قد يشتبه في قراءة بعض الكلمات فيقدّم حرفاً على آخر، وبالتالي يكتب كلمة أُخرى غير التي وردت في متن الحديث.

أوّلاً: التصحيف بتقديم حرف على آخر:

سعة اللغة العربية مع قلّة حروفها داعٍ لتأليف كلمات عديدة من حروف متّحدة؛ وذلك بتقديم الحرف على أقرانه؛ نظير: «ملح» و«محل» و«حلم» و«حمل» و«لمح» و«لحم»، وهذه المشتقّات لها معاني صحيحة ومستعملة.

وإذا ما راجعنا حياتنا وجدنا أنّنا قد نرى كلمة معيّنة فنقرأها بشكل آخر لا لعدم

معرفتنا بالقراءة، وإنّما لزيغ أبصارنا وتخيّلها أنّـها تـلك؛ بسـبب اتّـحاد حـروفهما وتقارب شكلهما، وهذا أحد عوامل التصحيف في الحديث الشريف، ومن نماذجه:

النموذج الأوّل:

٧٨. ١) في نهج البلاغة: **هَجَمَ بِهِمُ العِلمُ عَلى حَقيقَةِ البَصيرَةِ، وباشَروا روحَ اليَقينِ، واستَلانوا ما استَعوَرَهُ المُترَفونَ، وَأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ، وصَحِبوا الدُّنيا بِأَبدانٍ أَرواحُها مُعَلَّقَةٌ بِالَمحَلِّ الأَعلى. أُولئِكَ خُلَفاءُ اللهِ في أَرضِهِ، وَالدُّعاةُ إلى دينِهِ، آهِ آهِ شَوقاً إلى رُؤيَتِهِم.**[1]

٧٩. ٢) وفي الإرشاد عن أمير المؤمنين عليه السلام: **هَجَمَ بِهِمُ العِلمُ عَلى حَقائِقِ الإيمانِ، فاستَلانوا روحَ اليَقينِ، فَأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ، واستَلانوا ما استَوعَرَهُ المُترَفونَ، صَحِبوا الدُّنيا بِأَبدانٍ أَرواحُها مُعَلَّقَةٌ بِالَمحَلِّ الأَعلى، أُولئِكَ خُلَفاءُ اللهِ في أرضِهِ، وحُجَجُهُ عَلى عِبادِهِ... هاهِ هاهِ شَوقاً إلى رُؤيَتِهِم.**[2]

فاتّحاد حروف الكلمتين وتقارب شكلهما صار سبباً لزيغ البصر والوقوع في التصحيف.

النموذج الثاني:

٨٠. ١) في الكافي: **عن عيسى بن عَبدِ اللهِ القُمّيِّ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قـالَ: كانَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام يَـقولُ إذا فَـرَغَ مِـن الزَّوالِ: اللَّـهُمَّ إنّـي أَتَـقَرَّبُ إلَـيكَ بِـجودِكَ وكَـرَمِكَ، وأَتَـقَرَّبُ إلَـيكَ بِـمُحَمَّدٍ عَـبدِكَ ورَسـولِكَ، وأَتَقَرَّبُ إلَـيكَ بِـمَلائِكَتِكَ المُـقَرَّبينَ وأَنـبيائِكَ المُـرسَلينَ، وبِكَ اللَّـهُمَّ لك الغِـنىٰ عَـنّي وَبـيَ الفـاقَةُ إلَـيكَ، أَنتَ الغَـنيُّ وَأَنـا الفَـقيرُ إلَـيكَ، أَقَلتَني عَثرَتي، وسَتَرتَ عَلَيَّ ذُنوبي، فَاقضِ لِيَ اليَومَ حاجَتي، ولا تُعَذِّبني**

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ١٤٧، عيون الحكم والمواعظ: ص ٥١٤ الرقم ٩٣٥١ نحوه؛ كنز العمّال: ج ١٠ ص ٢٦٤ ح ٢٩٣٩١ نقلاً عن ابن الأنباري في المصاحف.

٢. الإرشاد: ج ١ ص ٢٢٨، الخصال: ص ١٨٦ ح ٢٥٧، كمال الدين: ص ٢٩١، تحف العقول: ص ١٧١، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٨٧ ح ٤ نقلاً عن الخصال.

بِقَبيحِ ما تَعلَمُ مِنّي، بَل عَفوُكَ وَجودُكَ يَسَعُني. قالَ: ثُمَّ يَخِرُّ ساجِداً ويَقولُ: يا أَهلَ التَّقوى وَيا أَهلَ المَغفِرَةِ، يا بَرُّ يا رَحيمُ، أَنتَ أَبَرُّ بي مِن أَبي وَأُمّي، ومِن جَميعِ الخَلائِقِ، **اقبَلني بِقَضاءِ حاجَتي**، مُجاباً دُعائي، مَرحوماً صَوتي، قَد كَشَفتَ أَنواعَ البَلايا عَنّي.[1]

٨١. ١) وفي كتاب من لا يحضره الفقيه: وَكانَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام يَقولُ إذا فَرَغَ مِنَ الزَّوالِ: اللَّهُمَّ إنّي أَتَقَرَّبُ إلَيكَ بِجودِكَ وكَرَمِكَ، وأَتَقَرَّبُ إلَيكَ بِمُحَمَّدٍ عَبدِكَ ورَسولِكَ، وأَتَقَرَّبُ إلَيكَ بِمَلائِكَتِكَ المُقَرَّبينَ، وأَنبِيائِكَ المُرسَلينَ، وبِكَ، اللَّهُمَّ أَنتَ الغَنِيُّ عَنّي وَبيَ الفاقَةُ إلَيكَ، أَنتَ الغَنِيُّ وَأَنا الفَقيرُ إلَيكَ، أَقِلني عَثرَتي، وَاستُر عَلَيَّ ذُنوبي، وَاقضِ اليَومَ حاجَتي، ولا تُعَذِّبني بِقَبيحِ ما تَعلَمُ بِهِ مِنّي، بَل عَفوُكَ يَسَعُني وَجودُكَ. قالَ: ثُمَّ يَخِرُّ ساجِداً ويَقولُ: يا أَهلَ التَّقوى وَيا أَهلَ المَغفِرَةِ، يا بَرُّ يا رَحيمُ، أَنتَ أَبَرُّ بي مِن أَبي وَأُمّي، ومِن جَميعِ الخَلائِقِ، **اقلِبني بِقَضاءِ حاجَتي**، مُجاباً دُعائي، مَرحوماً صَوتي، قَد كَشَفتَ أَنواعَ البَلايا عَنّي.[2]

فإنّ الكلمتين: «اقبلني» و«اقلبني» متّحدتا الحروف متقاربتا الشكل، وقد حصل التصحيف في إحداهما بتقديم حرف على آخر. علماً أنّ الموجود في النسخة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو: «اقلبني»، وفي هامشه: «هكذا في: ب، ج، د، ز، بر، بس، بف، والوافي. وفي: ص والمطبوع: اقبلني».[3]

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٥٤٥ ح ١.

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣٢٦ ح ٩٥٦، مصباح المتهجّد: ص ٤٨، دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٠٩، فلاح السائل: ص ١٤٤، جمال الأسبوع: ص ٢٤٩، شرح أُصول الكافي للمازندراني: ج ١٠ ص ٣٧٢، وسائل الشيعة: ج ٦ ص ٤٨٢ ح ٨٤٩٦ نقلاً عن الكافي.

٣. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٤ ص ٤٧٣ ح ٣٣٥٠.

النموذج الثالث:

٨٢. ١) في نهج البلاغة: إِنَّ أَولى النّاسِ بِالأَنبياءِ أَعلَمُهُم بِما جاؤوا بِهِ...[١]

٨٣. ٢) وفي بحار الأنوار: وَفي المجمع: قالَ أَميرُ المُـؤمِنينَ عليه السلام: إِنَّ أَولى النّاسِ بِالأَنبياءِ أَعمَلُهُم بِما جاؤوا بِهِ[٢].[٣]

ثانياً: زيغ البصر من كلمة إلى شبيهتها:

وقد يزيغ البصر من كلمة إلى نظيرتها في نفس السطر أو في سطر لاحق، ممّا ينتهي لحذف مقطع من الحديث، كما في النماذج التالية:

النموذج الأوّل:

٨٤. ١) في جمال الأُسبوع: حَدَّثَني جَماعَةٌ بِالإِسنادِ المُشارِ إِلَيهِ عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الصَّفّارِ، عَن إبراهيمَ بنِ هاشِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ البَرقيِّ، يَرفَعُهُ إِلى أَبي

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ٩٦، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٢٥٢، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٨٣ ح ٧٩، تأويل الآيات الظاهرة: ص ١١٩، غرر الحكم: الرقم ٣٠٥٦.

٢. بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٢٥، تنبيه الخواطر: ج ١ ص ٢٤.

٣. ومن نماذجه الأُخرى:

١ ـ في كتاب من لايحضره الفقيه: «وَرَوى يونُسُ بنُ ظَبيانَ عَنِ الصّادِقِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَنَّهُ قالَ:... وَأَولى النّاسِ بِالحَقِّ أَعلَمُهُم بِهِ...» كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٩٤ ح ٥٨٤٠.

٢. وفي معاني الأخبار: «عَنِ الصّادِقِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام قالَ:... وَأَولى النّاسِ بِالحَقِّ أَعمَلُهُم بِهِ...» معاني الأخبار: ص ١٩٦ ح ١.

وقد يجتمع سببان في تصحيفٍ واحد؛ نظير النموذج التالي:

١. في بحار الأنوار: «وَرُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام ـ يَعني أَمير المؤمِنينَ عليه السلام ـ قَد فَسَّرَ صَوتَ النّاقوسِ، ذَكَرَهُ صاحِبُ مصباح الواعظ وَجُمهورُ أَصحابِنا عَنِ الحارِثِ الأَعوَرِ وَزَيدٍ وَصَعصَعَةَ... يَقولُ: سُبحانَ اللهِ حَقّاً حَقّاً، إِنَّ المَولى صَمَدٌ، يَبقى يَحلُمُ عَنّا، رِفقاً رِفقاً، لَولا عَمَلُهُ كُنّا نَشقى، حَقّاً حَقّاً، صِدقاً صِدقاً...» بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ٢٨١ ح ١ نقلاً عن مناقب آل أبي طالب.

٢. وفي بحار الأنوار أيضاً: «وَإِنَّهُ قَد فَسَّرَ صَوتَ النّاقوسِ، ذَكَرَهُ صاحِبُ مصباح الواعظ وَجُمهورُ أَصحابِنا عَنِ الحارِثِ الأَعوَرِ وَزَيدٍ وَصَعصَعَةَ... يَقولُ: سُبحانَ اللهِ حَقّاً حَقّاً، إِنَّ المَولى صَمَدٌ، يَبقى يَحلُمُ عَنّا، رِفقاً رِفقاً، لَولا حِلمُهُ كُنّا نَشقى، حَقّاً حَقّاً، صِدقاً صِدقاً...» بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ١٧٢.

حيث إنّ تقارب شكل الحاء والعين من جهة، وزيغ البصر بتقديم حرفٍ علي غيره، اجتمعا في هذا التصحيف.

عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ رُجُلٌ لِأَبي عَبدِ اللهِ: جُعِلتُ فِداكَ، أَخبِرني، عَن قَولِ اللهِ تَبارَكَ وَتَعالى وَما وَصَفَ مِنَ المَلائِكَةِ: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَايَفْتُرُونَ﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾، كَيفَ لا يَفتُرونَ وَهُم يُصَلّونَ عَلى النَّبيِّ صلى الله عليه وآله؟ فَقالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى لَمّا خَلَقَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله، أَمَرَ المَلائِكَةَ فَقالَ: انقُصوا مِن ذِكري **بِمِقدارِ الصَّلاةِ عَلى مُحَمَّدٍ، في الصَّلاةِ**، مِثلَ قَولِهِ: سُبحانَ اللهِ وَالحَمدُ للهِ وَلا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَاللهُ أَكبَرُ.[1]

٨٥. ٢) وفي مستدرك الوسائل: السَّيِّدُ عَليُّ بنُ طاوُسٍ في جمال الأُسبوع بِإِسنادِهِ إِلى شَيخِ الطّائِفَةِ، بِإِسنادِهِ إِلى الصَّفّارِ، عَن إِبراهيمَ بنِ هاشِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ البَرقيِّ، يَرفَعُهُ إِلى أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلتُ فِداكَ، أَخبِرني عَن قَولِ اللهِ تَبارَكَ وَتَعالى وَما وَصَفَ مِنَ المَلائِكَةِ ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَايَفْتُرُونَ﴾، ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾، كَيفَ لا يَفتُرونَ وَهُم يُصَلّونَ عَلى النَّبيِّ صلى الله عليه وآله؟ فَقالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى لَمّا خَلَقَ مُحَمَّداً أَمَرَ المَلائِكَةَ فَقالَ: انقُصوا مِن ذِكري **بِمِقدارِ الصَّلاةِ عَلى مُحَمَّدٍ** صلى الله عليه وآله، **فَقَولُ الرَّجُلِ: «صَلّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ» في الصَّلاةِ**، مِثلُ قَولِهِ: «سُبحانَ اللهِ وَالحَمدُ للهِ وَلا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَاللهُ أَكبَرُ».[2]

فالحديث واحد ومن كتاب واحد، وقد وقع التصحيف في النسخة الأُولى منه بسبب زيغ بصر الناسخ من كلمة «الصلاة» في قوله: «بِمِقدارِ الصَّلاةِ» إلى نظيرتها في السطر اللّاحق في قوله: «مُحَمَّدٍ في الصَّلاةِ»، وبذلك فقد أسقط سطراً كاملاً من متن الحديث.

---

١. جمال الأُسبوع: ص ٢٣٦.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٩ ح ٦٠١٢، بحار الأنوار: ج ٨٢ ص ٩٦ ح ٩.

النموذج الثاني:

٨٦. ١) في رجال الكشّي: جَعفَرُ بنُ أَحمَدَ، عَن صَفوانَ، عَن أَبي اليَسَعِ، قالَ: قُلتُ لِأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: حَدِّثني، عَن دعائم الإسلام الَّتي بُنِيَ عَـلَيها، وَلا يَسَـعُ أَحَداً مِنَ النّاسِ تَقصيرٌ عَن شَيءٍ مِنها، الَّذي مَن قَصَّرَ عَن مَعرِفَةِ شَيءٍ مِـنها كُبِتَ عَلَيهِ دينُهُ، وَلَم يُقبَلْ مِنهُ عَمَلُهُ، وَمَن عَرَفَها وَعَمِلَ بِها، صَلَحَ دينُهُ وَقُبِلَ مِنهُ عَمَلُهُ، وَلَم يَضِق بِهِ ما فيهِ بِجَهلِ شَيءٍ مِنَ الأُمورِ جَهلُهُ. قالَ: فَقالَ: شَهادَةُ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَالإيمانُ بِرَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَالإِقرارُ بِما جاءَ بِهِ مِن عِندِ اللهِ. ثُمَّ قالَ: **الزَّكاةُ والوَلايَةُ شَيءٌ دونَ شَيءٍ،** فَضلٌ يُعرَفُ لِمَن أَخَذَ بِهِ. قـالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: مَن ماتَ وَلا يَعرِفُ إِمامَهُ ماتَ مِـيتَةً جـاهِلِيَّةً. وقـالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّـهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُـولَ وَأُوْلِـى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، وَكانَ عَلِيٌّ، وَقالَ الآخَرونَ: لا بَل مُعاوِيَةُ، وَكانَ حَسَنٌ ثُمَّ كانَ حُسَينٌ عليهما السلام، وَقالَ الآخَرونَ: هوَ يَزيدُ بنُ مُعاوِيَةَ لا سَوا....[١]

٨٧. ٢) وفي الكافي: مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن صَفوانَ بنِ يَحيى، عَن عيسى بنِ السَّرِيِّ أَبي اليَسَعِ، قالَ: قُلتُ لأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: أَخـبِرني بِدَعائِمِ الإِسلامِ الَّتي لا يَسَعُ أَحَداً التَّقصيرُ عَن مَعرِفَةِ شَيءٍ مِنها، الَّذي مَن قَصَّرَ عَن مَعرِفَةِ شَيءٍ مِنها فَسَدَ دينُهُ وَلَم يَقبَلِ [الله] مِنهُ عَمَلَهُ، وَمَن عَرَفَها وَعَمِلَ بِها صَلَحَ لَهُ دينُهُ، وَقَبِلَ مِنهُ عَمَلَهُ، وَلَم يَضِق بِهِ مِمّا هوَ فيهِ لِجَهلِ شَيءٍ مِنَ الأُمورِ جَهلُهُ. فَـقالَ: شَهادَةُ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَالإيمانُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَالإِقرارُ بِما جاءَ بِهِ مِن عِندِ اللهِ، وَحَقٌّ في الأَموالِ الزَّكاةُ، **والوَلايَةُ الَّتي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِها وَلايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله.** قالَ: فَقُلتُ لَـهُ: **هَـل فـي الوَلايَـةِ شَيءٌ دونَ شَيءٍ** فَضلٌ يُعرَفُ لِمَن أَخَذَ بِهِ؟ قالَ: نَعَم، قالَ اللهُ عَـزَّ وَجَـلَّ:

---

١. رجال الكشّي: ص ٤٢٤ ح ٧٩٩، ترجمة أبي اليسع عيسى بن السري.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، وَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: مَن ماتَ وَلا يَعرِفُ إمامَهُ، ماتَ ميتَةً جاهِلِيَّةً، وَكانَ رَسولَ اللهِ ﷺ، وَكانَ عَلِيّاً عليه السلام، وَقالَ الآخَرونَ: كانَ مُعاوِيَةَ، ثُمَّ كانَ الحَسَنَ عليه السلام، ثُمَّ كانَ الحُسَينَ عليه السلام، وَقالَ الآخَرونَ: يَزيدَ بنَ مُعاوِيَةَ، وَحُسَينَ بنَ عَلِيٍّ وَلا سَواءَ....[1]

فهذا حديث واحد ورد في مصدرين قديمين، وبينهما اختلاف، وقد سقط من نسخة رجال الكشّي سطر كامل وهو قوله: «والوَلايَةُ الَّتي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِها وَلايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ. قالَ فَقُلتُ لَهُ: هَل في الوَلايَةِ»؛ وسبب سقوطه هو أنّ بصر الناسخ زاغ من كلمة «الولاية» الواردة أوّلاً إلى كلمة «الولاية» الواردة في السطر اللّاحق له.

النموذج الثالث:

٨٨. ١) في تهذيب الأحكام: **مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الصَّفّارُ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عامِرٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبي نَجرانَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ التَّقصيرِ، قالَ: إذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي تَسمَعُ فيهِ الأَذانَ فَأَتِمَّ، وَإِذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي** لا تَسمَعُ فيهِ الأَذانَ فَقَصِّر، وَإِذا قَدِمتَ مِن سَفَرٍ فَمِثلُ ذلِكَ.[2]

٨٩. ٢) وفي الاستبصار: **أَخبَرَني الشَّيخُ رحمه الله عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الصَّفّارِ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عامِرٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبي نَجرانَ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ التَّقصيرِ، قالَ: إذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي** لا تَسمَعُ فيهِ الأَذانَ فَقَصِّر، وَإِذا قَدِمتَ مِن

---

١. الكافي: ج ٢ ص ١٩ ح ٦.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ٢٣٠ ح ٥٠.

سَفَرِكَ فَمِثلُ ذَلِكَ.[١]

فالرواية واحدة، وراويها واحد وهو عبدالله بن سنان، وقد حُذف منها في نقل الاستبصار نصف سطر؛ بسبب تكرّر الفقرة «إِذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي» في العبارتين التاليتين: «إِذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي تَسمَعُ فيهِ الأَذانَ فَأَتِمَّ» و«إِذا كُنتَ في المَوضِعِ الَّذي لا تَسمَعُ فيهِ الأَذانَ».

وكما يزيغ البصر من كلمة إلى شبيهتها في سطر أو عبارة لاحقة، كذلك قد يزيغ إلى شبيهتها في سطر أو عبارة سابقة؛ إذ الاشتباه لا ينحصر في الكلمات والعبارات اللّاحقة، وهذا ما يؤول إلى زيادة فقرة أو عبارة أو كلمة في الحديث.

ب ـ عدم الدقّة في الإملاء قراءة أو كتابة

ممّا يلزم الناسخ رعايته أثناء نسخه للحديث هو رعاية قواعد الإملاء، فقد تقدّمت الإشارة إلى سعة اللغة العربية، فقد تتفّق الكلمتان لفظاً وتختلفان كتابة في حرف واحد، بمعنى أنّ لفظهما واحد لكن إن أُريد هذا المعنى كتبت بهذا الحرف، وإن أُريد المعنى الثاني كُتبت بحرف آخر، نظير «على» و«علا»، فإنّه إذا أُريد الحرف كُتبت «على» بالألف المقصورة، وإن أُريد الفعل كُتبت «علا» بالألف الممدودة، ونظير: «زَنى» و«زِناً»، فإن أُريد الفعل كُتبت مقصورة، وإن أُريد الاسم أو المصدر كُتبت بالألف الممدودة، وهكذا.

فإذا لم يراع الناسخ هذه القواعد الدقيقة وقع التصحيف في الحديث، ومن نماذج هذا القسم:

النموذج الأوّل:

٩٠. ١) في كتاب التوحيد: عَن ابنِ سِنانٍ قالَ: سَأَلتُ أَبا الحَسَنِ الرِّضا عليه السلام: هَل كانَ اللهُ عارِفاً بِنَفسِهِ قَبلَ أَن يَخلُقَ الخَلقَ؟ قالَ: نَعَم، قُلتُ: يَراها ويَسمَعُها؟

---

١. الاستبصار: ج ١ ص ٢٤٢ ح ١.

قالَ: ما كانَ اللهُ مُحتاجاً إلى ذلِكَ؛ لأَنَّهُ لَم يَكُن يَسأَلُها ولا يَطلُبُ مِنها، هوَ نَفسُهُ ونَفسُهُ هوَ، قُدرَتُهُ نافِذَةٌ، وَلَيسَ يَحتاجُ أَن يُسَمِّيَ نَفسَهُ، ولكِن اختارَ لِنَفسِهِ أَسماءً لِغَيرِهِ يَدعوهُ بِها؛ لأَنَّهُ إِذا لَم يُدعَ بِاسمِهِ لَم يُعرَف، فَأَوَّلُ ما اختارَ لِنَفسِهِ «العَلِيُّ العَظيمُ»؛ لأَنَّهُ أَعلى الأَشياءِ كُلِّها، فَمَعناهُ اللهُ، واسمُهُ العَلِيُّ العَظيمُ هوَ أَوَّلُ أَسمائِهِ؛ **لأَنَّهُ عَلِيٌّ عَلا كُلَّ شَيءٍ.**[1]

٩١. ٢) وفي معاني الأخبار: حَدَّثَنا أَبي رَضِيَ اللهُ عَنهُ بِهَذا الإِسنادِ عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عَن أَبي الحَسَنِ الرِّضاؑ:... إلى أَن قالَ: فَمَعناهُ اللهُ، وَاسمُهُ العَلِيُّ العَظيمُ، وَهوَ أَوَّلُ أَسمائِهِ؛ **لِأَنَّهُ عَلى عَلا كُلِّ شَيءٍ**[2]

٩٢. ٣) وفي الكافي: عَن ابنِ سِنانٍ: سَأَلتُ أَبا الحَسَنِ الرِّضاؑ:... إلى أَن قالَ: فَمَعناهُ اللهُ، وَاسمُهُ العَلِيُّ العَظيمُ، هوَ أَوَّلُ أَسمائِهِ، **عَلا عَلى كُلِّ شَيءٍ.**[3]

٩٣. ٤) وفي الاحتجاج: عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ قالَ: سَأَلتُ أَبا الحَسَنِ الرِّضاؑ... إلى أَن قالَ: فَمَعناهُ اللهُ، وَاسمُهُ العَلِيُّ، هوَ أَوَّلُ أَسمائِهِ؛ **لِأَنَّهُ عَلا كُلَّ شَيءٍ.**[4]

ولا ريب في وحدة الحديث، ووقوع التصحيف في العبارة الأخيرة منه وهي قوله: «لأَنَّهُ عَلِيٌّ عَلا كُلَّ شَيءٍ»، حيث وردت بالأشكال التالية: «لأنّه على علا كلّ شيء» و«عَلا عَلى كُلِّ شَيءٍ» و«لأنّه علا كلّ شيء». وسبب التصحيف هو أنّ كلمتي «علا» و«على» متّحدتان صوتاً مختلفتان معنىً، فاشتبه الناسخ في الكتابة بتقديم إحداهما على الأُخرى. نعم يحتمل تصحيح النسّاخ والرواة المتأخّرين لبعض نسخ الحديث تصحيحاً قياسياً؛ كنسخة الاحتجاج حيث حُذفت منها كلمة «على» لأنّ الفعل «علا» يتعدّى بنفسه أيضاً، مع أنّنا إذا راجعنا الحديث في كتاب التوحيد

١. التوحيد: ص ١٩١ ح ٤، عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٢٩ ح ٢٤، بحار الأنوار: ج ٤ ص ٨٨ ح ٢٦ نقلاً عن التوحيد ومعاني الأخبار وعيون أخبار الرضا.

٢. معاني الأخبار: ص ٢ ح ٢.

٣. الكافي: ج ١ ص ١١٣ ح ٢.

٤. الاحتجاج: ج ٢ ص ٤١٠.

وجدناه كالتالي: «لأَنَّهُ عَليٌّ عَلا كُلَّ شَيءٍ» ومتنه متناسق لا خلل فيه، لكن لعـدم التنقيط في الخطّ الكوفي قُرئت بهذا الشكل: «لأنّه على علا كلّ شيء» كـما فـي معاني الأخبار وهي عبارة خاطئة من الناحية اللغوية، ولهذا نـجدها فـي الكـافي كالتالي: «عَلا عَلى كُلِّ شَيءٍ».

وينبغي الالتفات إلى هذا النوع من التصحيف في مقام تحقيق المصادر الحديثية، إذ قد يسارع البعض إلى تغيير اللفظ وفق ما تقتضيه قواعد الإملاء؛ لتصوّره أنّ المتن خاطئ إملاءً، ممّا يزيدنا بعداً عن الصواب، ولعلّ نسخة الحديث في الكافي من هذا القبيل، إذا فرضنا أنّ نسخة كتاب التوحيد هي الصحيحة، إذ أنّ أصل العبارة هكذا: «عَليٌّ عَلا كُلِّ شَيءٍ»، لكن لعدم التنقيط قُرئت هكذا «عَلى عَلا كُلِّ شَيءٍ»، فتصوّر المحقّق خطأ اللفظين إملاءً فصحّحه إلى «عَلا عَلى كُلِّ شَيءٍ».

النموذج الثاني:

٩٤. ١) في الإرشاد: رَوى مُحَمَّدُ بنُ يَحيى الأَزدي عَن مَسـعَدَةَ بـنِ اليَسَـعِ وَعُبيدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحيمِ، عَن عَبدِ المَلِكِ بنِ هِشامٍ وَمُحَمَّدِ بنِ إسحاقَ وَغَيرِهِم مِن أَصحابِ الآثارِ، قالوا: لَمّا دَنا رَسولُ اللهِ ﷺ مِن خَيبَرَ قالَ لِلنّاسِ: قِـفوا، فَوَقَفَ النّاسُ، فَرَفَعَ يَدَيهِ إلى السَّماءِ وَقالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّماواتِ السَّبعِ وَما أَظلَلنَ، وَرَبَّ الأَرَضِينَ السَّبعِ وَما أَقـلَلنَ، وَرَبَّ الشَّـياطينَ وَمـا أَظـلَلنَ، أَسأَلُكَ خيرَ هَذِهِ القَريَةِ وَخيرَ ما فيها، وَأَعوذُ بِكَ مِن شَرِّها وَشَرِّ ما فيها.[1]

٩٥. ٢) وفي بحار الأنوار: ذَكَرَ ابنُ إِسحاقَ بِإسنادِهِ، عَن أَبي مَروانَ الأَسلَمِيِّ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ قالَ: خَرَجنا مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ إلى خَيبَرَ، حَتّى إذا كُنّا قَريباً مِنها وَأَشرَفنا عَلَيها، قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: قِفوا، فَوَقَفَ النّاسُ، فَقالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّماواتِ السَّبعِ وَما أَظلَلنَ، وَرَبَّ الأَرَضِينَ السَّبعِ وَمـا أَقـلَلنَ، وَرَبَّ الشَّياطينَ وَما أَضلَلنَ، إنّا نَسأَلُكَ خيرَ هَذِهِ القَريَةِ وَخيرَ ما فيها، وَنَعوذُ بِكَ

---

١. الإرشاد: ج ١ ص ١٢٤.

مِن شَرِّ هَذِهِ القَريَةِ وَشَرِّ أَهلِها وَشَرِّ ما فيها....[١]

فإنّ كلمة «أظللن» من الظلّ، وأمّا «أضللن» فمن الضلال، وبينهما بون شاسع من ناحية المعنى، والصحيح منهما هو «أضللن» كما لا يخفى. وسبب هذا التصحيف هو عدم دقّة الناسخ في إملاء الكلمة.

ج ـ الانسباق والمرتكزات الذهنية

الذهن بطبيعة الحال يحمل جملة من المعلومات والمرتكزات، فإذا سمع أو شاهد شيئاً فإنّ الذهن سرعان ما يطبّق معلوماته ومرتكزاته على المسموع والمرئي، وبذلك يستخلص النتيجة. وهذه العملية الذهنية تتمّ بسرعة فائقة جدّاً ولا يشعر الإنسان بها.

وعندما يريد الشخص نقل المعلومات ـ بما فيها الحديث الشريف ـ إلى الآخرين، فإنّ هذه المرتكزات قد تترك أثراً على ما ينقله دون إحساس منه، فمثلاً إذا استعمل المتكلّم تعبيراً معيّناً عدّة مرّات وفي عبارات متشابهة ثمّ أورد تلك العبارة، فقد ينسبق الذهن ويتخيّل وجود التعبير المذكور أيضاً، مع أنّ المتكلّم لم يستعمله[٢]. فهذا الانسباق ليس عفوياً، وإنّما سببه تكرّر التعبير المذكور في العبارات المشابهة السابقة عليها. وقد يكون للانسباق الذهني مناشئ أُخرى أيضاً.

ومن نماذج هذا النوع من التصحيف ما يلي:

النموذج الأوّل:

٩٦. ١) في كتاب من لايحضره الفقيه: وَخَطَبَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام يَومَ الفِطرِ فَقالَ: الحَمدُ للهِ الَّذي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرضَ... الى أن قال: إِنَّ الدُّنيا قَد

---

١. بحار الأنوار: ج ٢١ ص ١٤ ح ١١ نقلاً عن الإرشاد، كشف الغمة: ج ١ ص ٢١٣.

٢. كما لو ذكر أثناء كلامه «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم» عدّة مرّات، ثمّ قال: «بِسمِ اللهِ الرحمَن»، فإنّ الذهن قد ينسبق فيتخيّلها «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم» أيضاً. وهذا ما نلاحظه في المجتمع.

تَنَكَّرَت وَأَدبَرَت وَاحلَولَت وَآذَنَت بِوَداعٍ، أَلا وَإِنَّ الآخِرَةَ قَد رَحَلَت فَأَقبَلَت وَأَشرَفَت وَآذَنَت بِاطِّلاعٍ، أَلا وَإِنَّ المِضمارَ اليَومَ وَالسِّباقَ غداً، أَلا وَإِنَّ السُّبقَةَ الجَنَّةُ وَالغايَةَ النّارُ، **أَلا فَلا تائِبٌ** مِن خَطيئَتِهِ قَبلَ يَومِ مَنِيَّتِهِ، أَلا عامِلٌ لِنَفسِهِ قَبلَ يَومِ بُؤسِهِ وَفَقرِهِ؟[1]

٩٧. ٢) وفي نهج البلاغة: أَمّا بَعدُ، فَإِنَّ الدُّنيا أَدبَرَت وَآذَنَت بِوَداعٍ، وَإِنَّ الآخِرَةَ قَد أَقبَلَت وَأَشرَفَت بِاطِّلاعٍ، أَلا وَإِنَّ اليَومَ المِضمارَ وَغَداً السِّباقَ، وَالسَّبَقَةُ الجَنَّةُ وَالغايَةُ النّارُ، **أَفَلا تائِبٌ** مِن خَطيئَتِهِ قَبلَ مَنِيَّتِهِ، أَلا عامِلٌ لِنَفسِهِ قَبلَ يَومِ بُؤسِهِ؟[2]

حيث إنّ الظاهر زيادة «لا» في قوله: «**ألا** فلا»، وسبب زيادتها هو تكرّر الكلمة «ألا» في أوائل العبارات السابقة من الحديث. والذي يؤيّد نسخة نهج البلاغة التي ورد فيها «أفلا تائب...» أنّ التعبير «ألا فلا» ثقيل، وهو خلاف البلاغة المعروفة عن سيّد الأوصياء، مضافاً إلى ذلك فقد روى الشيخ الطوسي هذه الرواية في مصباح المتهجّد[3] كما في نهج البلاغة.

النموذج الثاني:

٩٨. ١) في مهج الدعوات: فَمَعاذُ المَظلومِ مِنّا بِكَ، وَتَوَكُّلُ المَقهورِ مِنّا عَلَيكَ، وَرُجوعُهُ إِلَيكَ، وَيَستَغيثُ بِكَ إِذا خَذَلَهُ المُغيثُ، وَيَستَصرِخُكَ إِذا قَعَدَ عَنهُ النَّصيرُ، وَيَلوذُ بِكَ إِذا نَفَتهُ الأَفنِيَةُ، **وَيطرُقُ بِكَ** إِذا أُغلِقَت عَنهُ الأَبوابُ المُرتَجَةُ.[4]

٩٩. ٢) وفي مهج الدعوات أيضاً: فَمَعاذُ المَظلومِ مِنّا بِكَ، وَتَوَكُّلُ المَقهورِ مِنّا عَلَيكَ، وَرُجوعُهُ إِلَيكَ، وَيَستَغيثُ بِكَ إِذا خَذَلَهُ المُغيثُ، وَيَستَصرِخُكَ

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ٥١٦ ح ١٤٨٢.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ٢٨، شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ٩١.

٣. انظر: مصباح المتهجّد: ص ٦٦١.

٤. مهج الدعوات: ص ٥٤.

إِذا قَعَدَ عَنهُ النَّصيرُ، وَيَلوذُ بِكَ إِذا نَفَتهُ الأَفنيَةُ، وَيطرُقُ بابَكَ إِذا أُغـلِقَت دونَهُ الأَبوابُ المُرتَجَّةُ.[١]

فالدعاء واحد بلا ريب، وقد وقع التصحيف في النقل الأوّل لتكرّر كلمة «بك» في الفقرات السابقة، ممّا أدّى إلى انسباق ذهن الناسخ، فكتب «بك» بدل «بابك»، والذي يؤيّد النسخة الثانية وروده كذلك في البلد الأمين[٢] والمصباح للكفعمي[٣] وبحار الأنوار.[٤]

وأمّا تأثير المرتكزات الذهنية على نقل النصّ، فإنّ كلّ شخص له جـملة مـن المرتكزات الذهنية، فإذا ما سمع شيئاً وأراد نقله للآخرين انسبق المرتكز في ذهنه وأخذ محلّ اللفظ أو العبارة الواردة في العبارة المسموعة أو المقروءة، وهذا ما يقع في الأحاديث المشتملة على فقرات من آيات الذكر الحكيم أو من الأدعية والأذكار المعروفة التي ترتكز في الأذهان عادة، فإنّ الرواة ينقلون المرتكز في ذهنهم مـن الآية والدعاء، مع أنّ المرتكز قد يكون خاطئاً، فيسبّب وقـوع الخـطأ فـي نـصّ الحديث، ومن نماذجه:

النموذج الأوّل:

١٠٠. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خالِدٍ، عَن بَعضِ أَصحابِهِ رَفَعَهُ، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: ما قَسَمَ اللهُ لِلعِبادِ شَيئاً أَفـضَلَ مِـنَ العَقلِ؛ فَنَومُ العاقِلِ أَفضَلُ مِن سَهَرِ الجاهِلِ، وَإِقـامَةُ العـاقِلِ أَفـضَلُ مِـن شُخوصِ الجاهِلِ. وَلا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً وَلا رَسـولاً حَـتّى يَسـتَكمِلَ العَـقلَ، وَيَكونَ عَقلُهُ أَفضَلَ مِن جَميعِ عُقولِ أُمَّتِهِ. وما يُضمِرُ النبيُّ ﷺ في نَفسِهِ أَفضَلُ مِنِ اجتِهادِ المُجتَهِدينَ، وَما أَدّى العَبدُ فَرائِضَ اللهِ حَتّى عَقَلَ عَـنهُ،

---

١. مهج الدعوات: ص ٢٦٧.

٢. البلد الأمين: ص ٣٤٠.

٣. المصباح للكفعمي: ص ٢٠٩.

٤. بحار الأنوار: ج ٨٢ ص ٢١٩ و ج ٩٢ ص ٢٣٦.

وَلا بَلَغَ جَميعُ العابِدينَ في فَضلِ عِبادَتِهِم ما بَلَغَ العاقِلُ، وَالعُقَلاءُ هُم أُولو الأَلبابِ الَّذينَ قالَ اللهُ تَعالى: (وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أُوْلُو الأَلْبابِ).[١]

١٠١. ٢) وفي المحاسن: عَنهُ، عَن بَعضِ أَصحابِنا رَفَعَهُ، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: ما قَسَمَ اللهُ لِلعِبادِ شَيئاً أَفضَلَ مِنَ العَقلِ، فَنَومُ العاقِلِ أَفضَلُ مِن سَهَرِ الجاهِلِ، وَإِفطارُ العاقِلِ أَفضَلُ مِن صَومِ الجاهِلِ، وَإِقامَةُ العاقِلِ أَفضَلُ مِن شُخوصِ الجاهِلِ، وَلا بَعَثَ اللهُ رَسولاً وَلا نَبِيّاً حَتّى يَستَكمِلَ العَقلَ، وَيَكونَ عَقلُهُ أَفضَلَ مِن عُقولِ جَميعِ أُمَّتِهِ، وَما يُضمِرُ النَّبِيُّ في نَفسِهِ أَفضَلُ مِنِ اجتِهادِ جَميعِ المُجتَهِدينَ، وَما أَدّى العاقِلُ فَرائِضَ اللهِ حَتّى عَقَلَ مِنهُ، وَلا بَلَغَ جَميعُ العابِدينَ في فَضلِ عِبادَتِهِم ما بَلَغَ العاقِلُ، إِنَّ العُقَلاءَ هُم أُولو الأَلبابِ الَّذينَ قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.[٢][٣]

فالرواية واحدة بلا ريب ووقع فيها تصحيف في الكافي في نصّ الآية بسبب الارتكاز الخاطئ لهذه الآية[٤] في ذهن الناسخ، والذي يدلّ على التصحيف هو أنّ الشيخ الكليني رواها عن أحمد بن محمّد بن خالد، وهو صاحب المحاسن بعينه، فمصدر هذه الرواية هو كتاب المحاسن بلا ريب، مع أنّ الرواية في المحاسن صحيحة، فوقع التصحيف في الكافي إما أوّلاً أو في بعض نسخه فيما بعد. كما يؤيّد نسخة المحاسن ورود الرواية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد[٥] صحيحة أيضاً.

النموذج الثاني:

١٠٢. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ إِبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ النَّضرِ بنِ سُوَيدٍ، عَن

---

١. الكافي: ج ١ ص ١٢ ح ١١.

٢. الزمر: ٩.

٣. المحاسن: ج ١ ص ١٩٣ ح ١١.

٤. سبب هذا الخطأ في ذهن الناسخ هو وجود آية مشابهة لهذه الآية، ممّا تسبّب في خلط الناسخ بينهما، وهما الآية ٢٦٩ من سورة البقرة: ﴿وما يَذَّكَّرُ إلّا أُولو الألبابِ﴾، والآية ٩ من سورة الزمر: ﴿إنّما يَتَذَكَّرُ أُولو الألبابِ﴾.

٥. شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ١٨٥.

هِشام بنِ الحَكَمِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن أَسماءِ اللهِ وَاشتِقاقِها؛ اللهُ مِمّا هُوَ مُشتَقٌّ؟ قالَ: فَقالَ لي: يا هِشامُ، اللهُ مُشتَقٌّ مِن إلَهٍ، وَالإِلَهُ يَقتَضي مَألوهاً، وَالاسمُ غَيرُ المُسَمّى، فَمَن عَبَدَ الاسمَ دونَ المَعنى فَقَد كَفَرَ وَلَم يَعبُد شَيئاً، وَمَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى فَقَد كَفَرَ وَعَبَدَ اثنَينِ، وَمَن عَبَدَ المَعنى دونَ الاسمِ فَذاكَ التَّوحيدُ.[1]

١٠٣. ٢) وفي الكافي أيضاً: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ عَنِ النَّضرِ بنِ سُوَيدٍ، عَن هِشامِ بنِ الحَكَمِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام عَن أَسماءِ اللهِ وَاشتِقاقِها؛ اللهُ مِمّا هُوَ مُشتَقٌّ؟ فَقالَ: يا هِشامُ، اللهُ مُشتَقٌّ مِن إلَهٍ، وَإِلَهُ يَقتَضي مَألوهاً، وَالاسمُ غَيرُ المُسَمّى، فَمَن عَبَدَ الاسمَ دونَ المَعنى فَقَد كَفَرَ وَلَم يَعبُد شَيئاً، وَمَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى فَقَد أَشرَكَ وَعَبَدَ اثنَينِ، وَمَن عَبَدَ المَعنى دونَ الاسمِ فَذاكَ التَّوحيدُ.[2]

فالرواية واحدة دون ريب ورواها الشيخ الكليني في الكافي مرّتين وفي بابين مستقلّين عن راوٍ واحد، وبسند واحد، ومع ذلك يوجد بينهما اختلاف في العبارة: «وَمَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى فَقَد أَشرَكَ» و«مَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى فَقَد كَفَرَ»، وما هذا إلّا بسبب المرتكزات الذهنية للناسخ، حيث إنّ المرتكز في ذهن الكثيرين ـ ومنهم الناسخ ـ هو أنّ المشرك والكافر بمعنى واحد، فلفظ الحديث هو «أشرك» وانسبق لذهنه «كفر»، ويؤيّد النسخة التي ورد فيها لفظ «أشرك»:

أ ـ إنّها رويت في التوحيد[3] بهذا اللفظ أيضاً.

ب ـ سياق العبارة بلحاظ اللغة؛ فإنّ قوله: «مَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى» ينسجم مع الشرك، لا مع الكفر.

ج ـ الأحاديث الأُخرى، ومنها الحديثان التاليان:

---

١. الكافي: ج ١ ص ٨٧ باب المعبود ح ٢، الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١ ص ٢١٨ ح ٢٣٦.

٢. الكافي: ج ١ ص ١١٤ باب معاني الأسماء واشتقاقها ح ٢.

٣. التوحيد: ص ٢٢٠ ح ١٣.

١٠٤. في الكافي : عَليُّ بنُ إبراهيمَ ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسى بنِ عُبَيدٍ ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مَحبوبٍ، عَنِ ابنِ رِئابٍ، وَعَن غَيرِ واحِدٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: مَن عَبَدَ اللهَ بِالتَّوَهُّمِ فَقَد كَفَرَ، وَمَن عَبَدَ الاسمَ دونَ المَعنى فَقَد كَفَرَ، وَمَن عَبَدَ الاسمَ وَالمَعنى فَقَدأَشرَكَ....[1]

١٠٥. وفي تحف العقول: قالَ الصّادِقُ عليه السلام: مَن زَعَمَ أَنَّهُ يَعرِفُ اللهَ بِتَوَهُّمِ القُلوبِ فَهوَ مُشرِكٌ، وَمَن زَعَمَ أَنَّهُ يَعرِفُ اللهَ بِالاسمِ دونَ المَعنى فَقَد أَقَرَّ بِالطَّعنِ؛ لِأَنَّ الاسمَ مُحدَثٌ، وَمَن زَعَمَ أَنَّهُ يَعبُدُ الاسمَ وَالمَعنى فَقَد جَعَلَ مَعَ اللهِ شَريكاً، وَمَن زَعَمَ أَنَّهُ يَعبُدُ المَعنى بِالصِّفَةِ لا بِالإِدراكِ، فَقَد أَحالَ عَلى غائِبٍ.[2]

النموذج الثالث:

١٠٦. ١) في نهج البلاغة: مِنها في ذِكرِ القُرآنِ، فالقُرآنُ آمِرٌ زاجِرٌ، وَصامِتٌ ناطِقٌ، حُجَّةُ اللهِ عَلى خَلقِهِ، **أَخَذَ عَلَيهِم ميثاقَهُم**، وَارتَهَنَ عَلَيهِم أَنفُسَهُم، أَتَمَّ نورَهُ، وَأَكرَمَ بِهِ دينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله وَقَد فَرَغَ إِلى الخَلقِ مِن أَحكامِ الهُدى بِهِ، فَعَظِّموا مِنهُ سُبحانَهُ ما عَظَّمَ مِن نَفسِهِ، فَإِنَّهُ لَم يُخفِ عَنكُم شَيئاً مِن دينِهِ، وَلَم يَترُك شَيئاً رَضيَهُ أَو كَرِهَهُ إِلّا وَجَعَلَ لَهُ عَلَماً بادياً، وَآيَةً مُحكَمَةً تَزجُرُ عَنهُ أَو تَدعو إِلَيهِ، فَرِضاهُ فيما بَقيَ واحِدٌ، وَسَخَطُهُ فيما بَقيَ واحِدٌ.[3]

١٠٧. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن نهج البلاغة: فالقُرآنُ آمِرٌ زاجِرٌ، وَصامِتٌ ناطِقٌ، حُجَّةُ اللهِ عَلى خَلقِهِ، **أَخَذَ عَلَيهِم ميثاقَهُ**، وَارتَهَنَ عَلَيهِم أَنفُسَهُم، أَتَمَّ

---

١. الكافي: ج ١ ص ٨٧ ح ١.

٢. تحف العقول: ص ٣٢٥.

٣. نهج البلاغة: الخطبة ١٨٣، شرح نهج البلاغة: ج ١٠ ص ١١٥.

نورَهُ، وَأَكرَمَ بِهِ دينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ ﷺ وَقَد فَرَغَ إلى الخَلقِ مِن أَحكامِ الهُدى بِهِ، فَعَظِّموا مِنهُ سُبحانَهُ ما عَظَّمَ مِن نَفسِهِ، فَإِنَّهُ لَم يُخفِ عَنكُم شَيئاً مِن دينِهِ، وَلَم يَترُك شَيئاً رَضِيَهُ أَو كَرِهَهُ إلّا وَجَعَلَ لَهُ عَلَماً بادِياً، وَآيَةً مُحكَمَةً تَزجُرُ عَنهُ أَو تَدعو إِلَيهِ، فَرِضاهُ فيما بَقِيَ واحِدٌ، وَسَخَطُهُ فيما بَقِيَ واحِدٌ.[١]

فالحديث واحد بلا ريب ومصدره واحد وهو نهج البلاغة، واختلفت نسخه بسبب انسباق العبارة الأُولى إلى ذهن الناسخ، مع أنّ الصحيح هو العبارة الثانية؛ فالقرآن لا يؤخذ عليه الميثاق وإنّما يؤخذ له الميثاق على الناس كما هو واضح.

النموذج الرابع:

١٠٨. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زِيادٍ وَيَعقوبَ بنِ يَزيدَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ داذَوَيهِ قالَ: كَتَبتُ إلى أَبِي الحَسَنِ عليه السلام أَسأَلُهُ عَن شارِبِ المُسكِرِ، قالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: **شارِبُ الخَمرِ كافِرٌ**.[٢]

١٠٩. ٢) وفي تهذيب الأحكام: مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، عَن عِدَّةٍ مِن أَصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زِيادٍ وَيَعقوبَ بنِ يَزيدَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ داذَوَيهِ قالَ: كَتَبتُ إلى أَبِي الحَسَنِ عليه السلام أَسأَلُهُ عَن شارِبِ المُسكِرِ، قالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: شارِبُ المُسكِرِ كافِرٌ.[٣]

فالحديث واحد، ومصدره واحد، حيث رواه الشيخ الطوسي عن الشيخ الكليني، ومع هذا فإنّ نسخه مختلفة بسبب تقارب معنى «المسكر» و«الخمر»، وانسباق أحدهما بدل الآخر في ذهن الناسخ أدى لهذا التصحيف.

د ـ إدراج ما في الهامش داخل المتن

قلنا سابقاً إنّ دراسة الحديث تستلزم لحاظ الظروف المحيطة به وما تعرّض له أثناء هذه الفترة التي تفصلنا عن صدوره، ومن جملة الأُمور التي يلزم لحاظها في دراسة

---

١. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٠ ح ٢٠، وانظر أيضاً: أعلام الدين: ص ١٠٢.
٢. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٥ ح ٩.
٣. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٠٨ ح ٢٠٤.

أسباب التصحيف هي كيفية الكتب في العصور السالفة، إذ إنّنا نعيش في عصر تغلب عليه التقنية، وجميع ما نشاهده ونتداوله من الكتب هو مطبوع بالآلات الحديثة، وبعض مناشئ التصحيف في الكتب القديمة قد لا تكون موجودة في الكتب المطبوعة بالآلات الحديثة، إذ الكتابة اليدوية لها بعض الملازمات، وهذه الملازمات قد تترك أثراً على بحثنا في التصحيف، فلابدّ من أخذها بنظر الاعتبار.

فالذي يلاحظ الكتب المكتوبة يدوياً ـ نظير المخطوطات والطبعات الحجرية للكتب ـ يجد بعض الكلمات أو العبارات في حاشية الكتاب أو بين سطوره، وهذه العبارات على أنحاء؛ فمنها ما يكون تتمّة للنصّ سقطت أثناء الكتابة فأُضيفت في هامش الكتاب، ومنها ما يكون نسخة بدل للكلمة أو العبارة الموجودة في المتن، ومنها ما يكون شرحاً أو تعليقاً على العبارة الموجودة في نصّ الكتاب. ولأجل ربط المذكورات بمتن الكتاب تُجعل علامة في المتن تشير إلى وجود كلام يتعلّق به.

هذا كلّه واضح لا غموض فيه لمن له اطّلاع على الكتب المذكورة، كما أنّ ما ذُكر ليس تصحيفاً، وإنّما وجود التعليقات والهوامش المشار إليها يهيّئ الأرضية للوقوع في التصحيف؛ وذلك أنّ الكتاب المكتوب يدوياً لا يخلو عن هذه الهوامش غالباً، مع أنّه لا يبقى الكتاب منحصراً في إطار تلك النسخة، وإنّما ينشر إمّا بكتابته مرّة أُخرى كما هو الحال في الزمان القديم، وإمّا بطباعته بشكل حديث كما في عصرنا الحاضر، فعند إدراج هذه الهوامش في محلّها المناسب يقع الخطأ والتصحيف أحياناً، كأن تُدرج العبارة في غير محلّها، أو يُذكر الشرح ضمن متن الكتاب، أو تُذكر نسخة البدل في متن الكتاب، فيجتمع في النصّ نسختان، وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

١١٠. ١) في الطبعة الحديثة لكتاب مهج الدعوات: وَمِن ذَلِكَ دُعاءُ النَّبيِّ ﷺ، وَهوَ دُعاءُ الفَرَجِ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم، اللَّهُمَّ إنّي أَسأَلُكَ يا اللهُ يا اللهُ يا اللهُ،

يا مَن عَلا فَقَهَرَ... وَاجعَل لي مِن أَمري فَرَجاً وَمَخرَجاً، فَإِنَّك تَعلَمُ وَلا أَعلَمُ، وَتَقدِرُ وَلا أَقدِرُ، وَأَنتَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، بِرَحمَتِكَ يا أَرحَمَ الرّاحِمينَ، وَصَلّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطّاهِرينَ.

(ثُمَّ بَدأَ عنواناً جديداً، فقال:) وَمِن ذَلِكَ دُعاءٌ شَريفٌ جَليلٌ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، حَدَّثَ سُليمانُ بنُ إِبراهيمَ عَن موسى بنِ يَزيدَ، عَن أَنَسِ بنِ أَوَيسٍ، عَن عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ صَلواتُ اللهِ عَلَيهِ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: **مَن دَعا بِهَذا الدُّعاءِ أَو الأَسماءِ وَصَلّى عَلى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطّاهِرينَ، استَجابَ اللهُ لَهُ**...[1]

١١١. ٢) وفي الطبعة القديمة لكتاب مهج الدعوات: وَمِن ذَلِكَ دُعاءُ النَّبيِّ ﷺ، وَهوَ دُعاءُ الفَرَجِ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيمِ، اللَّهُمَّ إِنّي أَسأَلُكَ يا اللهُ يا اللهُ يا اللهُ، يا مَن عَلا فَقَهَرَ... وَاجعَل لي مِن أَمري فَرَجاً وَمَخرَجاً، فَإِنَّك تَعلَمُ وَلا أَعلَمُ، وَتَقدِرُ وَلا أَقدِرُ، وَأَنتَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، بِرَحمَتِكَ يا أَرحَمَ الرّاحِمينَ، وَصَلّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطّاهِرينَ.

(ثمَّ بدأَ عنواناً جديداً، فقال:) وَمِن ذَلِكَ دُعاءٌ شَريفٌ جَليلٌ عَنِ النَّبيِّ ﷺ، حَدَّثَ سُليمانُ بنُ إِبراهيمَ عَن موسى بنِ يَزيدَ، عَن أَنَسِ بنِ أَوَيسٍ، عَن عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ صَلواتُ اللهِ عَلَيهِ، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: **مَن دَعا بِهَذا الدُّعاءِ استَجابَ اللهُ لَهُ**...[2]

فنجد الاختلاف بين الطبعتين بوجود العبارة «أو الأسماء وصلّى على محمّد وآله الطاهرين» ضمن بيان فضل الدعاء الثاني، وعدم وجودها في الطبعة القديمة، وعند مراجعة الطبعة القديمة يتّضح سرّ الاختلاف المذكور، وهو أنّ عبارة «وصلّى على محمّد وآله الطاهرين» وردت في آخر الدعاء السابق، ولكن لسقوطها من متن

---

١. مهج الدعوات طبع مؤسّسة الأعلمي: ص ١١٩ ج ١٢١.

٢. مهج الدعوات منشورات دار الذخائر، قم: ص ٩٢.

الكتاب ذُكرت في الحاشية، وجُعلت علامة [ص] في المتن للإشارة إليها، وذلك بعد قوله: «وَأنتَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ بِرَحمتِكَ يا أَرحَمَ الرّاحِمينَ»[1]. فوقع التصحيف في الطبعة الجديدة في أمرين، هما:

أ ـ أُضيفت العبارة «وَصَلّى على مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطّاهِرينَ» في محلّها الصحيح تارةً، وفي هذا الموضع أُخرى.

ب ـ ذُكرت كلمة «الأسماء» التي هي نسخة بدل عن كلمة «الدعاء» ضمن المتن، فصارت جزء منه، وكأنّ المتن مشتمل عليهما معاً.

وسبب هذين الخطأين هو عدم خبرة الناسخ بمعاني العلامات المستعملة في المخطوطات والكتب القديمة، حيث إنّ كلمة «الأسماء» كُتبت فوق كلمة «الدعاء» في الطبعة القديمة، وجُعل بعدها علامة (خ ل)؛ للدلالة على أنّها نسخة بدل عن الكلمة المذكورة ، فتصوّر الناسخ أنّ كلمة «الأسماء» جزء من المتن، وأنّ العلامة (خ ل) المذكورة بعدها للإشارة إلى سقوط شيء من المتن أيضاً، فأثبت قوله: «وصَلّى عَلى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطّاهِرينَ» في هذا الموضع أيضاً.

النموذج الثاني:

١١٢. ١) في الخصال: حَدَّثَنا أَبي رَضيَ اللهُ عَنهُ قالَ: حَدَّثَنا سَعدُ بنُ عَبدِ اللهِ... عَن يَعقوبَ بنِ يَزيدَ وإبراهيمَ بنِ هاشمٍ، جَميعاً عَن حَمّادِ بنِ عيسى، عَن إبراهيمَ بنِ عُمَرَ اليَمانيِّ، عَن أَبانِ بنِ أَبي عَيّاشٍ، عَن سُلَيمِ بنِ قَيسٍ الهِلاليِّ قالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللهِ بنَ جَعفَرٍ الطَّيّارِ يَقولُ: كُنّا عِندَ مُعاوِيَةَ؛ أَنا وَالحَسَنُ وَالحُسَينُ وَعبدُ اللهِ بنُ عَبّاسٍ وَعُمَرُ بنُ أَبي سَلَمَةَ وَأُسامَةُ بنُ زَيدٍ، فَجَرى بَيني وَبَينَ مُعاوِيَةَ كَلامٌ، فَقُلتُ لِمُعاوِيَةَ: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: أَنا أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، ثُمَّ أَخي عَليُّ بنُ أَبي طالِبٍ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، فَإِذا استُشهِدَ عَليٌّ فالحَسَنُ بنُ عَليٍّ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم،

---

١. أي أنّ المتن القديم كالتالي: «وأَنتَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، بِرَحمَتِكَ يا أرحَمَ الرّاحِمينَ. وَمِن ذٰلِكَ دُعاءٌ شَريفٌ جَليلٌ عَنِ النَّبيِّ...»، وفوق كلمة «الراحمين» توجد علامة «ص».

ثُمَّ ابنيَ الحُسَينُ بَعدُ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، فَإِذا استُشهِدَ **فابنُهُ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ الأَكبَرُ** أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، ثُمَّ ابني مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الباقِرِ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم....[١]

١١٣. ٢) وفي الكافي: عَلِيُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَن حَمّادِ بنِ عيسى، عَن إبراهيمَ بنِ عُمَرَ اليَمانِيِّ، عَن أَبانِ بنِ أَبي عَيّاشٍ، عَن سُلَيمِ بنِ قَيسٍ وَمُحَمَّدِ بنِ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن عُمَرَ بنِ أُذَينَةَ وَعَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَحمَدَ بنِ هِلالٍ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن عُمَرَ بنِ أُذَينَةَ، عَن أَبانِ بنِ أَبي عَيّاشٍ، عَن سُلَيمِ بنِ قَيسٍ قالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللهِ بنَ جَعفَرٍ الطَّيّارِ يَقولُ: كُنّا عِندَ مُعاوِيَةَ؛ أَنا وَالحَسَنُ وَالحُسَينُ وَعَبدُ اللهِ بنُ عَبّاسٍ وَعُمَرُ ابنُ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُسامَةُ بنُ زَيدٍ، فَجَرى بَيني وَبَينَ مُعاوِيَةَ كَلامٌ، فَقُلتُ لِمُعاوِيَةَ: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: أَنا أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، ثُمَّ أَخي عَلِيُّ بنُ أَبي طالِبٍ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، فَإِذا استُشهِدَ عَلِيٌّ فالحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، ثُمَّ ابنيَ الحُسَينُ مِن بَعدِهِ أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم، فَإِذا استُشهِدَ **فابنُهُ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ** أَولى بِالمُؤمِنينَ مِن أَنفُسِهِم....[٢]

فالحديث واحد دون ريب وسنده متّحد من «إبراهيم بن هاشم»، لكن في نسخة الخصال إضافة بعد اسم «علي بن الحسين» هي قوله: «الأكبر»، والظاهر أنّها من تعليقات بعض المحشّين على الحديث؛ لاعتقاده أنّ زين العابدين هو علي بن الحسين الأكبر، ثمّ أُدرجت التعليقة في متن الحديث. ويشهد لذلك رواية الشيخ الطوسي والنعماني للخبر المذكور من دون لفظ «الأكبر».[٣]

١. الخصال: ج ٢ ص ٤٧٧ ح ٤١، مناقب آل أبي طالب: ج ١ ص ٢٩٦.
٢. الكافي: ج ١ ص ٥٢٩ ح ٤.
٣. اقتبسنا هذا النموذج من كتاب الأخبار الدخيلة، انظر: الفصل الثاني عشر منه ص ٨٦.

النموذج الثالث:

١١٤. ١) في وسائل الشيعة: **وَعَنْهُمْ (عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَادَوَيْهِ)، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ الْمُسْكِرِ، قَالَ: فَكَتَبَ: شَارِبُ الْمُسكِرِ كَافِرٌ**[1].

١١٥. ٢) وفي الكافي: **عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَيَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ شَارِبِ الْمُسكِرِ، قَالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: شَارِبُ الخَمْرِ كَافِرٌ.**[2]

١١٦. ٣) وفي التهذيب: **مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ شَارِبِ الْمُسْكِرِ، قَالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: شَارِبُ الْمُسْكِرِ كَافِرٌ.**[3]

فالحديث واحد بلا ريب، ومصدره واحد وهو الكافي، ومع ذلك فقد وردت الفقره «أَسْأَلُهُ عَن شَارِبِ المُسكِرِ».

هـ ـ قراءة جزء الكلمة مرّتين[4]

إذا ما دقّقنا النظر في الأحاديث الشريفة وقمنا بمقايسة بعضها بالبعض الآخر، وجدنا أنّ بعضها متّحد لفظاً، إلّا أنّه مشتمل على زيادة أو نقصان كلمة. وإذا ما أمعنّا النظر في تلك الأحاديث اتّضح لنا سبب آخر من أسباب التصحيف وهو: قراءة جزء

---

١. وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣١٩ ح ٣٢٠٠٧.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٥ ح ٩.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٠٨ ح ٢٠٤.

٤. لم أجد من تعرّض لهذا السبب أو أشار إليه من قريب أو بعيد، ولهذا فإنّني سأذكر له نماذج أكثر من نماذج الأسباب الأُخرى، مع رعاية التنوّع في الجزء المكرّر من الكلمة؛ تنبيهاً على أهمّية هذا السبب وكثرة نماذجه.

الكلمة مرّتين، وسببه هو أنّ بعض الكلمات مشتمل على جزئين؛ أحدهما صالح لقراءته مستقلّاً، فيقرأه الناسخ أو المحدّث أوّلاً مع الكلمة، وثانياً بشكل مستقلّ.

وقد يُعكس الحال بأن تكون الكلمة ذات جزئين، والكلمة اللّاحقة لها شبيهة بالجزء الثاني من الكلمة، فيقرأ المحدّث أو الناسخ الكلمة ذات الجزئين فقط، ولا يقرأ الكلمة التالية لها والمشابهة للجزء الثاني منها؛ لتصوّره أنّه قرأها، مع أنّ المقروء هو الكلمة ذات الجزأين فقط وهذه كلمة أُخرى تتلوها. ومن خلال النماذج التالية سيتبيّن ما ذكرناه بوضوح إن شاء الله تعالى.

النموذج الأوّل:

١١٧. ١) في الكافي عن الإمام الرضا عليه السلام: ... إنَّ العَبدَ إذا اختارَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لأُمورِ عِبادِهِ، شَرَحَ صَدرَهُ لِذلِكَ، وَأَودَعَ قَلبَهُ يَنابيعَ الحِكمَةِ، وَأَلهَمَهُ العِلمَ إلهاماً، فَلَم يَعيَ بَعدَهُ بِجَوابٍ، وَلا يُحَيَّرُ فيهِ عَنِ الصَّوابِ، فَهوَ مَعصومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ، قَد أَمِنَ مِنَ الخَطايا وَالزَّلَلِ وَالعِثارِ، يَخُصُّهُ اللهُ بِذلِكَ لِيَكونَ حُجَّتَهُ عَلى عِبادِهِ، وَشاهِدَهُ عَلى خَلقِهِ، وَذلِكَ فَضلُ اللهِ يُؤتيهِ مَن يَشاءُ، وَاللهُ ذو الفَضلِ العَظيمِ. فَهَل يَقدِرونَ عَلى مِثلِ هذا فَيَختارونَهُ، أَو يَكونُ مُختارُهُم بِهذِهِ الصِّفَةِ فَيُقَدِّمونَهُ؟[1]

١١٨. ٢) وفي الاحتجاج وغيره عن الإمام الرضا عليه السلام:... إنَّ العَبدَ إذا اختارَهُ اللهُ لأُمورِ عِبادِهِ، شَرَحَ صَدرَهُ لِذلِكَ، وَأَودَعَ قَلبَهُ يَنابيعَ الحِكمَةِ، وَأَلهَمَهُ العِلمَ إلهاماً، فَلَم يَعيَ بَعدَهُ الجَوابَ، وَلا يُحَيَّرُ فيهِ عَنِ الصَّوابِ، وَهوَ مَعصومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ، قَد أَمِنَ الخَطايا وَالزَّلَلِ وَالعِثارِ، فَخَصَّهُ اللهُ بِذلِكَ لِيَكونَ حُجَّتَهُ عَلى عِبادِهِ، وَشاهِدَهُ عَلى خَلقِهِ، وَذلِكَ فَضلُ اللهِ يُؤتيهِ مَن يَشاءُ، وَاللهُ ذو الفَضلِ العَظيمِ. فَهَل يَقدِرونَ عَلى مِثلِ هذا فَيَختارونَهُ، أَو

---

١. الكافي: ج ١ ص ٢٠٢ ح ١.

يَكونُ مُختارُهُم بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَيُقَدِّموهُ؟![١]

فهذا التصحيف إنّما نشأ من صلاحية النصف الثاني من كلمة «أمن» وهو «من»؛ لقراءته مستقلّاً مع استقامة العبارة، فقُرِئ في إحدى نسختي الحديث مرّتين، مرّة مع الألف فصارت «أمن»، ومرّة مستقلّاً، وقُرِئ في النسخة الأُخرى للحديث مرّة واحدة، والعبارتان مستقيمتان.

وهنا احتمالان: فيحتمل أن تكون النسخة الصحيحة هي «أمن من»، فزاغ البصر من الأُولى منهما إلى كلمة «الخطايا» التالية للحرف «من»، وعليه فإنّ التصحيف سيكون بإسقاط كلمة «من» من نسخة الاحتجاج. والاحتمال الآخر هو أن تكون النسخة الصحيحة هي «قد أمن الخطايا» كما في الاحتجاج، وتكون كلمة «من» من زيادة النساخ بسبب قراءتها مع كلمة «أمن» تارة، ومستقلّاً أُخرى. ومن هنا فإنّ تعيين النسخة الصحيحة بحاجة إلى قرائن.[٢]

علماً أنّ نسخ كتاب الكافي مختلفة في هذاالمجال، ففي هامش الطبعة المحقّقة في دارالحديث أنّ كلمة «من» غير موجودة في العديد من النسخ والمرموز لها بما يلي: «ب، بر، بس، بف، والوافي».[٣]

---

١. الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٣٦، الأمالي للصدوق: ص ٦٨٠، المجلس السابع والتسعون، عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٢٢٠، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ١٢٧.

٢. ونظير هذا المثال ما رواه في كتاب من لايحضره الفقيه: «وَسَأَلَ عَبدُ اللهِ بنُ سِنانٍ أَبا عَبدِ اللهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ تُصيبُهُ الجَنابَةُ في اللَّيلَةِ البارِدَةِ وَيَخافُ عَلى نَفسِهِ التَّلَفَ إِنِ اغتَسَلَ، فَقالَ: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلّي، **فَإِذا أَمِنَ مِنَ البَردِ** اغتَسَلَ وَأَعادَ الصَّلاةَ» (كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٠٩ ح ٢٢٥).

وفي الكافي وغيره: «مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن مُحَمَّدِ بنِ الحُسَينِ، عَن جَعفَرِ بنِ بَشيرٍ، عَمَّن رَواهُ عَن أَبي عَبدِ اللهِ ﷺ، قالَ: سَأَلتُهُ عَن رَجُلٍ أَصابَتهُ الجَنابَةُ في لَيلَةٍ بارِدَةٍ يَخافُ عَلى نَفسِهِ التَّلَفَ إِنِ اغتَسَلَ، قالَ: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلّي، **فَإِذا أَمِنَ البَردَ** اغتَسَلَ وَأَعادَ الصَّلاةَ» (الكافي: ج ٣ ص ٦٧ ح ٣، الاستبصار: ج ١ ص ١٦١ ح ٤، وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٣٦٧ ح ٣٨٨٦ نقلاً عن الكافي وص ٣٧٢ ح ٣٩٠٠ نقلاً عن كتاب من لايحضره الفقيه).

فمنشأ هذا التصحيف هو صلاحية النصف الثاني من كلمة «أمن» لأن يُقرأ مستقلّاً، فقُرِئ «أمن من». والعبارتان مستقيمتان.

٣. انظر: الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١ ص ٥٠١ ح ٥٢٧.

النموذج الثاني:

١١٩. ١) في الكافي: **عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ الأَشعَرِيِّ، عَنِ ابنِ القَدّاحِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام:... قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أَلا أُخبِرُكُم بِخَيرِ أَعمالِكُم لَكُم، أَرفَعِها في دَرَجاتِكُم وَأَزكاها عِندَ مَليكِكُم، وَخَيرٍ لَكُم مِنَ الدّينارِ وَالدِّرهَمِ، وَخَيرٍ لَكُم مِن أَن تَلقَوا عَدُوَّكُم فَتَقتُلوهُم وَيَقتُلوكُم؟ فَقالوا: بَلى، فَقالَ: ذِكرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَثيراً.**[1]

١٢٠. ٢) وفي المحاسن: **عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ مَيمونٍ القَدّاحِ، عَن جَعفَرٍ، عَن أَبيهِ عليهما السلام قالَ: قالَ النبي صلى الله عليه وآله لِأَصحابِهِ: أَلا أُخبِرُكُم بِخَيرِ أَعمالِكُم وَأَزكاها عِندَ مَليكِكُم، وَأَرفَعِها في دَرَجاتِكُم، وَخَيرٍ لَكُم مِنَ الدّينارِ وَالدِّرهَمِ، وَخَيرٍ لَكُم مِن أَن تَلقَوا عَدُوَّكُم وَتَقتُلونَهُم وَيَقتُلونَكُم؟ قالوا: بَلى يا رَسولَ اللهِ، قالَ: ذِكرُ اللهِ كَثيراً.**[2]

فإنّ كلمة «أعمالكم» ذات جزأين، والثاني منهما صالح لقراءته بشكلٍ مستقلّ، فكان سبباً لوقوع الناسخ في التصحيف، فكتبها: «بخير أعمالكم لكم» بتكرار الجزء الثاني منها.

النموذج الثالث:

١٢١. ١) في الكافي: **مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الكُلَينِيُّ قالَ: حَدَّثَني عَلِيُّ بنُ إبراهيمَ عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ فَضّالٍ، عَن حَفصٍ المُؤَذِّنِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، وَعَن مُحَمَّدِ بنِ إِسماعيلَ بنِ بَزيعٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عَن إِسماعيلَ بنِ جابِرٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، أَنَّهُ كَتَبَ بِهَذِهِ الرِّسالَةِ إِلى أَصحابِهِ، وَأَمَرَهُم بِمُدارَسَتِها وَالنَّظَرِ فيها وَتَعاهُدِها وَالعَمَلِ بِها:... وَعَلَيكُم بِالدُّعاءِ، فَإِنَّ المُسلِمينَ لَم يُدرِكوا**

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٤٩٨ ح ١.

٢. المحاسن: ج ١ ص ٣٨ ح ٤٢، وسائل الشيعة: ج ٧ ص ١٥٦ ح ٨٩٩٢، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ١٥٧ ح ٢٩، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٢١٦ عن أبي الدرداء نحوه.

نَجاحَ الحَوائِجِ عِندَ رَبِّهِم بِأَفضَلَ مِنَ الدُّعاءِ وَالرَّغبَةِ إِلَيهِ، وَالتَّضَرُّعِ إِلى اللهِ **وَالمَسأَلَةِ لَهُ، فارغَبوا** فيما رَغَّبَكُمُ اللهُ فيهِ، وَأَجيبوا اللهَ إِلى ما دَعاكُم إِلَيهِ؛ لِتُفلِحوا وَتَنجوا مِن عَذابِ اللهِ....[1]

١٢٢. ٢) وفي وسائل الشيعة: **وَبِالإِسنادِ الآتي عَن أَبي عَبدِاللهِ** عليه السلام **في رِسالَةٍ طَويلَةٍ، قالَ:** وَعَلَيكُم بِالدُّعاءِ، فَإِنَّ المُسلِمينَ لَم يُدرِكوا نَجاحَ الحَوائِجِ عِندَ رَبِّهِم بِأَفضَلَ مِنَ الدُّعاءِ وَالرَّغبَةِ إِلَيهِ، وَالتَّضَرُّعِ إِلى اللهِ **وَالمَسأَلَةِ، فَارغَبوا** فيما رَغَّبَكُمُ اللهُ فيهِ، وَأَجيبوا اللهَ إِلى ما دَعاكُم، لِتُفلِحوا وَتَنجَحوا مِن عَذابِ اللهِ.[2]

فالرواية واحدة بلا ريب؛ فنسخة وسائل الشيعة منقولة عن الكافي، بل هو الموجود في نسختين من نسخ الكافي أيضاً[3]، وسبب اختلاف النسختين هو التصحيف؛ حيث قُرئ الجزء الأخير من كلمة «المسألة» مرّتين، فصارت «المسألة له». علماً أنّ التعبير بـ«المسألة له» لم يرد في شيء من النصوص غير هذه الرواية.

النموذج الرابع:

١٢٣. ١) في كتاب من لايحضره الفقيه: **وَرَوى موسى بنُ بَكرٍ عَن زُرارَةَ، عَن أَبي عَبدِاللهِ** عليه السلام**، أَنَّهُ قالَ في صَيدِ الكَلبِ:** إِن أَرسَلَهُ صاحِبُهُ وَسَمّى **فَليأكُل كُلَّ ما أَمسَكَ** عَلَيهِ وَإِن قَتَلَ، وَإِن أَكَلَ فَكُل ما بَقيَ....[4]

١٢٤. ٢) وفي الكافي والتهذيب:**... عَن موسى بنِ بَكرٍ، عَن زُرارَةَ، عَن أَبي عَبدِاللهِ** عليه السلام**، أَنَّهُ قالَ في صَيدِ الكَلبِ:** إِن أَرسَلَهُ الرَّجُلُ وَسَمّى **فَليَأكُل مِمّا أَمسَكَ** عَلَيهِ وَإِن قَتَلَ، وَإِن أَكَلَ فَكُل ما بَقيَ....[5]

---

١. الكافي: ج ٨ ص ٢ ح ١، بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ٢١٠.
٢. وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٣١ ح ٨٦٢٩ نقلاً عن الكافي.
٣. كما أشار إليه في هامش الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١٥ ص ١٣ ح ١٤٨١٦.
٤. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣١٥ ح ٤١٢١.
٥. الكافي: ج ٦ ص ٢٠٥ ح ١٤، تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ٢٤ ح ٩٨.

ومنشأ هذا التصحيف هو صلاحية النصف الثاني من كلمة «فَلياْكُل» وهو «كل» لقراءته مستقلاً، فقرئ مرّتين؛ مرّة ضمن «فَلياْكُل» ومرّة مستقلاً.[١]

علماً أنّ الموجود في بعض نسخ الكافي هو «فلياْكل كلّ»، كما أُشير إلى ذلك في هامش طبعة الكافي المحقّقة في دار الحديث.[٢]

النموذج الخامس:

١٢٥. ١) في كتاب سليم بن قيس: وَاعلَم إنَّكَ إن دَعَوتَهُم لَم يَستَجيبوا لَكَ، **فَلا تَدَعَنَّ أَن** تَجعَلَ الحُجَّةَ عَلَيهِم، إنَّكَ يا أَخي لَستَ مِثلي، إنّي قَد أَقَمتُ حُجَّتَكَ، وَأَظهَرتُ لَهُم ما أَنزَلَ اللهُ فيكَ، وَإِنَّهُ لَم يُعلَم أَنّي رَسولُ اللهِ، وَإِنَّ حَقّي وَطاعَتي واجِبانِ حَتّى أَظهَرتُ لك، فَإنّي كُنتُ قَد أَظهَرتُ حُجَّتَكَ وَقُمتُ بِأَمرِكَ، فَإن سَكَتَّ عَنهُم لَم تَأثَم....[٣]

١٢٦. ٢) وفي بحار الأنوار: وَاعلَم إنَّكَ إن دَعَوتَهُم لَم يَستَجيبوا لَكَ، **فَلا تَدَعَنَّ عَن أَن** تَجعَلَ الحُجَّةَ عَلَيهِم، إنَّكَ يا أَخي لَستَ مِثلي، إنّي قَد أَقَمتُ حُجَّتَكَ، وَأَظهَرتُ لَهُم ما أَنزَلَ اللهُ فيكَ، وَإِنَّهُ لَم يُعلَم أَنّي رَسولُ اللهِ وَإِنَّ حَقّي وَطاعَتي واجِبانِ، حَتّى أَظهَرتُ ذَلِكَ، وَأَمّا أَنتَ فَإِنّي كُنتُ قَد

---

١. ونظيره النموذجان التاليان:

النموذج الأوّل: في وسائل الشيعة»: «كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأكُلُ كُلَّ الأَصنافِ مِنَ الطَّعامِ...» وسائل الشيعة: ج ٢٤ ص ٢٦٤ ح ٣٠٥٠٢، مستدرك الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣١ ح ١٩٦٨٨، بحار الأنوار: ج ١٦ ص ٢٤١، مكارم الأخلاق: ص ٢٦.

وفي وسائل الشيعة» أيضاً: في مكارم الأخلاق «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كانَ يَأكُلُ الأَصنافَ مِنَ الطَّعامِ...» وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣٤ ح ٣١٠٩١ نقلاً عن مكارم الأخلاق.

النموذج الثاني: في شرح نهج البلاغة: «كَفى بِالمَرءِ شَرَهاً أَن يَأكُلَ كُلَّ ما يَشتَهي» شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ١٨٨.

وفي تنبيه الخواطر: «كَفى بِالمَرءِ شَرَاً أَن يَأكُلَ ما يَشتَهي» تنبيه الخواطر: ج ١ ص ٤٧.

٢. انظر الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١٢ ص ٩٣ ح ١١٢٦٤، ففيه: «في: ط، م، ن، بح، بف، جت، والوافي والفقيه: كلّ ما».

٣. كتاب سليم بن قيس: ص ٧٦٦ ح ٢٥.

أَظهَرتُ حُجَّتَكَ وَقُمتُ بِأَمرِكَ، فَإِن سَكَتُّ عَنهُم لَم تَأثَم...[١]

فقد جاء التعبير «تدعن عن» بسبب قراءة الجزء الثاني من كلمة «تدعن» مرّتين.

النموذج السادس:

١٢٧. ١) في جمال الأُسبوع دعاء ليلة السبت: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وَلَكَ الحَمدُ، وَأَنتَ اللهُ الحَيُّ القَيّومُ، الأَوَّلُ القَديمُ، لا إِلَهَ غَيرُكَ وَلا مَعبودَ سِواكَ، خَلَقتَ السَّماواتِ وَالأَرضَ وَما فيهِنَّ وَما بَينَهُنَّ بِقُدرَتِكَ وَمَشِيَّتِكَ، فَأَنتَ اللهُ الحَيُّ قَبلَ كُلِّ حَيٍّ، ذُو المُلكِ العَظيمِ وَالسُّلطانِ القَديمِ، سُبحانَكَ وَبِحَمدِكَ تَبارَكتَ وَتَعالَيتَ، سُبحانَكَ رَبَّنا وَجَلَّ ثَناؤُكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ عَبدِكَ وَرَسولِكَ، وَاجزِهِ بِكُلِّ خَيرٍ أَبلاهُ، وَشَرٍّ جَلّاهُ، وَيُسرٍ آتاهُ، وَضَعيفٍ قَوّاهُ، وَيَتيمٍ آواهُ، وَمِسكينٍ رَحِمَهُ، وَجاهِلٍ عَلَّمَهُ، وَدِينٍ نَصَرَهُ، وَحَقٍّ أَظهَرَهُ، **الجَزاءَ الأَوفى في الرَّفيعِ الأَعلى،** إِنَّكَ سَميعُ الدُّعاءِ...[٢]

١٢٨. ٢) وفي البلد الأمين: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم، سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنا وَلَكَ الحَمدُ... اللَّهُمَّ صَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ عَبدِكَ وَرَسولِكَ وَنَبِيِّكَ، وَاجزِهِ بِكُلِّ خَيرٍ أَبلاهُ، وَشَرٍّ خَلّاهُ، وَيُسرٍ آتاهُ، وَضَعيفٍ قَوّاهُ، وَيَتيمٍ آواهُ، وَمِسكينٍ رَحِمَهُ، وَجاهِلٍ عَلَّمَهُ، وَدِينٍ بصَّرَهُ، وَحَقٍّ نَصَرَهُ، الجَزاءَ **الأَوفى، وَالرَّفيقَ الأَعلى،** وَالشَّفاعَةَ الجائِزَةَ، وَالمَنزِلَ الرَّفيعَ فِي الجَنَّةِ عِندَكَ، آمينَ رَبَّ العالَمينَ...[٣]

نعم، يُحتمل سقوط كلمة «في» من نسخة البلد الأمين والمصباح للكفعمي ومصباح المتهجّد؛ بسبب مجيء كلمة «في» مرّتين متتاليتين في قوله: «الأوفى في»؛

---

١. بحار الأنوار: ج ٣٣ ص ١٥٣.

٢. جمال الأُسبوع: ص ٤٦، بحار الأنوار: ج ٨٧ ص ٢٨٠.

٣. البلد الأمين: ص ٩٤، المصباح للكفعمي: ص ٩٩، مصباح المتهجّد: ص ٤٢٩، بحار الأنوار: ج ٨٧ ص ١٤٤ ح ٨.

وذلك أنّ عبارة جمال الأُسبوع أوفق بالسياق.

النموذج السابع:

١٢٩. ١) في كتاب الفردوس عَن أَبي هريرة، [عن النَّبيِّ ﷺ]: **مَن فَسَّرَ القُرآنَ بِرَأيِهِ آيَةً وَهوَ عَلى وِضوءٍ، فَليُعِد وُضوءَهُ.**[١]

١٣٠. ٢) وفي كنز العمّال نقلاً عن الفردوس، عَن أَبي هريرة، [عن النَّبيِّ ﷺ]: **مَن فَسَّرَ القُرآنَ بِرَأيِهِ وَهوَ عَلى وُضوءٍ، فَليُعِد وُضوءَهُ.**[٢]

ورواه الذهبي في ميزان الاعتدال[٣] كما في كنز العمّال عن النبيﷺ.

وكما هو واضح فإنّ منشأ التصحيف هو قراءة الجزء الثاني من كلمة «برأيه» مرّتين فصارت العبارة «برأيه آية».

النموذج الثامن:

١٣١. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن قصص الأنبياء: الصَّدوقُ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ حامِدٍ، عَن حامِدِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ عَبدِ العَزيزِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سَعيدٍ الأَصفَهانيِّ، عَن شَريكٍ، عَن سِماكٍ، عَن أَبي ظَبيانَ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ، قالَ: جاءَ أَعرابيٌّ إلى النَّبيِّ ﷺ وَقالَ: بِمَ أَعرِفُ أَنَّكَ رَسولُ اللهِ؟ قالَ: أَرَأَيتَ إن دَعَوتُ هَذا العَذقَ مِن هَذِهِ النَّخلَةِ فَأَتاني، أَتَشهَدُ أَنّي رَسولُ اللهِ؟ قالَ: نَعَم، قالَ: فَدَعا العَذقَ، فَجَعَلَ العَذقُ يَنزِلُ مِنَ النَّخلِ حَتّى سَقَطَ عَلى الأَرضِ، فَجَعَلَ يَبقُرُ حَتّى أَتى النَّبيَّ ﷺ، ثُمَّ قالَ: ارجِع، فَرَجَعَ حَتّى عادَ إلى مَكانِهِ، فَقالَ: أَشهَدُ أَنَّكَ لَرَسولُ اللهِ. وَآمَنَ.

فَخَرَجَ العامِريُّ يَقولُ: يا آلَ عامِرِ بنِ صَعصَعَةَ! وَاللهِ **لا أُكَذِّبُهُ بِهِ بِشَيءٍ أَبَداً.**[٤]

---

١. الفردوس: ج ٣ ص ٥٢٠ ح ٥٦٢٢.

٢. كنز العمّال: ج ١ ص ٦٢١ ح ٢٨٧١.

٣. ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٥٤.

٤. بحار الأنوار: ج ١٧ ص ٣٦٨ ح ١٧.

١٣٢. ٢) وفي قصص الأنبياء: وَعَن ابنِ حامِدٍ، حَدَّثَنا أَبو عَلِيّ حامِدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ عَبدِ العَزيزِ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ سَعيدٍ الأَصفَهانِيُّ، حَدَّثَنا شَريكٌ، عَن سِماكٍ، عَن أَبي ظَبيانَ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، قالَ: جاءَ أَعرابِيٌّ إِلى النَّبِيِّ ﷺ وَقالَ: بِمَ أَعرِفُ أَنَّكَ رَسولُ اللهِ؟ قالَ: أَرَأَيتَ إِن دَعَوتُ هَذا العَذقَ مِن هَذِهِ النَّخلَةِ فَأَتاني، أَتَشهَدُ أَنّي رَسولُ اللهِ؟ قالَ: نَعَم، قالَ: فَدَعا العَذقَ يَنزِلُ مِنَ النَّخلَةِ حَتّى سَقَطَ عَلى الأَرضِ، فَجَعَلَ يَبقُرُ حَتّى أَتى النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ قالَ: ارجِع، فَرَجَعَ حَتّى عادَ إِلى مَكانِهِ، فَقالَ: أَشهَدُ أَنَّكَ لَرَسولُ اللهِ، وَآمَنَ.

فَخَرَجَ العامِرِيُّ يَقولُ: يا آلَ عامِرِ بنِ صَعصَعَةَ! وَاللهِ **لا أُكَذِّبُهُ بِشَيءٍ أَبَداً**.[1]

فسبب التصحيف هو أنّ الجزء الثاني من كلمة «أكذبه» صالح لقراءته مستقلّاً، فقُرئ مرّتين؛ مرّة مع «أكذبه» ومرّة مستقلّاً.

النموذج التاسع:

١٣٣. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن قرب الإسناد: بِهَذا الإِسنادِ قالَ: قالَ عَلِيٌّ عليه السلام: أَيُّها النّاسُ، إِنَّ اللهَ لا يُعَذِّبُ العامَّةَ بِذَنبِ الخاصَّةِ إِذا عَمِلَت الخاصَّةُ بِالمُنكَرِ سِرّاً مِن غَيرِ أَن تَعلَمَ العامَّةُ، فَإِذا عَمِلَتِ الخاصَّةُ المُنكَرَ جِهاراً فَلَم يُغَيِّر ذَلِكَ العامَّةُ، **استَوجَبَ الفَريقانِ العُقوبَةَ مِنَ اللهِ**.[2]

١٣٤. ٢) وفي قرب الإسناد: وَعَنهُ، عَن مَسعَدَةَ بنِ صَدَقَةٍ، عَن جَعفَرٍ، عَن أَبيهِ قالَ: قالَ عَلِيٌّ عليه السلام أَيُّها النّاسُ، إِنَّ اللهَ لا يُعَذِّبُ العامَّةَ بِذَنبِ الخاصَّةِ إِذا عَمِلَتِ الخاصَّةُ بِالمُنكَرِ سِرّاً مِن غَيرِ أَن يَعلَمَ العامَّةُ، فَإِذا عَمِلَتِ

---

١. قصص الأنبياء للراوندي: ص ٢٩٧ ح ٣٧٠.

٢. بحار الأنوار: ج ٩٧ ص ٧٥ ح ١٦.

الخاصَّةُ المُنكَرَ جِهاراً فَلَم تُغَيِّر ذَلِكَ العامَّةُ، استَوجَبَ الفَريقَينِ العُقوبَةَ بِهِ مِنَ اللهِ»[١].[٢]

فسبب التصحيف هو أنّ الجزء الثاني من كلمة «العقوبة» يشبه الحرف «به»، فقرئ مرّتين؛ مرّة مع «العقوبة» ومرّة مستقلاً.

وخلاصة البحث في هذا السبب هو أنّه إذا اشتمل الحديث على كلمة ذات جزأين أحدهما صالح لأن يكون كلمة مستقلّة، فإنّه قد يقع الخطأ والتصحيف بسبب قراءته مرّتين؛ مع الكلمة تارة، ولوحده أُخرى. والصبغة الغالبة على هذه الكلمات (التي تُقرأ مستقلاً تارة ومع الكلمة أُخرى) هو أنها تتكون من حرفين أو ثلاث.

وقد لاحظنا في النماذج السابقة اشتمال الأحاديث على كلمات تنتهي بالحروف التالية: «من»، «له»، «لكم»، «كل»، «آية»، «عن»، «في»، «به»، ممّا صار منشأً للتصحيف. ولهذا فإنّ الكلمات المشتملة على الحروف المذكورة وأشباهها تكون مظنّة للتصحيف.

و ـ قراءة الحرف الأوّل أو الأخير مرّتين

بمراجعة النماذج المختلفة للتصحيف والتي تمّ العثور عليها خلال سنوات عديدة، اتّضح أنّ أحد مناشئ التصحيف هو أنّ الحرف الأخير من الكلمة قد يُقرأ مع الحرف اللّاحق له ليكونا كلمة مستقلّة؛ كما لو كان الحرف الأخير من الكلمة الفاً وبعدها واو عاطفة، فتقرأ الألف حينئذٍ مع الكلمة تارة ومع الواو أُخرى.

---

١. قرب الإسناد: ص ٢٦.

٢. ومن نماذجه الأُخرى: «عَنِ الصّادِقِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن آبائِهِ عليهم السلام، عَن رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، عن جَبرَئيلَ عليه السلام قالَ: قالَ اللهُ جَلَّ جَلالُهُ: مَن أذنَبَ ذَنباً صَغيراً أو كَبيراً وَهوَ لا يَعلَمُ أنَّ لي أن أُعَذِّبَهُ بِهِ أو أَعفوَ عَنهُ، لا غَفَرتُ لَهُ ذَلِكَ الذَّنبَ أبَداً...» التوحيد: ص ٤١٠ ح ١٠.

وروي أيضاً كالتالي: «وَهوَ لا يَعلَمُ أنَّ لي أن أُعَذِّبَهُ أو أعفوَ عَنهُ، لا غَفَرتُ لَهُ ذَلِكَ الذَّنبَ أبَداً...» وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٦٠ ح ٢٠٩٧٩، الأمالي للصدوق: ص ٢٨٧ ح ٢، بحار الأنوار: ج ٧٠ ص ٣٤٨ ح ٣٦.

كما قد يعكس الحال كما لو كان لفظ الحديث مشتملاً على كلمة آخرها ألف والكلمة التالية لها «أو»، فتُحذف الألف من «أو» فتصير واواً. وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

١٣٥. ١) في تفسير العيّاشي: عَن سَماعَةَ بنِ مِهرانَ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ ؈، قالَ: قُلتُ لَهُ: لِلشُّكرِ حَدّاً إذا فَعَلَهُ الرَّجُلُ كانَ شاكِراً؟ قالَ: نَعَم، قُلتُ: ما هوَ؟ قالَ: «الحَمدُ للهِ عَلى كُلِّ نِعمَةٍ أَنعَمَها عَلَيَّ»، وَإِن كانَ لَكُم فيما أَنعَمَ عَلَيهِ حَقٌّ أَدّاهُ...[1]

١٣٦. ٢) وفي مستدرك الوسائل نقلاً عن العَيّاشي، عَن سَماعَةَ بنِ مِهرانَ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ ؈ قالَ: قُلتُ لَهُ: لِلشُّكرِ حَدٌّ إذا فَعَلَهُ الرَّجُلُ كانَ شاكِراً؟ قالَ: نَعَم، قُلتُ: وَما هوَ؟ قالَ: «الحَمدُ للهِ عَلى كُلِّ نِعمَةٍ أَنعَمَها عَلَيَّ»، وَإِن كانَ لَكُم فيما أَنعَمَ عَلَيهِ حَقٌّ أَدّاهُ...[2]

ومنشأ هذا التصحيف هو قراءة حرف الألف من كلمة «إذا» مع كلمة «حدّ» تارة، ومع «إذا» أُخرى، فصارت «للشكر حدّاً إذا فعله». وبهذا أيضاً يُعلم سبب بعض الأخطاء النحوية في الروايات.

النموذج الثاني:

١٣٧. ١) في قصص الأنبياء للجزائري نقلاً عن الكافي: مُحَمَّد بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عَن ابنِ مُسكانَ، عَن سَديرٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِ اللهِ ؈ يَقولُ: إِنَّ بَني إِسرائيلَ أَتَوا موسى ؈ فَسَأَلوهُ أَن يَسأَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَن يُمطِرَ السَّماءَ عَلَيهِم إذا أَرادوا، أَو يَحبِسَها إذا أَرادوا، فَسأَلَ اللهَ

---

١. تفسير العيّاشي: ج ١ ص ٦٧ ح ١٢٠.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٩ ح ٥٩٤٢، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٢١٢ ح ١٤ نقلاً عن تفسير العيّاشي.

عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ لَهُم، فَقالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَلْيَحرِثوا أَفعَلُ ذَلِكَ لَهُم يا موسى.[١]

١٣٨. ٢) وفي الكافي: مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عَنِ ابنِ مُسكانَ، عَن سَديرٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِاللهِ﵇ يَقولُ: إِنَّ بَني إِسرائيلَ أَتَوا موسى﵇ فَسَأَلوهُ أَن يَسأَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَن يُمطِرَ السَّماءَ عَلَيهِم إِذا أَرادوا، وَيَحبِسَها إِذا أَرادوا، فَسَأَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ لَهُم، فَقالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ذَلِكَ لَهُم يا موسى.[٢]

فقوله: «أَرادوا أو يَحبِسَها» تصحيف «أَرادوا وَيَحبِسَها»، وسبب هذا التصحيف قراءة ألف الجماعة في «أَرادوا» مرّتين؛ مرّة مع الفعل، ومرّة مع واو العطف.[٣]

وقد يكون العكس من ذلك بأن تكون بداية الكلمة بحرف الألف ونهاية الكلمة السابقة بحرف الألف أيضاً، فتُحذف الألف من أوّل الكلمة الثانية بسبب تصوّر أنّها جزء من الكلمة السابقة. نظير النموذج التالي:

النموذج الثالث:

١٣٩. ١) في تهذيب الأحكام: عَنهُ، عَنِ الحُسَينِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الوَشّاءِ، عَن أَبانِ بنِ عُثمانَ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَن أَبي عَبدِاللهِ﵇ قالَ: مَن شَرِبَ مُسكِراً بُخِسَت صَلاتُهُ أَربَعينَ يَوماً، وَإِن ماتَ فِي الأَربَعينَ ماتَ ميتَةً جاهِلِيَّةً، وَإِن تابَ تابَ اللهُ عَلَيهِ.[٤]

١٤٠. ٢) وفي الكافي: الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الوَشّاءِ، عَن

---

١. قصص الأنبياء: ص ٣٠٢.

٢. الكافي: ج ٥ ص ٢٦٢ ح ٢، بحار الأنوار: ج ١٣ ص ٣٤٠ ح ١٧ نقلاً عن الكافي.

٣. ومن نماذجه الأُخرى: «عَن أَبي عَبدِاللهِ﵇ قالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَينا هوَ ذاتَ يَومٍ عِندَ عائِشَةَ، إذا استَأذَنَ عَلَيهِ رَجُلٌ...» الكافي: ج ٢ ص ٣٢٦ ح ١.
«عن أَبي عَبدِاللهِ﵇ قالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَينَما هوَ ذاتَ يَومٍ عِندَ عائِشَةَ إِذِ استَأذَنَ عَلَيهِ رَجُلٌ...» مستدرك الوسائل: ج ١٢ ص ٨١ ح ١٣٥٧٢ نقلاً عن الكافي.

٤. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٠٦ ح ١٩٣.

أَبانِ بنِ عُثمانَ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: مَن شَرِبَ مُسكِراً انحَبَسَت صَلاتُهُ أَربَعينَ يَوماً، وَإِن ماتَ فِي الأَربَعينَ ماتَ ميتَةً جاهِلِيَّةً، فَإِن تابَ تابَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيهِ.[1]

والظاهر صحّة نسخة الكافي؛ إذ الوارد في الأحاديث الأُخرى أنّ شارب المسكر لا تُقبل صلاته أربعين يوماً[2]، وهو موافق لنسخة «انحبست»، لا نسخة «بخست» كما لا يخفى.

زبدة المخاض في هذا السبب: إذا اشتمل الحديث على كلمة في آخرها حرف (وغالباً هو الألف) بحيث إذا اجتمع مع حرف لاحق له صارا كلمة مستقلّة، فهذه الكلمات مظنّة للتصحيف. وهذا ما قد يعكس أثره في بعض المجالات ـ كالفقه ـ أكثر؛ حيث يتأثّر الحكم الشرعي بحرف واحد أيضاً كما في العطف بالواو أو بـ«أو».

علماً أنّني لم أستقصِ مظانّ الاشتباه ولم أحصرها بالحروف المذكورة، بل ذكرت ضابطة لما يمكن وقوع التصحيف فيه بهذا السبب، فما كان داخلاً فيها فهو مظنّة التصحيف، وينبغي الدقّة فيه ومقارنته بالنصوص الأُخرى.

٣. ما يرجع إلى النطق

أ ـ التشابه الصوتي بين الكلمات

اللغة العربية لغة واسعة جدّاً، وفي نفس الوقت حروفها ليست بالكثيرة، فهي لا تتمتّع إلّا بثمان وعشرين حرفاً، وهي قليلة بالنسبة لسعتها ودقّتها في بيان المعاني، لكنّها تسدّ الفراغ الموجود من ناحية الحروف باعتمادها في بيان المعاني على مبدأ الاشتقاق؛ فتجعل المعنى الأصلي للجذر، وتبيّن الخصوصيات من خلال بُنية الكلمة. وبعبارة أُخرى: هي تستعين في بيان المعاني بأمرين: مادّة الكلمة وهي

---

١. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٠ ح ١.

٢. انظر: الكافي: ج ٦ ص ٤٠٠ ح ٢ و٣ و٦ و١٠ و١٢ وغيرها.

الحروف، وهيئة الكلمة الناتجة عن صياغة الحروف ضمن قالب معيّن، ولهذا فإنّ لكلّ هيئة معنى معيّن؛ فهيئة الفاعل تدلّ على صدور الفعل من الشخص، وهيئة المفعول تدلّ على وقوع الفعل عليه، وهكذا. وهذا واضح لمن له أدنى اطّلاع على اللغة العربية.

من جانب آخر فإنّ مخارج الحروف محدودة ومعدودة، ولهذا فإنّ الحروف العديدة قد تكون من مخرج واحد، وتختلف فيما بينها بالرقّة والغلظة، نظير: «التاء والطاء» و«الهمزة والعين» و«الذال والضاد والظاء» و«السين والصاد»، أو قد تتقارب مخارجها نظير: «القاف والكاف».

والذي ينتج عن النقطتين المذكورتين (اتّحاد أو تقارب مخارج الحروف)، و(اعتماد اللغة على مبدأ الاشتقاق لبيان المعاني وبالتالي وجود هيئات ثابتة) أنّ بعض الكلمات تتقارب أصواتها بسبب اتّحاد هيئتها وتقارب مخارج حروفها، وهذا ما يعكس أثره في وقوع الاشتباه بينها أحياناً، وهذا هو مرادنا من أنّ التشابه الصوتي سبب للتصحيف. وإليك بعض نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

١٤١. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن تفسير العيّاشي: عَن الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدِ الجَمّالِ، عَن بَعضِ أصحابِنا قالَ: بَعَثَ عَبدُ المَلِكِ بنُ مَروانَ إلى عامِلِ المَدينَةِ: أن وَجِّه إلَيَّ مُحَمَّدَ بنَ عَليِّ بنِ الحُسَينِ، وَلا تُهَيِّجهُ وَلا تُرَوِّعهُ، وَاقضِ لَهُ حَوائِجَهُ؛ وَقَد كانَ وَرَدَ عَلى عَبدِ المَلِكِ رَجُلٌ مِنَ القَدَريَّةِ، فَحَضَرَ جَميعُ مَن كانَ بِالشّامِ، فَأَعياهُم جَميعاً، فَقالَ: ما لِهَذا إلّا مُحَمَّدُ بنُ عَليٍّ، فَكَتَبَ إلى صاحِبِ المَدينَةِ أن يَحمِلَ مُحَمَّدَ بنَ عَليٍّ إلَيهِ.

فَأَتاهُ صاحِبُ المَدينَةِ بِكِتابِهِ، فَقالَ أبو جَعفَرٍ عليه السلام: إنّي شَيخٌ كَبيرٌ لا أَقوى عَلى الخُروجِ، وَهَذا جَعفَرٌ ابني يَقومُ مَقامي. فَوَجَّهَهُ إلَيهِ.

فَلَمّا قَدِمَ عَلى الأُمَويِّ أَزراهُ لِصِغَرِهِ، وَكَرِهَ أَن يَجمَعَ بَينَهُ وَبَينَ القَدَريِّ؛ مَخافَةَ أَن يَغلِبَهُ... قالَ: فَلَمّا اجتَمَعوا قالَ القَدَريُّ لِأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: سَل عَمّا شِئتَ، فَقالَ لَهُ: اقرَأ سورَةَ الحَمدِ... قالَ: فَجَعَلَ القَدَريُّ يَقرَأُ سورَةَ الحَمدِ، حَتّى بَلَغَ قَولَ اللهِ تَبارَكَ وَتَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فَقالَ لَهُ جَعفَرٌ: قِف، مَن تَستَعينُ؟ وَما حاجَتُكَ إِلى المَؤونَةِ؟ إِنَّ الأَمرَ إِلَيكَ! ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَايَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[1].[2]

١٤٢. ٢) وفي تفسير العيّاشي: عَنِ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدٍ الجَمّالِ، عَن بَعضِ أَصحابِنا، قالَ: بَعَثَ عَبدُ المَلِكِ بنُ مَروانَ إِلى عامِلِ المَدينَةِ: أَن وَجِّه إِلَيَّ مُحَمَّدَ بنَ عَليِّ بنِ الحُسَينِ، وَلا تُهَيِّجهُ وَلا تُرَوِّعهُ، وَاقضِ لَهُ حَوائِجَهُ... وَقَد كانَ وَرَدَ عَلى عَبدِ المَلِكِ رَجُلٌ مِنَ القَدَرِيَّةِ، فَحَضَرَ جَميعُ مَن كانَ بِالشّامِ فَأَعياهُم جَميعاً، فَقالَ: ما لِهَذا إِلّا مُحَمَّدُ بنُ عَليٍّ، فَكَتَبَ إِلى صاحِبِ المَدينَةِ أَن يَحمِلَ مُحَمَّدَ بنَ عَليٍّ إِلَيهِ.

فَأَتاهُ صاحِبُ المَدينَةِ بِكِتابِهِ، فَقالَ أَبو جَعفَرٍ عليه السلام: إِنّي شَيخٌ كَبيرٌ لا أَقوى عَلى الخُروجِ، وَهَذا جَعفَرٌ ابني يَقومُ مَقامي. فَوَجَّهَهُ إِلَيهِ... قالَ: فَلَمّا اجتَمَعوا، قالَ القَدَريُّ لِأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: سَل عَمّا شِئتَ، فَقالَ لَهُ: اقرَأ سورَةَ الحَمدِ، قالَ: فَقَرَأَها... قالَ: فَجَعَلَ القَدَريُّ يَقرَأُ سورَةَ الحَمدِ، حَتّى بَلَغَ قَولَ اللهِ تَبارَكَ وَتَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فَقالَ لَهُ جَعفَرٌ عليه السلام: قِف، مَن تَستَعينُ؟ وَما حاجَتُكَ إِلى المَعونَةِ؟ إِنَّ الأَمرَ إِلَيكَ! ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَايَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.[3]

فإنّ كلمتي «المؤونة» و«المعونة» متقاربتان صوتاً؛ بسبب اتّحاد جميع حروفهما

---

١. البقرة: ٢٥٨.

٢. بحار الأنوار: ج ٥ ص ٥٥ ح ٩٨.

٣. تفسير العيّاشي: ج ١ ص ٢٣ ح ٢٤، بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٣٩ ح ٤٥ نقلاً عن تفسير العيّاشي.

عدا الهمزة والعين، مع تقارب مخرج الهمزة والعين، ممّا أدّى لاشتباه إحداهما بالأُخرى.

النموذج الثاني:

١٤٣. ١) في مهج الدعوات: وَكَم مِن باغٍ بَغاني بِمَكايِدِهِ، وَنَصَبَ لي أَشراكَ مَصائِدِهِ، وَوَكَّلَ بي تَفَقُّدَ رِعايَتِهِ، وَأَضبأَ إِلَيَّ إِضباءَ السَّبُعِ لِطَريدَتِهِ **انتِظاراً لانتِهازِ الفُرصَةِ لِفَريصَتِهِ**، وَهوَ يُظهِرُ لي بَشاشَةَ المَلَقِ.[1]

١٤٤. ٢) وفي الصحيفة السجّادية: وَكَم مِن باغٍ بَغاني بِمَكايِدِهِ، وَنَصَبَ لي شَرَكَ مَصائِدِهِ، وَوَكَّلَ بي تَفَقُّدَ رِعايَتِهِ، وَأَضبأَ إِلَيَّ إِضباءَ السَّبُعِ لِطَريدَتِهِ **انتِظاراً لانتِهازِ الفُرصَةِ لِفَريسَتِهِ**، وَهوَ يُظهِرُ لي بَشاشَةَ المَلَقِ.[2]

فإنّ السين والصاد متّحدتان مخرجاً والكلمتان «لفريسته» و«لفريصته» متّحدتان هيئةً وحروفاً، سوى حرف السين والصاد، وهذا هو السبب في وقوع التصحيف.

النموذج الثالث:

١٤٥. ١) في بحار الأنوار: **وَقالَ الصّادِقُ** عليه السلام: **وَأَعظَمُ مِن هَذا حَسرَةً رَجُلٌ جَمَعَ** مالاً عَظيماً بِكَدٍّ شَديدٍ وَمُباشَرَةِ الأَهوالِ **وَتَعَرُّضِ الأَقطارِ**، ثُمَّ أَفنى مالَهُ صَدَقاتٍ وَمَبَرّاتٍ، وَأَفنى شَبابَهُ وَقوَّتَهُ عِباداتٍ وَصَلَواتٍ، وَهوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَرى لِعَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليه السلام [حَقَّهُ]، وَلا يَعرِفُ لَهُ مِنَ الإِسلامِ مَحَلَّهُ....[3]

١٤٦. ٢) وفي عدّة الداعي: **وَقالَ الصّادِقُ** عليه السلام: **وَأَعظَمُ مِن هَذا حَسرَةً رَجُلٌ** جَمَعَ مالاً عَظيماً بِكَدٍّ شَديدٍ وَمُباشَرَةِ الأَهوالِ **وَتَعَرُّضِ الأَخطارِ**، ثُمَّ أَفنى مالَهُ بِصَدَقاتٍ وَمَبَرّاتٍ، وَأَفنى شَبابَهُ وَقوَّتَهُ في عِباداتٍ وَصَلَواتٍ،

---

١. مهج الدعوات: ص ١٥٨.

٢. الصحيفة السجّادية: ص ٢٤٢، الدعاء ٤٩، الأمالي للطوسي: ص ١٥.

٣. بحار الأنوار: ج ١٠٠ ص ١٥ ح ٦٩.

وَهوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَرى لِعَلِيٍّ بنِ أَبي طالِبٍ‌عليه‌السلام حَـقَّهُ، وَلا يَـعرِفُ لَـهُ مِـنَ الإِسلامِ مَحَلَّهُ...[١]

فإنّ الخاء والقاف متقاربتا المخرج مع اتّحاد الكلمتين في بقية الحـروف، مـمّا صار سبباً لوقوع الناقل في التصحيف.

ب ـ عجمة الراوي أو الناسخ

الذي يراجع التأريخ الإسلامي يجد أنّ بدء الإسلام وإن كان فـي الحـجاز، لكـنّه سرعان ما اتّسع فشمل البلاد الكثيرة والمناطق المختلفة، بعد مرور عقود قليلة. من جانب آخر فإنّ القوانين والأعراف السائدة على المجتمع آنذاك تختلف في بعض جهاتها عمّا هي عليه اليوم، فشريحة من المـجتمع آنـذاك تشكّـلها طـبقة العـبيد والموالي، وهؤلاء يتمّ استرقاقهم بعد وقوعهم أسرى حرب، ولهذا فإنّ غـالبهم لم يكونوا من العرب، بل كانوا من الفرس والترك والروم والحبشة وغيرهم.

فلمّا جاء الدين الإسلامي واجه مجتمعاً يسوده نظام جائر، فحاول رفع الظـلم عن هذه الطبقة من المجتمع والمسمّاة بالعبيد، فسنّ لهم حقوقاً وأحكاماً خـاصّة، وفرض على مواليهم أحكاماً تحول دون ظلمهم؛ كعدم السماح لهم بقتل عبيدهم. كما سنّ بعض الأحكام التي تجتثّ جذور العبودية من المجتمع، فجعل العقوبة على بعض المحرّمات تحرير رقبة[٢]. فلمّا رأى العبيد احترام الإسلام للإنسانية وحـقوق الإنسان ودفاعه عن المظلوم والضعيف، مالت قلوبهم إليه، فدخل فـيه عـدد مـن الموالي الذين هم من غير العرب.

وبعد اتّساع رقعة البلاد الإسلامية إلى بلاد فارس وغيرها ودخول الفرس وغير العرب في الإسلام، ازداد عدد الرواة غير العرب، فإذا أراد أحدهم روايـة حـديث

---

١. عدّة الداعي: ص ١٠٤، تفسير الإمام العسكري: ص ٤٠ ح ١٧، تنبيه الخواطر: ج ٢ ص ٩٦.

٢. نظير ما أوجبه على من أفطر متعمّداً في شهر رمضان، حيث جعل إحدى كفّاراته تحرير رقبة مؤمنة.

لغيره فإنّ عجمته وعدم قدرته على أداء الحروف والكلمات بشكلها الصحيح سبب لوقوع التصحيف في الحديث. نعم معرفة الصحيح في مثل هذه الأحاديث أصعب من غيره؛ لأنّ منشأ التصحيف هو الراوي الأصلي للحديث، فلا يمكننا مقارنته بنسخة أُخرى له، ولعلّ من نماذجه روايات عمّار بن موسى الساباطي[1]، التي يختلف الكثير منها عن روايات غيره.

وفي القرنين الثالث والرابع بدأ المحدّثون في قمّ وبلاد الري وغيرها من بلاد فارس بنشر الحديث وتدوينه، فنشأت مدرسة حديثية عظيمة في قمّ برز فيها محدّثون كبار، في طليعتهم شيخ المحدّثين أبو جعفر الكليني ﵀ (ت ٣٢٨هـ)، والشيخ الصدوق ﵀ (ت ٣٨١هـ) من الشيعة.

كما كتب محدّثون من السنّة مثل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجّاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، وابن ماجة القزويني (ت ٢٧٥هـ)، والحافظ أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، صحاحهم المعروفة، وهم جميعاً من غير العرب، والبلاد التي سمعوا فيها الحديث هي إيران وتوابعها مثل بخارى.

وأمّا في عصرنا الحاضر فإنّ المسلمين من غير العرب كثيرون، كالإيرانيين والأفغانيين والباكستان والهنود وغيرهم، فنشر التراث الحديثي في هذه البلدان هو الآخر مظنّة للتصحيف بسبب العجمة؛ وذلك أنّ أبناء هذه البلدان لا يجيدون العربية.

والذي يراجع اللغة الفارسية يجد أنّ ٢٨ حرفاً من حروفها هي نفس الحروف العربية، إلّا أنّهم يتلفّظونها بصوت آخر؛ فهم يلفظون الحروف التالية: «الذال، الزاي، الظاء، الضاد» بصوت واحد وهو الزاي، كما يلفظون «الثاء، السين» سيناً، و«الحاء، والهاء» هاءً. فإذا اشتمل الحديث على كلمة فيها أحد الحروف المذكورة وكان ناقله أعجمياً، كان مظنّة للتصحيف. وإليك فيما يلي بعض النماذج:

---

١. الساباطي نسبة إلى ساباط كسرى، بالمدائن موضع معروف، انظر: معجم البلدان: ج ٣ ص ١٦٦.

النموذج الأوّل:

١٤٧. ١) في غرر الحكم: مَن استَغنى بِعَقلِهِ ضَلَّ.[١]

١٤٨. ٢) وفي الكافي وغيره: مَنِ استَغنى بِعَقلِهِ زَلَّ.[٢]

فالضاد والزاي يُلفظان بشكل واحد في الفارسية. والزلل وإن استلزم الضلال أحياناً، إلّا أنّ بينهما فارقاً كبيراً كما لا يخفى، فبداية الضلال هي الزلل، ولكن قد يصلح الإنسان خطأه، ويقوّم زَلَلَهُ، ويتوب إلى الله فيرجع إلى الصواب.

النموذج الثاني:

١٤٩. ١) في كتاب الغدير: أَخرَجَ الحافِظُ السَّمّانُ في أَماليهِ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ: لَو أَنّ عَبداً عَبَدَ اللهَ سَبعَةَ آلافِ سَنَةٍ وَهوَ عُمُرُ الدُّنيا، ثُمّ أَتى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبغِضُ عَلِيَّ بنَ أَبي طالِبٍ، جاهِداً لِحَقِّهِ، ناكِثاً لِوَلايَتِهِ، لَأَتعَسَ اللهُ خَيرَهُ.[٣]

١٥٠. ٢) في كتاب الغدير (طبعة مركز الغدير): لَو أَنّ عَبداً عَبَدَ اللهَ سَبعَةَ آلافِ سَنَةٍ وَهوَ عُمُرُ الدُّنيا، ثُمّ أَتى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبغِضُ عَلِيَّ بنَ أَبي طالِبٍ، جاحِداً لِحَقِّهِ، ناكِثاً لِوَلايَتِهِ، لَأَتعَسَ اللهُ خَيرَهُ.[٤]

فصوت الحاء والهاء في الفارسية واحد وهو الهاء. ولولا عجمة الراوي أو الناسخ لما صدر منه ذلك، فلا معنى لكلمة «جاهِداً» في متن الحديث.[٥]

---

١. غرر الحكم: الرقم ٧٨١٨.

٢. الكافي: ج ٨ ص ١٨ ح ٤، تحف العقول: ص ٨٨ وص ٩٢، العدد القوية: ص ٣٥٧، تنبيه الخواطر: ج ٢ ص ٣٩، كنز الفوائد: ج ١ ص ٢٠٠، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٦٠ ح ٤٩.

٣. الغدير: ج ٢ ص ٣٠١.

٤. الغدير تحقيق مركز الغدير: ج ٢ ص ٤٢٤.

٥. ونظيره النموذج التالي: «سَهلٌ، عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ حَفصٍ التَّميميِّ قالَ: حَدَّثَني أَبو جَعفَرٍ الخَثعَميُّ قالَ: قالَ: لَمّا سَيَّرَ عُثمانُ أَبا ذَرٍّ إِلى الرَّبَذَةِ، شَيَّعَهُ أَميرُ المُؤمِنينَ وَعَقيلٌ وَالحَسَنُ وَالحُسَينُ عليهم السلام وَعَمّارُ بنُ ياسِرٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ، فَلَمّا كانَ عِندَ الوَداعِ قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام: يا أَبا ذَرٍّ، إِنَّكَ إِنَّما غَضِبتَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، فارجُ مَن غَضِبتَ لَهُ، إِنَّ القَومَ خافوكَ عَلى دُنياهُم وَخِفتَهُم عَلى دينِكَ، فَأَرحَلوكَ عَنِ الفِناءِ، **وَامتَحَنوكَ بِالبَلاءِ...**» الكافي: ←

النموذج الثالث:

١٥١. ١) في كتاب من لايحضره الفقيه: وَكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذا أَرادَ دُخولَ المُتَوَضّأ قالَ: اللَّهُمَّ إنّي أَعوذُ بِكَ مِنَ الرِّجسِ النِّجسِ الخَبيثِ المُخبِثِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، اللّهُمَّ أَمِت عَنّي الأَذى وَأَعِذني مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. وَإذا استَوى جالِساً لِلوُضوءِ قالَ: اللَّهُمَّ أَذهِب عَنّي القَذى وَالأَذى وَاجعَلني مِنَ المُتَطَهِّرينَ. وَإذا تَزَحَّرَ قالَ: اللَّهُمَّ كَما أَطعَمتَنيهِ طَيِّباً في عافيَةٍ، فَأَخرِجهُ مِنّي خَبيثاً في عافيَةٍ.[1]

١٥٢. ٢) وفي وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ الحُسَينِ قالَ: كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذا أَرادَ دُخولَ المُتَوَضّأ قالَ: اللَّهُمَّ إنّي أَعوذُ بِكَ مِنَ الرِّجسِ النِّجسِ الخَبيثِ المُخبِثِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، اللّهُمَّ أَمِط عَنّي الأَذى وَأَعِذني مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. وَإذا استَوى جالِساً لِلوُضوءِ قالَ: اللَّهُمَّ أَذهِب عَنّي القَذى وَالأَذى وَاجعَلني مِنَ المُتَطَهِّرينَ. وَإذا انزَحَرَ قالَ: اللَّهُمَّ كَما أَطعَمتَنيهِ طَيِّباً في عافيَةٍ، فَأَخرِجهُ مِنّي خَبيثاً في عافيَةٍ.[2]

فإنّ الطاء والتاء تُلفظان بشكل واحد في اللغة الفارسية، والروايات التالية تؤيّد نسخة وسائل الشيعة:

١٥٣. في الكافي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسى عَن يونُسَ، عَن مُعاوِيَةَ بنِ عَمّارٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِاللهِ عليه السلام يَقولُ: إذا دَخَلتَ المَخرَجَ فَقُل: بِسمِ اللهِ، اللَّهُمَّ إنّي أَعوذُ بِكَ مِنَ الخَبيثِ المُخبِثِ الرِّجسِ النِّجسِ الشَّيطانِ

← ج ٨ ص ٢٠٦ ح ٢٥١.

وفي كتاب من لايحضره الفقيه: «لَمّا شَيَّعَ أميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام أَبا ذَرٍّ رَحمَةُ اللهِ عَلَيهِ... فَقالَ الحُسَينُ بنُ عَليٍّ عليه السلام: رَحِمَكَ اللهُ يا أَبا ذَرٍّ، إنَّ القَومَ إنَّما **امتَهَنوكَ بِالبَلاءِ** لأَنَّكَ مَنَعتَهُم دينَكَ فَمَنَعوكَ دُنياهُم...» كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٧٥ ح ٢٤٢٨، المحاسن: ج ٢ ص ٣٥٣ ح ٤٥.

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣ ح ٣٧.

٢. وسائل الشيعة: ج ١ ص ٣٠٧ ح ٨٠٩.

الرَّجيمِ. فَإِذا خَرَجتَ فَقُل: بِسمِ اللهِ، الحَمدُ للهِ الَّذي عافاني مِنَ الخَبيثِ المُخبِثِ، **وَأَماطَ عَنّي الأَذى**. وَإِذا تَوَضّاتَ فَقُل: أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، اللَّهُمَّ اجعَلني مِنَ التَّوّابينَ، وَاجعَلني مِنَ المُتَطَهِّرينَ، وَالحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ.[١]

١٥٤. تهذيب الأحكام: **الحُسَينُ بنُ سَعيدٍ، عَنِ القاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبي حَمزَةَ، عَن أَبي بَصيرٍ، عَن أَحَدِهما عليهما السلام، قالَ:** إِذا دَخَلتَ الغائِطَ فَقُل: أَعوذُ بِاللهِ مِنَ الرِّجسِ النِّجسِ الخَبيثِ المُخبِثِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ. وَإِذا فَرَغتَ فَقُل: الحَمدُ للهِ الَّذي عافاني مِنَ البَلاءِ، **وَأَماطَ عَنّي الأَذى**.[٢]

النموذج الرابع:

١٥٥. ١) في الكافي: **عَلِيُّ بنُ إِبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ النَّوفَلِيِّ، عَنِ السَّكونِيِّ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ:** كانَ جَعفَرُ بنُ أَبي طالِبٍ عِندَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَأُهدِيَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله سَفَرجَلٌ، فَقَطَعَ مِنهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله قِطعَةً وَناوَلَها جَعفَراً، فَأَبى أَن يَأكُلَها، فَقالَ: خُذها وَكُلها؛ فَإِنَّها تُذَكِّي القَلبَ وَتُشَجِّعُ الجَبانَ. وَفي رِوايَةٍ أُخرى: كُل؛ فَإِنَّهُ يُصَفّي اللَّونَ وَيُحَسِّنُ الوَلَدَ.[٣]

١٥٦. ٢) وفي الجعفريات: **وَبِإِسنادِهِ عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليه السلام قالَ:** كانَ جَعفَرُ بنُ أَبي طالِبٍ عِندَ رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَأُهدِيَ إِلى رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله سَفَرجَلَةٌ، فَقَطَعَ مِنها قِطعَةً فَناوَلَها جَعفَراً، فَأَبى جَعفَرُ أَن يَأكُلَها، فَقالَ لَهُ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: خُذها فَكُلها؛ فَإِنَّها **تُزَكّي القَلبَ** وَتُشَجِّعُ الجَبانَ.[٤]

---

١. الكافي: ج ٣ ص ١٦ ح ١، ونظيره في تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٢٥ ح ٢.

٢. تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٣٥١ ح ١.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٣٥٧ ح ٢.

٤. الجعفريات: ص ٢٤٤.

فإنّ الذال والزاي تُلفظان بصوت واحد في اللغة الفارسية. والذي يؤيّد نسخة الكافي أُمور:

١. إنّ الوارد في بعض نسخ الجعفريات هو لفظ «تذكّي»، كنسخة المحدّث النوري التي نقل عنها في مستدرك الوسائل.[1]

٢. إنّ نسخة الحديث في المحاسن[2] مطابقة لما في الكافي.

٣. استعمال هذا التعبير في الروايات الأُخرى أيضاً.[3]

٤. مراجعة معاني اللفظين لغة.[4]

النموذج الخامس:

١٥٧. ١) في مهج الدعوات: أنتَ الرَّبُّ وَأَنا المَربوبُ، وَأَنتَ القَويُّ وَأَنا الضَّعيفُ... تَعَطَّفتَ الفَخرَ بِالكِبرياءِ، وَتَجَلَّلتَ البَهاءَ بِالمَهابَةِ وَالجَمالِ وَالنّورِ، وَاستَشعَرتَ العَظَمَةَ بِالسُّلطانِ الشّامِخِ، وَالعِزِّ الباذِخِ، وَالمُلكِ الظّاهِرِ، وَالشَّرَفِ القاهِرِ، وَالكَرَمِ الفاخِرِ، وَالنّورِ السّاطِعِ، وَالآلاءِ المُتَظاهِرَةِ، وَالأَسماءِ الحُسنى، وَالنِّعَمِ السّابِقَةِ، وَالمِنَنِ المُتَقَدِّمَةِ، وَالرَّحمَةِ

---

١. مستدرك الوسائل: ج ١٦ ص ٣٩٩ ح ٢٠٣١٦.

٢. المحاسن: ج ٢ ص ٥٤٩ ح ٨٧٧.

٣. منها: «عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِنانٍ، عَنِ الرِّضا عليه السلام قالَ: أَطعِموا حَبالاكُم ذَكَرَ اللُّبانِ، فَإِن يَكُ في بَطنِها غُلامٌ خَرَجَ **ذَكِيَّ القَلبِ** عالِماً شُجاعاً، وَإِن تَكُ جارِيَةٌ حَسُنَ خَلقُها وَخُلُقُها، وَعَظُمَت عَجيزَتُها، وَحَظِيَت عِندَ زَوجِها» الكافي: ج ٦ ص ٢٣ ح ٧، تهذيب الأحكام: ج ٧ ص ٤٤٠ ح ٢٢.
وفي رجال الكشّي: بسنده عن هشام بن سالم، قال: «كُنّا عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام جَماعَةٌ مِن أَصحابِهِ، فَوَرَدَ رَجُلٌ مِن أَهلِ الشّامِ، فاستَأذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَلَمّا دَخَلَ سَلَّمَ، فَأَمَرَهُ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام بِالجُلوسِ، ثُمَّ قالَ لَهُ: حاجَتُكَ أَيُّها الرَّجُلُ؟ قالَ: بَلَغَني أَنَّكَ عالِمٌ بِكُلِّ ما تُسأَلُ عَنهُ، فَصِرتُ إِلَيكَ لِأُناظِرَكَ... قالَ عَلِيُّ بنُ مَنصورٍ: وَكانَ الشّامِيُّ **ذَكِيَّ القَلبِ**» رجال الكشّي: ص ٢٧٥، ترجمة أبي محمّد هشام بن الحكم ح ٤٩٤.

٤. قال الخليل في بيان معنى الذكيّ: «الذكيّ: من قولك: قلب ذكيّ، وصبيّ ذكيّ: إذا كان سريع الفطنة» ترتيب كتاب العين: ص ٢٨٨ «ذكو».
وكتب في بيان معنى الزكي: «الزكاة: زكاة المال: وهو تطهيره. زكّى يزكّي تزكيةً. والزكاة: الصلاح. تقول: رجل زكيّ تقيّ، ورجال أزكياء أتقياء. وزكا الزرع يزكو زكاءً: ازداد ونما، وكلّ شيء ازداد ونما فهو يزكو زكاءً. وهذا الأمر لا يزكو، أي: لا يليق» ترتيب كتاب العين: ص ٣٤٨ «زكو»، وانظر: لسان العرب: ج ١٤ ص ٣٥٨ «زكا».

الواسِعَةِ، كُنتَ إذ لَم يَكُن شَيءٌ...[١]

١٥٨. ٢) وفي بحار الأنوار: أَنتَ الرَّبُّ وَأَنا المَربوبُ... تَعَطَّفتَ الفَخرَ بِالكِبرياءِ، وَتَجَلَّلتَ البَهاءَ بِالمَهابَةِ وَالجَمالِ وَالنّورِ، وَاستَشعَرتَ العَظَمَةَ بِالسُّلطانِ الشّامِخِ، وَالعِزِّ الباذِخِ، وَالمُلكِ الظّاهِرِ، وَالشَّرَفِ القاهِرِ، وَالكَرَمِ الفاخِرِ، وَالنّورِ السّاطِعِ، وَالآلاءِ المُتَظاهِرَةِ، وَالأَسماءِ الحُسنى، **وَالنِّعَمِ السّابِغَةِ**، وَالمِنَنِ المُتَقَدِّمَةِ، وَالرَّحمَةِ الواسِعَةِ، كُنتَ إذ لَم يَكُن شَيءٌ.[٢]

فالدعاء واحد، وقد وقع فيه تصحيف في نسخة مهج الدعوات، وذلك في قوله: «النعم السابقة»؛ وذلك أنّ الغين والقاف يُلفظان بشكل واحد في اللغة الفارسية، والصحيح على ما يبدو هو «النعم السابغة» كما في نسختي البلد الأمين وبحار الأنوار. وسبب هذا التصحيف هو إمّا عجمة الناسخ أو التشابه بين الغين والقاف كتابةً، وقد أوردناه هنا بناء على الاحتمال الأوّل.

النموذج السادس:

١٥٩. ١) في مهج الدعوات: اللَّهُمَّ فَلَكَ الحَمدُ حَمداً مُتواتِراً **مُتَوالياً مُتَّسِقاً مُستَوثِقاً**، يَدومُ وَلا يَبيدُ، غَيرَ مَفقودٍ فِي المَلَكوتِ، وَلا مَطموسٍ فِي العالَمِ، وَلا مُنتَقَصٍ فِي العِرفانِ.[٣]

١٦٠. ٢) وفي بحار الأنوار: اللَّهُمَّ فَلَكَ الحَمدُ حَمداً مُتواتِراً **مُتَوالياً مُتَّسِقاً مُستَوسِقاً**، يَدومُ وَلا يَبيدُ، غَيرَ مَفقودٍ فِي المَلَكوتِ، وَلا مَطموسٍ فِي العالَمِ، وَلا مُنتَقَصٍ فِي العِرفانِ.[٤]

فإنّ تلفّظ الثاء والسين في الفارسية بشكل واحد، ممّا كان سبباً في التصحيف.

---

١. مهج الدعوات: ص ٢٣٦.

٢. بحار الأنوار: ج ٩٢ ص ٤٤٤ ح ١ نقلاً عن الكتاب العتيق الغروي، البلد الأمين: ص ٣٨٩ باختلاف يسير.

٣. مهج الدعوات: ص ١٢٩.

٤. بحار الأنوار: ج ٩٢ ص ٢٦١.

ج ـ لثغة الراوي أو الناسخ

مرّ الحديث الشريف خلال هذه القرون الطويلة بمراحل متعدّدة وبظروف مختلفة، أثّر كلّ منها أثره على الحديث بنحو ما، فمن ذلك أنّ أساليب نشر الكتب لم تكن على ما هي عليه اليوم من الطباعة بهذه الأجهزة الحديثة، وإنّما يتمّ نشرها بأساليب تتناسب مع تلك العصور والأدوات التي كانت فيها، فكان الورّاقون (أصحاب دور النشر) يستخدمون عدّة أفراد لأداء عمل النشر، وذلك بأن يقرأ أحدهم نصّ الكتاب الذي يراد نشره، ويكتب الباقون، فإذا كان عدد الكتّاب عشرة مثلاً فإنّه سيتمّ تدوين عشر نسخ من هذا الكتاب في آنٍ واحد، ثمّ يتمّ بثّها ونشرها في البلاد الإسلامية المختلفة.

من هنا تنشأ بعض الاشتباهات والتصحيفات الصوتية؛ إمّا لسوء تلفّظ القارئ، أو لسوء سماع الكاتب، فمن التصحيفات الراجعة إلى لثغة الراوي أو من يقرأ نسخة الكتاب على الباقين النموذج التالي:

النموذج

١٦١. ١) في كتاب من لا يحضره الفقيه: **قالَ الحَلَبيُّ: وَحَدَّثَني مَن سَمِعَهُ يَقولُ: إذا اغتَمَسَ الجُنُبُ فِي الماءِ اغتِماسَةً واحِدَةً، أجزاهُ ذٰلِكَ مِن غُسلِهِ.**[1]

١٦٢. ٢) وفي الكافي: **عَلِيُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أبيهِ، عَنِ ابنِ أبي عُمَيرٍ، عَن حَمّادٍ، عَنِ الحَلَبِيِّ قالَ: سَمِعتُ أبا عَبدِاللهِ عليه السلام يَقولُ: إذا ارتَمَسَ الجُنُبُ فِي الماءِ ارتِماسَةً واحِدَةً، أجزاهُ ذٰلِكَ مِن غُسلِهِ.**[2]

فالحديث واحد، وراويه واحد وهو الحلبي، ومع ذلك اختلف النقل عنه، والسبب في هذا الاختلاف والتصحيف على ما يبدو هو لثغة الراوي للنسخة، فقرأ قوله: «ارتَمَسَ الجُنُبُ في الماءِ ارتِماسَةً» بإبدال الراء غيناً «اغتَمَسَ الجُنُبُ في الماءِ اغتِماسَةً»، والعامل المساعد على هذا التصحيف هو انسجام العبارة مع كلا اللفظين.

---

١. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٨٦ ح ١٩١ باب صفة غسل الجنابة، وسائل الشيعة: ج ٢ ص ٢٣٣ ح ٢٠٢٧.
٢. الكافي: ج ٣ ص ٤٣ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ١ ص ١٤٨ ح ١١٤، الاستبصار: ج ١ ص ١٢٥ ح ٦.

٤. ما يرجع إلى ضعف ثقافة الراوي

ممّا لا ريب فيه أنّ للراوي دوراً مؤثراً في سلامة النصّ المنقول، كما أنّ لمعلوماته الثقافية دوراً بارزاً في ذلك، وهذا ما نجده بوضوح في حياتنا العملية والاجتماعية؛ حيث يختلف اعتمادنا على النصّ الذي ينقله العالم عمّا ينقله الجاهل، أو الذي يرويه لنا الخبير في مجال معيّن عمّا يرويه من لا خبرة له في ذلك المجال، وهكذا.

ومنشأ هذا الاختلاف هو أنّ معرفة الإنسان بالشيء لها دور في سلامة المنقول؛ إذ الذي ينقل ما يحيط به علماً يحسن نقله، ويكون احتمال الخطأ في نقله أقلّ من الذي ينقل ما لا يحسنه. وهذا هو السرّ لاهتمام علماء الرجال ببيان منزلة الراوي العلمية؛ إذ لو لم يكن لمنزلته العلمية أثر في النقل لم تكن حاجة لبيان هذه الجهة كما لا يخفى.

وهذا الضعف الثقافي في الراوي قد يكون بسبب عدم معرفته باللغات الأُخرى غير العربية، وقد يكون بسبب قلة استعمال اللفظ وعدم اطّلاعه على هذا الاستعمال.

أ ـ عجمة اللفظ

ذكرنا أنّ عدداً كبيراً من غير العرب دخلوا الإسلام خاصّة بعد الفتوحات الإسلامية، وبطبيعة الحال فإنّ عدداً منهم يسألون الأئمّة عن المسائل التي يبتلون بها أو ما يعرض لهم في حياتهم، وبالتالي فإنّهم يستخدمون بعض الكلمات الأعجمية لعدم إحسانهم العربية، ولهذا نجد بعض هذه الكلمات في طيّات الأحاديث. ففي مقام نقل هذه الأحاديث يقع التصحيف في هذه الكلمات ؛ لعدم فهم الراوي معناها وإنّما ينقل ما سمعه. ولهذا قد يشتبه في نقلها. وإليك بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

١٦٣. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن بصائر الدرجات: الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ شَريفٍ، عَن عَلِيِّ بنِ أَسباطٍ، عَن إسماعيلَ بنِ عَبّادٍ، عَن عامِرِ بنِ عَلِيٍّ الجامِعِيِّ قالَ: قُلتُ لِأَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: جُعِلتُ فِداكَ، إنّا نَأكُلُ ذَبائِحَ

أَهلَ الكِتابِ، وَلا ندري يُسَمّونَ عَلَيها أَم لا؟ فَقالَ: إِذا سَمِعتَهُم قَد سَمَّوا فَكُلوا، أَتَدري ما يَقولونَ عَلى ذَبائِحِهِم؟ فَقُلتَ: لا، فَقَرَأَ كَأَنَّهُ شِبهُ يَهوديٍّ قَد هَذَّها، ثُمَّ قالَ: بِهَذا أُمِروا. فَقُلتُ: جُعِلتُ فِداكَ، إِن رَأَيتَ أَن نَكتُبَها، قالَ: اكتُب: **نوح ايوا ادينوا يلهيز مالحوا عالم أَشرسوا أَورضوا بنوا يوسعه موسق ذعال اسحطوا.**[1]

١٦٤. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن بصائر الدرجات أيضاً وبنفس السند، إلّا أنّ العبارة الأخيرة منه وردت كالتالي: ... قالَ: اكتُب: **نوح ايوا ادينوار يلهين مالحوا اشرسوا اورضوا بنوامو ستود عال اسحطوا.**[2]

١٦٥. ٣) وفي بصائر الدرجات: ... فَقالَ: اكتُب: **نوح إيوا أَدينوا يلهيز مالحوا عالم اشرسوا أَو رضوا بنو يوسعه موسق دغال اسطحوا.**[3]

فالحديث واحد ومصدره واحد ووقع التصحيف في نقل الكلمات الأعجمية بسبب عدم معرفة الناقل لها، وهذا ما نجده بوضوح في حياتنا الاجتماعية عند تكلّم بعض العرب بالأعجمية أو الأعاجم بالعربية.

النموذج الثاني:

١٦٦. ١) في مستدرك الوسائل نقلاً عن الطبري في الدلائل: عَنِ الهَيثَمِ النَّهديِّ، عَن إِسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن رَجُلٍ مِن أَهلِ بَيرَما قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، فَوَدَّعتُهُ وَخَرَجتُ حَتّى بَلَغتُ الأَعوَصَ، ثُمَّ ذَكَرتُ حاجَةً لي، فَرَجَعتُ إِلَيهِ وَالبَيتُ غاصٌّ بِأَهلِهِ، وَكُنتُ أَرَدتُ أَن أَسأَلَهُ عَن بُيوضِ دُيوكِ الماءِ، فَقالَ لي: **يابت يَعني البَيضَ، وعانا ميتا يَعني دُيوكَ الماءِ، بناحل يَعني لا تَأكُل.**[4]

---

١. بحار الأنوار: ج ٤٧ ص ٨١ ح ٦٨.

٢. بحار الأنوار: ج ٦٣ ص ٢٧ ح ٢٧.

٣. بصائر الدرجات: ص ٣٣٣ ح ٥.

٤. مستدرك الوسائل: ج ١٦ ص ١٨٤ ح ١٩٥٢٤.

١٦٧. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن بصائر الدرجات: **النَّهديُّ، عَن إسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن رَجُلٍ مِن أَهلِ بَيرَما قال: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِاللهِ**، **فَوَدَّعتُهُ وَخَرَجتُ حَتّى بَلَغتُ الأَعوَصَ، ثُمَّ ذَكَرتُ حاجَةً لي، فَرَجَعتُ إلَيهِ وَالبَيتُ غاصٌّ بِأَهلِهِ، وَكُنتُ أَرَدتُ أَن أَسأَلَهُ عَن بُيوضِ دُيوكِ الماءِ، فَقالَ لي: يابت يَعني البَيضَ، دعانا ميتا يَعني دُيوكَ الماءِ، بناحل يَعني لا تَأكُل.**[1]

١٦٨. ٣) وفي بحار الأنوار نقلاً عن بصائر الدرجات، ودلائل الطبري: **عَنِ الهَيثَمِ النَّهديِّ، عَن إسماعيلِ بنِ مِهرانَ، عَن رَجُلٍ مِن أَهلِ بَيرَما قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِاللهِ**، **فَوَدَّعتُهُ وَخَرَجتُ حَتّى بَلَغتُ الأَعوَصَ، ثُمَّ ذَكَرتُ حاجَةً لي، فَرَجَعتُ إلَيهِ وَالبَيتُ غاصٌّ بِأَهلِهِ، وَكُنتُ أَرَدتُ أَن أَسأَلَهُ عَن بُيوضِ دُيوكِ الماءِ، فَقالَ لي: يابت يَعني البَيضَ، وعا ناميتا يَعني دُيوكَ الماءِ، بناحل يَعني لا تَأكُل.**[2]

١٦٩. ٤) وفي بصائر الدرجات: **حَدَّثَنا النَّهديُّ عَن إسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن رَجُلٍ مِن أَهلِ بَيرَما قال: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِاللهِ**، **فَوَدَّعتُهُ وَخَرَجتُ حَتّى بَلَغتُ الأَعوَصَ، ثُمَّ ذَكَرتُ حاجَةً لي، فَرَجَعتُ إلَيهِ وَالبَيتُ غاصٌّ بِأَهلِهِ، وَكُنتُ أَرَدتُ أَن أَسأَلَهُ عَن بُيوضِ دُيوكِ الماءِ، فَقالَ لي: ياتب يَعني البَيضَ، دعا نامينا يَعني دُيوكَ الماءِ بنا حل يَعني لا تَأكُل.**[3]

١٧٠. ٥) وفي مناقب آل أبي طالب: **وَعَن رَجُلٍ مِن أَهلِ دَوِينَ: كُنتُ أَرَدتُ أَن أَسأَلَهُ عَن بُيوضِ دُيوكِ الماءِ، فَقالَ لي: نيابت يَعني البَيضَ، وعانا مينا يَعني دُيوكَ الماءِ، لاتاحل يَعني لا تَأكُل.**[4]

---

١. بحار الأنوار: ج ٤٧ ص ٨١ ح ٦٩.
٢. بحار الأنوار: ج ٦٣ ص ٤٥ ح ٧.
٣. بصائر الدرجات: ص ٣٣٤ ح ٦.
٤. مناقب آل أبي طالب: ج ٤ ص ٢١٨.

فالحديث واحد بلا ريب، وقد وقع التصحيف في الكلمات الأعجمية منه بسبب عدم فهم الرواة لها.

النموذج الثالث:

١٧١. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن المحاسن: أَبي، عَن صَفوانَ بنُ يَحيى، عَن أَبي مَخلَدٍ السَّرّاجِ، قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام لإسماعيلَ حَبيبِهِ وَحارِثٍ البَصريِّ: اطلُبوا لي جارِيَةً مِن هَذا الَّذي تُسَمّونَها كَدبوجَه، مُسلِمَةً؛ تَكونُ مَعَ أُمِّ فَروَةَ. فَدَلّوه عَلى جارِيَةٍ كانَت لِشَريكٍ لِأَبي مِنَ السَّرّاجينَ، فَوَلَدَت لَهُ بِنتاً، وَماتَ وَلَدُها، فَأَخبَروهُ بِخَبَرِها، فاشتَرَوها وَحَملوها إِلَيهِ، وَكانَ اسمُها رِسالَةَ، فَحَوَّلَ اسمَها فَسَمّاها سَلمى وَزَوَّجَها سالِمَ.[1]

١٧٢. ٢) في الكافي: مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن صَفوانَ بنِ يَحيى، عَن أَبي مَخلَدٍ السَّرّاجِ، قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام لإسماعيلَ حَقيبَةَ وَالحارِثِ النَّصريِّ: اطلُبوا لي جارِيَةً مِن هَذا الَّذي يُسَمّونَهُ كَدبانوجَةَ؛ تَكونُ مَعَ أُمِّ فَروَةَ. فَدَلّونا عَلى جارِيَةٍ لِرَجُلٍ مِنَ السَّرّاجينَ قَد وَلَدَت لَهُ ابناً وَماتَ وَلَدُها، فَأَخبَروهُ بِخَبَرِهَا، فَأَمَرَهُم فَاشتَرَوها، وَكانَ اسمُها رِسالَةَ فَغَيَّرَ اسمَها وَسَمّاها سَلمى، وَزَوَّجَها سالِماً مَولاهُ، وَهيَ أُمُّ الحُسَينِ بنِ سالِمٍ.[2]

فالحديث واحد بلا ريب، وقد وقع التصحيف في كلمة «كدبانوجه» والتي هي كلمة فارسية معرّبة وتعني «سيّدة المنزل»، وقد وقع التصحيف فيها بسبب عدم فهم الناقل لها.

النموذج الرابع:

١٧٣. في الخرائج والجرائح: وَمنها ما رويَ عَن ابنِ مَسعودٍ قال: كُنتُ قاعِداً عِندَ أَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام في مَسجِدِ رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، إذ نادى رَجُلٌ: مَن يَدُلُّني عَلى مَن

---

١. بحار الأنوار: ج ١٠٠ ص ١٢٩ ح ١٠.

٢. الكافي: ج ٦ ص ١٩٧ ح ١٥، وسائل الشيعة: ج ٢٣ ص ١٧٢ ح ٢٩٣٢٧ نقلاً عن الكافي.

آخُذُ مِنهُ عِلماً؟ وَمَرَّ، فَقُلتُ له: يا هَذا، هَل سَمِعتَ قَولَ النَّبيِّ ﷺ: أَنا مَدينَةُ العِلمِ وَعَليٌّ بابُها؟ فَقالَ: نَعَم، قُلتُ: وَأَينَ تَذهَبُ وَهَذا عَليُّ بنُ أَبي طالِبٍ. فانصَرَفَ الرَّجُلُ، وَجَثا بَينَ يَدَيهِ، فَقالَ لَهُ ﷺ: مِن أَيِّ بِلادِ الله أَنتَ؟ قالَ: مِن أَصفَهانَ، قالَ لَهُ: اكتُب، أَملى عَليُّ بنُ أَبي طالِبٍ ﷺ أَنَّ أَهلَ أَصفَهانَ لا يَكونُ فيهِم خَمسُ خِصالٍ: السَّخاوَةُ وَالشَّجاعَةُ وَالأَمانَةُ وَالغَيرَةُ وَحُبُّنا أَهلَ البَيتِ. قالَ: زِدني يا أَميرَ المُؤمِنينَ، قالَ بِاللِّسانِ الأَصفَهاني: ارُوت اين وَس؛ يَعني: اليَومَ حَسبُكَ هَذا.[١]

في حين أنّنا لا نجد للعبارة «اروت اين وس» معنى باللغة الفارسية، ومن خلال معناها بالعربية والذي ذكر في ذيل الخبر يتّضح أنّ الصحيح هو «امروزت اين بسه»، فحصل الاشتباه في نقلها بسبب عدم معرفة الناقل باللغة الفارسية.

ب ـ قلّة استعمال اللفظ

إذا راجعنا الحديث الشريف وتأمّلنا في ألفاظه وجدناها عين الألفاظ المستعملة في المحاورات العرفية للمجتمع، لا أنّها من لغةً أُخرى، أو تخضع لقواعد أُخرى. ولهذا فإنّ الألفاظ المستعملة في أغلب الأحاديث واضحة لا غموض فيها.[٢]

إنّما الكلام في نقطة أُخرى وهي أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، الهدف منها هو التفاهم بين أفراد المجتمع، إذ الإنسان بحاجة للآخرين في تلبية حوائجه ومتطلّباته، وبالتالي فهو بحاجة لأداةٍ يستطيع من خلالها إيجاد الارتباط بالآخرين ونقل ما يريده إليهم. وبما أنّ الحياة في حال تغيّر وتطوّر مستمّر، فالحوائج والمتطلّبات هي الأُخرى في حال تغيّر أيضاً، ومن هنا تزداد بعض الكلمات وتندرس أُخرى؛ نتيجة

---

١. الخرائج والجرائح: ج ٢ ص ٥٤٥، بحار الأنوار: ج ٤١ ص ٣٠١ ح ٣٢.

٢. قد تُستعمل في الحديث بعض الاصطلاحات كما تُستعمل في العلوم المختلفة، وهو أمر طبيعي جدّاً، وفهم الاصطلاح يخضع لقواعد وأساليب خاصّة ليس هنا محلّ بحثها، كما قد نجد فيها بعض الكلمات المبهمة، إلاّ أنّ أسباب غرابتها وإبهامها عديدة، يرجع بعضها إلى تطوّر اللغة وتغيّر الاستعمال على مدى القرون التي تفصلنا عن صدور الحديث، وبعضها لأسباب أُخرى، وهي بحاجة إلى دراسة مستقلّة.

لتطوّر الحياة وتغيّرها، ولهذا نجد استعمال بعض الكلمات في عصر دون آخر[١]، وهذا هو دأب جميع اللغات ولا يخصّ اللغة العربية.

فإذا وردت في الحديث الشريف كلمة كانت مستعملة آنذاك ثمّ اندرس استعمالها أو صار نادراً، فإنّها ستكون في معرض التصحيف، وإليك فيما يلي بعض النماذج:

النموذج الأوّل:

١٧٤. ١) في مستدرك الوسائل: **اللّهُمَّ اسقِنا غَيثاً مَريعاً، مُمرِعاً عَديماً، واسِعاً غَزيراً، يُرَوّيهِ البُهمُ، وَيُجبَر بِهِ الهَمُّ، اسقِنا سَقياً تَسيلُ مِنهُ الرُّضابُ، وَيَملأُ مِنهُ الجِبابُ، وَتُفَجِّرُ مِنهُ الأَنهارَ، وَتُنبِتُ بِهِ الأَشجارَ، وَتُرَخِّصُ بِهِ الأَسعارَ في جَميعِ الأَمصارِ، وَتَنعَشُ بِهِ البَهائِمَ وَالخَلقَ، وَتُنبِتُ بِهِ الزَّرعَ، وَتُدِرُّ بِهِ الضَّرعَ، وَتَزِدنا بِهِ قوَّةً إِلى قوَّتِكَ.**[٢]

١٧٥. ٢) وفي بحار الأنوار: **اللّهُمَّ اسقِنا غَيثاً مَريعاً مُمرِعاً، عَريضاً واسِعاً غَزيراً، تَرُدُّ بِهِ النَّهيضَ، وَتَجبُرُ بِهِ المَهيضَ، اللّهُمَّ اسقِنا سَقياً تُسيلُ مِنهُ الرِّحابَ، وَتَملأُ بِهِ الجِبابَ، وَتُفَجِّرُ بِهِ الأَنهارَ، وَتُنبِتُ بِهِ الأَشجارَ، وَتُرَخِّصُ بِهِ الأَسعارَ في جَميعِ الأَمصارِ، وَتَنعَشُ بِهِ البَهائِمَ وَالخَلقَ، وَتُنبِتُ بِهِ الزَّرعَ، وَتُدِرُّ بِهِ الضَّرعَ، وَتَزيدُنا بِهِ قوَّةً إِلى قوَّتِنا.**[٣]

فإنّ كلمة «الجباب» قليلة الاستعمال، قال ابن منظور في بيان معنى هذه الكلمة:

الجُبُّ: البِئرُ، مذكّر. وقيل: هي البِئر لم تُطوَ. وقيل: هي الجَيِّدةُ الموضع من الكَلإِ. وقيل: هي البِئر الكثيرة الماء البَعيدةُ القَعرِ. والجمع: أَجبابٌ وجِبابٌ وجِبَبَةٌ. ابن شميل: الجِبابُ: الركايا تُحفَر يُنصَبُ فيها العنب؛ أي يُغرس فيها

---

١. نظير أدوات الحرب، من القوس والمغفر والريش و... فإنّها كانت مستعملة في العصور السابقة، ولا تستعمل هذا اليوم؛ بسبب تطوّر الحياة وتطوّر آلات الحرب.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٦ ص ١٧٩ ح ٦٧١٧ نقلاً عن الجعفريات، الجعفريات: ص ٤٩.

٣. بحار الأنوار: ج ٨٨ ص ٣١٥ نقلاً عن نوادر الراوندي، النوادر: ص ٢٩ باختلاف يسير.

كما يُحفر للفسيلة من النخل، والجُبُّ الواحد.[١]

فبسبب قلّة استعمالها طرأ عليها التصحيف؛ لعدم معرفة الناسخ أو غيره لها بالدقّة.

النموذج الثاني:

١٧٦. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد والنوادر: **عَن ابنِ عَلوانَ، عَن عَمرِو بنِ خالِدٍ، عن زَيدِ بنِ عَليٍّ، عَن آبائِهِ، عَن عَليٍّ عليه السلام قال: استَأذَنَ رَجُلٌ عَلى رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فَقالَ: يا رَسولَ اللهِ، أَوصِني، قال: أُوصيكَ أَن لا تُشرِكَ بِاللهِ شَيئاً وَإِن قُطِّعتَ وَحُرِّقتَ بِالنّارِ، وَلا تَنهَر والِدَيكَ، وَإِن أَمراكَ عَلى أَن تُخرِجَ مِن دُنياكَ فاخرُج مِنها، وَلا تَسُبَّ النّاسَ، وَإِذا لَقيتَ أَخاكَ المُسلِمَ فالقَهُ بِبِشرٍ حَسَنٍ، وَصُبَّ لَهُ مِن فَضلِ دَلوِكَ، أَبلِغ مَن لَقيتَ مِنَ المُسلِمينَ عَنّي السَّلامَ، وَادعُ النّاسَ إِلى الإِسلامِ، وَاعلَم أَنَّ لَكَ بِكُلِّ مَن أَجابَكَ عِتقُ رَقَبَةٍ مِن وُلدِ يَعقوبَ، وَاعلَم إِنّ الصُّغيراءَ عَليهِم حرامٌ، ـ يَعني النَّبيذَ وهو الخمرُ ـ ، وَكُلُّ مُسكرٍ عَليهِم حَرامٌ.**[٢]

١٧٧. ٢) في كتاب الزهد للحسين بنِ سعيد: **... وَادعُ النّاسَ إِلى الإِسلامِ، وَاعلَم إِنَّ لَكَ بكُلِّ مَن أَجابَك عِتقُ رَقَبَةٍ مِن وُلدِ يَعقوبَ، وَأَعلِمهُم أَنّ الصّغرابَ**[٣] **عَليهِم حَرامٌ ـ يَعني النَّبيذَ وهو الخمرُ ـ ، وَكُلُّ مُسكرٍ عَليهِم حَرامٌ.**[٤]

علماً أنّني لم أعثر على كلمة «الصّغراب» في كتب اللغة، فهي تصحيف. وعلى فرض استعمالها لغةً في العصور المتقدمّة فهي نادرة بلا ريب؛ لعدم استعمالها في النصوص إلّا في هذا الحديث.

---

١. لسان العرب: ج ١ ص ٢٤٩ «جبب».

٢. بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٣٦ ح ٤٤ نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد والنوادر، وانظر: وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣٣٤ ح ٣٢٠٥٤ نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد.

٣. في بعض النسخ: «الصفيراء» وفي بعضها: «الصفراء».

٤. الزهد: ص ٢٠ ح ٤٤، الكافي: ج ٢ ص ١٥٨ ح ٢ عن محمّد بن مروان، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله نحوه؛ بحار الأنوار: ج ٧٧ ص ١٣٤.

كما أنّ «الصغيراء» نادرة الاستعمال في الحديث الشيعي فضلاً عن المحاورات العرفية، وهذا ما يهيّئ الأرضية الخصبة للوقوع في التصحيف.

نعم، يحتمل أن يكون سبب التصحيف فيها هو تشابه الكلمات المذكورة، إلّا أنّ هذا الاحتمال ضعيف؛ لأنّ الذي يتبادر للذهن من شكل الكلمة عند رؤيتها هو الكلمة الكثيرة الاستعمال. وسنذكر في الفصل الأخير من هذا الكتاب النسخة الصحيحة في هذا المثال.

النموذج الثالث:

١٧٨. ١) الحُسَينُ بنُ سَعيدٍ الأهوازيُّ في كِتابِ المؤمن، عَن سَعدِ بنِ طَريفٍ قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي جَعفرٍ عليه السلام، فَجاءَ جَميلٌ الأزرَقُ فَدَخَلَ عَلَيهِ، قالَ: فَذَكَروا بَلايا الشِّيعَةِ وَما يُصيبُهُم، فَقالَ أَبو جَعفرٍ عليه السلام: إنَّ أُناساً أَتَوا عَليَّ بنَ الحُسَينِ عليه السلام وَعَبدَ اللهِ بنَ العَبّاسِ فَذَكَروا لَهُما نَحواً مِمّا ذَكَرتُم، قالَ: فَأَتَيا الحُسَينَ بنَ عَليٍّ عليه السلام فَذَكَرا لَهُ ذٰلِكَ، فَقالَ الحُسَينُ عليه السلام: وَاللهِ البَلاءُ وَالفَقرُ وَالقَتلُ أَسرَعُ إِلى مَن أَحَبَّنا مِن رَكضِ البَراذينِ، وَمِنَ السَّيلِ إِلى صِمرِهِ. قُلتُ: وَما الصِّمرُ؟ قالَ: مُنتَهاهُ، وَلَولا أَن تَكونوا كَذٰلِكَ لَرَأَينا أَنَّكُم لَستُم مِنّا.[1]

١٧٩. ٢) وفي بحار الأنوار: قال الحسن عليه السلام: وَاللهِ لَلبَلاءُ وَالفَقرُ وَالقَتلُ أَسرَعُ إِلى مَن أَحَبَّنا مِن رَكضِ البَراذينِ، وَمِنَ السَّيلِ إِلى ضَميرِهِ، وَهوَ مُنتَهاهُ.[2]

وقد وقع فيه تصحيفان؛ حيث صحّف «الحسين» بـ«الحسن»، و«صمره» بـ«ضميره»، وقد ورد الحديث في المصدر المنقول عنه وهو «أعلام الدين» بشكل صحيح، وإنّما وقع التصحيف في بحار الأنوار. وسبب التصحيف في كلمة «ضميره»

---

١. المؤمن: ص ١٥ ح ٤، مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ٤٣١ ح ٢٣٧٨، بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٢٤٦ ح ٨٥ نقلاً عن كتاب المؤمن، أعلام الدين: ص ٤٣٢.

٢. بحار الأنوار: ج ٧٨ ص ١٩٨.

هو أنّ كلمة «صمره» غير مستعملة في الوقت الحاضر، مع قلّة استعمالها في الحديث أيضاً، فلا نجد استعمالها إلّا في هذا الحديث وفي شرح نهج البلاغة.[١] والمراد من «صمره» هو مستقرّه، قال الخليل:

صمر الماء يصمر صموراً؛ إذا جرى من حدور في مستوٍ، فسكن فهو يجري، وذلك الموضع يسمّى صمر الوادي.[٢]

٥. ما يرجع إلى الطباعة والنشر في العصر الحاضر

أ ـ الطباعة بالحاسوب الآلي

بدأت في العقود الأخيرة نهضة علمية لتحقيق التراث الإسلامي بما في ذلك كتب الحديث الشريف، وأُسّست المؤسّسات الكثيرة لإنجاز هذا العمل المبارك. ويطوي الكتاب الواحد أثناء تحقيقه وتنقيحه مراحل عديدة حتّى يصل إلى مرحلة النشر. وبعد انتهاء هذه المراحل يتمّ نضد حروف الكتاب بالطرق المتعارفة، ثمّ يقابل نصّ الكتاب مع النسخة النهائية، وتصحّح الأخطاء الموجودة فيه، ويتمّ إخراج الكتاب بشكل مناسب ولائق، ليتمّ إرساله لدور الطباعة والنشره.

وفي السنوات الأخيرة وبعد التطوّر التقني الحاصل في الأجهزة المختلفة، أخذت هذه المراحل أُسلوباً آخر؛ حيث دخلت أجهزة الحاسوب الآلي في مجالات الحياة المختلفة بما في ذلك نضد الحروف وإخراج الكتاب، وذلك بالاستعانة بالبرمجيات الخاصّة بهذا المجال، هذه البرمجيات التي أضفت على نشر الكتب سهولة وسرعة، مضافاً لقابلياتها المختلفة من التصحيح التلقائي لبعض الكلمات، أو البحث على عبارة معيّنة وتغييرها، أو نظير ذلك ممّا يرجع لتصحيح المتن، مضافاً لقابلياتها المختلفة في مجال إخراج الكتاب؛ إذ يمكن تغيير حجم الكتاب من

---

١. شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ١٣٣.

٢. ترتيب كتاب العين: ص ٤٥٧، «صمر».

الرحلي إلى الوزيري أو غيره، كما يمكن تغيير حجم الحروف المستعملة في الكتاب، أو نوع الخطّ المستعمل فيه، وما إلى ذلك.

وهذه المزايا للبرمجيات المذكورة إذا لم تُستخدم بدقّة فإنّها ستؤدّي إلى الوقوع ببعض المشاكل والتبعات، وعلى سبيل المثال فإنّ بعض الأخطاء والتصحيفات الموجودة في كتب الحديث ناجمة عن استخدام هذه الأجهزة على ما يبدو، حيث إنّنا نجد إدراج مقطع كامل في غير محلّه، ممّا يسدل ثوب الغموض والإبهام على العبارة، وحصول هذا النوع من التصحيف في الكتب القديمة المكتوبة يدوياً إن لم يكن معدوماً فهو نادر جدّاً. كما قد يُحذف سطر كامل أو كلمة أو حرف من النصّ بسبب نقر المستخدم على أحد الأزرار خطأً أو غفلةً. ومن نماذج ذلك:

النموذج:

١٨٠. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن كتاب الغيبة للنعماني: **الكُلَينيُّ، عَن عَليٍّ، عَن أَبيهِ، عَن ابنِ مَحبوبٍ، عَن يَعقوبَ السَّرّاجِ عليه السلام بَعدَ مَقتَلِ عُثمانَ، صَعِدَ المِنبَرَ وَخَطَبَ خِطبَةً ذَكَرَها، يَقولُ فيها؛ وَعَليُّ بنُ رِئابٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، أَنَّهُ قالَ: لَمّا بويِعَ أَميرُ المُؤمِنينَ،** أَلا إِنَّ بَلِيَّتَكُم قَد عادَت كَهيئَتِها يَومَ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّكُم صلى الله عليه وآله، وَالَّذي بَعَثَهُ بِالحَقِّ لَتُبَلبَلُنَّ بَلبَلَةً وَلَتُغَربَلُنَّ غَربَلَةً، حَتّى يَعودَ أَسفَلُكُم أَعلاكُم وَأَعلاكُم أَسفَلَكُم، وَلَيَسبِقَنَّ سَبّاقونَ كانوا قَصَّروا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبّاقونَ كانوا سَبَقوا، وَاللهِ ما كَتَمتُ وَشمَةً، وَلا كَذَبتُ كَذِبَةً، وَلَقَد نُبِّئتُ بِهَذا المَقامِ وَهَذا اليَومِ.[1]

١٨١. ٢) وفي الكافي: **عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مَحبوبٍ، عَن يَعقوبَ السَّرّاجِ وَعَليِّ بنِ رِئابٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ أَميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام لَمّا بُويِعَ بَعدَ مَقتَلِ عُثمانَ، صَعِدَ المِنبَرَ وَخَطَبَ بِخُطبَةٍ ذَكَرَها، يَقولُ فيها:** أَلا إِنَّ بَلِيَّتَكُم قَد عادَت كَهيئَتِها يَومَ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله، وَالَّذي بَعَثَهُ بِالحَقِّ

---

١. بحار الأنوار: ج ٣٢ ص ٤٦ ح ٢٩.

لَتُبَلبَلُنَّ بَلبَلَةً، وَلَتُغَربَلُنَّ غَربَلَةً، حَتّى يَعودَ أَسفَلُكُم أَعلاكُم، وَأَعلاكُم أَسفَلَكُم، وَلَيَسبِقَنَّ سَبّاقونَ كانوا قَصَّروا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبّاقونَ كانوا سَبَقوا، وَاللهِ ما كَتَمتُ وَسمَةً، وَلا كَذَبتُ كَذِبَةً، وَلَقَد نُبِّئتُ بِهَذا المَقامِ وَهَذا اليَومِ.[1]

حيث إنّ العبارة التالية من الحديث: «عليه السلام بعد مقتل عثمان صعد المنبر وخطب خطبة ذكرها يقول فيها: وعلي بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال لما بويع أمير المؤمنين» وردت في سطرين كاملين من النسخة المطبوعة[2]، وفيهما تصحيف ظاهر، وصحيحهما كالتالي: «وعلي بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: لما بويع أمير المؤمنين عليه السلام بعد مقتل عثمان صعد المنبر وخطب خطبة ذكرها يقول فيها»، كما هو الموجود في كتاب الكافي.

وسبب الوقوع في هذا التصحيف هو استخدام الحاسوب الآلي في نضد حروف الكتاب وتصحيحها، حيث إنّ ناضد الحروف قام بخزن أحد السطرين المذكورين وإدراجه في غير محله (إما قبل محله بسطر أو بعد محله بسطر)، وهذا واضح لمن يلاحظ الموضع المشار إليه من كتاب بحار الأنوار[3]، وإذا ما أبدلنا السطر الثاني من الرواية بالسطر الثالث منها ارتفع التصحيف.

ب ـ الإخراج الفنّي

ذكرنا في الفرع السابق دور الحاسوب الآلي في مجال نضد الحروف وتصحيح النصّ وما إلى ذلك، بقي علينا أن نشير إلى إخراج الكتاب بأجهزة الحاسوب الآلي

---

١. الكافي: ج ١ ص ٣٦٩ ح ١، الغيبة للنعماني: ص ٢٠١.

٢. وهما السطران ١١ و١٢ من الصفحة في النسخة المطبوعة.

٣. وردت الرواية في بحار الأنوار بالهيئة التالية:

«٢٩ ني: الكُلَينيّ عَن عَليٍّ، عَن أَبيهِ، عَن ابنِ مَحبوبٍ، عَن يَعقوبَ السَّرّاجِ عليه السلام بَعدَ مَقتَلِ عُثمانَ صَعَدَ المِنبَرَ وَخَطَبَ خُطبَةً ذَكَرَها، يَقولُ فيها: وَعَليُّ بنُ رِئابٍ عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ قالَ لَمّا بويعَ أَميرُ المُؤمِنينَ أَلا إِنَّ بَلِيَّتَكُم قَد عادَت كَهَيئَتِها يَومَ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّكُم...».

وما قد يستتبعه من أخطاء وتصحيفات نتيجة لعدم الدقّة في استخدام هذا البرمجيات.

ولتوضيح ذلك لابدّ من إيضاح كيفية عمل الحاسوب في إخراج الكتاب؛ ليتّضح سبب الخطأ والتصحيف، فنقول:

عندما يتمّ نضد حروف الكتاب يقوم الحاسوب بتنظيم الأسطر بشكل تلقائي، وذلك حسب حجم الكتابة من جانب، وحجم الصفحة المطلوبة من جانب آخر، ففي كلّ سطر يتمّ إدراج عدد من الكلمات يتناسب حجم كتابتها مع المعيارين المذكورين، ويتمّ نقل بقية النصّ إلى السطر اللّاحق وهكذا.

وعلى هذا الأساس إذا ما أُضيف حرف لكلمة معيّنة فإنّ الحاسوب قد يدرج إحدى كلمات هذا السطر في سطر لاحق، وكذا العكس؛ بمعنى أنّه قد يدرج كلمة من السطر اللّاحق في السطر السابق نتيجة لحذف حرف أو فارزة أو نظير ذلك. وهذا ما يترك أثره أحياناً على إخراج الكتاب، حيث يزداد عدد أسطر الصفحة الواحدة عن المقدار المطلوب، فينتقل أحدها تلقائياً إلى الصفحة اللّاحقة، وكذا العكس. ومن نماذجه ما يلي:

النموذج:

١٨٢. في كتاب الخير والبركة في الكتاب والسنّة: الإمام الكاظمعليه السلام: كانَ في بَني إسرائيلَ رَجُلٌ صالِحٌ، وَكانَت لَهُ امرَأَةٌ صالِحَةٌ، فَرَأى في النَّومِ أَنَّ اللهَ تَعالى قَد وَقَّتَ لَكَ مِنَ العُمُرِ كَذا وَكَذا سَنَةً، وَجَعَلَ نِصفَ عُمُرِكَ في سَعَةٍ، وَجَعَلَ النِّصفَ الآخَرَ في ضيقٍ، فاختَر لِنَفسِكَ إمّا النِّصفَ الأَوَّلَ وَإمّا النِّصفَ الآخَرَ. فَقالَ الرَّجُلُ: إنَّ لي زوجَةً صالِحَةً، وَهيَ شَريكَتي فِي المَعاشِ، فَأُشاوِرُها في ذٰلِكَ فَتَعودُ إلَيَّ فَأُخبِرُكَ.

فَلَمّا أَصبَحَ الرَّجُلُ قالَ لِزَوجَتِهِ: رَأَيتُ فِي النَّومِ كَذا وَكَذا، فَقالَت: يا فُلانُ، اختَرِ النِّصفَ الأَوَّلَ وَتَعَجَّلِ العافِيَةَ؛ لَعَلَّ اللهَ سَيَرحَمُنا وَيُتِمُّ لَنا النِّعمَةَ.

فَلَمّا كانَ في اللَّيلَةِ الثّانيَةِ، أَتى الآتي فَقالَ: ما اختَرتَ؟ قالَ: النِّصفَ الأَوَّلَ، فَقالَ: ذٰلِكَ لَكَ. فَأَقبَلَتِ الدُّنيا عَلَيهِ مِن كُلِّ وَجهٍ، وَلَمّا ظَهَرَت نِعمَتُهُ قالَت لَهُ زَوجَتُهُ: قَرابَتُكَ وَالمُحتاجونَ فَصِلهم وَبِرَّهُم، وَجارُكَ ظَهَرَت نِعمَتُهُ قالَت لَهُ زَوجَتُهُ: قَرابَتُكَ والمُحتاجونَ فَصِلّهُم وبِرَّهُم، وجارُكَ وَأَخوكَ فَهَبهُم. فَلَمّا مَضى نِصفُ العُمُرِ وَجازَ حَدُّ الوَقتِ، رَأى الرَّجُلُ مِثلَ الَّذي رَآهُ أَوَّلاً في النَّومِ، فَقالَ: إِنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى قَد شَكَرَ لَكَ ذٰلِكَ، وَلَكَ تَمامَ عُمُرِكَ سَعَةٌ مِثلُ ما مَضى.[1]

فقد تكرّر سطر من الحديث نتيجة للقيام ببعض التصحيحات في متن الصفحة ٢٠٠ من الكتاب، ممّا أدّى إلى نقصان عدد سطور الصفحة المذكورة بمقدار سطر، وبالتالي فإنّ الحاسوب نقل سطراً من الصفحة اللّاحقة لهذه الصفحة اتوماتيكياً، فلمّا سحبت الصفحة ٢٠٠ ـ بعد التصحيح ـ على الورق، صار السطر الأخير من هذه الصفحة والسطر الأوّل من الصفحة ٢٠١ مكرّراً.

وقد أوردنا هذا الحديث كنموذج للتصحيف الحاصل بسبب استخدام الحاسوب الآلي في طباعة الكتب، وإلّا فإنّ التصحيف بسبب استخدام الحاسوب له أشكال أُخرى أيضاً؛ نظير زيادة أو نقصان كلمة أو أكثر من الحديث، سواء في بدايته أم في وسطه أم في آخره. إلّا أنّ نماذج ذلك تحتاج إلى متابعة المطبوعات ومقارنتها بالنسخ الأُخرى.

ج ـ علائم الترقيم

الكتاب والكتابة ظاهرة ثقافية متغيرّة من زمانٍ لآخر، وذلك لأنّها تتأثّر كغيرها من الظواهر بعوامل عديدة، فالظروف الاقتصادية للمجتمع مثلاً تعكس أثرها على نوع الورق ومقدار ما يكتب فيه من النصّ و... فمن يريد دراسة جذور التصحيف الذي هو أحد عوارض الكتابة، لا يمكنه ذلك ما لم يأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة

---

١. الخير والبركة في الكتاب والسنّة: ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ ح ٧٣٩.

بالمجتمع والمشكلات التي كان يواجهها آنذاك في مجال الكتابة، نظير ما يواجهه في تهيئة الورق؛ فلم يكن الورق آنذاك كما هو هذا اليوم كثرةً وتنوّعاً، ولهذا يحاول النسّاخ كتابة أكثر مقدار ممكن من المتن في الصفحة الواحدة، شبيه الكتب الحجريّة في عصرنا الحاضر.

من جانب آخر فإنّنا إذا لاحظنا الكتب القديمة وجدناها محشوّة بالنصوص خالية عن علائم الترقيم، ممّا يجب لحاظه في دراسة أسباب التصحيف؛ إذ عدم فصل الأحاديث بعضها عن بعض قد يعكس أثره على اختلاط متونها فيما لو كانت خالية عن الأسانيد، وبالتالي حذف بعض النصّ لتصورّه من الحديث اللّاحق، أو إلصاق بعض النصّ السابق أو اللّاحق بالحديث بتصوّر أنّه جزء من هذا الحديث، وهذا النوع من التصحيف نجده عياناً في بعض الكتب في زماننا الحاضر مع كونها مطبوعة ومحقّقة، وإليك نموذجان من ذلك:

النموذج الأوّل:

أورد صاحب كتاب المواعظ العددية جملة من الأحاديث القصيرة والمتناسبة موضوعاً من دون إسناد، وبشكل متتالي وبفاصل نقطة، من جملتها الأحاديث التالية والتي تدور حول الصدقة:

١٨٣. الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ. ما وَقى المَرءُ بِهِ عِرضَهُ كُتِبَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ. **الصَّدَقَةُ عَلى القَرابَةِ صَدَقَة. وصلَةُ الصَّدَقَةِ تَمنَعُ ميتَةَالسَّوءِ.** [1]

وفي تصحيح الكتاب للطبعة اللّاحقة جعل كلّ حديث في سطر مستقلّ، فجعلت الأحاديث المذكورة بهذه الصورة:

الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ.

ما وَقى المَرءُ بِهِ عِرضَهُ كُتِبَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ.

---

١. المواعظ العددية: ص ١٧.

الصَّدَقَةُ عَلى القَرابَةِ صَدَقَةٌ.

وُصلَةُ الصَّدَقَةِ تَمنَعُ ميتَةَ السَّوءِ.

مع أنّنا إذا راجعنا المصادر الحديثية لم نجد الحديثين الأخيرين بهذا اللفظ، وإنّما الموجود فيها كالتالي:

١٨٤. الصَّدَقَةُ عَلى القَرابَةِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ.[١]

١٨٥. الصَّدَقَةُ تَمنَعُ ميتَةَ السَّوءِ.[٢]

وسبب هذا التصحيف[٣] هو الخلط بين نصوص الأحاديث؛ لعدم وجود ما يميّز أحدها عن الآخر. نعم، هذا النوع من التصحيف إنّما يقع في المصادر الحديثية التي لا تورد أسانيد الأحاديث، نظير تحف العقول.

النموذج الثاني:

أورد في كتاب المواعظ العددية أيضاً جملة من الأحاديث من دون إسناد تحت عنوان «ممّا ورد من حكمه صلى الله عليه وآله في المواعظ»، فوردت الأحاديث التالية كما يلي:

١٨٦. خَصَّ البَلاءُ مَن عَرَفَ النّاسَ، وَعاشَ فيهم مَن لَم يَعرِفهُم. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ[٤]**. لَيسَ الخيانَةَ والكَذِب في الدِّينِ.**[٥]

---

١. المعجم الكبير: ج ٦ ص ٢٧٥، وروى بعده نفس المضمون أيضاً بألفاظٍ مقاربة وبأسانيد عديدة، مسند الشهاب: ج ١ ص ٩٠.

٢. ثواب الأعمال: ص ١٤٠، مكارم الأخلاق: ص ١٨٩، وسائل الشيعة: ج ٩ ص ٣٩٣ ح ١٢٣١٤، مسند الشهاب: ج ١ ص ٩١.

٣. هذا التصحيف بالزيادة في أحد الحديثين والنقيصة في الآخر.

٤. كتب سماحة آية الله الشيخ علي الأحمدي الميانجي؈ في هامش الكتاب معلّقاً على الحديث قائلاً: «أي كلّ خلق يصير بسبب التكرار عادة حتّى يصير كالفطري، وخُصّ ذلك بالمؤمن لتحريضه على اعتياد المكارم وترك الرذائل».

٥. المواعظ العددية: ص ٣١.

وفي تصحيحه للطبعة اللّاحقة جعل كلّ حديث في سطر مستقلّ، فجُعلت الأحاديث المذكورة بهذه الصورة:

١٨٧. خَصَّ البَلاء مَن عَرفَ النّاسَ، وَعاشَ فيهِم مَن لَم يَعرِفهُم.

١٨٨. يُطبَعُ المُؤمنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ.

١٨٩. لَيسَ الخيانَةُ وَالكَذِبَ في الدِّينِ.

مع أنّنا إذا راجعنا المصادر الحديثية لم نجد الحديثين الأخيرين بهذا اللفظ، وإنّما الموجود فيها هو:

١٩٠. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ، لَيسَ الخيانَة وَالكَذِب.[١]

كما ورد هذا المضمون بألفاظ مقاربة أيضاً نظير:

١٩١. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خَصلَةٍ، وَلا يُطبَعُ عَلى الكَذِبَ، وَلا عَلى الخيانَةَ.[٢]

١٩٢. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى الخِلالِ كُلِّها، إلاّ الكَذِبَ وَالخيانَةَ.[٣]

١٩٣. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خَلَّةٍ، لَيسَ الخيانَةَ وَالكَذِبَ.[٤]

١٩٤. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ شَيءٍ، إلّا الخيانَةَ وَالكَذِبَ.[٥]

١٩٥. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خَلَّةٍ، غَيرَ الخيانَةِ وَالكَذِبِ.[٦]

فقوله: «لَيسَ الخيانةُ والكذبُ في الدِّينِ» لا نجد له أثراً في النصوص الواردة،

---

١. الدرّ المنثور: ج ٣ ص ٢٩٠، الجامع الصغير: ج ٢ ص ٧٦٢ ح ١٠٠١٤، كنز العمّال: ج ٣ ص ٤٦٨ ح ٧٤٦٧، مسند الشهاب: ج ١ ص ٣٤٤ ح ٥٩٠.

٢. تحف العقول: ص ٥٥

٣. مسند أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٢٥٢، الدرّ المنثور: ج ٣ ص ٢٩٠، كنز العمّال: ج ١ ص ١٦٦ ح٨٣٣.

٤. كنز العمّال: ج ١ ص ١٦٧ ح ٨٣٦.

٥. السنن الكبرى: ج ١٠ ص ١٩٧، الدرّ المنثور: ج ٣ ص ٢٩٠، كنز العمّال: ج ١ ص ١٦٦ ح ٨٣٤.

٦. كنز العمّال: ج ١ ص ١٦٧ ح ٨٣٥.

وسبب ذلك هو أنّه لم تميّز النصوص بعضها عن البعض الآخر في كتاب المواعظ العددية، ممّا أدّى إلى أن تختلط الأحاديث فلا يُعلم أولها من آخرها، ممّا انجرّ إلى وقوع الخطأ في علامات الترقيم، وبالتالي صار الحديث الواحد حديثين.

وأمّا قوله: «في الدين» في آخره فهو إضافة توضيحية من المصحّح أو المؤلّف، ولا أثر لها في النصوص الواردة. وسبب هذه الإضافة هو أنّه لمّا جعل المقطع «ليس الخيانة والكذب» حديثاً مستقلّاً صار معناه غامضاً، فأُضيف إليه «في الدين» بتصوّر أنّ المراد منه ذلك.

ويشهد لما ذكرنا مضافاً إلى عدم ورود الحديث بهذا اللفظ في شيء من المصادر، أنّنا إذا راجعنا الأحاديث الواردة في كتاب المواعظ العددية وجدنا أنّ المصدر لغالبها هو كتاب مسند الشهاب، ولهذا نراها بنفس النصّ، بل بنفس التسلسل أيضاً، وعند مراجعة الحديث المذكور في «مسند الشهاب» نجده بالشكل التالي:

١٩٦. يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلى كُلِّ خُلُقٍ، لَيسَ الخيانَة وَالكَذِب.[١]

وهذا التصحيف صار سبباً لوقوع الشيخ آية الله علي الأحمدي الميانجي في الخطأ في فهم الحديث، فعلّق عليه بما سبق نقله أوّل النموذج، مع أنّ ما ذكره أجنبي عن الحديث بالمرّة، والمراد من الحديث كما يظهر من النصوص التي نقلناها عن مصادر عديدة هو ذمّ الكذب والخيانة، وأنّ الإيمان لا يجتمع مع هاتين الخصلتين.

نعم، ينبغي القول إنّ هذا النوع من التصحيف نادر في كتب الحديث؛ لأنّ الغالب فيها هو ذكر الأحاديث مع الأسانيد، وهو كافٍ لتمييز الأحاديث عن بعضها.

فذلكة البحث

١. الهدف من عقد هذا الفصل هو معرفة جذور التصحيف لأجل التعرّف على التصحيفات المشابهة الواقعة في الحديث من جانب، واختيار العلاج المناسب من جهةٍ أُخرى.

---

١. مسند الشهاب: ج ١ ص ٣٤٤ ح ٥٩٠.

٢. عند البحث عن جذور التصحيف لا يعنينا تأثير النماذج المذكورة للتصحيف على معنى الحديث أو عدم تأثيرها، إذ المهمّ هو استكشاف الجذور. نعم من خلاله قد نتعرّف على نماذج ذات تأثير على معنى الحديث.

٣. اتّضح ممّا ذكرناه أنّ جذور التصحيف متنوّعة، فمنها ما يرجع إلى نفس الكتابة، ومنها ما يرجع إلى الناسخ، ومنها ما يرجع إلى النطق، ومنها ما يرجع إلى ضعف ثقافة الراوي، ومنها ما يرجع إلى أساليب الطباعة والنشر في العصر الحاضر.

٤. بعض الجذور المذكورة له نماذج أكثر من غيره، فما يرجع إلى نفس الكتابة له شيوع أكثر في الحديث باعتبار سريانه على مدى الزمان، مضافاً إلى أنّ الخطّ الكوفي ـ المسبّب للكثير من التصحيفات ـ هو من أقسام هذا السبب.

٥. ذكرنا في «ما يرجع إلى الكتابة» أربعة أقسام هي: الخطّ الكوفي، التشابه بين أشكال الكلمات، التشابه بين مجموع كلمتين أو أكثر مع كلمتين أُخريين، عدم الفواصل بين الكلمات، فمع أهمّية القسمين الأخيرين وتأثيرهما على المعنى لم أجد من تعرّض لهما، فلابدّ من إمعان النظر في الأحاديث من هذه الزاوية.

٦. ذكرنا في «ما يرجع للناسخ» ستّة أقسام، وسلّطنا الأضواء على القسمين الأخيرين منهما «قراءة جزء الكلمة مرّتين» و«قراءة الحرف الأخير من الكلمة مرّتين»؛ وذلك باعتبارهما من الجذور التي لم تذكر حتّى الآن ولها نماذج متنوّعة في الحديث.

الفصل الرابع

ما يكشف عن التصحيف

اتّضح ممّا ذكرناه في الفصول السابقة أنّ التصحيف أمرٌ واقع في الحديث لا محالة، وأنّ له آثاراً سلبية مختلفة، وعليه فلابدّ من إبداء السبل العلاجية لهذه المشكلة؛ فكما أنّ الإنسان قد يصاب ببعض الأمراض، كذلك الحديث قد يصاب ببعض العوارض ومنها التصحيف. وكما أنّنا لا نعامل المرضى معاملة الموتى، كذلك ينبغي لنا ألّا نسقط هذه الأحاديث عن الحجّية بالمرّة ونعاملها معاملة الأحاديث الموضوعة رأساً، وإنّما ينبغي لنا الكشف عن التصحيفات الطارئة عليها أوّلاً، وإبداء العلاج المناسب ثانياً.

والذي نبغيه في هذا الفصل من الكتاب هو استعراض الأُمور التي من شأنها الكشف عن التصحيف، وقدح هذا الاحتمال في ذهن الباحث؛ لئلّا يُبتلى بالآثار السلبية للتصحيف.

والذي توصّلت إليه أثناء مطالعاتي في الحديث والدقّة فيه هو أنّ جملة من الأُمور يمكن من خلالها الظنّ بوقوع التصحيف، فلكي أضفي على الموضوع صبغة عملية، خصّصت لها هذا الفصل من الكتاب، عسى أن يكون قبساً ينير لنا هذا الطريق.

و إنّني لا أدّعي استقصاء الأُمور الكاشفة عن التصحيف أو حصرها فيما ذكرته، بل أذكر ما عثرت عليه وتوصّلت إليه أثناء مطالعاتي وعملي على الحديث، وأفتح بهذا المقدار باب البحث للآخرين، إذ قد توجد أُمور أُخرى من شأنها الكشف عن التصحيف لم ألتفت إليها.

و بما أنّ هذه الأُمور ليست مترتّبة على بعضها البعض، بل كلّ منها في عرض الآخر، فقد جعلتها ضمن مجموعتين رئيسيتين هما:

١. ما يرجع إلى عدم انسجام الحديث مع بعض الأُمور الخارجية ـ من الاستعمال القرآني، أو الحديثي، أو اللغوي، أو الثوابت الفقهية، أو التاريخ، أو غيرها ـ وجعلتها تحت عنوان «الدلالات الخارجية».

٢. ما يرجع إلى فقدان نصّ الحديث لبعض الخصوصيات، وأطلقنا عليه عنوان «الدلالات الداخلية».

١. الدلالات الخارجية

أ ـ الاستعمال القرآني

بما أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله هو المبعوث بالقرآن والمبلّغ لمبادئه وأحكامه، فلا يعقل أن يتكلّم بما يخالفه، وكذلك أهل بيته عليهم السلام الذين هم خلفاؤه وأوصياؤه، فكلام المعصوم عليه السلام لا يمكن أن يخالف القرآن الكريم، فإذا رأينا في الحديث ما يخالف القرآن فهو ممّا ينبئ إمّا عن الدسّ والوضع، أو وجود خلل في النقل من وقوع التصحيف أو غيره، فمن ذلك:

النموذج الأوّل:

١٩٧. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أبيهِ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن عُمَرَ بنِ أُذَينَةَ، عَنِ الفُضَيلِ وَزُرارَةَ وَمُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن حُمرانَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبا جَعفَرٍ عليه السلام عَن قَولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾[1]، قالَ: نَعَم، لَيلَةُ القَدرِ، وَهيَ في كُلِّ سَنَةٍ في شَهرِ رَمَضانَ، في العَشرِ الأَواخِرِ، فَلَم يُنزَلِ القُرآنُ إلّا في لَيلَةِ القَدرِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾[2]،

---

١. الدخّان: ٣.

٢. الدخان: ٤.

قالَ: يُقَدَّرُ في لَيلَةِ القَدرِ كُلُّ شَيءٍ يَكونُ في تِلكَ السَّنَةِ إلى مِثلِها مِن قابِلٍ، خَيرٍ وَشَرٍّ، وَطاعَةٍ وَمَعصيَةٍ، وَمَولودٍ وَأَجَلٍ أو رِزقٍ، فَما قُدِّرَ في تِلكَ السَّنَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ، وَللهِ عَزَّ وَجَلَّ فيهِ المَشيئَةُ. قالَ: قُلتُ: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[١]، أيَّ شَيءٍ عُنيَ بِذلِكَ؟ فَقالَ: العَمَلُ الصّالِحُ فيها مِنَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ وَأَنواعِ الخَيرِ، خَيرٌ مِنَ العَمَلِ في أَلفِ شَهرٍ لَيسَ فيها لَيلَةُ القَدرِ، وَلَولا ما يُضاعِفُ اللهُ تَبارَكَ وَتَعالى لِلمُؤمِنينَ ما بَلَغوا، وَلَكِنَّ اللهَ يُضاعِفُ لَهُمُ الحَسَناتِ بِحُبِّنا.[٢]

فإنّ الحديث في مقام بيان المراد من الليلة المباركة، وأنّها ليلة القدر، وأنّه يفرق فيها كلّ أمر حكيم كما ورد في الآية المباركة، ثمّ ذكرت الرواية هذه العبارة: «فَما قُدِّرَ في تِلكَ السَّنَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ»، في حين أنّ الكلام عن الليلة المباركة في الآية والتي يراد بها ليلة القدر وتقدّر فيها الأُمور، كما أنّ مفاد الآية الكريمة: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، هو أنّ قضاء الأُمور في خصوص ليلة القدر لا في تمام السنة كما يبدو من هذه العبارة[٣]. فهذه العبارة تتنافى مع ظاهر الآية الكريمة.

لكنّنا إذا ما راجعنا النصّ في المصادر الحديثية الأُخرى وجدناه كالتالي:

١٩٨. ٢) في كتاب من لا يحضره الفقيه: وَسَأَلَ حُمرانُ أَبا جَعفرٍ عليه السلام عَن قَولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾، قالَ: هيَ لَيلَةُ القَدرِ، وَهيَ في

---

١. القدر: ٢.

٢. الكافي: ج ٤ ص ١٥٧ ح ٦.

٣. ليعلم أنّ المراحل المذكورة في قوله: «فَما قُدِّرَ في تِلكَ السَّنَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ»، وهي: «التقدير، القضاء، الحتمية أو الإحكام» مترتّبة على بعضها البعض. فالتقدير يكون أوّلاً، ثمّ يكون القضاء، ثمّ يكون الإحكام والحتمية، ولا يكون قضاء إلّا لما قدّر، كما لا تكون حتمية إلّا لما قضي. والقضاء لا يعني عدم قابلية المقضي للتغيير كما قد يتصوّر البعض، ولهذا ورد في الروايات الكثيرة الإشارة إلى أنّه يمكن تغيير القضاء ببعض الأعمال، كما يمكن رفع الحتمية ببعض الأعمال أيضاً؛ فصلة الرحم تزيد في العمر، وعمر الإنسان من المقدّرات، «والدعاء يردّ القضاء وقد أُبرم إبراماً» كما في الروايات الشريفة، وهو رفع للحتمية.

وبما أنّ القضاء له زمان معيّن وهو ليلة القدر كما دلّت الآية الكريمة، فهو يقتضي أن يكون التقدير فيها أيضاً؛ لأنّه سابق على القضاء، بل هو معنى «القدر». وعلى أيّ حال، فالتقدير والقضاء كلاهما في ليلة القدر لا في غيرها.

كُلِّ سَنَةٍ في شَهرِ رَمَضانَ في العَشرِ الأَواخِرِ، وَلَم يُنزَلِ القُرآنُ إلّا في لَيلَةِ القَدرِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ قالَ: يُقَدَّرُ في لَيلَةِ القَدرِ كُلُّ شَيءٍ يَكونُ في تِلكَ السَّنَةِ إِلَى مِثلِها مِن قابِلٍ، مِن خَيرٍ أَو شَرٍّ، أَو طاعَةٍ أَو مَعصيَةٍ، أَو مَولودٍ أَو أَجَلٍ أَو رِزقٍ، فَما قُدِّرَ في تِلكَ اللَّيلَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ، وَللهِ عَزَّ وَجَلَّ فيهِ المَشيئَةُ. قالَ: قُلتُ لَهُ: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾، أَيَّ شَيءٍ عَنى بِذَلِكَ؟ فَقالَ: العَمَلَ الصّالِحَ في لَيلَةِ القَدرِ، وَلَولا ما يُضاعِفُ اللهُ تَبارَكَ وَتَعالى لِلمُؤمِنينَ ما بَلَغُوا، وَلكِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُضاعِفُ لَهُمُ الحَسَناتِ.[1]

فالحديث واحد بلا ريب، وراويه واحد وهو حمران بن أعين، والإمام واحد وهو الإمام الباقرعليه السلام. وقد وقع التصحيف في نقله، والصحيح فيه: «فَما قُدِّرَ في تِلكَ اللَّيلَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ».

نعم قد يتأول البعض معنى العبارة: «فَما قدّرَ في تِلكَ السَّنَةِ وَقُضيَ فَهوَ المَحتومُ» كي لا تتنافى مع الآية، إلّا أنّ التأويل خلاف الظاهر، وهو فرع ثبوت النص، ولم تثبت هذه النسخة. بل إنّ الذي يراجع نسخ الكافي الأُخرى يجد في بعضها «فَما قُدّرَ في تِلكَ اللَّيلَةِ»[2]، وهذا يعني أنّ التصحيف قد طرأ على بعض نسخ الكافي. نعم، تعيين النسخة الصحيحة من النسختين بحاجة إلى قرائن أكثر من هذا المقدار، ولسنا بصدده هنا.

النموذج الثاني:

١٩٩. ١) في جامع الأخبار: وعن الصّادِقِعليه السلام أَنَّهُ قال: مَن أَرادَ أَن يَكثُرَ مالُهُ وَوَلَدُهُ ويُوَسَّعَ رِزقُهُ عَلَيهِ، فَليَتَّخِذَ فَصّاً مِن عَقيقٍ، وَليَنقُش عَلَيهِ: ما شاءَ

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ١٥٨ ح ٢٠٢٤، ثواب الأعمال: ص ٦٧، بحار الأنوار: ج ٩٤ ص ١٩ ح ٤١ نقلاً عن ثواب الأعمال.

٢. انظر: الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٧ ص ٦٢٥ ح ٦٦٢٤ حيث ذكر في هامشه ما يلي: «في: بخ، بف، وحاشية بث، والوافي والفقيه والثواب: الليلة».

اللهُ، لا قوّةَ إلّا باللهِ، إن تَرَنِ أَنا أَقَلَّ مِنكَ مالاً وَوَلَداً، أو نفراً، وَاستَغفِروا رَبَّكُم إنَّهُ كانَ غَفّاراً.[1]

وهذا النصّ المنقوش هو مقطع من نصّ الآيتين التاليتين: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[2] ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[3]، فتبقى العبارة «أو نفراً» بين الآيتين المذكورتين، ولا وجه لها بينهما، وبمراجعة النصّ يتّضح حاله حيث نجده كالتالي:

٢٠٠. ٢) في مستدرك الوسائل نقلاً عن جامع الأخبار: وَعَنِ الصّادِقِ عليه السلام أَنَّهُ قالَ: مَن أَرادَ أَن يَكثُرَ مالُهُ وَوُلدُهُ وَيُوَسَّعَ رِزقُهُ عَلَيهِ، فَليَتَّخِذ فَصّاً مِن عَقيقٍ وَليَنقُش عَلَيهِ: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ وَيَقرأَ: ﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.[4]

و الرواية واحدة، ومن مصدر واحد وهو كتاب جامع الأخبار، وهذا يعني أنّ التصحيف وقع في النسخة المطبوعة من الكتاب أو بعض نسخه، وسبب التصحيف فيها أمران:

الأوّل: تقارب وتشابه شكل الكلمتين «نفراً» و«يقرأ»، خاصّة إذا حذفنا النقاط منهما.

الثاني: قراءة الحرف الأخير من الكلمة «وولداً» مرّتين؛ مرّة مع «وولداً»، وأُخرى مع واو العطف في قوله: «ونفراً»، فصارت «أو نفراً».

ب ـ الاستعمال الحديثي

قلنا سابقاً إنّ اللغة ظاهرة اجتماعية، وإنها في حال تغيّر وتطوّر مستمرّ، ولهذا فإنّ لها في كلّ زمان مميّزات وشمائل خاصّة تميّزها عن الكلام الصادر في غيره من

---

١. جامع الأخبار: ص ١٣٤.
٢. الكهف: ٣٩.
٣. نوح: ١٠.
٤. مستدرك الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٨ ح ٣٦٤٤.

الأزمنة، ومن خلالها يمكن تحديد الزمان الذي صدر فيه النصّ، سواء كان شعراً أم نثراً.

وهذا الأمر جارٍ في جميع اللغات الحيّة، ولا يخصّ اللغة العربية. فحياة اللغة ـ أياً كانت ـ بتلبيتها متطلّبات المجتمع. وبما أنّ المجتمعات البشرية في تطوّر وتغيّر مستمرّ، فاللغة الحيّة هي تلك التي تلبّي هذه الحاجات وتقدّم للمجتمع ألفاظاً جديدة تناسب متطلّباته. وهذه الخصّيصة تجعل من اللغة ظاهرة لا ثبات لها على منوال واحد، بل تجعلها في تغيّر وتطوّر مستمرّ.

في الوقت ذاته قد يستغني المجتمع عن بعض الألفاظ والتراكيب، فهذه الألفاظ ستخرج عن نطاق استعماله شيئاً فشيئاً، وتندرس بعد فترة من الزمن. ولهذا نجد الحاجة إلى مراجعة كتب اللغة لفهم النصوص القديمة؛ لاشتمالها على ألفاظ لا نستعملها اليوم. بل نجد الحاجة لمراجعة كتب اللغة وأهل الخبرة من أجل فهم الأمثال القديمة[١]، مع أنّ الأمثال في غاية الوضوح عادة، وما ذاك إلّا لاندراس استعمالها نتيجة تغيّر الظروف الاجتماعية والسياسية.[٢]

وبما أنّ الحديث الشريف صدر بلغة عصره، فهو جزء من اللغة الدارجة في ذلك العصر، ويحكمه ما يحكمها، فإذا وجدنا في استعمالاته خلاف ذلك حصل لنا الشكّ في صحّة نقله، ووقوع التصحيف فيه، كما لو كان الحديث مشتملاً على لفظ أو تركيب غير مستعمل في اللغة أو في الروايات الأُخرى، نظير ما يلي:

النموذج الأوّل:

٢٠١. ١) في الكافي: **عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَنِ ابنِ**

---

١. لا شكّ ولا ريب أنّ لفهم الأمثال دوراً هامّاً في فهم الكلام، وبما أنّ استعمال الأمثال رائج في اللغة والحديث، فلفهمها أهمّية بالغة، وتوجد كتب خاصّة بالأمثال، نظير: مجمع الأمثال للميداني.

٢. نظير المثل الوارد في الرواية التالية والذي اندرس استعماله نتيجة لتغيّر الظروف الاجتماعية: «عَنِ الأَصبَغِ بنِ نُباتَةَ قالَ: كَتَبَ عُثمانُ بنُ عَفّانَ ـ حينَ أُحيطَ بِهِ ـ إلى عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليه السلام: أَمّا بَعدُ، فَقَد جاوَزَ الماءُ الزُّبى، **وَبَلَغَ الحِزامُ الطُّبيَينِ...**» بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٤٧٦.

فَضّالٍ، عَمَّن ذَكَرَهُ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ‌عليه السلام قالَ: إِنَّكُم في آجالٍ مَقبوضَةٍ، وَأَيّامٍ مَعدودَةٍ، وَالمَوتُ يَأتي بَغتَةً، مَن يَزرَع خَيراً يَحصِد غِبطَةً، وَمَن يَزرَع شَرّاً يَحصِد نَدامَةً، وَلِكُلِّ زارِعٍ ما زَرَعَ، وَلا يَسبِقُ البَطيءَ مِنكُم حَظُّهُ، وَلا يُدرِكُ حَريصٌ ما لَم يُقَدَّر لَهُ، مَن أُعطِيَ خَيراً فَاللهُ أَعطاهُ، وَمَن وُقِيَ شَرّاً فَاللهُ وَقاهُ.[1]

فإنّ التعبير بـ«الآجال المقبوضة» غير مستعمل في الحديث إلّا في هذه الرواية، بل هو غير مستعمل في اللغة أيضاً؛ لأنّ الأجل منقوص وليس مقبوضاً، وإنّما المقبوض هو الروح. وهذا كاشف عن وقوع الخلل في نقله والتصحيف فيه، وسبب التصحيف ـ على تقدير ثبوته ـ واضح وهو تقدّم حرف على آخر مع عدم التنقيط.

وبمراجعة النصّ في المصادر الأُخرى نجد أنّه لم يرد بهذا اللفظ عن الإمام الصادق إلّا في الكافي، ولا نجد رواية أُخرى عن الإمام الصادق‌عليه السلام بهذا المضمون سوى ما في إرشاد القلوب الذي هو من الكتب المتأخّرة والضعيفة، حيث ورد فيه كالتالي:

٢٠٢. ٢) وعَن أَبي عَبدِ اللهِ‌عليه السلام قال: إِنَّكُم في آجالٍ مَنقوصَةٍ، وَأَيّامٍ مَعدودَةٍ، وَالمَوتُ يَأتي بَغتَةً، مَن زَرَعَ خَيراً يَحصِد غِبطَةً، وَمَن زَرَعَ شَرّاً يَحصِد نَدامَةً، وَلِكُلِّ زارِعٍ ما زَرَعَ، لا يَسبِقُ البَطيءَ مِنكُم حَظُّهُ، وَلا يُدرِكُ حَريصٌ ما لَم يُقَدَّر لَهُ، مَن أُعطِيَ خَيراً فَاللهُ أَعطاهُ، وَمَن وُقِيَ شَرّاً فَاللهُ وَقاهُ.[2]

نعم روي هذا النصّ في تحف العقول عن الإمام العسكري‌عليه السلام كالتالي:

٢٠٣. ٣) إِنَّكُم في آجالٍ مَنقوصَةٍ، وَأَيّامٍ مَعدودَةٍ، وَالمَوتُ يَأتي بَغتَةً، مَن يَزرَع خَيراً يَحصِد غِبطَةً، وَمَن يَزرَع شَرّاً يَحصِد نَدامَةً، لِكُلِّ زارِعٍ ما

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٤٥٨ ح ١٩.

٢. إرشاد القلوب: ج ١ ص ١٨٢.

زَرَعَ، وَلا يَسبِقُ بَطيء بِحَظِّهِ، وَلا يُدرِكُ حَريصٌ ما لَم يُقَدَّر لَهُ، مَن أُعطِيَ خَيراً فاللهُ أَعطاهُ، وَمَن وُقِيَ شَرّاً فاللهُ وَقاهُ.[١]

إلّا أنّ الاعتماد على متن إرشاد القلوب وترجيحه على متن كتاب الكافي مشكل، كما أنّ الاعتماد على رواية تحف العقول مع كونها عن إمام آخر مشكل أيضاً.

لكنّ الموجود في هامش الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي: ما يلي: «في: ه، بر، والوافي: منقوصة»، وهي دالّة على أنّ الوارد في بعض نسخ الكافي هو «منقوصة» أيضاً. وعلى أيّ حال، فترجيح نسخة على أُخرى بحاجة إلى قرائن أكثر، وستأتي للبحث تتمّة في الفصل الأخير من الكتاب إن شاء الله تعالى.[٢]

النموذج الثاني:

٢٠٤. ١) في كشف الخفاء: تَزَوَّجوا في الحِجرِ الصّالِحِ، فَإِنَّ العِرقَ دَسّاسٌ.[٣]

فإنّ التعبير بـ«الحجر الصالح» غير مستعمل في الحديث الشريف، ولهذا يُثار الشكّ في صحّة متنه، وبمراجعته في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٠٥. ٢) في مكارم الأخلاق وغيره: تَزَوَّجوا في الحُجزِ الصّالِحِ، فَإِنَّ العِرقَ دَسّاسٌ.[٤]

والمراد بالحُجز الصالح هو ما أوضحه الزمخشري في فائقه قائلاً:

في الحديث: «تَزَوَّجوا في الحُجزِ الصّالِحِ، فَإِنَّ العِرقَ دَسّاسٌ» هو الأصل والمنبت. وقيل: هو فصل ما بين فخذ الرجل والفخذ الأُخرى من عشيرته، سُمّيَ بذلك لأنّه يحتجز بهم؛ أَي يمتنع، وإن روي بالكسر بمعنى الحِجزة، كناية عن العفّة وطيب الإزار.[٥]

---

١. تحف العقول: ص ٤٨٩، بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ٣٧٣ نقلاً عن تحف العقول.

٢. تحت عنوان «روايات أهل السنّة».

٣. كشف الخفاء: ج ٢ ص ٥٩.

٤. مكارم الأخلاق: ص ١٩٧، الجامع الصغير: ج ١ ص ٥٠٥ ح ٣٢٨٣، كنز العمّال: ج ١٦ ص ٢٩٦ ح ٤٤٥٥٩.

٥. الفائق في غريب الحديث: ج ١ ص ٢٢٩ «حجز»، وانظر: النهاية في غريب الحديث: ج ١ ص ٣٤٥ «حجز»، لسان العرب: ج ٥ ص ٣٣٢ «حجز».

ج ـ نسخ الحديث الأُخرى

من جملة ما يكشف عن وقوع التصحيف في الحديث الشريف هو المقارنة بين النسخ المختلفة للحديث الواحد؛ سواء كانت من مصدر واحد، أم من مصادر عديدة، فأغلب الأحاديث وردت في كتب عديدة، ولكلّ كتاب منها نسخ عديدة، فإذا قمنا بالمقارنة بين نسخ الحديث وقفنا على التصحيفات الطارئة عليه، ولعلّ المقارنة بين ما ورد في المطبوع من الكتب الحديثية المعتبرة كالكتب الأربعة، وبين ما نقل في الجوامع الحديثية كبحار الأنوار ووسائل الشيعة عن هذه المصادر هو من أوضح مصاديق ذلك. ويمكنك العثور على العديد من نماذجه باستقراء النماذج السابقة، ومن نماذجه:

النموذج:

٢٠٦. ١) في الكافي: **عَلِيُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن سَيفِ بنِ عَميرَةَ، عَن سُلَيمانَ بنِ عَمرٍو قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام يَقولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يَستَجيبُ دُعاءً بِظَهرِ قَلبٍ ساهٍ، فَإِذا دَعَوتَ فَاقبِل بِقَلبِكَ، ثُمَّ استَيقِن بِالإِجابَةِ.**[1]

٢٠٧. ٢) وفي الكافي أيضاً: **عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خالِدٍ، عَن إِسماعيلَ بنِ مِهرانَ، عَن سَيفِ بنِ عَميرَةَ، عَمَّن ذَكَرَهُ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يَستَجيبُ دُعاءً بِظَهرِ قَلبٍ قاسٍ.**[2]

٢٠٨. ٣) وفي عدّة الداعي: **روى سليمان بنُ عمر قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام يَقولُ: إِنَّ اللهَ لا يَستَجيبُ دُعاءً بِظَهرِ قَلبٍ ساهٍ، فَإِذا دَعَوتَ فاقبِل بِقَلبِكَ،**

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٤٧٣ ح ١، وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٥٣ ح ٨٧٠٢، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٣٠٥ ح ١ نقلاً عن عدّة الداعي.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٤٧٤ ح ٤، عدّة الداعي: ص ١٣٨، وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٥٤ ح ٨٧٠٤، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٣٠٥.

ثُمَّ استَيقِن بِالإِجابَةِ.[١]

فهذا الحديث واحد، ولكن وقع التصحيف في المصادر الأصلية له، ممّا صار سبباً لتعدّد نسخه، ثمّ انتقل اختلاف النسخ إلى الكافي وما تلاه من المصادر، فنجده مروياً بشكلين وبسندين كلاهما ينتهي إلى سيف بن عميرة، في أحدهما: «بِظَهرِ قَلبٍ قاسٍ» وفي الآخر «بِظَهرِ قَلبٍ ساهٍ».

كما روي نظير هذا النصّ عن النبيّ ﷺ، فمن ذلك:

٢٠٩. في مستدرك الوسائل نقلاً عن القُطب الراوَندي في الدعوات: **قالَ النَّبيُّ ﷺ: ادعوا اللهَ وَأَنتُم موقِنونَ بِالإِجابَةِ، وَاعلَموا أَنَّ اللهَ لا يَستَجيبُ دُعاءً مِن قَلبٍ لاهٍ.**[٢]

٢١٠. وفي بحار الأنوار: **وَرَأَينا في كِتابِ الأَدعَيةِ المَروِيَّةِ مِنَ الحَضرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِلسَمعانِيِّ بِإِسنادِهِ المُتَّصِلِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: ادعوا اللهَ وَأَنتُم موقِنونَ بِالإِجابَةِ، وَاعلَموا أَنَّ اللهَ لا يَستَجيبُ دُعاءً مِن قَلبٍ غافِلٍ لاهٍ.**[٣]

وهو مؤيد للنسخة التي ورد فيها: «بِظَهرِ قَلبٍ ساهٍ».

د ـ أخلاق المعصوم وسيرته

الذي يلاحظ المجتمع الذي نعيش فيه أو المجتمعات الأُخرى يجد أنّ جملة من الآداب تحكم أفراده، فلا يستطيع الفرد فعل ما شاء وإن كان سائغاً بلحاظ ديني وقانوني؛ فمثلاً يسوغ للرجل شرعاً تقبيل زوجته وأُمّه وأُخته، إلّا أنّ العرف لا يستسيغ تقبيل الزوجة أمام الآخرين، وهكذا. وبما أنّ الهدف من بعثة نبيّنا الأعظم هي إتمام مكارم الأخلاق كما ورد في بعض الروايات، فلا يعقل أن يأتي بأفعال لا

---

١. عدّة الداعي: ص ١٣٨، مكارم الأخلاق: ص ٢٧٠.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ١٩١ ح ٥٦٥٧، الدعوات: ص ٣٠ ح ٦١.

٣. بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٣٢١.

تنسجم مع هذه المكارم الأخلاقية، فإذا رأينا في الحديث الشريف شيئاً من ذلك انقدح احتمال التصحيف في ذلك الحديث، نظير النموذج التالي:

النموذج

٢١١. ١) في تفسير نور الثقلين: **وَقَد رويَ في الحَديثِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ قالَ: استَأذَنتُ عَلى رَسولِ اللهِ ﷺ، فَدَخَلتُ عَلَيهِ في مَشرَبَةِ أُمِّ إبراهيم، وَإِنَّهُ لَمُضطَجِعٌ عَلى حَفصَةٍ، وَإِنَّ بَعضَهُ عَلى التُرابِ، وَتَحتَ رَأسِهِ وِسادَةٌ مُحشوَّةٌ ليفاً، فَسَلَّمتُ عَلَيهِ، ثُمَّ جَلَستُ فَقُلتُ: يا رَسولَ اللهِ ﷺ، أَنتَ نَبيُّ اللهِ وَصَفوَتُهُ وَخيرَتُهُ مِن خَلقِهِ، وَكِسرى وَقيصَرُ عَلى سُرُرِ الذَّهَبِ وَفُرُشِ الدّيباجِ وَالحَريرِ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: أُولَئِكَ قَومٌ عُجِّلَت طَيِّباتُهُم، وَهيَ وَشيكَةُ الانقِطاعِ، وَإِنَّما أُخِّرَت لَنا طَيِّباتُنا.**[1]

فإنّ الحياء لا يسمح لأبناء المجتمع العاديين وممّن ليس له مقام ومنزلة اجتماعية بأن يضطجع على زوجته أمام الآخرين، فكيف يضطجع النبي ﷺ على زوجته أمام أبيها عمر! وهذا ما يثير الشكّ في صحّة المتن ويبدي احتمال التصحيف فيه، وعند مراجعته في المصادر الأُخرى نجده في بحار الأنوار كالتالي:

٢١٢. ٢) **وَقَد رويَ في الحَديثِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ قالَ: استَأذَنتُ عَلى رَسولِ ﷺ، فَدَخَلتُ عَلَيهِ في مَشرَبَةِ أُمِّ إبراهيمَ، وَإِنَّهُ لَمُضطَجِعٌ عَلى خَصفَةٍ، وَإِنَّ بَعضَهُ عَلى التُرابِ، وَتَحتَ رَأسِهِ وِسادَةٌ مُحشوَّةٌ ليفاً، فَسَلَّمتُ عَلَيهِ، ثُمَّ جَلَستُ فَقُلتُ: يا رَسولَ اللهِ ﷺ، أَنتَ نَبيُّ اللهِ وَصَفوَتُهُ وَخيرَتُهُ مِن خَلقِهِ، وَكِسرى وَقيصَرُ عَلى سُرُرِ الذَّهَبِ وَفُرُشِ الدّيباجِ وَالحَريرِ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: أُولَئِكَ قَومٌ عُجِّلَت طَيِّباتُهُم، وَهيَ وَشيكَةُ الانقِطاعِ، وَإِنَّما أُخِّرَت لَنا طَيِّباتُنا.**[2]

---

١. تفسير نور الثقلين: ج ٥ ص ١٥ ح ٢٣ نقلاً عن تفسير مجمع البيان، ميزان الحكمة: ج ٢ ص ٩١٣ ح ٥٩٩٠.

٢. بحار الأنوار: ج ٦٣ ص ٣٢٠، تفسير مجمع البيان: ج ٩ ص ١٤٧، المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ١٠٤.

والخصفة نوع من الفراش يعمل من الخوص[1]، فالنبي كان مضطجعاً على هذا الحصير لا على زوجته حفصة، ويشهد لذلك قوله: «وإنّ بعضه على التراب، وتحت رأسه وسادة محشوة ليفاً» فإنّ المضطجع على زوجته لا يجعل وسادة تحت رأسه كما لا يخفى.

هـ ـ الثوابت الفقهية والعقيدية

إذا ألقينا نظرة على الأحاديث المقبولة والمعمول بها بين العلماء وجدناها موافقة للقرآن الكريم ومنسجمة مع روح الروايات الثابتة والتي يطلق عليها بعض العلماء عنوان «روح الشريعة»، وهي بمثابة الخطوط الحمراء التي لا يمكن تعدّيها. فإذا وجدنا في الأحاديث ما يخالف القرآن أو المسلّمات الفقهية والعقيدية، انبرى احتمال وقوع التصحيف فيها، ومن نماذجه:

النموذج الأوّل:

٢١٣. ١) في الاستبصار: مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ مَحبوبٍ، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مَحبوبٍ، عَن أَبي أَيّوبَ، عَن أَبي عُبَيدَةَ وَالحَلَبِيِّ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: سُئِلَ عَن رَجُلٍ قَتَلَ امرَأَةً خَطَأً وَهيَ عَلى رَأسِ الوَلَدِ تَمخَضُ، قالَ: عَلَيهِ خَمسُمِئَةِ أَلفِ دِرهَمٍ، وَعَلَيهِ دِيَةُ الَّذي في بَطنِها غُرَّةٌ وَصيفٌ، أَو وَصيفَةٌ، أَو أَربَعونَ دِيناراً.[2]

مع أنّ الثابت فقهياً أنّ دية الرجل ألف دينار أو عشرة آلاف درهم، ودية المرأة نصف دية الرجل، وهذه الرواية دلّت على أنّ ديتها خمسمئة ألف درهم، وبمراجعة الحديث في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢١٤. ٢) في الكافي: ابنُ مَحبوبٍ، عَن أَبي أَيّوبَ، عَنِ الحَلَبِيِّ وَأَبي عُبَيدَةَ، عَن

---

١. انظر: لسان العرب: ج ٩ ص ٧١ «خصف»، مجمع البحرين: ج ١ ص ٤١٦ «خصف».

٢. الاستبصار: ج ٤ ص ٣٠١ ح ٨.

أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: سُئِلَ عَن رَجُلٍ قَتَلَ امرَأَةً خَطَأً وَهيَ عَلى رَأسِ الوَلَدِ تَمخَضُ، قالَ: عَلَيهِ الدِّيَةُ خَمسَةُ آلافِ دِرهَمٍ، وَعَلَيهِ لِلَّذي في بَطنِها غُرَّةٌ وَصيفٌ، أو وَصيفَةٌ، أَو أَربَعونَ ديناراً.[1]

وهو موافق للأحاديث الأُخرى المعمول بها بين الفقهاء مع كثرتها ووفرتها والدالّة على تحديد دية الرجل والمرأة.

النموذج الثاني:

٢١٥. ١) في إقبال الأعمال: **يا مَن يَعلَمُ كَيفَ هوَ إِلّا هوَ**، يا مَن لا يَعلَمُ ما هوَ إلّا هو، يا مَن لا يَعلَمُ ما يَعلَمُهُ إِلّا هوَ، يا مَن كَبَسَ الأَرضَ عَلى الماءِ، وَسَدَّ الهَواءَ بِالسَّماءِ، يا مَن لَهُ أَكرَمُ الأَسماءِ، يا ذا المَعروفِ الَّذي لا يَنقَطِعُ أَبداً.[2]

فإنّه مخالف للروايات العقيدية الكثيرة والدالّة على أنّ الله سبحانه لا يحيط به أحد، ولا يعرفه حقّ معرفته أحد، بل لا يدركه أحد بوهمٍ، نظير الرواية التالية:

٢١٦. **مُحَمَّدُ بنُ أَبي عَبدِ اللهِ، عَمَّن ذَكَرَهُ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسى، عَن داوُدَ بنِ القاسِمِ أَبي هاشِمٍ الجَعفَريِّ، قالَ: قُلتُ لِأَبي جَعفَرٍ عليه السلام: ﴿لَّاتُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾[3]؟ فَقالَ:** يا أَبا هاشِمٍ، أَوهامُ القُلوبِ أَدَقُّ مِن أَبصارِ العُيونِ؛ أَنتَ قَد تُدرِكُ بِوَهمِكَ السِّندَ وَالهِندَ وَالبُلدانَ الَّتي لَم تَدخُلها، وَلا تُدرِكُها بِبَصَرِكَ، وَأَوهامُ القُلوبِ لا تُدرِكُهُ، فَكَيفَ أَبصارُ العُيونِ!؟[4]

وغيرها من الروايات الكثيرة، وهذا هو المثير للانتباه بوجود خلل في نقل الحديث، إمّا بتصحيفٍ كما في الغالب أو بغيره، وبمراجعته في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

---

١. الكافي: ج ٧ ص ٢٩٩ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ١٨٥ ح ٢٢.

٢. إقبال الأعمال: ص ٣٤٣.

٣. الأنعام ١٠٣.

٤. الكافي: ج ١ ص ٩٩ ح ١١، وانظر أيضاً: الكافي: ج ١ ص ١٣٤ ح ١، ص ١٣٦ ح ٢.

٢١٧. ٢) في البلد الأمين وغيره: يا مَن لا يَعلَمُ كَيفَ هوَ إلّا هوَ، يا مَن لا يَعلَمُ ما هوَ إلّا هو، يا مَن كَبَسَ الأَرضَ عَلى الماءِ، وَسَدَّ الهَواءَ بِالسَّماءِ، يا مَن لَهُ أَكرَمُ الأَسماءِ، يا ذا المَعروفِ الَّذي لا يَنقَطِعُ أَبداً.[1]

و ـ التأريخ

عند تعاملنا وسبرنا للأحاديث قد نواجه بعض النصوص غير منسجمة مع الواقع التاريخي، فلا يمكننا قبولها، بل نضطرّ لردّها أو تأويلها بوجوه بعيدة، لكنّنا إذا راجعناها في المصادر الأُخرى وجدنا أنّ بعضها منقول بشكل منسجم مع الواقع التاريخي، وأنّ منشأ عدم انسجام الأوّل مع الثابت التاريخي هو التصحيف، نظير النموذج التالي:

النموذج

٢١٨. ١) في مشكاة الأنوار: عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ قالَ: دَخَلتُ عَلى أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام وَقَد صَلّى العَصرَ وَهوَ جالِسٌ مُستَقبِلَ القِبلَةِ في المَسجِدِ، فَقُلتُ: يابنَ رَسولِ اللهِ، إنَّ بَعضَ السَّلاطينِ يَأمَنُنا عَلى الأَموالِ يَستَودِعُناها وَلَيسَ يَدفَعُ إلَيكُم خُمسَكُم، أَفَنُؤَدّيها إلَيهِم؟ قالَ: وَرَبِّ هَذِهِ القِبلَةِ ـ ثَلاثَ مَرّاتٍ ـ لَو أَنَّ ابنَ مُلجَمٍ قاتِلَ أَبي، فَإنّي أَطلُبُهُ يَتَسَتَّرُ لأَنَّهُ قَتَلَ أَبي، ائتَمَنَني عَلى الأَمانَةِ لأَدَّيتُها إلَيهِ.[2]

٢١٩. ٢) وفي بحار الأنوار: عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ قالَ: دَخَلتُ عَلى أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام وَقَد صَلّى العَصرَ وَهوَ جالِسٌ مُستَقبِلَ القِبلَةِ في المَسجِدِ، فَقُلتُ: يابنَ رَسولِ اللهِ، إنَّ بَعضَ السَّلاطينِ يَأمَنُنا عَلى الأَموالِ يَستَودِعُناها وَلَيسَ يَدفَعُ إلَيكُم خُمسَكُم، أَفَنُؤَدّيها إلَيهِم؟ قالَ: وَرَبِّ هَذِهِ القِبلَةِ ـ ثَلاثَ مَرّاتٍ ـ

---

١. البلد الأمين: ص ٢٥٤، جمال الأُسبوع: ص ١١٧، مصباح المتهجّد: ٣٠٢، بحار الأنوار: ج ٩٥ ص ٢٢٠.

٢. مشكاة الأنوار: ص ٥٢، ورواه مرّة أُخرى بهذا النصّ أيضاً: ص ٩٦.

لَو أَنَّ ابنَ مُلجَمٍ قاتِلَ أَبي، فَإِنّي أَطلُبُهُ مُتَسَتِّرٌ لأَنَّهُ قَتَلَ أَبـي، ائتَمَنَني عَـلى الأَمانَةِ لأَدَّيتُها إِلَيه.[1]

فإنّ هذه الرواية مروية عن الإمام الصادق عليه السلام وهو من أبناء القرن الثاني، ويفصله عن ابن ملجم أكثر من قرن، فكيف يقول «فإنّي أطلبه وهو متستّر ـ أو يتستّر ـ لأنّه قتل أبي» في حين أنّ ولادة الإمام الصادق بعد عشرات السنين من قتل ابن ملجم!

إن قلت: المراد هو بيان أهمّية ولزوم أداء الأمانة حتّى لو كان المؤتمِن قاتلاً وفي حال تستّر واختفاء عن الناس، وليس المراد بيان أنّ ابن ملجم في حال تستّر واختفاء.

قلت: بيان هذا الأمر لا يتوقّف على ذكر اسم ابن ملجم، وإنّما يمكن بيانه بشكل كلّي. مضافاً إلى أنّ بيان ما ذكر بالعبارة الواردة في الحديث لا يخلو من تأمّل؛ فإنّ المناسب في بيانه أن يقال: «لو أنّ قاتل أبي ائتمنني على الأمانة لأدّيتها إليه وإن كان متستراً عنّي لأنّه قاتل أبي»، أو نظيرها؛ فهي أوضح في بيان المطلوب.

لكنّنا إذا راجعنا الحديث في المصادر الأُخرى وجدناه كالتالي:

٢٢٠. ٣) في مستدرك الوسائل: عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ قـالَ: دَخَـلتُ عَـلى أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام وَقَد صَلَّى العَصرَ وَهوَ جالِسٌ مُستَقبِلَ القِـبلَةِ فـي المَسجِدِ، فَقُلتُ: يابنَ رَسولِ اللهِ، إِنَّ بَعضَ السَّلاطينِ يَأمَنُنا عَلى الأَمـوالِ يَسـتَودِعُناها وَلَيسَ يَدفَعُ إِلَيكُم خُمسَكُم، أَفَنُؤَدّيها إِلَيهِم؟ قالَ: وَرَبِّ هَذِهِ القِبلَةِ ـ ثَـلاثَ مَرّاتٍ ـ لَو أَنَّ ابنَ مُلجَمٍ قاتِلَ أَبي، فَإِنّي أَطلُبُهُ بِتِرَةٍ لأَنَّهُ قَتَلَ أَبي، ائـتَمَنَني عَلى الأَمانَةِ لأَدَّيتُها إِلَيهِ.[2]

وهو متن منسجم قال ابن منظور في بيان معنى الترة:

«التِّرَةُ: الظلم في الذَّحل، وقيل: هو الذَّحلُ عامّةً. والموتورُ: الذي قُتل له قَتيلٌ فلم يُدرك بدمه».[3]

---

١. بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ١١٧.

٢. مستدرك الوسائل: ج ١٤ ص ١٠ ح ١٥٩٥٦.

٣. لسان العرب: ج ٥ ص ٢٧٣ «وتر».

ز ـ الواقع الخارجي

الذي يتعاطى مع الحديث قد يجد بعض النصوص التي لا تتفّق مع الواقع الخارجي الذي نعيشه، فهذه النصوص مثار للشكّ، ويحتمل قوياً وقوع الخلل في نقلها من التصحيف أو غيره، فإنّ أهل البيت لا يتكلّمون بما يخالف الواقع الذي يعيشه المجتمع، إلّا أن توجد بعض العوامل التي أدّت إلى ذلك وقد خفيت علينا، ولهذا لم نجزم بوقوع الخلل في النقل. ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٢٢١. ١) مكارم الأخلاق: **قالَ النَّبيُّ ﷺ: نِعمَ الإدامُ الخَلُّ؛ ما افتَقَرَ بَيتٌ فيهِ الخَلُّ.**[١]

فإنّ الذي يلاحظ المجتمع الذي نعيش فيه يجد فيه الكثير من الفقراء، مع أنّ بعضهم يقتني في بيته الخل بلا ريب. وبمراجعة الحديث في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٢٢. ٢) في الكافي: **الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُعَلّى بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَليٍّ الوَشّاءِ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: دَخَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ إلى أُمِّ سَلَمَةَ رَضيَ اللهُ عَنها، فَقَرَّبَت إلَيهِ كِسَراً، فَقالَ: هَل عِندَكِ إدامٌ؟ فَقالَت: لا يا رَسولَ اللهِ، ما عِندي إلّا خَلٌّ، فَقالَ عليه السلام: نِعمَ الإدامُ الخَلُّ، ما أَقفَرَ بَيتٌ فيهِ الخَلُّ.**[٢]

٢٢٣. ٣) وفي المحاسن: **عَنهُ، عَن أَبيهِ عَن ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: ما أَقفَرَ بَيتٌ فيهِ الخَلُّ وَالزَّيتُ.**[٣]

---

١. مكارم الأخلاق: ص ١٤٢.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٣٢٩ ح ١، المحاسن: ج ٢ ص ٤٨٦ ح ٥٤١.

٣. المحاسن: ج ٢ ص ٤٨٣ ح ٥٢٤، وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٨٨ ح ٣١٢٧٠.

٢٢٤. ٤) وفي المحاسن أَيضاً: عَنهُ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ‌عليه السلام قالَ: ما أَقفَرَ بَيتٌ فيهِ خَلٌّ. وَبِإسنادِهِ قالَ: ما أَقفَرَ مِن إِدامٍ بَيتٌ فيهِ الخَلُّ.[١]

ومعنى الإقفار هو الخلوّ كما ذكر اللغويون، فكتب ابن فارس في هذا الصدد قائلاً:

«القاف والفاء والراء أصل يدلّ على خلوّ من خير، من ذلك القفر: الأرض الخالية، ومنه القفار: الطعام ولا أدم معه. وفي الحديث: «ما أقفر بيت فيه خلّ»...[٢]

كما كتب الخليل قائلاً:

«القفار: الطعام الذي لا أدم فيه ولا دسم. وفي الحديث: «ما أقفر قوم عندهم خلّ» أي لا يعدمون».[٣]

وفي لسان العرب: «أَقفَر الرجل: أكل طعامه بلا أُدم. وأقـفَر الرجـل إذا لم يـبقَ عنده أُدمٌ».[٤]

فالمراد من قوله: «ما أَقفَرَ بَيتٌ فيهِ الخَلُّ» هو أنّ الخلّ إدام جيّد. فالبيت الذي فيه خلّ لا يعدّ خالياً من الإدام، وإنّما هو ذا إدام.

النموذج الثاني:

٢٢٥. ١) في دعائم الإسلام: وَعَنهُ‌عليه السلام أَنَّهُ قالَ: يا أَهلَ القَرابَةِ، تَزاوَروا وَلا تَـتَحاوَروا، وَتَهادَوا، فَإِنَّ الزِّيارَةَ تُزيدُ فـي المَـوَدَّةِ، وَالمُـحاوَرَةَ تُـحدِثُ القَطيعَةَ، وَالهَدِيَّةَ تُزيلُ الشَّحناءَ.[٥]

فالمحاورة تعني ردّ كلّ من الشخصين الجواب على كلام الآخر، ولهذا كتب ابن

---

١. المحاسن: ج ٢ ص ٤٨٦ ح ٥٤٦.

٢. ترتيب مقاييس اللغة: ص ٨٣٠ «قفر».

٣. ترتيب كتاب العين: ص ٦٧٩ «قفر».

٤. لسان العرب: ج ٥ ص ١١٠ «قفر»

٥. دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٣٢٦ ح ١٢٣٣.

منظور في هذا المجال قائلاً:

المُحاوَرَة: المجاوبة، والتَّحاوُرُ: التجاوب. وتقول: كلّمته فما أحار إليَّ جواباً، وما رجع إليَّ حَويراً ولا حَويرَةً ولا مَحورَةً ولا حِواراً؛ أي ما ردّ جواباً. واستحاره؛ أي استنطقه. وهم يَتَحاوَرون؛ أي يتراجعون الكلام. والمُحاوَرَةُ: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وقد حاوره.[1]

ومن الواضح أنّ المحاورة والتجاوب في الكلام من ضروريات الزيارة والتواصل، والواقع الخارجي يشهد بأنّ التحاور لا يحدث القطيعة، مع أنّ الحديث أمر بالزيارة ونهى عن المحاورة، مع أنّ الزيارة من دون كلام وتحاور فاقدة للفائدة والمحتوى.

وإذا ما راجعنا النصّ في المصادر الأُخرى وجدناه كالتالي:

٢٢٦. ٣) في مستدرك الوسائل نقلاً عن الجعفريات: أَخبَرَنا عَبدُ اللهِ، أَخبَرَنا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَني موسى قالَ: حَدَّثَنا أَبي عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن عَلِيٍّ عليه السلام قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: يا أَهلَ القَرابَةِ، تَزاوَروا وَلا تَجاوَروا، وَتَهادَوا؛ فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تَسُلُّ السَّخيمَةَ، وَالزِّيارَةَ تُثبِتُ المَوَدَّةَ.[2]

٢٢٧. ٤) وفي مستدرك الوسائل أيضاً: وَعَنهُ عليه السلام أَنَّهُ قالَ: يا أَهلَ القَرابَةِ، تَزاوَروا وَلا تَتَجاوَروا، وَتَهادَوا؛ فَإِنَّ الزِّيارَةَ تَزيدُ في المَوَدَّةِ، وَالتَّجاوُرَ يُحدِثُ القَطيعَةَ، وَالهَدِيَّةَ تَسُلُّ الشَّحناءَ.[3]

و هو متن منسجم مع الواقع الخارجي؛ فالمجاورة سبب لكثرة الاحتكاك بين الأفراد من جانب، كما أنّها سبب لظهور بعض العيوب الكامنة من جانب آخر، وكلاهما داع للقطيعة كما لا يخفى.

---

١. لسان العرب: ج ٤ ص ٢١٧ «حور».

٢. مستدرك الوسائل: ج ١٣ ص ٢٠٣ ح ١٥١٠٩ نقلاً عن الجعفريات.

٣. مستدرك الوسائل: ج ١٣ ص ٢٠٥ ح ١٥١١٨.

ح ـ الاستعمال اللغوي

ذكرنا سابقاً أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فردية[1]، وأنّ لغة الحديث هي اللغة السائدة بين أبناء المجتمع، وليست لغة أُخرى كما هو واضح لمن ألقى نظرة على الأحاديث المأثورة عن النبي وآله ﷺ.

من جهةٍ أُخرى فإنّ أبناء اللغة العربية يستخدمون في كلامهم التشبيه والأمثال كثيراً، فإذا استُخدمت هذه التشبيهات أو الأمثال في الحديث الشريف ولم تكن منسجمة مع الأمثال العربية المعروفة آنذاك أو التشبيهات الرائجة في ذلك الوقت، فهو من العلامات الدالّة على وقوع التصحيف في متنه، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٢٢٨. ١) في الفردوس عن النبي ﷺ: **مَثَلُكُم أَيُّها الأُمَّةُ كَمَثَلِ عَسكَرٍ قَد سارَ أَوَّلُهُم وَنودِيَ بِالرَّحيلِ، فَما أَسرَعَ ما يَلحَقُ آخِرُهُم بِأَوَّلِهِم، وَاللهِ ما الدُّنيا مِنَ الآخِرَةِ إلّا كَنَفحَةِ أَرنَبٍ، الجِدَّ الجِدَّ عِبادَ اللهِ، وَاستَعينوا بِاللهِ رَبِّكُم.**[2]

فالتشبيه بنفحة الأرنب غير منسجم مع اللغة؛ إذ ورد في معنى النفح والنفحة ما يلي:

نَفَحَتِ الدابة تَنفَح نَفحاً وهي نَفوحٌ: رَمحت برجلها ورمت بحدّ حافرها ودَفَعَت. وقيل: النَّفحُ بالرِّجل الواحدة، والرَّمحُ بالرجلين معاً. الجوهري: نَفَحَتِ الناقةُ: ضربت برجلها. وفي حديث شُرَيح: أنّه أبطل النَّفحَ؛ أراد نَفحَ الدابة برجلها وهو رَفسُها، كان لا يُلزم صاحبها شيئاً.[3]

وهذا المعنى لا يناسب التشبيه، إذ المراد به كما يبدو من السياق بيان سرعة الوثوب، مع أنّ الأرنب لا يرمح برجله كي يضرب به المثل في هذا الجانب، وهذا

---

١. فلو عاش الإنسان وحيداً في الغابات مثلاً لم تكن له حاجة إلى اللغة؛ لأنّ الهدف من اللغة هو بثّ ما في النفس من حوائج وغيرها للآخرين، فإذا لم يكن أحد لم تكن حاجة للكلام والبيان وصارت اللغة فاقدة المعنى.

٢. الفردوس: ج ٤ ص ١٤٨ ح ٦٤٥٦، كنز العمّال: ج ١٥ ص ٧٩٧ ح ٤٣١٦٣، ميزان الحكمة: ج ٤ ص ٢٨١٩ ح ١٨٤٣٣.

٣. لسان العرب: ج ٢ ص ٦٢٢ «نفح»، وانظر أيضاً: ترتيب كتاب العين: ص ٨١٨ «نفح».

مثار لاحتمال التصحيف في نصّ الحديث، وبمراجعة الأحاديث الأُخرى الواردة في تشبيه الدنيا نجد التشبيه المذكور فيها كالتالي:

٢٢٩. ٢) في المصنّف لابن أَبي شيبة الكوفي: مُعاويَةُ بنُ هِشامٍ، عَن سُفيانَ، عَن عَبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن أَبي مَليحٍ قالَ: قالَ عُمَرُ: ما الدُّنيا في الآخِرَةِ إلّا كَنَفجَةِ أَرنَبٍ.[١]

وقد أوضح ابن الأثير معنى النفجة قائلاً:

وفي حديثٍ آخر أنّه ذكر فتنتين فقال: ما الأُولى عِندَ الآخِرَةِ إلّا كَنَفجَةِ أَرنَبٍ؛ أَي كوثبته من مجثمه، يريد تقليل مدّتها.[٢]

وبه يتّفق التشبيه الوارد في الحديث محل الكلام مع الاستعمال اللغوي، ويصير معناه واضحاً لا غبار عليه.

النموذج الثاني:

٢٣٠. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ العَبّاسِ عَنِ الحَسَنِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن عَليِّ بنِ أَبي حَمزَةَ، عَن أَبي بَصيرٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: قُلتُ لَهُ: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ * فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ * أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[٣]، قالَ: هَذا كانَ بِما كَذَّبوا بِهِ صالِحاً... فَلَم يَبقَ لَهُم ناعِقَةٌ وَلا راغيَةٌ وَلا شَيءٌ إلّا أَهلَكَهُ اللهُ، فَأَصبَحوا في ديارِهِم وَمَضاجِعِهِم مَوتى أَجمَعينَ...[٤]

وعند مراجعة اللغة لا نجد معنىً مناسباً لقوله: «لَم يَبقَ لَهُم ناعِقَةٌ وَلا راغيَةٌ»، فكتب ابن منظور في بيان معنى الناعقة قائلاً:

---

١. المصنّف لابن أبي شيبة الكوفي: ج ٨ ص ١٥٢ ح ٣٤، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: ج ٤، شرح ص ٢٤٥.

٢. النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ٨٨ «نفج».

٣. القمر: الآيات ٢٣ ـ ٢٥.

٤. الكافي: ج ٨ ص ١٨٧ ح ٢١٤.

النَّعيقُ: دعاء الراعي الشاء. ونَعيقُ الغراب ونُعاقِه ونَغيقُه ونُغاقُه: مثل نَهيق الحمار ونُهاقِه، وشَحيجِ البغل وشُحاجِه، وصَهيلِ وصُهال الخيل وزَحير وزُحار. واستعار بعضهم النَّعيقَ في الأرانب. [1]

وقال الطريحي: «النعيق: صوت الغراب، ومنه الغراب الناعق». [2]

وأمّا الراغية ففي لسان العرب:

الرُّغاءُ: صَوتُ ذواتِ الخُفِّ. وما له ثاغيَة ولا راغيةَ: أي ما له شاة ولا ناقةٌ، وقد تقدّم في ثَغا، وكذلك قولهم: أتيته فما أثغى ولا أرغى؛ أي لم يعط شاةً ولا ناقةً كما يقال: ما أخشى ولا أجلَّ. [3]

وبه يتّضح أنّ أحد الكنايات السائدة في كلام العرب قولهم: «ما له ثاغيَة ولا راغيةَ»؛ أي ما له مال، وعند مراجعة الحديث في المصادر الأُخرى نجده في بحار الأنوار نقلاً عن الكافي كالتالي:

٢٣١. ٢) في الروضة: عَليُّ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ عَبّاسٍ، عَنِ الحَسَن بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن عَليِّ بنِ أَبي حَمزَةَ، عَن أَبي بَصيرٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، قالَ: قُلتُ له: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ * فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَـٰلٍ وَسُعُرٍ * أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾... فَلَم يَبقَ لَهُم ثاغيَةٌ وَلا رَاغيَةٌ وَلا شَيءٌ إلّا أَهلَكَهُ اللهُ، فَأَصبَحوا في ديارِهِم وَمضاجِعِهِم مَوتى أَجمَعينَ. [4]

وهو منسجم تمام الانسجام مع الاستعمال الوارد في اللغة كما سبق نقله. علماً أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو كالموجود في

---

١. لسان العرب: ج ١٠ ص ٣٥٦ «نعق»

٢. مجمع البحرين: ج ٣ ص ١٨٠٣ «نعق».

٣. لسان العرب: ج ١٤ ص ٣٢٩ «رغا».

٤. بحار الأنوار: ج ١١ ص ٣٨٨ ح ١٤.

الطبعة المعروفة إلّا أنّه ذكر في هامش قوله: «ناعقة» ما يلي: «في حاشية ن، بح، بف، جت، والمرآة والبحار: ثاغية. وفي الوافي: ناعية». ثمّ ذكر في بيان معنى العبارة ما يلي:

يقال: نعق بغنمه، كمنع وضرب، نعقاً ونعيقاً ونُعاقاً ونَعَقاناً: صاح بها وزجرها، والغرابُ: صاح، والمعنى: لم تبق جماعة منهم يتأتّى منهم النعيق.[1]

وهذا المعنى والتأويل غير منسجم مع السياق واللغة كما هو ظاهر، وسببه هو التصحيف في النسخة المختارة، مع أنّ معنى النسخة الأُخرى والتي وردت في العديد من نسخ الكافي كما أشار إليه في الهامش واضح.

النموذج الثالث:

٢٣٢. ١) في مستدرك الوسائل نقلاً عن كِتابِ المؤمن: عَن أَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام قالَ: قَد فَرَضَ اللهُ التَّحَمُّلَ عَلى الأَبرارِ في كِتابِ اللهِ. قيلَ: وَما التَّحَمُّلُ؟ قالَ: إذا كانَ وَجهُكَ آثَرَ مِن وَجهِهِ التَمَستَ لَهُ.[2]

فلا نعرف للتحمل هذا المعنى المذكور في الرواية، وإذا ما راجعنا الرواية في الكتب الحديثية الأُخرى وفي المصدر الذي نقل عنه المحدث النوري وجدناها كالتالي:

٢٣٣. ٢) في كتاب المؤمن: عَن أَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام قالَ: قَد فَرَضَ اللهُ التَّمَحُّلَ عَلى الأَبرارِ في كِتابِ اللهِ، قيلَ: وَما التَّمَحُّلُ؟ قالَ: إذا كانَ وَجهُكَ آثَرَ عَن وَجهِهِ التَمَستَ لَهُ.[3]

والتمحّل في اللغة هو الاحتيال في طلب الشيء، قال ابن منظور في بيان معنى هذه الكلمة:

---

١. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج١٥ ص ٤٤٥، هامش الحديث ١٥٠٢٩.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٧ ص ٢١٢ ح ٨٠٦٥.

٣. المؤمن: ص ٤٤ ح ١٠٤.

فلان يُماحِلُ عن الإسلام: أي يُماكِر ويُدافِع. وتمَحَّلَ: أي احتال، فَهوَ مُتَمَحِّلٌ. يقال: تَمَحَّل لي خيراً: أي اطلُبه.[١]

وهذا المعنى منسجم تمام الانسجام مع الوارد في الحديث.

ط ـ الأخطاء النحوية

النبي وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين كانوا من قريش، وقريش من أفضل قبائل العرب، وكانوا من بني هاشم، وهم خير بيوت قريش وسادتها، فكان النبيﷺ من أفضل من نطق بالضاد، وهكذا أهل بيته عليهم السلام.

ومن الملامح الواضحة على كلام العرب آنذاك هي الفصاحة والبلاغة، حتى أنّ القرآن الكريم أخذ يتحدّى العرب في آيات عديدة قائلاً:

﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾،[٢] ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾،[٣] ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.[٤]

ممّا يشير إلى مكانة الفصاحة والبلاغة عند العرب آنذاك. ولهذا فمن الطبيعي أن يتّسم كلام النبيﷺ بهذه الصفة وكذلك أهل بيته عليهم السلام. فلا يكون ملحوناً، ولا هزيلاً، فإذا ورد حديث عن النبي أو الأئمّة من أهل بيته عليهم السلام وكان ملحوناً، فلا يعقل أن يكون هذا اللحن قد صدر عنهم، وإنّما سببه نقل الرواة وتصحيفهم له، ومن نماذج ذلك:

---

١. لسان العرب: ج ١١ ص ٦١٦، «محل».

٢. البقرة: ٢٣.

٣. يونس: ٣٨.

٤. هود: ١٣.

النموذج الأوّل:

٢٣٤. ١) في كتاب الدعاء للطبراني:... **اللّٰهُمَّ ما قَصُرَ عَنهُ رَأيي وَضَعُفَ عَنهُ عَمَلي وَلَم تَبلُغهُ أُمنيَتي مِن خَيرٍ وَعدتَهُ أَحَداً مِن عِبادِكَ أَو خَيراً أَنتَ مِعطيهِ أَحَداً مِن خَلقِكَ، فَإِنّي أَرغَبُ إِلَيكَ فيهِ، وَأَسأَلُكَ يا رَبَّ العالَمينَ.**[1]

فإنّ مقتضى القواعد النحوية هو أن تكون كلمة «خير» الثانية مجرورة؛ عطفاً على قوله: «من خيرٍ وعدته أحداً من عبادك»، لا منصوبة. وبمراجعة الدعاء السالف في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٣٥. ٢) وفي المعجم الكبير: **اللّٰهُمَّ ما قَصُرَ عَنهُ رَأيي وَضَعُفَ عِنهُ عَمَلي وَلَم تَبلُغهُ أُمنيَتي مِن خَيرٍ وَعدتَهُ أَحَداً مِن عِبادِكَ أَو خَيرٍ أَنتَ مِعطيهِ أَحَداً مِن خَلقِكَ، فَإِنّي أَرغَبُ إِلَيكَ فيهِ.**[2]

وهذه النسخة صحيحة من الناحية النحوية ويشهد لها ما ورد في تهذيب الكمال[3]، وسبب التصحيف فيها هو قراءة الألف اللّاحقة لها مرّتين.

النموذج الثاني:

٢٣٦. ١) في كتاب المستدرك على الصحيحين: **حَدَّثَنا عَلِيُّ بنُ حَمشاذٍ العَدلُ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ المَغيرَةِ السُّكَّرِيُّ بِهَمدانَ، حَدَّثَنا القاسِمُ بنُ الحَكَمِ العُرَنِيُّ حدّثنا عُبَيدُ اللهِ بنُ الوَليدِ عَن مُحارِبِ بنِ دِثارٍ، عَن ابنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنهما، قالَ: أُهديَ لِرَجُلٍ مِن أَصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ رَأسُ شاةٍ فَقالَ: إِنَّ أَخي فُلاناً وَعيالَهُ أَحوَجُ إِلى هَذا مِنّا، قالَ: فَبَعَثَ إِلَيهِ، فَلَم يَزَل يَبعَثُ بِهِ واحِداً إِلى آخَرَ حَتّى تَداوَلَها سَبعَةُ أَبياتٍ، حَتّى رَجَعَت إِلى الأَوَّلِ ...** .[4]

---

١. الدعاء للطبراني: ص ١٦٥.

٢. المعجم الكبير: ج ١٠ ص ٢٨٣، تهذيب الكمال: ج ٨ ص ٤٢٤.

٣. تهذيب الكمال: ج ٨ ص ٤٢٤.

٤. المستدرك على الصحيحين: ج ٢ ص ٤٨٣.

فإنّ قوله: «فلم يزل يبعث به واحداً إلى آخر» غير مستقيم من الناحية النحوية؛ فإنّ «واحد» فاعل وقد جاء منصوباً. وبمراجعة النصّ في المصادر الحديثية نجده كالتالي.

٢٣٧. ٢) في تفسير القرطبي: وَقالَ ابنُ عُمَرَ: أُهديَ لِرَجُلٍ مِن أَصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ رَأسُ شاةٍ فَقالَ: إنَّ أَخي فُلاناً وَعيالَهُ أَحوَجُ إلى هَذا مِنّا، فَبَعَثَهُ إِلَيهِم، فَلَم يَزَل يَبعَثُ بِهِ واحِدٌ إلى آخَرَ، حَتّى تَداوَلَها سَبعَةُ أَبياتٍ، حَتّى رَجَعَت إِلى أُولَئِكَ ... .[1]

وهذه النسخة صحيحة من الناحية النحوية، وسبب التصحيف في النسخة السابقة هو قراءة الألف اللّاحقة لكلمة «واحد» مرّتين.

هذا وقد مرّت بعض النماذج في مناشئ التصحيف عند الكلام عن قراءة الحرف الأخير مرّتين، فراجع.

ي ـ عنوان الباب

الذي يسبر المصادر الحديثية المعتبرة ـ كالكتب الأربعة وأضرابها ـ يجد أنّ علماءنا ومحدّثينا الأجلّاء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين دقيقون في فهم الأحاديث، ودقيقون في عنونة الأبواب، ودقيقون في إدراج الأحاديث تحت عناوينها المناسبة، فإذا رأينا حديثاً لا ينسجم مع العنوان الذي أدرج تحته، فإنّ هذا مثار للشكّ في دقّة النسخة، واحتمال وقوع التصحيف فيها، ومن ذلك النموذجان التاليان:

النموذج الأوّل:

٢٣٨. ١) أورد الشيخ الكليني في الكافي تحت عنوان «باب أنّ الكفر مع التوبة لا يبطل العمل» الحديث التالي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ مَحبوبٍ وَغَيرِهِ، عَنِ العَلاءِ بنِ رَزينٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن أَبي جَعفَرٍ ؑ قالَ: مَن كانَ مُؤمِناً فَعَمِلَ خَيراً في إيمانِهِ ثُمَّ أَصابَتهُ فِتنَةٌ فَكَفَرَ ثُمَّ تابَ بَعدَ

---

١. تفسير القرطبي: ج ١٨ ص ٢٥.

كُفرِهِ، كُتِبَ لَهُ وَحوسِبَ بِكُلِّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، وَلا يُبطِلُهُ الكُفرُ إذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ.[١]

مع أنّ قوله: «وَحوسِبَ بِكُلِّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، وَلا يُبطِلُهُ الكُفرُ إذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ» لا تنسجم مع عنوان الباب، بل المفروض أن تدلّ الرواية على عدم بطلان عمله السابق بسبب كفره اللّاحق، وإذا ما راجعنا الحديث في الكتب الأُخرى وجدناه كالتالي:

٢٣٩. ٢) في وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، عَن عَلِيِّ بنِ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ مَحبوبٍ وَغَيرِهِ، عَنِ العَلاءِ بنِ رَزينٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ، عَن أَبي جَعفَرٍ عليه السلام قالَ: مَن كانَ مُؤمِناً فَعَمِلَ خَيراً في إيمانِهِ ثُمَّ أَصابَتهُ فِتنَةٌ فَكَفَرَ ثُمَّ تابَ بَعدَ كُفرِهِ، كُتِبَ لَهُ وَحُسِبَ لَهُ كُلُّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، وَلا يُبطِلُهُ الكُفرُ إذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ.[٢]

فالنصّ الصحيح والمنسجم مع عنوان الباب الذي ورد الحديث فيه هو «وَحُسِبَ لَهُ كُلُّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ» كما في نسخة الكافي المذكورة في وسائل الشيعة، لا «وَحوسِبَ بِكُلِّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ» كما في نسخة الكافي المطبوع.

علماً أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو كالتالي: «كُتِبَ لَهُ وَحوسِبَ بِكُلِّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ»[٣]، وفي هامشها: «هكذا في: ه، بر، بف، وحاشية د، ز، وشرح المازندراني والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: حسب. وفي الوسائل: حسب له». وهذا يعني أنّ الوارد في العديد من نسخ الكافي هو: «حسب» لا «حوسب».

وسياق الحديث مؤيّد لنسخة «حسب له» حيث إنّ كلام الإمام عليه السلام حول من كان مؤمناً فعمل خيراً ثمّ أصابته فتنة فكفر، ثمّ آمن، فهل إنّ عمله الذي عمله أيّام إيمانه

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٤٦١ ح ١.
٢. وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ١٠٤ ح ٢١٠٩٩.
٣. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٤ ص ٢٨٧ ح ٣٠٥٠.

السابق باطل بسبب الكفر، أم لا؟ فقال الإمام‌عليه‌السلام: لا يبطل عمله السابق بل يحسب له جميع ما عمله أيام إيمانه، قال‌عليه‌السلام: «مَن كانَ مُؤمِناً فَعَمِلَ خَيراً في إيمانِهِ، ثُمَّ أَصابَتهُ فِتنَةٌ فَكَفَرَ، ثُمَّ تابَ بَعدَ كُفرِهِ، كُتِبَ لَهُ، وَحوسِبَ بِكُلِّ شَيءٍ كانَ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، وَلا يُبطِلُهُ الكُفرُ إِذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ». بل إنّ العبارة الأخيرة من الرواية: «وَلا يُبطِلُهُ الكُفرُ إِذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ» مؤيّدة للتعبير «حُسِبَ لَهُ» أيضاً؛ لأنّها تناسب بقاء الثواب السابق، ولا تناسب محاسبته.

و يؤيّده أيضاً النصوص التالية:

٢٤٠. في تهذيب الأحكام: الحُسَينُ بنُ عَليٍّ، عَن عَليِّ بنِ الحَكَمِ، عَن موسى بنِ بَكرٍ، عَن زُرارَةَ، عَن أَبي جَعفَرٍعليه‌السلام قالَ: مَن كانَ مُؤمِناً فَحَجَّ وَعَمِلَ في إيمانِهِ ثُمَّ قَد أَصابَتهُ في إيمانِهِ فِتنَةٌ فَكَفَرَ ثُمَّ تابَ وَآمَنَ، قالَ: يُحسَبُ لَهُ كُلُّ عَمَلٍ صالِحٍ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، وَلا يَبطُلُ مِنهُ شَيءٌ.[1]

٢٤١. وفي مستدرك الوسائل نقلاً عن دعائم الإسلام: عَن أَبي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّعليه‌السلام أَنَّهُ قالَ: مَن كانَ مُؤمِناً يَعمَلُ خَيراً ثُمَّ أَصابَتهُ فِتنَةٌ فَكَفَرَ ثُمَّ تابَ بَعدَ كُفرِهِ، كُتِبَ لَهُ كُلُّ شَيءٍ عَمِلَهُ في إيمانِهِ، فَلا يُبطِلُهُ كُفرُهُ إِذا تابَ بَعدَ كُفرِهِ.[2]

النموذج الثاني:

أورد الحسين بن سعيد في كتاب الزهد تحت عنوان: «باب الصمت إلّا بخير، وترك الرجل ما لا يعنيه والنميمة» الحديث التالي:

٢٤٢. ١) في كتاب الزهد[3] للحسين بنِ سعيد: عَن صَفوانَ بنِ يَحيى، عَن أَبي خالِدٍ، عَن حَمزَةَ، عَن عُمرانَ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ‌عليه‌السلام قالَ: أَتى النَّبيَّ‌صلى‌الله‌عليه‌وآله أَعرابيٌّ فَقالَ لَهُ: أَوصِني يا رَسولَ اللهِ، فَقالَ: نَعَم، أُوصيكَ بِحِفظِ ما بَينَ رِجلَيكَ.[4]

---

١. تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٤٥٩ ح ٢٤٣.

٢. مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٧٦ ح ٢٩٢، دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٤٨٣ ح ١٧٢٨.

٣. هذا الحديث وفقاً لأكثر نسخ كتاب الزهد.

٤. الزهد: ص ٨ ح ١٤، وعنه بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ٢٧٤ ح ٢١.

مع أنّ الحديث السالف لا دلالة فيه على عنوان الباب أصلاً؛ فليس فيه ذكر الكلام أو الصمت، وعنوان الباب يدور حول الصمت إلّا بخير، وهذا مثير للشكّ في صحّة هذه النسخة وقوّة احتمال وقوع التصحيف فيها، وبمراجعة الحديث في المصادر الأُخرى يتّضح الحال حيث نجده فيها كالتالي:

٢٤٣. ٢) في مشكاة الأنوار: عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: قالَ: أُوصيكَ بِحِفظِ ما بَينَ رِجلَيكَ وَما بَينَ لَحيَيكَ.[١]

واللحيان هما العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان، وتنبت على بشرتهما اللحية، كما يقول علماء اللغة، ولهذا كتب الخليل في بيان معناها ما يلي: «اللحيان: العظمان اللذان فيهما منابت الأسنان من كلّ ذي لحي، والجميع: ألح».[٢]

وكتب فخر الدين الطريحي في هذا المجال قائلاً:

اللحيان ـ بفتح اللّام ـ: العظمان اللذان تنبت اللحية على بشرتهما، ويقال لملتقاهما الذقن، وعليهما نبات الأسنان السفلى، وجمع اللحي لحي على فعول.[٣]

وعليه فيكون معنى الحديث: أُوصيك بحفظ لسانك وفرجك، وهو المناسب لعنوان الباب، وإلّا فإنّ الحديث يكون خارجاً عن الباب الذي أُدرج فيه. ويؤكّد ذلك أنّ الحديث ورد بهذا الشكل الكامل في بعض نسخ كتاب الزهد أيضاً.[٤]

٢. الدلالات الداخلية

أ ـ فقدان الانسجام

الكلام القويم والرصين له مقوّمات عديدة، أحدها أن يكون مترابط الأجزاء، منسجم العبارات، فالعبارات التي هي بمنزلة لبنات الجدار إذا لم تكن منسجمة لم يكن

---

١. مشكاة الأنوار: ص ٦٠.

٢. ترتيب كتاب العين: ص ٧٣٢ «لحي».

٣. مجمع البحرين: ج ٣ ص ١٦٢٦ «لحا».

٤. انظر: الزهد بتحقيق مهدي غلام علي، طبع مؤسسة دار الحديث.

الكلام رصيناً، وإنّما يكون متيناً إذا كان أوّله مناسباً وملائماً لآخره؛ كما أنّ أحجار الجدار إذا لم تكن متناسقة وبحجم واحد لا يحصل بين أجزاء الجدار الترابط المطلوب، وبالتالي يكون الجدار ضعيفاً.

فما يقصد بيانه للمخاطب بعبارات عديدة له ركنان؛ أحدهما: معاني كلّ جملة من هذه الجملات وهي بمنزلة قوام نفس اللبنات. والثاني: وجود الترابط بين العبارات، وذلك بأن تُصاغ بشكل منطقي ومقبول عند المخاطب. فإذا توفّر هذان الركنان كان الكلام رصيناً، والمعنى مقبولاً، وإذا انتفى أحدهما خرج الكلام عن حدّ الرصانة، ودخل في حيّز الكلام الهزيل وغير المترابط.

وبما أنّ نبيّنا الأعظمﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام هم سفراء الله في خلقه ومظاهره فيهم، فلابدّ أن يكون كلامهم من أفضل الكلام معنىً، وأكثره انسجاماً وترابطاً، خصوصاً وأنّ النبيﷺ قد بُعث في أُمّة فصيحة بليغة، فلابدّ ألّا يكون كلامه هزيلاً وغير مترابط الأجزاء، أو غير مستقيم المعنى.

فإذا كان لفظ الحديث غير مترابط، أو كان غير منسجم المعنى أو نحو ذلك، احتُمل قوياً وجود التصحيف فيه، فلابدّ من مراجعته في المصادر الأُخرى. نظير النماذج التالية:

النموذج الأوّل:

٢٤٤. ١) في حلية الأولياء عن مجاهد: إنَّ رَجُلاً جاءَ النَّبيَّﷺ فَقالَ: يا رَسولَ اللهِ، دُلَّني عَلى عَمَلٍ يُحِبُّني اللهُ تَعالى عَلَيهِ وَيُحِبُّني النّاسُ عَلَيهِ. فَقالَ: أَمّا ما يُحِبُّكَ اللهُ عَلَيهِ فالزُّهدُ في الدُّنيا، وَأَمّا ما يُحِبُّكَ النّاسُ عَلَيهِ فانبِذ إِلَيهِم هَذا القِنّاءَ.[1]

فإنّ العبارة الأخيرة غير منسجمة مع الحديث، حيث إنّ السائل طلب من النبيﷺ تعليمه عملاً يوجب حبّ الناس إيّاه، فأجابه أن ألقِ وانبذ إليهم القنّاء، والقنّاء

١. حلية الأولياء: ج ٨ ص ٤٢.

لغةً هو الخيار؛ قال ابن منظور في هذا المجال: «القِثّاء: الخيار، الواحدة قِثّاءة».[١]

ولا ريب أنّ نبذ الخيار للناس لا يوجب محبّتهم له، فالجواب غير منسجم مع السؤال، وهو ممّا يكشف عن وقوع التصحيف والخلل في نقل الحديث. وإذا ما راجعنا الحديث في المصادر الأُخرى وجدناه في كنز العمّال كالتالي:

٢٤٥. ٢) عن مجاهد: إنَّ رَجُلاً جاءَ النَّبيَّ ﷺ فَقالَ: يا رَسولَ اللهِ، دُلَّني عَلى عَمَلٍ يُحِبُّني اللهُ تَعالى عَلَيهِ وَيُحِبُّني النّاسُ عَلَيهِ. فَقالَ: أَمّا ما يُحِبُّكَ اللهُ عَلَيهِ فالزُّهدُ في الدُّنيا، وَأَمّا ما يُحِبُّكَ النّاسُ عَلَيهِ فانبِذ إِلَيهِم هَذا الغُثاءَ.[٢]

فالعبارة الأخيرة منه هي «فانبذ إليهم هذا الغُثاء»، و«الغُثاء» لغةً هو:

ما يَحملِهُ السَّيلُ من القَمَشِ، وكذلك الغُثّاءُ بالتشديد، وهو أَيضاً الزَّبَد والقَذَر. وحَدَّه الزجّاج فقال: الغُثاءُ الهالِكُ البالي من ورق الشجر الّذي إذا خَرَجَ السيلُ رأيته مخالِطاً زَبَدَه.[٣]

وهذا منسجم مع السؤال المذكور في الحديث، فإنّ الغثاء كناية عن الدنيا وتفاهتها؛ أي انبذ إلى الناس هذه الدنيا واتركها لهم؛ فإنّ ترك الدنيا وعدم نزاع الآخرين عليها موجب لمحبّتهم للشخص، فإنّ أغلب النزاعات أو جميعها تدور حول محور الدنيا؛ من المال، والجاه، والمنصب، والنساء، والواقع الخارجي يشهد لما ذكرناه.

ويؤيّد ذلك أيضاً ما روي في تأريخ بغداد عن ربعي بن خراش قال:

٢٤٦. جاءَ رَجُلٌ إِلى النَّبيِّ ﷺ فَقالَ: يا رَسولَ اللهِ، دُلَّني عَلى عَمَلٍ يُحِبُّني اللهُ عَلَيهِ وَيُحِبُّني النّاسُ. فَقالَ: إِذا أَرَدتَ أَن يُحِبَّك اللهُ فَأَبغِض الدُّنيا، وَإِذا أَرَدتَ أَن يُحِبُّكَ النّاسُ فَما كانَ عِندَكَ مِن فُضولِها فانبِذهُ إِلَيهِم.[٤]

---

١. انظر: لسان العرب: ج ١ ص ١٢٨ «قثأ».

٢. كنز العمّال: ج ٣ ص ٢٢٤ ح ٦٢٦٣.

٣. لسان العرب: ج ١٥ ص ١١٦ «غثا».

٤. تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٢٧٠، البداية والنهاية: ج ١٠ ص ١٣٧.

النموذج الثاني:

٢٤٧. ١) في نهج البلاغة: **وَقالَ**ؑ: **ما المُبتَلى الَّذي قَدِ اشتَدَّ بِهِ البَلاءُ بِأَحوَجَ إِلى الدُّعاءِ الَّذي لا يَأمَنُ البَلاءَ.**[1]

فإنّ قوله: «بِأَحوَجَ إِلى الدُّعاءِ الَّذي لا يأمَنُ البَلاءَ» غير منسجم المعنى، وبمراجعة النصّ في الكتب الأُخرى نجده كالتالي:

٢٤٨. ٢) في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وغيره: **ما المُبتَلى الَّذي قَدِ اشتَدَّ بِهِ البَلاءُ بِأَحوَجَ إِلى الدُّعاءِ مِنَ المُعافى الَّذي لا يَأمَنُ البَلاءَ.**[2]

وهو متن منسجم تماماً. وإذا ما لاحظنا مصادر النصّ الثاني اتّضح لنا أنّ جميع هذه الكتب اعتمدت مصدراً واحداً؛ وهو نهج البلاغة، وهذا يعني أنّ التصحيف لم يقع في نسخة الكتاب الأصلي، وإنّما وقع في بعض نسخه المتأخّرة وهي النسخة التي اعتمدها الدكتور صبحي الصالح، وإلّا فإنّ النسخة التي اعتمدها ابن أبي الحديد في شرحه، والنسخة التي اعتمدها الشيخ الحرّ العاملي في كتاب وسائل الشيعة والنسخة التي اعتمدها الشيخ المجلسي في كتاب بحار الأنوار، هي جميعاً نسخ صحيحة.

النموذج الثالث:

٢٤٩. ١) في الكافي: **مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ جَميعاً، عَنِ ابنِ مَحبوبٍ، عَن هارونَ بنِ مَنصورٍ العَبديِّ، عَن أَبي الوَردِ، عَن أَبي جَعفَرٍ**ؑ **قالَ:** قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِفاطِمَةَ ؑ في رُؤياها الَّتي رَأَتها: قولي: أَعوذُ بِما عاذَت بِهِ مَلائِكَةُ اللهِ المُقَرَّبونَ وَأَنبياؤُهُ المُرسَلونَ وَعِبادُهُ الصّالِحونَ، مِن شَرِّ ما رَأَيتُ في لَيلَتي هَذِهِ أَن يُصيبَني مِنهُ سوءٌ أَو شَيءٌ أَكرَهُهُ، **ثُمَّ انقَلِبي عَن يَسارِكِ، ثَلاثَ مَرّاتٍ.**[3]

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ٣٠٢.

٢. شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ٢٠٨ الحكمة ٣٠٨، وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٤٣ ح ٨٦٧٢ نقلاً عن نهج البلاغة، بحار الأنوار: ج ٩٠ ص ٣٨٢ ح ١٢ نقلاً عن نهج البلاغة.

٣. الكافي: ج ٨ ص ١٤٢ ح ١٠٧.

فإنّ قوله: «ثُمَّ انقَلِبي عَن يَسارِكِ ثَلاثَ مَرّاتٍ» غير منسجم مع سياق الحديث؛ إذ كما ينام النائم على الجانب الأيسر، قد ينام على الجانب الأيمن، كما قد ينام على قفاه أو على بطنه، فالرواية تنسجم مع حالة من الحالات الأربع للنوم، وهي النوم على الجانب الأيسر، في حين أنّ ظاهر الكلام أنّه لجميع الحالات. وإذا ما راجعنا النصّ في الكتب الحديثية وجدناه كالتالي:

٢٥٠. ٢) في وسائل الشيعة نقلاً عن الكافي: **وَعَنهُ، عَن أَبيهِ، وَعَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ جَميعاً، عَنِ ابنِ مَحبوبٍ، عَن هارونَ بنِ مَنصورٍ العَبديِّ، عَن أَبِي الوَردِ، عَن أَبي جَعفَرٍ عليه السلام قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله لِفاطِمَةَ عليها السلام** في رُؤياها الَّتي رَأَتها: قولي: أَعوذُ بِما عاذَت بِهِ مَلائِكَةُ اللهِ المُقَرَّبونَ وَأَنبياؤُهُ المُرسَلونَ وَعِبادُهُ الصّالِحونَ، مِن شَرِّ ما رَأَيتُ في لَيلَتي هَذِهِ أَن يُصيبَني مِنهُ سوءٌ أَو شَيءٌ أَكرَهُهُ، **ثُمَّ اتفُلي عَن يَسارِكِ ثَلاثَ مَرّاتٍ.**[1]

ويؤيّد ذلك ما روي في مصادر حديثية أُخرى، نظير ما يلي:

٢٥١. في مستدرك الوسائل: **عَلِيُّ بنُ إِبراهيمَ في تَفسيرِهِ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن أَبي بَصيرٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، في حَديثٍ أَنَّهُ: قالَ جَبرَئيلُ لِمُحَمَّدٍ:** قُل يا مُحَمَّدُ إِذا رَأَيتَ في مَنامِكَ شَيئاً تَكرَهُهُ أَو رَأى أَحَدٌ مِنَ المُؤمِنينَ فَليَقُل: أَعوذُ بِما عاذَت بِهِ مَلائِكَةُ اللهِ المُقَرَّبونَ وَأَنبياؤُهُ المُرسَلونَ وَعِبادُهُ الصّالِحونَ، مِن شَرِّ ما رَأَيتُ مِن رُؤيايَ، وَتَقرَأُ الحَمدَ وَالمُعَوِّذَتَينِ وَقُل هوَ اللهُ أَحَدٌ، **وَتَتفُلُ عَن يَسارِكَ ثَلاثَ تَفَلاتٍ**، فَإِنَّهُ لا يَضُرُّهُ مَا رَأى.[2]

٢٥٢. وفي مستدرك الوسائل أيضاً: **وَعَنِ التَّلَّعُكبَريِّ، عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَعقوبَ العِجليِّ، عَنِ ابنِ فَضّالٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ الوَليدِ، عَن أَبانِ بنِ عُثمانَ، عَن**

---

١. وسائل الشيعة: ج ٦ ص ٥٠٠ ح ٨٥٤٠، بحار الأنوار: ج ٧٣، ص ٢٢٠ ح ٢٩ نقلاً عن الكافي.
٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ١١٢ ح ٥٤٥٩.

عَبدِ اللهِ بنِ سُلَيمانَ، عَن أَبي جَعفَرٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: شَكَت فاطِمَةُ عليها السلام إِلى رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ما تَلقاهُ في المَنامِ، فَقالَ لَها: إِذا رَأَيتِ شَيئاً مِن ذٰلِكَ فَقولي: أَعوذُ بِما عاذَت بِهِ مَلائِكَةُ اللهِ المُقَرَّبونَ وَأَنبياءُ اللهِ المُرسَلونَ وَعِبادُ اللهِ الصّالِحونَ، مِن شَرِّ رُؤيايَ الَّتي رَأَيتُ أَن تَضُرَّني في ديني ودُنيايَ، وَاتفُلي عَلى يَسارِكِ ثَلاثاً.[1]

بل الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو «ثُمَّ اتفِلي عَن يَسارِكِ ثَلاثَ مَرّاتٍ».[2]

النموذج الرابع:

٢٥٣. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بُندارَ، عَن أَحمَدَ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ رَفَعَهُ، قالَ: مَرَّ سُفيانُ الثَّوريُّ في المَسجِدِ الحَرام، فَرَأى أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام وَعَلَيهِ ثيابٌ كَثيرَةُ القيمَةِ حِسانٌ، فَقالَ: وَاللهِ لَآتِيَنَّهُ وَلَأُوَبِّخَنَّهُ. فَدَنا مِنهُ فَقالَ: يا بنَ رَسولِ اللهِ، ما لَبِسَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله مِثلَ هٰذا اللِّباسِ وَلا عَليٌّ عليه السلام، وَلا أَحَدٌ مِن آبائِكَ! فَقالَ لَهُ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: كانَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله في زَمانٍ قَترٍ مُقترٍ، وَكانَ يَأخُذُ لِقَترِهِ وَاقتِدارِهِ، وَإِنَّ الدُّنيا بَعدَ ذٰلِكَ أَرخَت عَزالِيَها، فَأَحَقُّ أَهلِها بِها أَبرارُها....[3]

فإنّ قوله: «وَكانَ يَأخُذُ لِقَترِهِ وَاقتِدارِهِ» غير منسجم من حيث المعنى مع سياق النصّ، وبمراجعته في الكتب الأُخرى نجده في وسائل الشيعة وبحار الأنوار كالتالي:

٢٥٤. ٢) في وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بُندارَ، عَن أَحمَدَ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ رَفَعَهُ، قالَ: مَرَّ سُفيانُ الثَّوريُّ في المَسجِدِ الحَرامِ فَرَأى أَبا عَبدِ اللهِ وَعَلَيهِ ثيابٌ كَثيرَةُ القيمَةِ حِسانٌ، فَقالَ: وَاللهِ

---

١. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ١١١ ح ٥٤٥٧.

٢. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١٥ ص ٣٤٢ ح ١٤٩٢٢.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٤٤٢ ح ٨.

لآتِيَنَّهُ وَلأُوَبِّخَنَّهُ. فَدَنا مِنهُ فَقالَ: يا بنَ رَسولِ اللهِﷺ، وَاللهِ ما لَبِسَ رَسولُ اللهِﷺ مِثلَ هَذا اللِّباسِ وَلا عَليٌّ، وَلا أَحَدٌ مِن آبائِكَ! فَقالَ لَهُ أَبو عَبدِ اللهِؑ: كانَ رَسولُ اللهِﷺ في زَمانٍ قَترٍ مُقترٍ، وَكانَ يَأخُذُ لِقَترِهِ وَإِقتارِهِ، وَإِنَّ الدُّنيا بَعدَ ذَلِكَ أَرخَت عَزالِيَها، فَأَحَقُّ أَهلِها بِها أَبرارُها....[١]

وهو نصّ منسجم تماماً، ولا غبار عليه. علماً أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو: «كانَ يَأخُذُ لِقَترِهِ وَإِقتارِهِ»[٢]، وفي هامشها: «هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: واقتداره»، وهذا يعني أنّ التصحيف قد وقع في النسخة المطبوعة.

ب ـ فقدان التناسب صدراً وذيلاً

الذي يلاحظ الكلام الصادر عن عوامّ العقلاء يجده مترابط الأجزاء، منسجم الأوّل مع الآخر، فهذه صفة الكلام الصادر عن عوامّهم، لا عن خواصّهم. وأمّا الخواصّ فإنّ كلامهم أدقّ من كلام العوامّ، كما أنّ كلام الأولياء والأوصياء أدقّ من كلام الخواصّ، والكلام الإلهي أدقّ من ذلك كلّه. وهذا ما يمكن استشمامه من الرواية التالية:

٢٥٥. قال الحسين بن علي صلوات الله عليهما: كِتابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلى أَربَعَةِ أَشياءَ: عَلى العِبارَةِ، وَالإِشارَةِ، وَاللَّطائِفِ، وَالحَقائِقِ؛ فَالعِبارَةُ لِلعَوامِ، وَالإِشارَةُ لِلخَواصِّ، وَاللَّطائِفُ لِلأَولياءِ، وَالحَقائِقُ لِلأَنبياءِ.[٣]

من هنا يمكننا القول بأنّ الحديث الذي يكون متفكّك الأجزاء غير منسجم الأوّل والآخر وما إلى ذلك، فإنّ فيه خللاً في النقل، ويحتلّ احتمال التصحيف مرتبة الصدارة بين احتمالات الخلل الأُخرى. ومن نماذج ذلك:

---

١. وسائل الشيعة: ج ٥ ص ٢٠ ح ٥٧٧٨، بحار الأنوار: ج ٤٧ ص ٣٦٠ ح ٧١ نقلاً عن الكافي.

٢. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١٣ ص ١٨ ح ١٢٤٤٩.

٣. بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٠.

النموذج الأول:

٢٥٦. ١) في الدرّ المنثور: أَخرَجَ داوُدَ بنُ المُحَبَّرِ في كتاب العقل، وَابنُ جَريرٍ وَابنُ أَبي حاتَمٍ وَالحاكِمُ في التاريخ، وَابنُ مَردَوَيهِ عَن ابنِ عُمَرَ رَضيَ اللهُ عَنهُما، قالَ: تَلا رَسولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[١]، فَقُلتُ: ما مَعَنى ذَلِكَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: لِيَبلوَكُم أَيُّكُم أَحسَنُ عَقلاً. ثُمَّ قالَ: وَأَحسَنُكُم عَقلاً أَورَعُكُم عَن مَحارِمِ اللهِ وَأَعلَمُكُم بِطاعَةِ اللهِ.[٢]

فإنّ الحديث الشريف في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾، والمحور الرئيسي في الآية هو العمل، فلابدّ أن يكون المعنى المذكور لها منسجماً مع العمل، في حين أنّ الوارد في ذيل الحديث هو: «أورَعُكُم عَن مَحارِمِ اللهِ وَأعلَمُكُم بِطاعَةِ اللهِ»، والعلم بطاعة الله ليس عملاً. نعم الورع عن محارم الله أمر عملي. وعليه فالمذكور في هذه العبارة أمران؛ أحدهما عملي، والآخر ليس بعملي.

مضافاً إلى ذلك فإنّ الذي ينسجم مع الورع عن محرّمات الله ونواهيه هو العمل بطاعته وأوامره، لا العلم بطاعاته، كما لا يخفى.

وبعبارة أوضح: العبارة «وَأعلَمُكُم بِطاعَةِ اللهِ» الواردة في ذيل الحديث، وردت في سياق تفسير الآية ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ والتي ذكرت عنوان العمل باعتباره محوراً لمعرفة الأفراد، فلا تنسجم مع الآية المفسّرة والواردة في صدر الحديث. كما لا تنسجم مع قوله: «أورعكم عن محارم الله»؛ إذ المناسب للورع عن المحارم هو العمل بالطاعات كما لا يخفى، فالمناسب للأمرين المذكورين أن تكون العبارة «وَأعمَلَكُمْ بِطاعَةِ اللهِ».

إن قلت: العلم والعمل متلازمان، فلا إشكال في العبارة السابقة.

---

١. هود: ٧.

٢. الدرّ المنثور: ج ٣ ص ٣٢٢، الإتقان في علوم القرآن: ج ٢ ص ٥١٤ ح ٦٥٠٩، العقل والجهل في الكتاب والسنّة: ص ١٣٨، موسوعة العقائد الإسلامية: ج ١ ص ٢٩٦ ح ٦٥٣.

قلت: نحن نسلّم أنّ العلم والعمل متلازمان، لكن لا نسلّم اتّحادهما في المعنى؛ فالعلم غير العمل كما لا يخفى على من له ذوق عربي، فتفسير العمل الوارد في الآية بالعلم لا يخلو من تعسّف. مع أنّ الحديث لا يقتصر على ذكر هذه العبارة، وإنّما وردت فيه عبارة أُخرى إلى جانب هذه العبارة، فلابدّ أن تُلحظ هي الأُخرى أيضاً عند إبداء هذا الاحتمال، وقلنا: إنّ العبارة الأُخرى لبيان أمر عملي، بخلاف العلم. مضافاً إلى أنّ التعبير: «أعلَمُكُم بِطاعَةِ اللهِ» غير مستعمل في الحديث.

وبمراجعة الحديث في الكتب الأُخرى نجده كالتالي:

٢٥٧. ٢) في فتح القدير: أَخرَجَ ابنُ جَريرٍ وَابنُ أَبي حاتَمٍ وَالحاكِمُ في التاريخ، وَابنُ مَردَوَيهِ عَن ابنِ عُمَرَ قالَ: تَلا رَسولُ اللهِ ﷺ هـٰذِهِ الآيَـةَ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾، فَقالَ: ما معنى ذَلِكَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: لِيَبلوَكُم أَيُّكُم أَحسَنُ عَقلاً. ثُمَّ قالَ: وَأَحسَنُكُم عَقلاً أَورَعُكُم عَن مَحارِمِ اللهِ وَأَعمَلُكُم بِطاعَةِ اللهِ.[١]

والحديث واحد بلا ريب؛ فراويه واحد وهو ابن عمر، والمصادر الرئيسية له واحدة وهي كتب: ابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم وابن مردويه.

النموذج الثاني:

٢٥٨. ١) في تاريخ مدينة دمشق: وَالحِرز، عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ، وَإِنَّ هـٰذا الحِرزَ كانَ الأَنبياءُ يَتَحَرَّزُ بِهِ مِنَ الفَراعِنَةِ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم ﴿قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[٢] ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾[٣]. أَخَذتُ بِسَمعِ اللهِ وَبَصرِهِ وَقُوَّتِهِ عَلى أَسماعِكُم وَأَبصارِكُم وَقُوَّتِكُم. يا مَعشَرَ الجِنِّ

---

١. فتح القدير: ج ٢ ص ٤٨٤، تفسير الآلوسي: ج ١٢ ص ١١، سبل الهدى والرشاد: ج ٩ ص ٣٣٠.

٢. المؤمنون: ١٠٨.

٣. مريم: ١٨.

وَالإِنسِ وَالشَّياطينِ وَالأَعرابِ وَالسِّباعِ وَالهَوامِ وَاللُّصوصِ، مِمّا يَخافُ فُلانٌ وَيَحذَرُ فُلانُ بنُ فُلانٍ، سَتَرتُ بَينَهُ وَبَينَكُم بِسِترِ النُّبوَّةِ الَّتي استَتَروا بِها مِن سَطَواتِ الفَراعِنَةِ، جِبريلُ عَن أَيمانِكُم وَميكائيلُ عَن شَمائِلِكُم وَمُحَمَّدٌ ﷺ أَمامَكُم، وَاللهُ تَعالى مِن فَوقِكُم يَمنَعُكُم مِن فُلانِ بنِ فُلانٍ في نَفسِهِ وَوَلَدِهِ وَأَهلِهِ وَشَعرِهِ وَبَشَرِهِ وَمالِهِ، وَما عَلَيهِ وَما مَعَهُ وَما تَحتَهُ وَما فَوقَهُ ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَايُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[١] ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّايُؤْمِنُوا۟ بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٢] ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾[٣]، وَصَلّى اللهُ عَلى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ كَثيراً.[٤]

فإن قوله: «أَخَذتُ بِسَمعِ اللهِ وَبِنَصرِهِ وَقُوَّتِهِ» لا ينسجم مع قوله في العبارة اللّاحقة: «عَلى أَسماعِكُم وَأَبصارِكُمَ وَقُوَّتِكُم»، وإنّما المناسب لـ «وأبصاركم» هو «وبصره»، لا «وبنصره» كما لا يخفى. وبمراجعة النصّ في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٥٩. ٢) في الدرّ المنثور: وَالحِرز، عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ، وَإِنَّ هَذا الحِرزَ كانَ الأَنبياءُ يَتَحَرَّزُ بِهِ مِنَ الفَراعِنَةِ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيم ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَاتُكَلِّمُونِ﴾ ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾، **أَخَذتُ بِسَمعِ اللهِ وَبَصَرِهِ وَقوَّتِهِ عَلى أَسماعِكُم وَأَبصارِكُم وَقوَّتِكُم**، يا مَعشَرَ الجِنِّ وَالإِنسِ

---

١. الإسراء: ٤٥.

٢. الأنعام: ٢٥.

٣. الإسراء: ٤٦.

٤. تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٨ ص ٢٩٨.

وَالشَّياطينِ وَالأَعرابِ وَالسِّباعِ وَالهَوامِ وَاللُّصوصِ، مِمّا يَخافُ وَيَحذَرُ فُلانُ بنُ فُلانٍ، سَتَرتُ بَينَهُ وَبَينَكُم بِسِترِ النُّبوَّةِ الَّتي استَتَروا بِها مِن سَطَواتِ الفَراعِنَةِ، جِبريلُ عَن أَيمانِكُم وَميكائيلُ عَن شَمائِلِكُم وَمُحَمَّدٌ ﷺ أَمامَكُم، وَاللهُ سُبحانَهُ وَتَعالى مِن فَوقِكُم يَمنَعُكُم مِن فُلانِ بنِ فُلانٍ في نَفسِهِ وَوَلَدِهِ وَأَهلِهِ وَشَعرِهِ وَبَشَرِهِ وَمالِهِ، وَما عَلَيهِ وَما مَعَهُ وَما تَحتَهُ وَما فَوقَهُ ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ إلى قَولِهِ: ﴿نُفُورًا﴾، وَصَلّى اللهُ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَعَلى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ كَثيراً.[1]

ج ـ عدم تناسب الحكم والموضوع

من الأُمور التي تثير الانتباه لوقوع التصحيف في الحديث الشريف هو عدم تناسب الحكم والموضوع، فالمفروض أن يكون الحكم والموضوع المذكوران في الحديث متناسبين، فإن لم يكونا كذلك انقدح احتمال وقوع التصحيف فيه، ويلزم عندئذٍ مراجعة النصّ للاطمئنان من متنه، ومن نماذج ذلك ما يلي:

النموذج الأوّل:

٢٦٠. ١) في عيون أخبار الرضا: وَبِهذا الإِسنادِ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: لا تَزالُ أُمَّتي بِخَيرٍ ما تَحابّوا وَتَهادَوا، وَأَدَّوُا الأَمانَةَ، وَاجتَنَبوا الحَرامَ، وَوَقَّروا الضَّيفَ، وَأَقاموا الصَّلاةَ، وَآتَوُا الزَّكاةَ، فَإِذا لَم يَفعَلوا ذٰلِكَ ابتُلوا بِالقَحطِ وَالسِّنينَ.[2]

فقد ذكر النبي ﷺ أُموراً سبعة إذا ما فعلتها الأُمّة وحافظت عليها كانت على خير،

---

١. الدرّ المنثور: ج ٤ ص ١٨٦، كنز العمّال: ج ٢ ص ٦٦٦ ح ٥٠١٩ نقلاً عن (كر وولده القاسم في كتاب آيات الحرز).

٢. عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٢٩ ح ٢٥.

وهذه الأُمور هي: ١) المحبّة بين الأفراد. ٢) التهادي. ٣) أداء الأمانة. ٤) اجتناب الأفعال المحرّمة. ٥) توقير الضيف. ٦) إقامة الصلاة. ٧) إيتاء الزكاة.

وبالدقّة في هذه المذكورات نجد أنّ التعبير بالأداء مناسب للأمانة، كما أنّ التعبير بالاجتناب يناسب الأفعال المحرّمة والمنهيّ عنها، والتعبير بالإقامة مناسب للصلاة، بل هو تعبير قرآني، وأنّ التعبير بالإيتاء مناسب للزكاة وهو تعبير قرآني أيضاً. إنّما الذي يبقى في البين هو التعبير بالتوقير بالنسبة للضيف حيث قال: «وَوَقّروا الضَّيفَ»، فإنّ هذا التعبير غير مستعمل عرفاً ولا قرآناً ولا حديثاً، بل لا انسجام فيه؛ لأنّ المناسب للضيف هو الإكرام، كما أنّ المناسب أن يكون التوقير للعالم والشيخ الكبير وأمثالهما، ولكنّنا نجد في هذا الحديث هذه العبارة «ووقّروا الضيف»، فهي غير منسجمة حكماً وموضوعاً، وهذا مثار لاحتمال تعرّضها للتصحيف، وبمراجعة الحديث في الكتب الأُخرى نجده كالتالي:

٢٦١. ٢) في وسائل الشيعة نقلاً عن عيون الأخبار: بِأَسانيدَ تَقَدَّمَت في إسباغِ الوُضوءِ عَنِ الرِّضا عَن آبائِهِ عليهم السلام، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: لا تَزالُ أُمَّتي بِخَيرٍ ما تَحابّوا تَهادَوا، وَأَدَّوُا الأَمانَةَ، وَاجتَنَبوا الحَرامَ، وَقَرَوُا الضَّيفَ، وَأَقاموا الصَّلاةَ، وَآتَوُا الزَّكاةَ. فَإِذا لَم يَفعَلوا ذٰلِكَ ابتُلوا بِالقَحطِ وَالسِّنينَ.[١]

٢٦٢. ٣) وفي مستدرك الوسائل نقلاً عن صحيفة الرِّضا: بِإِسنادِهِ عَن آبائِهِ عليهم السلام، قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: لا تَزالُ أُمَّتي بِخَيرٍ ما تَحابّوا، وَأَدَّوُا الأَمانَةَ، وَاجتَنَبوا الحَرامَ، وَقَرَوُا الضَّيفَ، وَأَقاموا الصَّلاةَ، وَآتَوُا الزَّكاةَ، فَإِذا لَم يَفعَلوا ذٰلِكَ ابتُلوا بِالقَحطِ وَالسِّنينَ.[٢]

---

١. وسائل الشيعة: ج ١٥ ص ٢٥٤ ح ٢٠٤٣٤.

٢. مستدرك الوسائل: ج ١٦ ص ٢٥٨ ح ١٩٧٩٥.

فقوله: «وقَرَوا الضيف»؛ من الإقراء بمعنى إكرام الضيف والإحسان إليه. قال الخليل في بيان هذه الكلمة: «القِرى: الإحسانُ إلى الضيف، قَراهُ يَقريهِ قِرىً».[1]

وهذا اللفظ منسجم تمام الانسجام مع الضيف، ومستعمل في اللغة.

النموذج الثاني:

٢٦٣. ١) في تنبيه الخواطر: قالَ أُبَيُّ بنُ كَعبٍ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: إنَّ الدُّنيا ضُرِبَت مَثلاً لِابنِ آدَمَ، فانظُر ما يَخرُجُ مِن ابنِ آدَمَ وَإِن مَزَجَهُ وَمَلَّحَهُ إلى ما يَصيرُ.[2]

فإنّ تمليح الطعام مناسب في ضرب المثل المذكور؛ باعتباره مؤثراً على طعم الغذاء، وأمّا المزج فلا تأثير له على الطعم، فلا يناسب ضرب المثل، وبمراجعة النصّ في المصادر الأُخرى يتّضح الحال فيه حيث نجده كالتالي:

٢٦٤. ٢) في مسند أحمد بن حنبل: عَن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: إنّ مَطعَمَ ابنِ آدَمَ جُعِلَ مَثَلاً لِلدُّنيا وَإِن قَزَّحَهُ وَمَلَّحَهُ، فانظُروا إلى ما يَصيرُ.[3]

قال ابن الأثير في بيان معنى الحديث:

أي تَوبَلَه، مِن القِزح: وهو التابِلُ الذي يُطرح في القدر، كالكَمّون والكُزبرة ونحو ذَلِكَ، يقال: قَزحتُ القِدرَ؛ إذا تركت فيها الأبازير.[4]

والمناسب مع الملح هو الأبازير والتابل كما هو واضح.

النموذج الثالث:

٢٦٥. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خالِدٍ، عَن

---

١. ترتيب كتاب العين ص ٦٦٢ «قرى».

٢. تنبيه الخواطر: ج ١ ص ١٤٩.

٣. مسند أحمد بن حنبل: ج ٨ ص ٤٩ ح ٢١٢٩٧، صحيح ابن حبّان: ج ٢ ص ٤٧٦، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٩٨ ح ٥٣١.

٤. النهاية في غريب الحديث: ج ٤ ص ٥٨ «قزح».

عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ حَمّادٍ الكوفيِّ، عَن عَمرِو بنِ مُصعَبٍ، عَن فُراتِ بنِ الأَحنَفِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: مَهما تَرَكتَ مِن شَيءٍ فَلا تَترُك أَن تَقولَ في كُلِّ صَباحٍ وَمَساءٍ: اللَّهُمَّ إِنّي أَصبَحتُ أَستَغفِرُكَ في هَذا الصَّباحِ وَفي هَذا اليَومِ... سُبحانَكَ رَبَّ البَيتِ تَقَبَّل مِنّي دُعائي، وَما تَقَرَّبتُ بِهِ إِلَيكَ مِن خَيرٍ فَضاعِفهُ لي أَضعافاً مُضاعَفَةً كَثيرَةً، وَآتِنا مِن لَدُنكَ رَحمَةً وَأَجراً عَظيماً، **رَبِّ ما أَحسَنَ ما ابتَلَيتَني**، وَأَعظَمَ ما أَعطَيتَني، وَأَطوَلَ ما عافَيتَني، وَأَكثَرَ ما سَتَرتَ عَلَيَّ، فَلَكَ الحَمدُ يا إِلَهي كَثيراً طَيِّباً مُبارَكاً...[١]

فمع أنّ الداعي في مقام عدّ النعم والآلاء الإلهية عليه وحمد الله عليها، نجد العبارة: «رَبِّ ما أَحسَنَ ما ابتَلَيتَني» هي الوحيدة بين عبارات هذه الفقرة ليست لبيان النعم والآلاء، فالبلاء هو الاختبار والامتحان، وهو غير منسجم مع العبارات السابقة واللّاحقة لها، قال ابن منظور في بيان هذه الكلمة:

بَلَوتُ الرجلَ بَلواً وبَلاءً وابتَلَيته: اختَبَرته. وبَلاهُ يَبلوه بَلواً: إذا جَرَّبَه واختَبَره. وابتَلاه اللهُ: امتَحَنَه، والاسم البَلوى والبِلوَةُ والبِليَةُ والبَلِيَّةُ والبَلاءُ، وبُليَ بالشيء بَلاءً وابتُليَ.[٢]

وإذا ما راجعنا الدعاء في المصادر والكتب الأُخرى لوجدناه كالتالي:

٢٦٦. ٢) في بحار الأنوار نقلاً عن المصباح وغيره: تَقولُ: اللَّهُمَّ إِنّي أَصبَحتُ أَستَغفِرُكَ في هَذا الصَّباحِ وَفي هَذا اليَومِ... سُبحانَكَ رَبَّ البَيتِ، تَقَبَّل مِنّي دُعائي، وَما تَقَرَّبتُ بِهِ إِلَيكَ مِن خَيرٍ فَضاعِفهُ لي يا رَبِّ أَضعافاً، وَآتِني مِن لَدُنكَ أَجراً عَظيماً، **رَبِّ ما أَحسَنَ ما أَبلَيتَني**، وأَعظَمَ ما آتَيتَني، وَأَطوَلَ ما عافَيتَني، وَأَكثَرَ ما سَتَرتَ عَلَيَّ، فَلَكَ الحَمدُ كَثيراً طَيِّباً مُبارَكاً...[٣]

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٥٢٩ ح ٢٣.

٢. لسان العرب: ج ١٤ ص ٨٣ «بلا».

٣. مصباح المتهجّد: ص ٩٢ ح ٣٤.

والإبلاء بمعنى الإنعام، قال ابن منظور في بيان هذه الكلمة:

يقال: أَبلاه الله يُبليه إبلاءً حسناً إِذا صنع بِهِ صُنعاً جميلاً. قال ابن بري: والبَلاء الإِنعام؛ قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَـٰتِ مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾؛ أَي إِنعام بَيِّن. وفي الحديث: «مَن أُبلِيَ فَذَكَرَ فَقَد شَكَرَ»؛ الإِبلاء: الإِنعام والإِحسان.[1]

وبهذا تكون عبارات الدعاء متّسقة منسجمة كما لا يخفى، ويؤيّد ذلك عدم استعمال هذا التعبير في الروايات إلّا في هذه الرواية من الكافي، ورواية في المصباح للكفعمي[2]، مع أنّ التعبير: «ما أبليتني» قد تكرّر ستة عشر مرّة في والكتب الحديثية[3]. علماً أنّ الموجود في عدد من نسخ الكافي هو «ما أبليتني»، كما أُشير إلى ذلك في هامش الطبعة المحقّقة في دار الحديث للكافي.[4]

د ـ عدم تناسب التعليل

قلنا إنّ الكلام الرصين هو ما كان منسجماً مترابطاً، ومن أبرز مصاديق الترابط والانسجام في الكلام هو انسجام التعليل مع المعلّل، فإذا لم يكن التعليل منسجماً ودالّاً على المطلوب فهو أمارة على وجود خلل في النقل أو وقوع التصحيف في الحديث، ومن نماذجه ما يلي:

النموذج الأول:

٢٦٧. ١) في وسائل الشيعة: وَفي معاني الأخبار عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ، عَن أَحمَدَ بنِ إدريسَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ بِالإِسنادِ السّابِقِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ في

---

١. لسان العرب: ج ١٤ ص ٨٣ «بلا».

٢. المصباح للكفعمي: ص ٦٤٠.

٣. انظر: البلد الأمين: ص ١٢٥ و ص ٢٣٥، جمال الأسبوع: ص ٩٠، كامل الزيارات: ص ٢٤٣، المصباح للكفعمي: ص ١٢١، مصباح المتهجّد: ص ٩٢، و ص ٢١٣، و ص ٣٣١، و ص ٤٦٩، مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٣٨٢ ح ٦١٤٩، بحار الأنوار: ج ٨٣ ص ١٥٠ ح ٣٤، و ص ٢٤٩ ح ١٣، و ج ٨٧ ص ٤٠ ح ٧، و ص ١٩١ ح ٣٠، و ص ٣٠٤، و ج ٩٨ ص ١٨٩ ح ٣٠.

٤. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٤ ص ٤٣٨ ح ٢٣٠١.

حَديثٍ يَقولُ في آخِرِهِ: تَسبيحُ فاطِمَةَ مِن ذِكرِ اللهِ الكَثيرِ الَّذي قـالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاذْكُرُونِيَ أَذْكُرْكُمْ﴾[1].[2]

فالمطلوب هو بيان فضل تسبيح فاطمة الزهراء وذلك باعتباره ذكراً كثيراً، والذكر الكثير أمر ممدوح في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِيَ أَذْكُرْكُمْ﴾. مع أنّ الآية لا دلالة فيها على كثرة الذكر، وبالتالي فلا تصلح دليلاً على أنّ تسبيح فاطمة من الذكر الكثير.

فهذا النحو من الاستدلال لا ينسجم مع كلام أهل البيت عليهم السلام، وهو أحد الأُمـور المنبّهة على عدم الدقّة في النقل أو وقوع التصحيف في الحديث، فلابدّ من مراجعته في المصادر الأُخرى، وعند مراجعته فيها نجده في كتاب الكافي كالتالي:

٢٦٨. ٢) مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عيسى، عَن عَليِّ بنِ الحَكَمِ، عَن سَيفِ بنِ عَميرَةَ، عَن بَكرِ بنِ أَبي بَكرٍ، عَـن زُرارَةَ بـنِ أَعـيَنَ، عَـن أَبـي عَبدِاللهِ عليه السلام قالَ: تَسبيحُ فاطِمَةَ الزَّهراءِ عليها السلام مِنَ الذِّكرِ الكَثيرِ الَّذي قـالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[3].[4]

فقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ يصلح دليلاً على فضل تسبيح فاطمة، باعتباره من الذكر الكثير، والذكر الكثير مأمور به في الآية المذكورة، وبهذا ينسجم التعليل مع المعلل.

إن قيل: هاتان روايتان؛ إحداهما رواية محمّد بن مسلم، والأُخرى رواية زرارة بن أعين، فكلّ منهما مستقلّة عن الأُخـرى، والثـانية لا تـدلّ عـلى وقـوع التصحيف في الأُولى.

---

١. البقرة: ١٥٢.

٢. وسائل الشيعة: ج ٦ ص ٤٤٢ ح ٨٣٩٣، معاني الأخبار: ص ١٩٣ ح ٥.

٣. الأحزاب: ٤١.

٤. الكافي: ج ٢ ص ٥٠٠ ح ٤.

قلنا: الرواية واحدة؛ بشهادة وحدة المضمون والعبارة، ومع ذلك فقد رواها المحدّث النوري عن محمّد بن مسلم أيضاً بمتنٍ خالٍ عن الإشكال، وهو:

٢٦٩. ٣) الشَّيخُ شَرَفُ الدِّينِ النَّجَفيُّ في تأويل الآيات، عَن تَفسيرِ الثِّقَةِ مُحَمَّدِ بنِ العَبّاسِ الماهيارِ، عَن أَحمَدَ بنِ هَوذَةَ الباهِلِيِّ، عَن إبراهيمَ بنِ إسحاقَ النَّهاوَنديِّ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ حَمّادٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا جَعفَرٍ عليه السلام يَقولُ: تَسبيحُ فاطِمَةَ مِن ذِكرِ اللهِ الكَثيرِ الَّذي قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾.[١]

النموذج الثاني:

٢٧٠. ١) في نهج البلاغة: إنَّ أَولَى النّاسِ بِالأَنبياءِ أَعلَمُهُم بِما جاؤوا بِهِ، ثُمَّ تَلا عليه السلام: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآيَةَ.[٢]

فالإمام عليه السلام في مقام بيان أفضل الأفراد، والذين هم أولى الناس بالأنبياء عليهم السلام، وقد ذكر لنا معياراً لمعرفتهم فقال: «إنَّ أَولَى النّاسِ بِالأَنبياءِ **أَعلَمُهُم** بِما جاؤوا بِهِ»، وهذا المعيار والمقياس الذي من خلاله نعرف أفضل الناس وأولاهم بالأنبياء هو «العلم بما جاء به الأنبياء»، فمن كان أعلم من غيره بما جاء به الأنبياء فهو أولى من غيره.

ثمّ استدلّ الإمام لما ذكره بآيةٍ هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، والمعيار المذكور فيها للفضل والأولوية هو التبعية، لا العلم؛ حيث دلّت على أنّ أولى الناس بإبراهيم هم الذين اتّبعوه. وعلى هذا فالمعيار المذكور في صدر الحديث يختلف عن المعيار المذكور في ذيل الحديث والذي هو مفاد الآية الكريمة، وهذا ما يثير احتمال وقوع التصحيف في

---

١. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٣٦ ح ٥٣٠٥.

٢. نهج البلاغة: الحكمة ٩٦، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٢٥٢، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٨٣ ح ٧٩، تأويل الآيات الظاهرة: ص ١١٩، غرر الحكم: ٣٠٥٦.

نصّ الحديث. وعند مراجعته في الكتب الأُخرى نجده كالتالي:

٢٧١. ٢) في بحار الأنوار: وَفي المجمع قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ: إِنَّ أَولى النّاسِ بِالأَنبياءِ أعمَلُهُم بِما جاؤوا بِهِ.[1]

فالمعيار المذكور في كلام الإمام هنا هو التبعية والعمل بما جاء به الأنبياء، وهو موافق للمعيار المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، فينسجم صدر الرواية مع ذيلها.

وليعلم أنّ هذا المثال يناسب العنوانين فقدان التناسب صدراً وذيلاً و«عدم انسجام الحديث مع الاستعمال القرآني» أيضاً.

هـ ـ عدم دلالته على المطلوب

قلنا سابقاً إنّ كلام المعصوم رصين متين، متناسق الأجزاء، فإذا وجدنا في شيء من النصوص الشريفة كلاماً على خلاف ذلك، بأن كان الإمام في مقام الدعاء والتضرّع مثلاً ـ وهو يقتضي إظهار الذلّة والمسكنة ـ وأظهر خلاف ذلك، فهو ممّا يثير الشكّ جدّاً في وقوع التصحيف، ومن نماذجه ما يلي:

النموذج:

٢٧٢. ١) في السنن الكبرى: الفقيه، أَنبَأَنا أَبو مُحَمَّدِ بنِ حَيّانَ الأَصبَهانيِّ، حَدَّثَنا إِبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ، قالا: حَدَّثَنا هاشِمُ بنُ القاسِمِ، حَدَّثَنا يَعلى، حَدَّثَنا عَبدُ اللهِ بنِ جَرادٍ، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إِذا استَسقى قالَ: اللّٰهُمَّ اسقِنا غَيثاً مُغيثاً مَريّاً، تُوَسِّعُ بِهِ لِعِبادِكَ، تَغرِزُ بِهِ الضَّرعَ وَتُحيي بِهِ الزَّرعَ.[2]

ومعنى «غرز الضرع» هو: قلّ لبنه، فكتب ابن منظور في هذا المجال قائلاً:

الغارِزُ من النوق: القليلةُ اللبن. وغَرَزَتِ الناقَةُ تَغرُزُ غِرازاً وهي غارِزٌ من إبل غُرَّزٍ: قلّ لبنها. وغَرّزها صاحبها: ترك حلبها أو كَسَع ضَرعها بماء بارد ليذهب

---

١. بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٢٥، تنبيه الخواطر: ج ١ ص ٢٤.

٢. السنن الكبرى: ج ٣ ص ٣٥٦.

لبنها وينقطع، وقيل: التّغريز أن تَدَعَ حَلَبَةً بين حلبتين وذلك إذا أدبر لبن الناقة.[١]

و لا شك أنّه خلاف مقتضى الحال؛ فمقام الاستسقاء والدعاء لإنزال المطر يقتضي الدعاء بكثرة ألبان الحيوانات لا قلّتها، ومن هنا يُثار الشكّ في وقوع التصحيف في متن الدعاء، وبمراجعته في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٧٣. ٢) في عمدة القاري: وَمِنها: حَديثُ عَبدِ اللهِ بنِ جَرادٍ رَواهُ البَيهَقيُّ في سُنَنِهِ مِن روايَةِ يَعلى، قالَ: حَدَّثَنا عَبدُ اللهِ بنُ جَرادٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا استَسقى قالَ: اللَّهُمَّ غَيثاً مُغيثاً مَريئاً، تُوَسِّعُ بِهِ لِعِبادِكَ، تَغزِرُ بِهِ الضَّرعَ وَتُحيي بِهِ الزَّرعَ.[٢]

وهو متن منسجم ومناسب لمقتضى الحال؛ حيث إنّ معنى الغزر هو الكثرة، فكتب الخليل في هذا المجال قائلاً: «غزرت الناقة والشاة تغزر غزارة فهي غزيرة: كثيرة اللبن».[٣]

وكتب ابن منظور قائلاً:

الغَزارةُ: الكثرة، وَقَد غَزُرَ الشيء، بالضمّ، يَغزُر، فهو غَزيرٌ. ابن سيده: الغَزيرُ الكثير من كلّ شيء. وأَرض مغزورةٌ: أصابها مطرٌ غَزيرُ الدَّرِّ. والغزيرة من الإبل والشاء وغيرهما من ذوات اللبن: الكثيرةُ الدَّرِّ.[٤]

و ـ التقابل بين فقرات الحديث

تعرّضت طائفة من الأحاديث إلى أُمور متضادّة، فذكرت مدح قسم وذمّ آخر، أو جزاء فعل وجزاء ما يعاكسه، وهكذا. فإذا كان الأثر المذكور لأحدهما لا يقابل

---

١. لسان العرب: ج ٥ ص ٣٨٧ «غرز».

٢. عمدة القاري: ج ٧ ص ٣٦.

٣. ترتيب كتاب العين: ص ٦٠٤ «غزر».

٤. لسان العرب: ج ٥ ص ٢٢ «غزر».

الأثر المذكور لمضادّه أو كان في العبارتين المتقابلتين خلل بحيث لا تكون إحداهما مقابلة للأُخرى، كان احتمال التصحيف قوياً، وإليك أمثلة ذلك:

النموذج الأوّل:

٢٧٤. ١) في كتاب التمحيص: عَن سُفيانَ بنِ السَّمطِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: إنَّ اللهَ إذا أَحَبَّ عَبداً ابتَلاهُ وتَعَهَّدَهُ بِالبَلاءِ، كَما يَتَعَهَّدُ المَريضَ أَهلُهُ بِالطُّرَفِ[1]، ووَكَّلَ بِهِ مَلَكَينِ فَقالَ لَهُما: أَسقِما بَدَنَهُ، وضَيِّقا مَعيشَتَهُ، وعَوِّقا عَلَيهِ مَطلَبَهُ، حَتّى يَدعوَني؛ فَإِنّي أُحِبُّ صَوتَهُ، فَإِذا دَعا، قالَ: اُكتُبا لِعَبدي ثَوابَ ما سَأَلَني، فَضاعِفاهُ لَهُ حَتّى يَأتِيَني وما عِندي خَيرٌ لَهُ. وإِذا أَبغَضَ عَبداً وَكَّلَ بِهِ مَلَكَينِ فَقالَ: أَصِحّا بَدَنَهُ، ووَسِّعا عَلَيهِ في رِزقِهِ، وسَهِّلا لَهُ مَطلَبَهُ، وأَنسياهُ ذِكري؛ فَإِنّي أُبغِضُ صَوتَهُ، حَتّى يَأتِيَني وما عِندي شَيءٌ لَهُ.[2]

فقد تعرّض الحديث لطائفتين من الناس؛ من يحبّه الله، ومن يبغضه الله، وذكر في جزاء الذي يحبّه: «حَتّى يَأتِيَني وما عِندي خَيرٌ لَهُ»، وفي قبال ذلك ذكر في جزاء الذي يبغضه: «حَتّى يَأتِيَني وما عِندي شَيءٌ لَهُ»، مع أنّ كلمة «شيء» ليست ضدّاً لكلمة «خير»، وإنّما الذي يضادّ الخير هو الشرّ، فهو مثار للشكّ في صحّة النسخة، وبعد مراجعة الحديث في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٧٥. ٢) في بحار الأنوار: عَن سُفيانَ بنِ السَّمطِ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام: إنَّ اللهَ إذا أَحَبَّ عَبداً ابتَلاهُ وتَعَهَّدَهُ بِالبَلاءِ، كَما يَتَعَهَّدُ المَريضَ أَهلُهُ بِالطُّرَفِ، ووَكَّلَ بِهِ مَلَكَينِ فَقالَ لَهُما: أَسقِما بَدَنَهُ، وضَيِّقا مَعيشَتَهُ، وعَوِّقا عَلَيهِ مَطلَبَهُ حَتّى يَدعوَني؛ فَإِنّي أُحِبُّ صَوتَهُ. فَإِذا دَعا قالَ: اُكتُبا لِعَبدي ثَوابَ ما سَأَلَني، وَضاعِفا لَهُ حَتّى يَأتِيَني وما عِندي خَيرٌ لَهُ. فَإِذا أَبغَضَ عَبداً وَكَّلَ بِهِ مَلَكَينِ فَقالَ: أَصِحّا بَدَنَهُ، ووَسِّعا عَلَيهِ في رِزقِهِ، وسَهِّلا لَهُ مَطلَبَهُ، وأَنسياهُ

---

١. الطُّرَف: جمع طُرفة؛ وهو ما يُستطرف أي يُستملَح (المصباح المنير: ص ٣٧١، «طرف»).

٢. التمحيص: ص ٥٥ ح ١١١.

ذِكري؛ فَإنّي أُبغِضُ صَوتَهُ، حَتّى يَأتيَني وما عِندي شَرٌّ لَهُ.[١]

النموذج الثاني:

٢٧٦. ١) في نهج البلاغة: **أعمالُ العِبادِ في عاجِلِهِم نُصبُ أعيُنِهِم في آجالِهِم.**[٢]

فإنّ الآجال جمع الأجل، وهو كما يقول ابن منظور: «غايةُ الوقت في الموت وحُلول الدَّين ونحوِه. والأَجَلُ: مُدَّةُ الشيء».[٣]

مع أنّ المقابل للعاجل هو الآجل، لا الآجال كما هو واضح، قال ابن منظور في بيان معناها: «الآجلة: الآخرة، والعاجلة: الدنيا، والآجل والآجلة: ضدّ العاجل والعاجلة».[٤]

وإذا ما راجعنا الخبر في الكتب الحديثية الأُخرى وجدناه كالتالي:

٢٧٧. ٢) في بحار الأنوار نقلاً عن نهج البلاغة: **أعمالُ العِبادِ في عاجِلِهِم نُصبُ أعيُنِهِم في آجِلِهِم.**[٥]

٢٧٨. ٣) وفي شرح نهج البلاغة: **أعمالُ العِبادِ في عاجِلِهِم نُصبُ أعيُنِهِم في آجِلِهِم.**[٦]

ومن الواضح أنّ كلا النقلين نسختان لنهج البلاغة. فالتصحيف إنّما وقع في بعض نسخ نهج البلاغة، وهي النسخة التي علّق عليها صبحي الصالح.

النموذج الثالث:

٢٧٩. ١) في نهج البلاغة: **هَجَمَ بِهِمُ العِلمُ عَلى حَقيقَةِ البَصيرَةِ، وباشَروا روحَ**

---

١. بحار الأنوار: ج ٩٣ ص ٣٧١ ح ١٣ نقلاً عن التمحيص.

٢. نهج البلاغة: الحكمة ٧.

٣. لسان العرب: ج ١١ ص ١١ «أجل».

٤. لسان العرب: ج ١١ ص ١١ «أجل».

٥. بحار الأنوار: ج ٦٦ ص ٤٠٨ ح ١٢٠ نقلاً عن نهج البلاغة.

٦. شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ١٠٠.

اليَقينِ، **واستَلانوا ما استَعوَرَهُ المُترَفونَ**، وأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ، وصَحِبوا الدُّنيا بِأَبدانٍ أَرواحُها مُعَلَّقَةٌ بِالمَحَلِّ الأَعلى. أُولئِكَ خُلَفاءُ اللهِ في أَرضِهِ، والدُّعاةُ إِلى دينِهِ. آهِ آهِ شَوقاً إِلى رُؤيَتِهِم.[1]

فإنّ المقابل والمضادّ للاستلانة واللين هو الخشونة والوعورة، لا العَور والاستعوار، كما هو واضح، وبمراجعة الحديث في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٨٠. ٢) في الإرشاد عن أمير المؤمنين عليه السلام: هَجَمَ بِهِمُ العِلمُ عَلى حَقائِقِ الإيمانِ، فاستَلانوا روحَ اليَقينِ، فَأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ، **واستَلانوا ما استَوعَرَهُ** المُترَفونَ، صَحِبوا الدُّنيا بِأَبدانٍ أَرواحُها مُعَلَّقَةٌ بِالمَحَلِّ الأَعلى، أُولئِكَ خُلَفاءُ اللهِ في أَرضِهِ، وحُجَجُهُ عَلى عِبادِهِ... هاهِ هاهِ شَوقاً إِلى رُؤيَتِهِم.[2]

فقوله عليه السلام: «واستَلانوا ما استَعوَرَهُ المُترَفونَ» حصل فيه تصحيف، وصحيحه: «واستَلانوا ما استَوعَرَهُ المُترَفونَ» كما يتّضح بقرينة المقابلة.

النموذج الرابع:

٢٨١. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البَرقيِّ، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى الخَزّازِ، عَن حَمّادِ بنِ عُثمانَ قالَ: حَضَرتُ أَبا عَبدِ اللهِ عليه السلام، وَقالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصلَحَكَ اللهُ، ذَكَرتَ أَنَّ عَليَّ بنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام **كانَ يَلبَسُ الخَشِنَ**، يَلبَسُ القَميصَ بِأَربَعَةِ دَراهِمَ وَما أَشبَهَ ذلِكَ، **وَنَرى عَلَيكَ اللِّباسَ الجَديدَ!** فَقالَ لَهُ: إِنَّ عَليَّ بنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام كانَ يَلبَسُ ذلِكَ في زَمانٍ لا يُنكَرُ عَلَيهِ، وَلَو لَبِسَ مِثلَ ذلِكَ اليَومَ شُهِرَ بِهِ، فَخَيرُ لِباسِ كُلِّ زَمانٍ لِباسُ

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ١٤٧، عيون الحكم والمواعظ: ص ٥١٤ الرقم ٩٣٥١ نحوه، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٨٨ ح ٤؛ كنز العمّال: ج ١٠ ص ٢٦٤ ح ٢٩٣٩١ نقلاً عن ابن الأنباري في المصاحف.

٢. الإرشاد: ج ١ ص ٢٢٨، الخصال: ص ١٨٦ ح ٢٥٧، كمال الدين: ص ٢٩١، تحف العقول: ص ١٧١، كلّها عن كميل بن زياد النخعي، بحار الأنوار: ج ٦٧ ص ١٦١؛ عيون الأخبار: ج ٢ ص ٣٥٥ نحوه.

أَهلِهِ، غَيرَ أَنَّ قائِمَنا أَهلَ البَيتِ عليهم السلام إِذا قامَ لَبِسَ ثيابَ عَليٍّ عليه السلام وَسارَ بِسيرَةِ عَليٍّ.[١]

فإنّ الذي أثار سؤال السائل واعتراضه على لباس الإمام بقوله: «ذَكَرتَ أَنَّ عَليَّ بنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام كانَ يَلبَسُ الخَشِنَ... وَنَرى عَلَيكَ اللِّباسَ الجَديدَ؟» هو عدم انسجام سيرة أمير المؤمنين عليه السلام في لبس الخشن مع سيرة الإمام الصادق عليه السلام في لبس الجديد، مع وضوح أنّ «الجديد» لا يقابل «الخشن»، بل الذي يقابل الجديد هو «القديم»، والذي يقابل الخشن هو «الناعم»، وبعد تتبّع الحديث في الكتب الحديثية وجدناه كالتالي في موضع آخر من الكافي:

٢٨٢. ٢) في الكافي: أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى، عَن حَمّادِ بنِ عُثمانَ قالَ: كُنتُ حاضِراً عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، إِذ قالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصلَحَكَ اللهُ، ذَكَرتَ أَنَّ عَليَّ بنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام كانَ يَلبَسُ الخَشِنَ، يَلبَسُ القَميصَ بِأَربَعَةِ دَراهِمَ وَما أَشبَهَ ذَلِكَ، وَنَرى عَلَيكَ اللِّباسَ الجَيِّدَ! قالَ: فَقالَ لَهُ: إِنَّ عَليَّ بنَ أَبي طالِبٍ عليه السلام كانَ يَلبَسُ ذَلِكَ في زَمانٍ لا يُنكَرُ، وَلَو لَبِسَ مِثلَ ذَلِكَ اليَومَ لَشُهِرَ بِهِ، فَخَيرُ لِباسِ كُلِّ زَمانٍ لِباسُ أَهلِهِ، غَيرَ أَنَّ قائِمَنا إِذا قامَ لَبِسَ لِباسَ عَليٍّ عليه السلام وَسارَ بِسيرَتِهِ.[٢]

ومن الواضح أنّ من صفات اللباس الجيّد هي النعومة، ويكون بقيمة مرتفعة عادة، وهو مقابل للمذكور في اعتراض السائل حيث ورد فيه: «كانَ يَلبَسُ الخَشِنَ يَلبَسُ القَميصَ بِأَربَعَةِ دَراهِمَ وَما أَشبَهَ ذَلِكَ»، والقميص الذي تكون قيمته دانية فهو دنيء عادة، فيكون المقابل له هو القميص الجيّد.

ومن الواضح أنّ الروايتين هما رواية واحدة في الأصل، رواها «حمّاد بن عُثمان» عن الإمام الصادق عليه السلام، ورواها «محمّد بن يحيى الخزّاز» عن «حمّاد بن

---

١. الكافي: ج ١ ص ٤١١ ح ٤.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٤٤٤ ح ١٥.

عُثمان». نعم، اختلف الرواة عن الخزّاز، فالنسخة الأُولى رواها عنه «أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البَرقيِّ عَن أَبيهِ»، والثانية رواها «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري» وهو من الأجلّاء، وبهذا يظهر وقوع التصحيف في نسخة «أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البَرقيِّ عَن أَبيهِ».

ويشهد لصحّة النسخة الثانية الرواية التالية:

> ٢٨٣. في وسائل الشيعة نقلاً عن رجال الكشّي: وَعَن مُحَمَّدِ بنِ مَسعودٍ، عَنِ الحُسَينِ بنِ إشكيبَ، عَنِ الحَسَنِ بنِ الحُسَينِ المَروَزيِّ، عَن يونُسَ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن أَحمَدَ بنِ عُمَرَ قالَ: سَمِعتُ بَعضَ أَصحابِ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام يُحَدِّثُ أَنَّ سُفيانَ الثَّورِيَّ دَخَلَ عَلى أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام وَعَلَيهِ ثِيابٌ جِيادٌ، فَقالَ: يا أَبا عَبدِ اللهِ، إِنَّ آباءَكَ لَم يَكونوا يَلبَسونَ مِثلَ هَذِهِ الثِّيابِ، فَقالَ لَهُ: إِنَّ آبائي كانوا يَلبَسونَ ذَلِكَ في زَمانٍ مُقفِرٍ مُقصِرٍ، وَهَذا زَمانٌ قَد أَرخَتِ الدُّنيا عَزالِيَها، فَأَحَقُّ أَهلِها بِها أَبرارُهُم.[1]

ز ـ دلالة فقرات الحديث

تعرّضت بعض الأحاديث لأُمور مختلفة، وعقّبتها ببعض التعليقات، فمن خلال الدقّة في الأُمور المذكورة في الحديث وتعليقاتها يتّضح وقوع التصحيف في الحديث أحياناً، ومن نماذج ذلك ما يلي:

النموذج الأوّل:

> ٢٨٤. ١) في الكافي:... عَن عَلِيِّ بنِ مَنصورٍ قالَ: قالَ لي هِشامُ بنُ الحَكَمِ: كانَ بِمِصرَ زِنديقٌ تَبلُغُهُ عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام أَشياءُ، فَخَرَجَ إِلى المَدينَةِ لِيُناظِرَهُ، فَلَم يُصادِفهُ بِها، وَقيلَ لَهُ: إِنَّهُ خارِجٌ بِمَكَّةَ، فَخَرَجَ إِلى مَكَّةَ وَنَحنُ مَعَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، فَصادَفَنا وَنَحنُ مَعَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام في الطَّوافِ... فَلَمّا فَرَغَ أَبو

---

١. وسائل الشيعة: ج ٥ ص ١٩ ح ٥٧٧٧، رجال الكشّي: ص ٣٩٣ ترجمة سفيان الثوري الرقم ٧٤٠.

عَبدِ اللهِ أَتاهُ الزِّنديقُ فَقَعَدَ بَينَ يَدَي أَبي عَبدِ اللهِ وَنَحنُ مُجتَمِعونَ عِندَهُ، فَقالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام لِلزِّنديقِ: **أَتَعلَمُ أَنَّ لِلأَرضِ تَحتاً وَفَوقاً؟** قالَ نَعَم قالَ: **فَدَخَلتَ تَحتَها؟** قالَ: لا. قالَ: فَما يُدريكَ ما تَحتَها؟ قالَ: لا أَدري، إلّا أَنّي أَظُنُّ أَن لَيسَ تَحتَها شَيءٌ. فَقالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: فالظَّنُّ عَجزٌ، لِما لا تَستَيقِنُ. ثُمَّ قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: **أَفَصَعِدتَ السَّماءَ؟** قالَ: لا، قالَ: **أَفَتَدري ما فيها؟** قالَ: لا. قالَ: **عَجَباً لَكَ! لَم تَبلُغِ المَشرِقَ وَلَم تَبلُغِ المَغرِبَ وَلَم تَنزِلِ الأَرضَ وَلَم تَصعَدِ السَّماءَ وَلَم تَجُز هُناكَ فَتَعرِفَ ما خَلفَهُنَّ**، وَأَنتَ جاحِدٌ بِما فيهِنَّ، وَهَل يَجحَدُ العاقِلُ ما لا يَعرِفُ؟....[١]

فإنّ قوله: «عَجَباً لَكَ لَم تَبلُغِ المَشرِقَ وَلَم تَبلُغِ المَغرِبَ وَلَم تَنزِلِ الأَرضَ وَلَم تَصعَدِ السَّماءَ» دالّ على وقوع السؤال عن هذه الأُمور جميعاً، مع أنّنا لا نجد السؤال عن ذهابه إلى المشرق والمغرب، وإنّما نجد السؤال عن خصوص النزول الى الأرض والصعود في السماء، وهذا ما ينبّه على وقوع السقط في الحديث، وبمراجعته في المصادر الأُخرى نجده كالتالي:

٢٨٥. ٢) وفي كتاب التوحيد:... عَن يونُسَ بنِ يَعقوبَ قالَ: قالَ لي عَلِيُّ بنُ مَنصورٍ: قالَ لي هِشامُ بنُ الحَكَمِ: كانَ زِنديقٌ بِمِصرَ يَبلُغُهُ عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام علم، فَخَرَجَ إلى المَدينَةِ لِيُناظِرَهُ، فَلَم يُصادِفهُ بِها... فَلَمّا فَرَغَ أَبو عَبدِ اللهِ أَتاهُ الزِّنديقُ فَقَعَدَ بَينَ يَدَيهِ وَنَحنُ مُجتَمِعونَ عِندَهُ، فَقالَ لِلزِّنديقِ: **أَتَعلَمُ أَنَّ لِلأَرضِ تَحتاً وَفَوقاً؟** قالَ نَعَم، قالَ: **فَدَخَلتَ تَحتَها؟** قالَ: لا، قالَ: فَما يُدريكَ بِما تَحتَها؟ قالَ: لا أَدري، إلّا أَنّي أَظُنُّ أَن لَيسَ تَحتَها شَيءٌ، فَقالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: فالظَّنُّ عَجزٌ، ما لَم تَستَيقِن. قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: **فَصَعِدتَ السَّماءَ؟** قالَ: لا، قالَ: **فَتَدري ما فيها؟** قالَ: لا. قالَ: **فَأَتَيتَ المَشرِقَ وَالمَغرِبَ فَنَظَرتَ ما خَلفَهُما؟** قالَ: لا، قالَ: **فَعَجَباً لَكَ! لَم تَبلُغِ المَشرِقَ وَلَم تَبلُغِ المَغرِبَ وَلَم**

---

١. الكافي: ج ١ ص ٧٢ ح ١.

تَنزِلِ تَحتَ الأَرضَ وَلَم تَصعَدِ السَّماءَ وَلَم تُخبَر هُنالِكَ فَتَعرِفَ ما خَلفَهُنَّ، وَأَنتَ جاحِدُ ما فيهِنَّ، وَهَل يَجحَدُ العاقِلُ ما لا يَعرِفُ؟....[1]

وهو متن منسجم كما هو ظاهر وواضح.

النموذج الثاني:

٢٨٦. ١) في كتاب كشف المحجة لثمرة المهجة ـ عند روايته لوصيّة أمير المؤمنين عليه السلام لولده الحسن عليه السلام ـ:... وَإِن فارَقتَ سَيِّئَةً فَعَجِّل مَحوَها بِالتَّوبَةِ، وَلا تَخُن مَنِ ائتَمَنَكَ وَإِن خانَك.[2]

فإنّ الأمر بتعجيل التوبة يكون لمن يرتكب السيئات، لا لمن فارقها كما هو واضح، وبمراجعة الرواية في الكتب الأُخرى نجدها كالتالي:

٢٨٧. ٢) وفي بحار الأنوار نقلاً عن السيّد ابن طاووس:... وَإِن قارَفتَ سَيِّئَةً فَعَجِّل مَحوَها بِالتَّوبَةِ، وَلا تَخُن مَنِ ائتَمَنَكَ وَإِن خانَكَ.[3]

فذلكة البحث

١ ـ الهدف من عقد هذا الفصل أمران هما: إثبات إمكانية التعرّف على التصحيفات الطارئة على الحديث، وأنّ مجرّد وقوع التصحيف لا يعني سقوط الحديث عن الحجّية. وثانيهما: تمهيد الطريق لمعرفة الباحث التصحيفات الطارئة على الحديث، وذلك ببيان الأُمور الكاشفة عنه.

٢. ذكرنا جملة من القضايا التي من شأنها الكشف عن وقوع التصحيف، إلّا أنّ بعضها لا يعني وقوع التصحيف بالضرورة، بل هي مؤشرّات ودلالات تدلّ عليه أحياناً كثيرة.

---

١. التوحيد: ص ٢٩٣ ح ٤، بحار الأنوار: ج ٣ ص ٥١ ح ٢٥ نقلاً عن التوحيد، الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٣٤.

٢. كشف المحجة لثمرة المهجة: ص ١٦٧.

٣. بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ٢١٠، تحف العقول: ص ٨١.

٣. في هذا المضمار حاولنا تسليط الأضواء على جانبين رئيسيين هما: الدلالات الداخلية في الحديث، والدلالات الخارجية، والبحث بهذا الأُسلوب نافع في نقد الحديث وعرضه على المقوّمات المختلفة.

٤. ذكرنا في الدلالات الخارجية تسعة أُمور بعضها من القضايا الواضحة كمخالفته للقرآن الكريم، وبعضها ملفت للنظر كمخالفته لأخلاق المعصوم، وبعضها بحاجة إلى دقّة وتأمّل، نظير عدم انسجام الحديث مع عنوان الباب الذي أورد فيه.

٥ . ذكرنا ستّة أُمور داخلية كاشفة عن التصحيف، وهي جميعاً قضايا بحاجة إلى دقّة في الحديث وعدم التسرّع في التعامل معه.

٦. بالتعرّف على التصحيفات الطارئة على الحديث تتهيّأ الأرضية للتعامل الصحيح معه، وذلك بمعرفة نسخته الصحيحة، من خلال البحث عن نسخه الأُخرى، وانتقاء الصحيح من بينها، وهذا ما سيتّضح خلال الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

الفصل الخامس

مراحل علاج التصحيف

بعد انتهاء الباحث عن وقوع التصحيف في الحديث، يواجه السؤال التالي: كيف نعرف النسخة الصحيحة للحديث؟ إذ مجرّد التعرّف على وقوع التصحيف في الحديث لا ينفع شيئاً بعد أن كان الهدف الأسمى للباحث هو العمل بالحديث وتطبيقه على الصعيد العلمي والعملي. من هنا لابدّ لنا من بيان السبيل للتوصّل للنسخة الصحيحة من بين النسخ المختلفة، وهذا ما عقدنا له هذا الفصل.

ونحن نرى أنّ على الباحث أن يطوي المراحل الرئيسية التالية:

١. جمع الاحتمالات المختلفة.

٢. تهذيب الاحتمالات.

٣. استقصاء القرائن لمعرفة المتن الصحيح.

فبعد أن عرف وقوع التصحيف في الحديث، عليه أن يتتبّع الاحتمالات المختلفة للحديث. ثمّ يهذّبها بطرح الاحتمالات غير المقبولة منها؛ بلحاظ الجهات التي ستأتي الإشارة إليها إن شاء الله. ثمّ إن كانت الاحتمالات المتبقّية عديدة، فلابدّ من تعيين الصحيح من بينها باستقصاء القرائن، وإن لم يبقَ من الاحتمالات إلّا احتمال واحد لزم الأخذ به.

١. جمع الاحتمالات المختلفة

المرحلة الأُولى لعلاج التصحيف هي جمع الاحتمالات المختلفة للحديث، وذلك بتتبّع نسخه إن كانت له نسخ أُخرى، وإلّا فبقراءة اللفظ المصحّف بأشكال أُخرى تحتملها الكتابة، ليتمّ تقييم جميع الاحتمالات الحاصلة.

أ ـ مراجعة نسخ الحديث الأُخرى

مصدر الحديث إمّا واحد، وإمّا متعدّد، فإن لم يكن إلّا في مصدر واحد، لزم مراجعة نسخ الكتاب المختلفة، بما في ذلك الجوامع الحديثية التي نقلت عنه، فإذا كان الحديث في الكافي مثلاً ولُم يُنقل في المصادر الأُخرى، فلابدّ من ملاحظة نسخ كتاب الكافي بما فيها المروي عنه في كتاب وسائل الشيعة وبحار الأنوار؛ لاعتماد المحدّثين الجليلين الشيخ الحرّ العاملي والعلّامة المجلسي على نسخ جيّدة.

وإن كان مروياً في أكثر من مصدر، فكما ينبغي لحاظ نسخ المصدر، كذلك ينبغي لحاظ المصادر الأُخرى، بما فيها كتب الحديث السنّية. بل يمكن عدّ كتب الفقه المأثور من نسخ الحديث أيضاً؛ لأنّ قدماء فقهائنا رضوان الله عليهم كانوا يفتون بنصوص الأحاديث الشريفة[1]، ولهذا فإنّ متون هذه الكتب هي متون الحديث مع تعديلات بسيطة، فإذا لم نعثر على الحديث في المصادر الحديثية الأُخرى، أمكننا الرجوع، إلى هذه الكتب؛ باعتبارها تعكس نصوص الحديث استناداً إلى مصادر حديثية قديمة، وبذلك نلاحظ المتن الصحيح للحديث.

نعم، الاعتماد على كتب الفقه المأثور لمعرفة النصّ الصحيح محدود جدّاً؛ لاختصاصها بالروايات الفقهية دون غيرها، مضافاً إلى قلّة هذه الكتب. وإنّما ذكرناها للتنبيه عليها والرجوع إليها في الروايات الفقهية.

النموذج الأوّل:

٢٨٨. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَمرِو بنِ عُثمانَ، عَن عَليِّ بنِ عيسى رَفَعَهُ، قالَ: فيما ناجى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ موسى عليه السلام: يا موسى، لا تُطَوِّل فِي الدُّنيا أَمَلَكَ فَيَقسوَ قَلبُكَ، وَالقاسي القَلبِ مِنّي بَعيدٌ.[2]

---

١. تُعدّ الكتب التالية من هذا الطراز: فقه الرضا، والمقنع والهداية للشيخ الصدوق، النهاية للشيخ الطوسي.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٣٢٩ ح ١، بحار الأنوار: ج ١٣ ص ٣٣٨ ح ١٣ نقلاً عن الكافي.

فإنّ قوله: «لا تُطَوِّل» غير منسجم مع القواعد العربية؛ إذ لو كان بصيغة النهي فالمناسب أن يقال: «لا تُطِل في الدُّنيا أَمَلَكَ»، وإن كان بصيغة الإخبار فالمناسب التعبير بما يلي: «**لا يَطولُ في الدُّنيا أَمَلُكَ**». علماً أنّ الموجود في الكافي المحقّق في دار الحديث هو كالمنقول عن النسخة المطبوعة أيضاً[1]. وبتخريج الحديث يعلم أنّه ورد في الكتب الحديثية بنحوين آخرين أيضاً؛ فورد في موضع آخر من الكافي، كما ورد في كتاب تحف العقول، وإليك نصّهما:

٢٨٩. ٢) في الكافي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَن عَمرِو بنِ عُثمانَ، عَن عَليِّ بنِ عيسى رَفَعَهُ، قالَ: إنَّ موسىﷺ **ناجاهُ اللهُ تَبارَكَ وَتَعالى فَقالَ لَهُ في مُناجاتِهِ: يا موسى، لا يَطولُ في الدُّنيا أَمَلُكَ فَيَقسوَ لِذلِكَ قَلبُكَ، وَقاسي القَلبِ مِنّي بَعيدٌ.**[2]

٢٩٠. ٣) وفي تحف العقول: يا موسى، لا تُطِل في الدُّنيا أَمَلَكَ فيَقسو قَلبُكَ، وَقاسي القَلبِ مِنّي بَعيدٌ.[3]

فالحديث واحد بلا ريب، بل إنّ كلتا النسختين المنقولتين في الكافي هما من مصدر واحد وهو كتاب علي بن عيسى الرامشكي[4]. نعم هو من نسختين من هذا الكتاب، فقد روى الشيخ الكليني ﷺ هذا الحديث تارة عن النسخة التي رواها «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد»[5]، وثانية عن النسخة التي رواها «عَليّ بن إبراهيمَ عَن أَبيه»[6]. وأمّا باقي السند فهو متّحد في النسختين وهو: «عَن عَمرِو بنِ عُثمانَ عَن

---

١. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٤ ص ٢١ ح ٢٦٤٧.

٢. الكافي: ج ٨ ص ٤٢ ح ٨، بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ٣١ ح ٧ نقلاً عن الكافي.

٣. تحف العقول: ص ٤٩٠، بحار الأنوار: ج ١٣ ص ٣٣٢ ح ١٣ نقلاً عن تحف العقول.

٤. ذكره الشيخ في الفهرست بقوله: «علي بن عيسى الرامشكي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد الله، (عن علي) بن عيسى الرامشكي» فهرست الطوسي: ص ٢٧٦، الترجمة ٣٩٩. كما ذكره النجاشي بعنوان «علي بن عيسى»، انظر: رجال النجاشي: ص ٢٧٩ باب العين / باب علي الترجمة رقم ٧٣٤.

٥. الكافي: ج ٢ ص ٣٢٩ ح ١.

٦. الكافي: ج ٨ ص ٤٢ ح ٨.

عَليِّ بنِ عيسى رَفَعَهُ».

وبهذا يعلم أنّ الخلل الموجود قد وقع في إحدى نسختي الكتاب، أو في نسخ كتاب الكافي. ولأجل تحديد الصحيح من النسخ لابدّ من طي المراحل التي ستأتي الإشارة إليها.

النموذج الثاني:

٢٩١. ١) في الكافي: الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَرّانيِّ عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدٍ النَّوفَليِّ قالَ: قُلتُ لِأَبي الحَسَنِ عليه السلام: إنّي أَفطَرتُ يَومَ الفِطرِ عَلى تينٍ وَتَمرَةٍ، فَقالَ لي: جَمَعتَ بَرَكَةً وَسُنَّةً.[1]

٢٩٢. ٢) وفي كتاب من لايحضره الفقيه: وَقالَ عَليُّ بنُ مُحَمَّدٍ النَّوفَليُّ لِأَبي الحَسَنِ عليه السلام: إنّي أَفطَرتُ يَومَ الفِطرِ عَلى طينِ القَبرِ وَتَمرٍ، فَقالَ لَهُ: جَمَعتَ بَينَ بَرَكَةٍ وَسُنَّةٍ.[2]

فإنّ الذي يبدو لأوّل وهلة هو صحّة النسخة الأُولى لتناسب «التمر» مع «التين»، وعدم تناسبه مع «الطين» كما هو واضح. إلّا أنّ مجرّد ذلك لا يكفي دليلاً ومرجّحاً لإحدى النسختين على الأُخرى، بل لابدّ من مرجّحات أُخرى. وبمراجعة نسخ الحديث الأُخرى يتّضح أنّ النسخة الثانية هي الصحيحة، وها هو الحديث في الكتب الأُخرى:

٢٩٣. في وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، عَنِ الحُسَينِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الحَرّانيِّ عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدٍ النَّوفَليِّ قالَ: قُلتُ لِأَبي الحَسَنِ عليه السلام: إنّي أَفطَرتُ يَومَ الفِطرِ عَلى طينٍ وَتَمرٍ، فَقالَ لي: جَمَعتَ بَرَكَةً وَسُنَّةً.[3]

٢٩٤. وفي بحار الأنوار نقلاً عن الإقبال: رَوَينا بِإِسنادِنا إلى مُحَمَّدِ بنِ يَعقوبَ

---

١. الكافي: ج ٤ ص ١٧٠ ح ٤.

٢. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ١٧٤ ح ٢٠٥٦.

٣. وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٤٤٥ ح ٩٨٢١ الباب ١٣ باب استحباب الإفطار يوم الفطر على تمر وتُربة حسينيّة....

الكُلَينيّ بإسنادِهِ إلى عَليّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ النَّوفَليِّ قالَ: قُلتُ لِأَبي الحَسَنِ عليه السلام: إنّي أفطَرتُ يَومَ الفِطرِ عَلى طينٍ وَتَمرٍ، قالَ لي: جَمَعتَ بَرَكَةً وَسُنَّةً.[١]

وكما تلاحظ فإنّ الشيخ الحرّ العاملي نقل الحديث في وسائل الشيعة عن كتاب الكافي، كما أنّ السيّد ابن طاووس روى الحديث عن الكافي أيضاً. وفي كلتا النسختين «عَلى طينٍ وَتَمرٍ»، بل إنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو «عَلى طينٍ وَتَمرٍ» أيضاً. وفي هامشها التعليق التالي: «هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول والوسائل. وفي المطبوع: «تين». وقال في الوافي: «أُريد بالطين طين الحسين عليه السلام»».

و بهذا يتّضح أنّ التصحيف قد وقع في خصوص النسخة المطبوعة من الكافي، ولعلّه بسبب تقارب أصوات الحرفين «التاء» و«الطاء»، أو لعجمة الراوي أو الناسخ؛ حيث يلفظ هذان الحرفان بشكل واحد في اللغة الفارسية.

ب ـ قراءة الكلمة بأشكالٍ أُخرى

إذا لم يكن للحديث نسخة أُخرى، أو كانت لكن لم نعثر عليها، أو عثرنا على نسخة إلّا أنّها لم تكن نقية وسالمة بل كانت هي الأُخرى مصحّفة، فعندئذٍ لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي تجاه هذا النصّ، وإنّما يلزمنا بذل الجهد للتعرّف على النصّ الصحيح، وذلك بقراءة الكلمة أوالعبارة المصحّفة بأشكالٍ أُخرى تحتملها الكلمة أو العبارة.

نعم، هذا الأُسلوب لا يورثنا الاطمئنان بالصحّة؛ إذ هو مجرّد احتمال، فلابدّ من إسناده بالقرائن المؤيّدة؛ نظير استعمال اللفظ في الأحاديث المشابهة له أو في اللغة، أو كون التركيب الوارد فيه من الأمثال الرائجة أو الكلمات السائرة بين العرب[٢]، وغير ذلك.

---

١. بحار الأنوار: ج ٥٧ ص ١٦٣ ح ٢٩، إقبال الأعمال: ٢٨١.

٢. نظير التعبير «لم يبق لهم ثاغية ولا راغية» والذي تقدّمت الإشارة إليه في بعض النماذج، فإنّنا إذا لم نعثر على نسخة صحيحة للحديث، إلّا أنّ استعمال هذا التعبير في اللغة وانسجامه مع سياق الحديث هو قرينة قوية على الصحيح في متن الحديث، وقد تدعمها قرائن أُخرى تورثنا الاطمئنان.

فإذا توفّرت عندنا بعض القرائن ووصل الاحتمال المذكور للكلمة إلى حدّ الاطمئنان، أمكن الأخذ به في بعض المجالات[١]، وأمّا إذا لم يصل لحدّ الاطمئنان فإنّ معنى الحديث يبقى في حيز الإمكان. ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٢٩٥. ١) في مستدرك الوسائل نقلاً عن الجعفريات: أَخبَرَنا عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ قالَ: أَخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدٍ قالَ: حَدَّثَني موسى بنُ إسماعيلَ قالَ: حَدَّثَنا أَبي عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ، عَن أَبيهِ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبي طالِبٍ عليهم السلام قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: أَطيعوا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُطِعكُم.[٢]

حيث إنّنا بحثنا عليه في مصادر الحديث، فلم نعثر عليه إلّا في كتاب الجعفريات، والظاهر أنّ فيه تصحيفاً؛ فإنّ الطاعة في اللغة تعني الانقياد، والانقياد إنّما ينسجم مع العبودية لا مع الربوبية، فالعبد ينقاد للربّ دون العكس، بل لا تكون الطاعة إلّا من الداني للعالي؛ قال أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية:

الفرق بين الطاعة والإجابة، أنّ الطاعة تكون من الأدنى للأعلى؛ لأنّها في موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة، ولا تكون إجابة إلّا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله.[٣]

وإن أُريد بالطاعة معنىً مجازياً نظير إعطاء العبد ما يريد، فالمناسب التعبير بلفظ آخر، نظير «يؤتكم» أو «يتفضّل عليكم» أو «يُجِبكم»، أو نظائرها، والصحيح في هذه الرواية ـ على ما يبدو ـ هو: «يُعطِكُم» بدل «يُطِعكُم»، وسبب هذا التصحيف هو

---

١. هذا الأُسلوب مقبول في المجالات الأخلاقية، وأمّا في مجال العقائد والفقه فلابدّ من وصوله إلى مرتبة الحجّية، وإلّا فلا يمكن الاستناد إليه.

٢. مستدرك الوسائل: ج ٥ ص ٢٦٧ ح ٥٨٣٩ نقلاً عن الجعفريات، الجعفريات: ص ٢١٥.

٣. معجم الفروق اللغوية: ص ٣٣٥ الرقم ١٣٣٠.

تقديم حرف على آخر، ويؤيّد ذلك ما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، فالإيتاء والإعطاء بمعنى واحد. بل يمكن تأييده أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[2]؛ حيث إنّ الرزق ينسجم مع الإعطاء لا مع الطاعة، وهو مترتّب على التقوى التي هي طاعة الله فيما أمر ونهى.

٢. استعملت مشتقّات الجذر «طوع» في القرآن الكريم (١٢٩) مرّة، ولم يرد في شيء منها التعبير بطاعة الله للإنسان، وإنّما ورد في الجميع الأمر بطاعة الله سبحانه أو طاعة أوليائه التي هي في حقيقتها طاعة الله أيضاً.

٣. ملاحظة الروايات الواردة لبيان آثار طاعة الله سبحانه وتعالى يؤيّد الإعطاء لا الطاعة؛ نظير الروايات التالية:

٢٩٦. في كتاب من لايحضره الفقيه: **وَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: قالَ اللهُ جَلَّ جَلالُهُ: أَيُّما عَبدٍ أَطاعَني لَم أَكِلهُ إلى غَيري، وَأَيُّما عَبدٍ عَصاني وَكَلتُهُ إلى نَفسِهِ، ثُمَّ لَم أُبالِ في أَيِّ وادٍ هَلَكَ.**[3]

٢٩٧. وفي الفردوس: **أَوحى اللهُ إلى داوُدَ عليه السلام:... وَما مِن عَبدٍ يُطيعُني إلّا وَأَنا مُعطيهُ قَبلَ أَن يَسأَلَني، وَمُستَجيبٌ لَهُ قَبلَ أَن يَسأَلَني، وَغافِرٌ لَهُ قَبلَ أَن يَستَغفِرَني.**[4]

٢٩٨. وفي الكافي: **وَقالَ: وَعَلَيكُم بِطاعَةِ رَبِّكُم ما استَطَعتُم، فَإِنَّ اللهَ رَبُّكُم،**

---

١. الأنفال: ٧٠.
٢. الطلاق: ٢ و٣.
٣. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤٠٣ ح ٥٨٦٩.
٤. الفردوس: ج ١ ص ١٤٠ ح ٤٩٦، كنز العمّال: ج ٣ ص ١٠١ ح ٥٦٩٢.

وَاعلَموا إنَّ الإسلامَ هوَ التَّسليمُ، والتَّسليمَ هوَ الإسلامُ، فَمَن سَلَّمَ فَقَد أَسلَمَ، وَمَن لَم يُسَلِّم فَلا إسلامَ لَهُ، وَمَن سَرَّهُ أَن يُبلِغَ إلى نَفسِهِ في الإحسانِ فَليُطِعِ اللهَ، فَإِنَّهُ **مَن أَطاعَ اللهَ فَقَد أَبلَغَ إلى نَفسِهِ في الإحسانِ**.[1]

نعم وردت الروايات التالية أيضاً:

٢٩٩. في وسائل الشيعة: وفي كِتابِ التوحيد عَن عَليِّ بنِ أَحمَدَ الدَّقّاقِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ أَبي عَبدِاللهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ البَرمَكيِّ، عَنِ الحُسَينِ بنِ الحَسَنِ بنِ بُردَةَ، عَنِ العَبّاسِ بنِ عَمرٍو الفُقَيميِّ، عَن إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ العَلَويِّ، عَنِ الفَتحِ بنِ يَزيدَ الجُرجانيِّ قالَ: سَمِعتُهُ عليه السلام يَقولُ: ما اتَّقَى اللهَ يُتَّقَى، **وَمَن أَطاعَ اللهَ يُطاعُ**.[2]

٣٠٠. وفي بحار الأنوار نقلاً عن تحف العقول: عَن أَبي الحَسَنِ الثّالِثِ عليه السلام قالَ: مَن اتَّقَى اللهَ يُتَّقَى، **وَمَن أَطاعَ اللهَ يُطاعُ**، وَمَن أَطاعَ الخالِقَ لَم يُبالِ سَخَطَ المَخلوقينَ، وَمَن أَسخَطَ الخالِقَ فَقَمِنَ أَن يَحُلَّ بِهِ سَخَطُ المَخلوقينَ.[3]

فلعلّ قوله: «يُطِعكُم» تصحيف عن كلمة تؤدّي معنى جعل الناس يطيعونكم.

نعم، قد يقال: إنّ السيّد ابن طاووس روى في كتاب إقبال الأعمال الخبر التالي:

٣٠١. عَنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قالَ: إنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالى نَصَبَ في السَّماءِ السّابِعَةِ مَلَكاً يُقالُ لَهُ: الدّاعي، فَإِذا دَخَلَ شَهرُ رَجَبٍ يُنادي ذَلِكَ المَلَكُ كُلَّ لَيلَةٍ مِنهُ إلى الصَّباحِ: طوبى لِلذّاكِرينَ، طوبى لِلطّائِعينَ، وَيَقولُ اللهُ تَعالى: أَنا جَليسُ مَن جالَسَني، **وَمُطيعُ مَن أَطاعَني**، وَغافِرُ مَنِ استَغفَرَني، الشَّهرُ شَهري، وَالعَبدُ عَبدي، وَالرَّحمَةُ رَحمَتي، فَمَن دَعاني في هَذا الشَّهرِ

---

١. الكافي: ج ٨ ص ١١.

٢. وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ١٥٥ ح ٢١٢٣٠.

٣. بحار الأنوار: ج ٦٨ ص ١٨٢ ح ٤١.

أَجَبتُهُ، وَمَن سَأَلَني أَعطَيتُهُ، وَمَنِ استَهداني هَدَيتُهُ، وَجَعَلتُ هَـذا الشَّـهرَ حَبلاً بَيني وَبَينَ عِبادي، فَمَنِ اعتَصَمَ بِهِ وَصَلَ إِلَيَّ.[1]

وهو مؤيّد للمذكور في الجعفريات.

لكنّه يقال: إنّ الدليل لصحّة التعبير «أطيعوا اللهَ عَزَّ وَجَـلَّ يُـطِعكُم» الوارد فـي الجعفريات ينبغي أن يكون ثابتاً في نفسه، أو وارداً في مصادر عديدة بحيث تركن النفس إليه، وإلّا فإنّ مجرّد ورود التعبير في بعض الكتب والروايات مع عدم ثبوته لا يكفي دليلاً. وهذا المتن لم يرد إلّا في كتاب الإقبال، وهو من المصادر المـتأخّرة، مضافاً إلى أنّه في عداد المصادر التي هي من الدرجة الثانية أو الثالثة، لا من الدرجة الأُولى، ولهذا لا يُطمأنّ بما ينفرد به في النقل، فلا يمكن الاستدلال به لإثبات صحّة الرواية السابقة؛ لأنّ جمع السقيم إلى السقيم لا يُنتج الصحيح كما لا يخفى.

النموذج الثاني:

٣٠٢. ١) في البلد الأمين وبحار الأنوار نقلاً عن البلد الأمين: **كانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَستَغفِرُ سَبعينَ مَرَّةً في سَحَرِ كُلِّ لَيلَةٍ بِعَقِبِ رَكعَتَي الفَجرِ... اللّٰهُمَّ وَأَستَغفِرُكَ لِكُـلِّ ذَنبٍ كَتَبتَهُ عَلَيَّ، بِسَبَبِ عُجبٍ كانَ مِنّي بِـنَفسي، أَو ريـاءٍ، أَو سُـمعَةٍ، أَو خُيَلاءَ، أَو فَرَحٍ، أَو حِقدٍ، أَو مَرَحٍ، أَو أَشَرٍ، أَو بَطَرٍ، أَو حَمِيَّةٍ، أَو عَصَبِيَّةٍ، أَو رِضاً، أَو سَخَطٍ، أَو شُحٍّ، أَو سَخاءٍ، أَو ظُلمٍ، أَو خيانَةٍ، أَو سَرِقَةٍ، أَو كَذِبٍ، أَو نَميمَةٍ، أَو لَعِبٍ، أَو نَوعٍ مِمّا يُكتَسَبُ بِمِثلِهِ الذُّنوبَ وَيَكونُ في اجتِراحِهِ العَطَبُ، فَصَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاغفِرهُ لي يا خَيرَ الغافِرينَ.**[2]

فإنّنا لم نعثر عليه في غير هذين الكتابين، والعبارة فيهما واحدة، مع أنّ معناها غير منسجم؛ فقد ورد الحقد في عداد الفرح والمرح، ومعناه غير منسجم مـعهما،

---

١. مستدرك الوسائل: ج ٧ ص ٥٣٥ ح ٨٨٣٣.

٢. البلد الأمين: ص ٤٢، بحار الأنوار: ج ٨٤ ص ٣٢٦ ـ ٣٣٠.

فالظاهر أنّ الكلمة كانت بشكل مقارب لهذه الكلمة ووقع التصحيف فيها، ويحتمل أن تكون في الأصل «حفد» بدل «حقد»؛ أي: «... أو فرح أو حفد أو مرح»، فالحفد كما في كتب اللغة:

حَفَدَ يَحفِدُ حَفداً وحَفَداناً واحتفد: خفَّ في العمل وأَسرع. الليث: الاحتفاد: السرعة في كُلِّ شيء.[1]

وهو منسجم مع السياق؛ فالفرح والمرح يتلاءم مع الإسراع والخفة، إلّا أنّ هذا مجرّد احتمال، وهو بحاجة إلى شواهد وقرائن دالّة عليه.

٢. تهذيب الاحتمالات

المحطّة الثانية لمعرفة النسخة الصحيحة من بين النسخ هي تهذيب الاحتمالات الموجودة، فإذا عثرنا على حديث اختلفت المصادر الحديثية في إحدى كلماته، فكلّ منها يشكّل احتمالاً للرواية، فلابدّ من تهذيب هذه الاحتمالات وذلك بملاحظة الأمرين التاليين:

أ ـ ملاحظة المصدر الذي رويت عنه الرواية

إذا كان الحديث في الكتب الحديثية التي تروي الأحاديث عن غيرها من مصادر الحديث[2]، وليست هي في نفسها مصادر حديثية، فالقدم الأوّل هو الرجوع للمصدر الذي رويت عنه الرواية؛ لاحتمال وقوع التصحيف في هذا الكتاب، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣٠٣. ١) في مستدرك الوسائل نقلاً عن نهج البلاغة: وَفيهِ: خُطبَةٍ لَهُ عليه السلام: فَتَأَسَّ

---

١. لسان العرب: ج ٣ ص ١٥٣ «حفد».

٢. وهي التي يعبّر عنها بكتب الواسطة.

بِنَبِيِّكَ الأَطهَرِ الأَطـيَبِ ﷺ؛ فَـإِنَّ فـيهِ أُسـوَةً لِـمَن تَـأَسّى، وَعَـزاءً لِـمَن تَـعَزّى وَأَحَبُّ العِـبادَ إِلى اللهِ تَـعالى المُـتَأَسّي بِـنَبِيِّهِ وَالمُـقتَصُّ لأَثَـرِهِ، قَضِمَ الدُّنيا قَضماً وَلَم يُعِرها طُرُقاً، أَهضَمُ أَهلِ الدُّنيا كَشحاً وَأَخمَصُهُم مِنَ الدُّنيا بَطناً.[1]

فإنّ قوله: «وَلَم يُعِرها طُرُقاً» غير منسجم من حيث المعنى مع سياق النـصّ، وبمراجعته في المصدر الذي اعتمده المحدّث النوري نجده كالتالي:

٣٠٤. ٢) في نهج البـلاغة: وَأَحَبُّ العِبادِ إِلى اللهِ المُتَأَسّي بِنَبِيِّهِ وَالمُقتَصُّ لأَثَرِهِ، قَضَمَ الدُّنيا قَضماً، وَلَم يُعِرها طَرفاً، أَهضَمُ أَهلِ الدُّنيا كَشحاً وَأَخمَصُهُم مِنَ الدُّنيا بَطناً.[2]

وهو نصّ منسجم تماماً. قال العلّامة المجلسي في بيان ألفاظه الغريبة ما يلي:

قوله ﷺ: «و لم يُعِرها طرفاً»: من الإعارة؛ أي لم يلتفت إليـها نـظر إعـارة، فكيف بأن يجعلها مطمح نظره. ويقال: رَجُلٌ أهضم؛ إذا كـان خـميصاً لقـلّة الأكل. والكشح الخاصرة.[3]

وفي لسان العرب:

رجلٌ أَهضَمُ الكَشحَينِ أي مُنضَمُّهُما. والهَضَمُ: خَمَصُ البطونِ ولُطفُ الكَشحِ.[4]

النموذج الثاني:

٣٠٥. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن الإرشاد: رَوى مَسعَدَةُ بنُ صَدَقَةَ قالَ: سَمِعتُ

---

١. مستدرك الوسائل: ج ١٢ ص ٥٤ ح ١٣٤٩٨ نقلاً عن نهج البلاغة.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١٦٠، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٢٣٢، بحار الأنوار: ج ١٦ ص ٢٨٤ ح ١٣٦ نقلاً عن نهج البلاغة.

٣. بحار الأنوار: ج ١٦ ص ٢٨٦.

٤. لسان العرب: ج ١٢ ص ٦١٣ «هضم».

أَبا عَبدِ اللهِ جعفرَ بنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَقولُ: خَطَبَ النّاسَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام بِالكُوفَةِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنى عَلَيهِ، ثُمَّ قالَ:... وَاعلَموا أَنَّكُم إِن أَطَعتُم طالِعَ المَشرِقِ سَلَكَ بِكُم مِنهاجَ رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَتَدارَيتُم مِنَ الصَّمَمِ، وَاستَشفَيتُم مِنَ البَكَمِ، وَكُفيتُم مَؤونَةَ التَّعَسُّفِ وَالطَّلَبِ....[1]

فإنّ قوله: «فَتَدارَيتُم مِنَ الصَّمَمِ» غامض المعنى وبعيد عن الصواب، وبمراجعة المصدر الرئيسي للرواية يتّضح الصحيح فيها، حيث وردت كالتالي:

٣٠٦. ٢) في الإرشاد: وَرَوى مَسعَدَةُ بنُ صَدَقَةَ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِ اللهِ جَعفَرَ بنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَقولُ: خَطَبَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام النّاسَ بِالكُوفَةِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنى عَلَيهِ، ثُمَّ قالَ:... وَاعلَموا أَنَّكُم إِن أَطَعتُم طالِعَ المَشرِقِ سَلَكَ بِكُم مِنهاجَ الرَسولِ صلى الله عليه وآله، فَتَداوَيتُم مِنَ الصَّمَمِ، وَاستَشفَيتُم مِنَ البَكَمِ، وَكُفيتُم مَؤونَةَ التَّعَسُّفِ وَالطَّلَبِ....[2]

وهو متن منسجم؛ فالتداوي يناسب الصمم وينسجم مع العبارة اللّاحقة: «وَاستَشفَيتُم مِنَ البَكَمِ». بل نجده بهذا النصّ أيضاً في موضعٍ آخر من البحار[3]، وهذا ما يؤكد وقوع التصحيف في هذا الموضع من البحار.

النموذج الثالث:

٣٠٧. ١) في وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، عَن أَبي عَلِيٍّ الأَشعَرِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ، وَعَن أَبي العَبّاسِ الرَّزّازِ، عَن أَيّوبَ بنِ نوحٍ جَميعاً، عَن صَفوانَ، عَنِ ابنِ مُسكانَ، عَن أَبي بَصيرٍ، قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: طَلاقُ الحامِلِ الحُبلى واحِدَةٌ، وَأَجَلُها أَن تَضَعَ حَملَها، وَهوَ أَقرَبُ الأَجَلَينِ.[4]

فإنّ «الحامل» و«الحبلى» بمعنى واحد ولا معنى لتكرارهما، ولعلّه لإدراج ما في

---

١. بحار الأنوار: ج ٥١ ص ١١١ ح ٦.

٢. الإرشاد: ج ١ ص ٢٩٠.

٣. بحار الأنوار: ج ٣٤ ص ١٥٥.

٤. وسائل الشيعة: ج ٢٢ ص ١٩٣ ح ٢٨٣٦٢.

الهامش داخل المتن، وإذا ما راجعنا المصدر الأصلي الذي اعتمده الشيخ الحرّ في نقل هذه الرواية وهو كتاب الكافي، وجدناه كالتالي:

٣٠٨. ٢) الكافي: أَبو عَليٍّ الأَشعَريُّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ، وَأَبو العَبّاسِ الرَّزّازُ، عَن أَيّوبَ بنِ نوحٍ جَميعاً، عَن صَفوانَ، عَنِ ابنِ مُسكانَ عَن أَبي بَصيرٍ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: طَلاقُ الحُبلى واحِدَةٌ، وَأَجَلُها أَن تَضَعَ حَملَها، وَهوَ أَقرَبُ الأَجَلَينِ.[1]

بل نجد النصّ بهذا اللفظ أيضاً في موضع آخر من وسائل الشيعة[2]، وهو ما يكشف عن وقوع التصحيف في هذا الموضع من الوسائل.

ب ـ ملاحظة التعبير الوارد في الرواية

الأحاديث الشريفة هي كلمات نبيّنا وأئمّتنا صلوات الله عليهم أجمعين، وهم من أفصح العرب، فلابدّ أن تكون منسجمةً من ناحية المعنى، فإذا كان التعبير الوارد في إحدى الروايتين منسجماً، والآخر غير منسجم، عرفنا أنّ النسخة الصحيحة هي النسخة المنسجمة.

ومن خلال هذه النقطة أيضاً يمكن معرفة الصحيح فيما لو لم نعثر على النسخة الصحيحة للحديث، كما في النموذج التالي:

النموذج الأوّل:

٣٠٩. ١) في مجمع الزوائد: عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ العاصِ قالَ: أَتى رَسولُ صلى الله عليه وآله أُمَّ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو ذاتَ يَومٍ وَكانَت امرَأَةً تَلطُفُ بِرَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَقالَ: كَيفَ

---

١. الكافي: ج ٦ ص ٨٢ ح ٦.

٢. «مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ عَن أَبي عَليٍّ الأَشعَريِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ وَأَبي العَبّاسِ الرَّزّازِ، عَن أَيّوبَ بنِ نوحٍ جَميعاً، عَن صَفوانَ، عَنِ ابنِ مُسكانَ، عَن أَبي بَصيرٍ يَعني المُراديَّ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: طَلاقُ الحُبلى واحِدَةٌ، وَأَجَلُها أَن تَضَعَ حَملَها، وَهوَ أَقرَبُ الأَجَلَينِ» وسائل الشيعة: ج ٢٢ ص ٥٩ ح ٢٨٠١٦.

أَنتِ يا أُمَّ عَبدِ اللهِ؟ قالَت: بِخَيرٍ بِأَبي أَنتَ يا رَسولَ اللهِ وَأُمّي، فَكَيفَ أَنتَ؟ قالَ: بِخَيرٍ، قالَت: عَبدُ اللهِ رَجُلٌ قَد تَخَلّى مِنَ الدُّنيا، قالَ: وَكَيفَ؟ قالَت: حَرَّمَ النَّومَ، فَلا يَنامُ وَلا يُفطِرُ وَلا يَطعَمِ اللَّحمَ وَلا يُؤَدّي إِلى أَهلٍ حَقَّهُم، قالَ: فَأَينَ هوَ؟ قالَت: خَرَجَ وَيوشِكُ، قالَ: فَإِذا رَجَعَ فَاحبِسيه.

قالَت: فَخَرَجَ رَسولُ ﷺ وَجاءَ عَبدُ اللهِ، فَأَوشَكَ رَسولُ اللهِ ﷺ الرَّجعَةَ، وَقالَ: يا عَبدَ اللهِ بنَ عَمرٍو! ما هَذا الَّذي بَلَغَني عَنكَ؟ قالَ: وَماذا يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: بَلَغَني أَنَّكَ لا تَنامَ وَلا تُفطِر، قالَ: أَرَدتُ بِذَلِكَ **الأَمنَ مِن يَومِ الفَزَعِ الأَكبَرِ**. وَبَلَغَني أَنَّكَ لا تُطعِمُ اللَّحمَ، قالَ: أَرَدتُ بِذَلِكَ طَعاماً خَيراً مِنهُ في الجَنَّةِ....[1]

فإنّ التعبير التالي «الأَمنَ مِن يِومِ الفَزَعِ الأَكبَرِ» غير مستقيم من ناحية المعنى؛ إذ المراد من «يوم الفزع الأكبر» هو يوم القيامة، والخوف ليس من يوم القيامة، وإنّما الخوف في يوم القيامة. أو فقل: إنّ يوم القيامة ليس منشأ للخوف، وإنّما هو ظرف له، والمناسب لبيان هذا المعنى هو التعبير بالعبارة: «الأمن يوم الفزع الأكبر»، ولا نجد معنىً صحيحاً لـ «الأَمن مِن يَومِ الفَزَعِ الأَكبَرِ»، ولهذا لم يرد استعمال «أمن من يوم الفزع الأكبر» في الحديث إلّا في هذا النموذج، وورد استعمال «أمن يوم الفزع الأكبر» في مواطن كثيرة[2]، أو «أمن من الفزع الأكبر» كما في مواطن كثيرة أُخرى[3]، وهما تعبيران مستقيمان من ناحية المعنى.

وسبب التصحيف في هذا الحديث هو قراءة الجزء الثاني من كلمة «الأمن»

---

١. مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٤٨٢ ح ١٢٠٤٧.

٢. انظر على سبيل المثال: الكافي: ج ٣ ص ٢٢٩ ح ٩، كامل الزيارات: ص ٥٢٩ ح ٣، الأمالي للصدوق: ص ٦٦ ح ٧، فضائل الأشهر الثلاثة: ص ١٨ ح ٣.

٣. انظر على سبيل المثال: المحاسن: ج ١ ص ٧٢ ح ١٤٧، الكافي: ج ٤ ص ٢٥٨ ح ٢٦ وج ٤ ص ٢٦٣ ح ٤٥، كامل الزيارات: ص ٥٢٩ ح ٤، كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٢٩ ح ٣٧٧ وج ٢ ص ٢٢٩ ح ٢٢٦٩ و٢٢٧٢، تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٢٣ ح ١٤.

مرّتين، فصارت «الأَمنِ من يَومِ الفَزَعِ الأَكبَرِ»، مع أنّ الصحيح كما اتّضح هو «الأَمن يَوم الفَزَعِ الأَكبَرِ»، وتقدّمت بعض نماذج هذا النوع من التصحيف.

النموذج الثاني:

٣١٠. ١) في شرح نهج البلاغة: **وَقالَ عليه السلام لِرَجُلٍ سَأَلَهُ أَن يَعِظَهُ: لا تَكُن مِمَّن يَرجو الآخِرَةَ بِغَيرِ عَمَلٍ، وَيَرجو التَّوبَةَ بِطولِ الأَمَلِ، يَقولُ في الدُّنيا بِقَولِ الزّاهِدينَ، وَيَعمَلُ فيها بِعَمَلِ الرّاغِبينَ.**[1]

فإنّ قوله: «يَرجو التَّوبَةَ بِطولِ الأَمَلِ» غير منسجم، إذ لا معنى لرجاء التوبة بطول الأمل، وإنّما الذي ينسجم مع طول الأمل هو إرجاء وتأخير التوبة بطول الأمل. وإذا ما راجعنا الحديث في كتب الحديث وجدناه كالتالي:

٣١١. ٢) في نهج البلاغة: **وَقالَ عليه السلام لِرَجُلٍ سَأَلَهُ أَن يَعِظَهُ: لا تَكُن مِمَّن يَرجو الآخِرَةَ بِغَيرِ عَمَلٍ، وَيُرَجّي التَّوبَةَ بِطولِ الأَمَلِ، يَقولُ في الدُّنيا بِقَولِ الزّاهِدينَ، وَيَعمَلُ فيها بِعَمَلِ الرّاغِبينَ.**[2]

٣١٢. ٣) وفي مستدرك الوسائل نقلاً عن تحف العقول: **عَن أَميرِ المُؤمِنينَ عليه السلام أَنَّهُ قالَ: لا تَكُن مِمَّن يَرجو الآخِرَةَ بِغَيرِ عَمَلٍ، وَيُرجي التَّوبَةَ بِطولِ الأَمَلِ.**[3]

والعبارة فيهما منسجمة تماماً.

ج ـ ملاحظة العبارة نحوياً

لا ريب أنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا في زمانٍ يتفاخر الناس فيه بالفصاحة والبلاغة، فكان عوام الناس آنذاك يتكلّمون بالكلام الفصيح ولا يتكلّمون بالملحون[4]، فهل

---

١. شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٣٥٦ الحكمة ١٤٦.

٢. نهج البلاغة: ص ٤٩٧ الحكمة ١٥٠، بحار الأنوار: ج٦ ص ٣٧ ح ٦٠ نقلاً عن نهج البلاغة.

٣. مستدرك الوسائل: ج ١١ ص ٣١٢ ح ١٣١٣١.

٤. وممّا يشهد لذلك أنّ علماء اللغة والنحو يستندون إلى كلام أبناء البادية لإثبات صحّة دعواهم.

يتصوّر أن يتكلّم أهل البيتﷺ بالكلام الملحون مع أنّهم من خيرة العرب! ولهذا فإنّ أحد المعايير التي تعيننا في معرفة النسخة الصحيحة للحديث هي صحّة عبارة الحديث وسقمها من الناحية النحوية، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣١٣. ١) ذكرت بعض كتب الدراية مثالاً للتصحيف في المتن، هو: مَن صامَ رَمَضانَ وَأَتبَعَهُ سِتّاً مِن شَوّالٍ....[١]

وذكروا أنّ البعض صحّفه فقرأه ورواه بالشين المعجمة، كالتالي:

٣١٤. ٢) مَن صامَ رَمَضانَ وَأَتبَعَهُ شَيئاً مِن شَوّالٍ....

وظاهر هذه العبارة أنّ الصحيح هو النسخة الأُولى، مع أنّ كلتا النسختين لها معنى صحيح، ولهذا فإنّ تعيين النسخة الصحيحة من السقيمة بحاجة إلى قرائن وشواهد، وإذا ما لاحظنا العبارتين من الناحية النحوية أمكن تعيين النسخة الصحيحة منهما؛ إذ أنّ العدد له قواعد خاصّة في اللغة العربية، فمن خلال هذه القواعد يمكن تحديد المعدود في هذه الرواية، فإن كان المعدود مؤنّثاً فينبغي أن يكون «ستّاً»، وإن كان المعدود مذكّراً فلابدّ أن يكون «ستّة»، وبما أنّ الصوم للأيّام لا لليالي، ولفظ «اليوم» مذكر، فلابدّ أن يكون العدد مؤنّثاً؛ أي أنّ الحديث لو كان «وأتبعه ستاً من شوال»، فهو على خلاف القواعد العربية، والصحيح في بيان هذا المعنى هو التعبير بالعبارة التالية: «وأتبعه **ستّةً** من شوال».

و أمّا إذا كان لفظ الحديث: «وأتبعه شيئاً من شوال» فإنّ كلمة «الشيء» تنسجم مع المذكّر والمؤنّث معاً، فهي تنسجم مع صيام الأيّام، ولهذا فإنّ النسخة الصحيحة

---

١. البداية في علم الدراية: ص ٨١، وانظر أيضاً: تدريب الراوي: ج ٢ ص ١٩٣، مقباس الهداية: ج ١ ص ٢٣٩، مستدركات مقباس الهداية: ج ٥ ص ٢٢٦.

(على تقدير عدم وجود نسخ أُخرى) هي «وأتبعه شيئاً من شوال».

النموذج الثاني:

٣١٥. ١) في فتح الباري: أَخرَجَ أَبو نَعيمٍ عَن الطَّبَرانيِّ، عَن أَحمَدَ بنِ عَمرٍو الخَلاّلِ، عَن ابنِ أَبي عَمرٍو، حَدَّثَنا مُحَمَّد بنُ جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ الحُسَينِ: سَأَلتُ أَبا جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصّادِقِ عَن الأَسماءِ الحُسنى، فَقالَ: هيَ في القُرآنِ... فَفي الفاتِحَةِ خَمسَةٌ: اللهُ، ربُّ، الرَّحمَنُ، الرَّحيمُ، مالِكُ. وَفي البَقَرَةِ:... وَفي طه عِندَ جَعفَرٍ وَحدَهُ: غَفّارٌ. وَفي المُؤمِنينَ: كَريمٌ. وَفي النّورِ:....[1]

فإنّ اسم السورة هو «المؤمنون» لا «المؤمنين»، والاسم لا يعرب بإعراب الجمع المذكّر السالم، لكنّ الراوي أو الناسخ أو المصحّح أجرى عليه حكم الجمع المذكّر وجعلها مجرورة بالياء، مع أنّ الاسم لا يتغيّر بالإعراب بل يبقى بشكل واحد.

د ـ مراجعة كتب اللغة

لأجل تقييم الاحتمالات بدقّة لابدّ من فهم معناها اللغوي؛ وذلك بمراجعة كتب اللغة، بما في ذلك كتب غريب الحديث وكتب الفروق اللغوية، فقد ننتهي إلى صحّة بعض الاحتمالات دون بعض؛ لعدم استعماله لغةً، نظير النموذجين التاليين:

النموذج الأوّل:

٣١٦. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن بصائر الدرجات: أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ خالِدٍ، عَن أَبي البَختَريِّ وَسِنديِّ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبي البَختَريِّ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قال: إنَّ العُلَماءَ وَرَثَةُ الأَنبياءِ، وَذلِكَ أَنَّ الأَنبياءَ لَم يُوَرِّثوا

---

١. فتح الباري: ج ١١ ص ١٨٤، طرق حديث الأسماء الحسنى: ص ١٦٤ ـ ١٧٠.

دِرهَماً وَلا ديناراً، وَإِنَّما وَرَّثوا أَحاديثَ مِن أَحاديثِهِم، فَمَن أَخَذَ شَيئاً مِنها فَقَد أَخَذ حَظّاً وافِراً، فَانظُروا عِلمَكُم هَذا عَمَّن تَأْخُذونَهُ، فَإِنَّ فينا أَهلَ البَيتِ في كُلِّ خَلَفٍ عُدولاً، يَنفونَ عَنهُ تَحريفَ الغالينَ، **وَانتِهالَ المُبطِلينَ**، وَتَأويلَ الجاهِلينَ.[1]

۳۱۷. ۲) ورواه في الكافي كالتالي:... فَانظُروا عِلمَكُم هَذا عَمَّن تَأْخُذونَهُ، فَإِنَّ فينا أَهلَ البَيتِ في كُلِّ خَلَفٍ عُدولاً، يَنفونَ عَنهُ تَحريفَ الغالينَ، **وَانتِحالَ المُبطِلينَ**، وَتَأويلَ الجاهِلينَ.[2]

فإنّ كلمة «انتهال» غير مستعملة لغةً. وبهذا يخرج هذا الاحتمال من دائرة الاحتمالات المقبولة.

النموذج الثاني:

۳۱۸. ۱) في فضائل الشيعة: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنُ أَحمَدَ بنُ الوَليدِ ﷺ قالَ: حَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الصَّفّارِ قالَ: حَدَّثَني عَبّادُ بنُ سُلَيمانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ، عَن أَبيهِ سُلَيمانَ الدَّيلَمي قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ ﷺ إِذ دَخَلَ عَلَيهِ أَبو بَصيرٍ **وَقَد حَضَرَهُ النَّفَسُ**، فَلَمّا أَن أَخَذَ مَجلِسَهُ قالَ أَبو عَبدِ اللهِ ﷺ: ما هَذا النَّفَسُ العالي؟ قالَ: جُعِلتُ فِداكَ يا بنَ رَسولِ اللهِ، كَبِرَ سِنّي وَدَقَّ عَظمي وَاقتَرَبَ أَجَلي، مَعَ ما أَنّي لا أَدري ما أَرِدُ عَلَيهِ في آخِرَتي....[3]

۳۱۹. ۲) وفي الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن سَهلِ بنِ زيادٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ، عَن أَبيهِ قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ ﷺ إِذ دَخَلَ عَلَيهِ أَبو بَصيرٍ **وَقَد خَفَرَهُ النَّفَسُ**، فَلَمّا أَخَذَ مَجلِسَهُ قالَ لَهُ أَبو عَبدِ اللهِ ﷺ: يا أَبا مُحَمَّدٍ، ما هَذا

---

۱. بحار الأنوار: ج ۲ ص ۹۲ ح ۲۱، ميزان الحكمة: ج ۳ ص ۲٥٥٤ ح ١٦٧٠٦.
۲. الكافي: ج ۱ ص ۳۲ ح ۲.
۳. فضائل الشيعة: ص ۲۱ ح ۱۸.

النَّفَسُ العالي؟ فَقالَ: جُعِلتُ فِداكَ يابنَ رَسولِ اللهِ، كَبِرَ سِنّي وَدَقَّ عَظمي وَاقتَرَبَ أَجَلي، مَعَ أَنَّني لَستُ أَدري ما أَرِدُ عَلَيهِ مِنأَمرِ آخِرَتي....[1]

٣٢٠. ٣) وفي بحار الأنوار نقلاً عن الكافي: عَنِ العدةِ عَن سَهلٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ، عَن أَبيهِ قال: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِاللهِ عليه السلام إِذ دَخَلَ عَلَيهِ أَبو بَصيرٍ **وَقَد حَفَزَهُ النَّفَسُ**، فَلَمّا أَخَذَ مَجلِسَهُ قالَ لَهُ أَبو عَبدِاللهِ عليه السلام: يا أَبا مُحَمَّدٍ، ما هَذا النَّفَسُ العالي؟ فَقالَ: جُعِلتُ فِداكَ يابنَ رَسولِ اللهِ، كَبِرَت سِنّي وَدَقَّ عَظمي وَاقتَرَبَ أَجَلي، مَعَ أَنَّني لَستُ أَدري ما أَرِدُ عَلَيهِ مِنأَمرِ آخِرَتي، فَقالَ أَبو عَبدِاللهِ عليه السلام: يا أَبا مُحَمَّدٍ، وَإِنَّكَ لَتَقولُ هَذا؟!....[2]

٣٢١. ٤) وفي تفسير فرات الكوفي: فُراتٌ قالَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ بنِ عُبَيدٍ مُعَنعناً عَن سُلَيمانَ الدَّيلَمِيِّ قالَ: كُنتُ عِندَ أَبي عَبدِاللهِ عليه السلام إِذ دَخَلَ عَلَيهِ أَبو بَصيرٍ **وَقَد أَخَذَهُ النَّفَسُ**، فَلَمّا أَن أَخَذَ مَجلِسَهُ قالَ أَبو عَبدِاللهِ عليه السلام: يا أَبا مُحَمَّدٍ، ما هَذا النَّفَسُ العالي [العالية]؟ قالَ: جُعِلتُ فِداكَ يابنَ رَسولِ اللهِ، كَبِرَ[ت] سِنّي وَدَقَّ عَظمي وَاقتَرَبَ أَجَلي، وَلَستُ أَدري ما أَرِدُ عَلَيهِ مِن أَمرِ آخِرَتي، فَقالَ أَبو عَبدِاللهِ عليه السلام: يا أَبا مُحَمَّدٍ، وَإِنَّكَ لَتَقولُ هَذا؟!....[3]

وليُعلم أنّ التعبيران: «خَفَرَهُ النَّفَسُ» و«حَضَرَهُ النَّفَسُ» لم يردا إلّا في هاتين الروايتين، وأمّا التعبير: «حَفَزَهُ النَّفَسُ» فقد ورد في روايات أُخرى أيضاً[4]، مضافاً

---

١. الكافي: ج ٨ ص ٣٣ ح ٦.

٢. بحار الأنوار: ج ٦٥ ص ٤٨ ح ٩٣.

٣. تفسير فرات الكوفي: ص ١١٣ ح ١١٥ و ص ٢٢٥ ح ٣٠٣.

٤. نظير الروايات التالية: «حَدَّثَني أبي، حدَّثَنا ابن أَبي عَديٍّ وَسُهَيلُ بنُ يوسُفَ المعنى، عَن حُمَيدٍ، عَن أَنَسٍ قالَ: أُقيمَتِ الصَّلاةُ فَجاءَ رَجُلٌ يَسعى، فانتَهى **وَقَد حَفَزَهُ النَّفَسُ** أو انبَهَرَ، فَلَمّا انتَهى إِلى الصَّفِّ قالَ:...» مسند أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ١٠٦.

←

لموافقته وانسجامه مع الاستعمال اللغوي، فكتب ابن الأثير في شرحه للحديث: «من أشراط الساعة حَفزُ الموت» قائلاً:

الحفز: الحثّ والإعجال، ومنه حديث أبي بكرة «أَنَّهُ دبَّ إلى الصفَّ راكعاً وَقَد حَفَزهُ النَّفَسُ» ، وَقَد تَكرَّر في الحديث.[١]

وبهذا تتحدّد دائرة الاحتمالات في النصوص المنسجمة مع الوارد في اللغة، وتطرح بقية الاحتمالات خصوصاً بعد عدم استعمالها في الروايات. علماً أنّ الوارد في الطبعة المحقّقة في دار الحديث لكتاب الكافي هو «وقد حَفَزَه النفس» وجاء في هامشها: «هكذا في: (د، ع، ل، م، ن، بن، جت) و شرح المازندراني والوافي والمرآة، وفي سائر النسخ و المطبوع: (خفره)...»[٢].

هـ ـ ملاحظة ما يقتضيه السياق

بعد فهم المعنى الدقيق للكلمات المذكورة، ومعرفة صحّة كلّ منها لغوياً، ينبغي ملاحظة مقتضى سياق الحديث، لمعرفة النسخة الصحيحة؛ إذ الكلام المتين متلائم ومنسجم الأجزاء، وكلام أهل البيت عليهم السلام إمام الكلام من جميع الجهات، فلابدّ أن يكون مترابطاً منسجماً، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣٢٢. ١) في نهج البلاغة: هَجَمَ بِهِمُ العِلمُ عَلى حَقيقَةِ البَصيرَةِ، وباشَروا روحَ

← و«حَدَّثَني زُهَيرُ بنُ حَربٍ، حَدَّثنا عَفّانُ، حَدَّثَنا حَمّادُ، أَخبَرَنا قَتادَةُ وَثابِتُ وَحُمَيدُ عَن أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلاً جاءَ فَدَخَلَ الصَّفَّ **وَقَد حَفَزَهُ النَّفَسُ**، فَقالَ: الحَمدُ للهِ حَمداً كَثيراً طَيِّباً مُبارَكاً فيهِ. فَلَمّا قَضى رَسولُ اللهِ ﷺ صَلاتَهُ قالَ: أَيُّكُم المُتَكَلِّمُ بِالكَلِماتِ؟ فَأَرَمَ القَومُ، فَقالَ: أَيُّكُم المُتَكَلِّمُ بِها، فَإِنَّهُ لَم يَقُل بَأساً؟ فَقالَ رَجُلٌ: جِئتُ وَقَد حَفَزَني النَّفَسُ، فَقُلتُها، فَقالَ: لَقَد رَأَيتُ اثنَي عَشَرَ مَلَكاً يَبتَدِرونَها أَيُّهُم يَرفَعُها» صحيح مسلم: ج ٢ ص ٩٩.

و«وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو قالَ: صَلَّينا مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ المَغرِبَ، فَرَجَعَ مَن رَجَعَ وَعَقَّبَ مَن عَقَّبَ، فَجاءَ رَسولُ اللهِ ﷺ **مُسرِعاً قَد حَفَزَهُ النَّفَسُ**، قَد حَسَرَ عَن رُكبَتَيهِ، فَقالَ: أَبشِروا، هَذا رَبُّكُم قَد فَتَحَ باباً مِن أَبوابِ السَّماءِ يُباهي بِكُم...» نيل الأوطار: ج ٢ ص ٥٤.

١. النهاية في غريب الحديث: ج ١ ص ٤٠٧ «حفز».

٢. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ١٥ ص ٩٩ ح ١٤٨٢١.

اليَقينِ، **واستَلانوا ما استَعوَرَهُ المُترَفونَ**، وأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ.[١]

٣٢٣. ٢) وفي شرح نهج البلاغة وبحار الأنوار: ... فَباشَروا روحَ اليَقينِ، وَاستَلانوا **ما استَوعَرَهُ المُترفونَ**، وَأَنِسوا بِما استَوحَشَ مِنهُ الجاهِلونَ.[٢]

فإنّ الكلمتين «استَعوَرَهُ» و«استَوعَرَهُ» صحيحتان لغةً، إلّا أنّ سياق الحديث ينسجم مع الثانية منهما والمشتقّة من الجذر «وعر» دون الأُولى المشتقّة من «عور»؛ لأنّ المضادّ للاستلانة هو الوعورة لا العور كما لا يخفى.

النموذج الثاني:

٣٢٤. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن مجالس الشيخ: عَن أَحمَدَ بنِ عُبدونٍ، عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الزُّبَيرِ، عَن عَليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ فَضّالٍ، عَنِ العَبّاسِ بنِ عامِرٍ عَن أَحمَدَ، عَن يَحيى بنِ العَلاءِ قالَ: سَمِعتُ أَبا جَعفَرٍ عليه السلام يَقولُ: لَمّا خَرَجَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام إلى النَّهرَوانِ وَطَعَنُوا في أَوَّلِ أَرضِ بابِلَ حينَ دَخَلَ وَقتُ العَصرِ، فَلَم يَقطَعوها حَتّى غابَتِ الشَّمسُ، **فَنزَلَ النّاسُ يَميناً وَشِمالاً لايُصَلّونَ، إلّا الأَشتَرَ وَحدَهُ** فإِنَّهُ قالَ: لا أُصَلّي حَتّى أَرى أَميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام قَد نَزَلَ يُصَلّي. قالَ: فَلَمّا نَزَلَ قالَ: يا مالِكُ، إنَّ هَذِهِ أَرضُ سَبِخَةٌ، وَلا يَحِلُّ الصَّلاةُ فيها، فَمَن كانَ صَلّى فَليُعِدِ الصَّلاةَ. قالَ: ثُمَّ استَقبَلَ القِبلَةَ فَتَكَلَّمَ بِثَلاثِ كَلِماتٍ ما هُنَّ بِالعَرَبِيَّةِ وَلا بِالفارِسِيَّةِ، فَإِذا هوَ بِالشَّمسِ بَيضاءَ نَقِيَّةً، حَتّى إذا صَلّى بِنا سَمِعنا لَها حينَ انقَضَت خَريراً كَخَريرِ المِنشارِ.[٣]

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ١٤٧، عيون الحكم والمواعظ: ص ٥١٤ الرقم ٩٣٥١ نحوه؛ كنز العمّال: ج ١٠ ص ٢٦٤ ح ٢٩٣٩١ نقلاً عن ابن الأنباري في المصاحف.

٢. شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٣٤٦، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٨٧ ح ٤ نقلاً عن الخصال و ج ٢٣ ص ٤٤ ح ٩١ نقلاً عن كمال الدين.

٣. بحار الأنوار: ج ٨٠ ص ٣٢٣ ح ٢٢.

٣٢٥. ٢) وفي مستدرك الوسائل: **الشَّيخُ الطّوسيُّ في مَجالِسِهِ، عَن أَحمَدَ بنِ عُبدونٍ، عَن عَليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الزُّبَيرِ، عَن عَليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ فَضّالٍ، عَنِ العَبّاسِ بنِ عامِرٍ، عَن أَحمَدَ بنِ رِزقٍ الغُمشانيِّ، عَن يَحيى بنِ العَلاءِ الرّازيِّ قالَ: سَمِعتُ أَبا جَعفرٍ عليه السلام يَقولُ: لَمّا خَرَجَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام إلى النَّهرَوانِ وَطَعَنُوا في أَوَّلِ أَرضِ بابِلَ حينَ دَخَلَ وَقتُ العَصرِ، فَلَم يَقطَعوها حَتّى غابَتِ الشَّمسُ، فَنَزَلَ النّاسُ يَميناً وَشِمالاً يُصَلّونَ، إلّا الأَشتَرَ وَحدَهُ، فإِنَّهُ قالَ: لا أُصَلّي حَتّى أَرى أَميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام قَد نَزَلَ يُصَلّي. قالَ: فَلَمّا نَزَلَ قالَ: يا مالِكُ، إنَّ هَذِهِ أَرضُ سَبِخَةٌ، وَلا تَحِلُّ الصَّلاةُ فيها، فَمَن كانَ صَلّى فَليُعِدِ الصَّلاةَ. قالَ: ثُمَّ استَقبَلَ القِبلَةَ فَتَكَلَّمَ بِثَلاثِ كَلِماتٍ ما هُنَّ بِالعَرَبِيَّةِ وَلا بِالفارِسِيَّةِ، فَإِذا هوَ بِالشَّمسِ بَيضاءَ نَقِيَّةً، حَتّى إذا صَلّى بِنا سَمِعنا لَها حينَ انقَضَت خَريراً كَخَريرِ المِنشارِ.**[1]

فإنّ مقتضى السياق هو أن يكون الصحيح «فَنَزَلَ النّاسُ يَميناً وَشِمالاً يُصَلّونَ إلّا الأَشتَرَ»؛ لأنّ الناس لو لم يريدوا الصلاة لم تكن حاجة لنزولهم، مع أنّ العبارة التالية لهذه العبارة وهي قوله: «فإنّهُ قالَ: لا أُصَلّي حَتّى أَرى أَميرَ المُؤمِنينَ عليه السلام قَد نَزَلَ يُصَلّي» دالّة على أنّ الناس نزلوا وتفرّقوا يميناً وشمالاً للصلاة، وأنّه امتنع عن الصلاة لأنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يصلّ. فهذا السياق دليل على صحّة نسخة مستدرك الوسائل، علماً أنّ الحديث في الكتابين واحد، ومنقول عن مصدرٍ واحد وهو أمالي الشيخ الطوسي، وسبب هذا التصحيف هو قراءة الجزء الثاني لكلمة «شمالاً» مرّتين فصارت «شمالاً لا».

---

١. مستدرك الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٩ ح ٣٧٣٥، بحار الأنوار: ج ٤١ ص ١٨٣ ح ٢٠.

النموذج الثالث:

٣٢٦. ١) في بحار الأنوار: **عَن أَنَسِ بنِ مالِكٍ قالَ: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ في بَعضِ خُطَبِهِ وَمَواعِظِهِ: أَما رَأَيتُمُ المَأخوذينَ عَلى العِزَّةِ وَالمُزعَجينَ بَعدَ الطُّمأَنينَةِ، الَّذينَ أَقاموا عَلى الشُّبُهاتِ وَجَنَحوا إِلى الشَّهَواتِ، حَتّى أَتَتهُم رُسُلُ رَبِّهِم، فَلا ما كانوا أَمَّلوا أَدرَكوا، وَلا إِلى ما فاتَهُم رَجَعوا...**[١]

٣٢٧. ٢) وفي أعلام الدين: **عَن أَنَسِ بنِ مالِكٍ قالَ: سَمِعتُ رَسول اللهِ ﷺ يَقول في بعض خطبه أو مواعظه: أَما رَأَيتُمُ المأخوذينَ عَلى الغِرَّةِ وَالمُزعَجينَ بَعدَ الطُّمأَنينَةِ، الَّذينَ أَقاموا عَلى الشُّبُهاتِ وَجَنَحوا إِلى الشَّهَواتِ، حَتّى أَتَتهُم رُسُلُ رَبِّهِم، فَلا ما كانوا أَمَّلوا أَدرَكوا، وَلا إِلى ما فاتَهُم رَجَعوا...**[٢]

فالغِرّة هي الغفلة، قال ابن منظور:

الغِرَّةُ: الغَفلة؛ ومنه الحديث: أنه أغارَ على بني المُصطَلِق وهم غـارّون؛ أي غافلون.[٣]

وأمّا العزّة فكتب ابن منظور في بيان معناها كالتالي:

العِزَّةُ: الشدَّة والقوَّة. والعِزُّ والعِزَّة: الرفعة والامتناع، والعِزَّة لله؛ وفي التنزيل العـزيز: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي له العِـزَّة والغـلبة سبحانه.[٤]

والمناسب للسياق هو أن يكون الأخذ على حين الغفلة، لا على حين العزّة كما لا يخفى، فكما أنّ الازعاج كان بعد الطمأنينة، كذلك ينبغي أن يكون الأخذ حين الغفلة، بل لا ينسجم الأخذ على العزّة مع سياق الحديث.

---

١. بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٨١.

٢. أعلام الدين ص ٣٣٦.

٣. لسان العرب: ج ٥ ص ١١ «غرر».

٤. لسان العرب: ج ٥ ص ٣٧٤ «عزز».

النموذج الرابع:

٣٢٨. ١) روي عن رسول الله ﷺ: مَثَلُ المُؤمِنِ كَمَثَلِ النَّحلَةِ، لا يَأكُلُ إلّا طَيِّباً، ولا يَضَعُ إلّا طَيِّباً.[1]

٣٢٩. ٢) وروي عن رسول الله ﷺ: إنَّ مَثَلَ المُؤمِنِ لَكَمَثَلِ النَّخلةِ، أكَلَت طَيِّباً، ووَضَعَت طَيِّباً.[2]

فإنّ مقتضى قوله: «لا يأكُلُ إلّا طَيِّباً ولا يَضَعُ إلّا طَيِّباً» هو أنّ الكلمة السابقة هي «النحلة»، لا «النخلة»؛ لأنّ التعبير بالأكل لا يصدق على الأشجار، بخلاف الحيوانات والحشرات. وكذلك التعبير بقوله: «ووَضَعَت طَيِّباً»؛ فإنّ الوضع يصدق على من يحمل الحمل في بطنه من الإنسان والحيوان، ولا يصدق على من لا يكون الحمل في بطنه كالأشجار، بل يعبّر عن حمل الأشجار بالانتاج والإثمار. ولهذا ورد في معنى الوضع وضع الحمل، ولم يرد في معانيها وضع الثمار، قال ابن منظور: «وضعت الحامل الولد تضعه وضعاً: ولدته».[3]

نعم ذكر ابن الأثير في معنى الحديث ما يلي:

> **المشهور في الرواية بالخاء المعجمة، وهي واحدة النخيل، وروي بالحاء المهملة؛ يريد نَحلة العسل. ووجه المشابهة بينهما: حِذق النحل وفطنته، وقلّة أذاه وحقارته ومنفعته، وقنوعه وسعيه في الليل، وتنزّهه عن الأقذار، وطيب أكله، وأنّه لا يأكل من كسب غيره، ونُحوله وطاعته لأميره....**[4]

فذكر أنّ الرواية المشهورة له هي بالخاء المعجمة، إلّا أنّه ذكر وجه الشبه بين

---

١. شُعب الإيمان: ج ٥ ص ٥٨ ح ٥٧٦٥، المستدرك على الصحيحين: ج ١ ص ١٤٧ ح ٢٥٣ نحوه وكلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص، كنز العمّال: ج ١ ص ١٤٧ ح ٧٢٩.

٢. مسند أحمد بن حنبل: ج ٢ ص ٦٣٩ ح ٦٨٨٩، المصنّف لعَبدِ الرزّاق: ج ١١ ص ٤٠٥ ح ٢٠٨٥٢، المستدرك على الصحيحين: ج ٤ ص ٥٥٩ ح ٨٥٦٦ كلّها عن عبد الله بن عمرو، المعجم الكبير: ج ١٩ ص ٢٠٤ ح ٤٥٩ عن أبي رزين وكلاهما نحوه، بحار الأنوار: ج ٦١ ص ٢٣٨.

٣. لسان العرب: ج ٨ ص ٣٩٦ «وضع».

٤. النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ٢٩ «نحل».

النحلة وبين المؤمن، ولم يذكر وجه الشبه بين النخلة وبين المؤمن، وهو مشعر بترجيحه لهذه النسخة كما لا يخفى.

و ـ ما ينسجم مع التعليل

من جملة الأُمور التي يمكننا من خلالها معرفة النسخة الصحيحة من النسختين هي ملاحظة التناسب والانسجام الموجود بين التعليل ـ أو ما يؤدّى مؤدّاه ـ مع المعلّل، فإنّ الروايات الشريفة أوضحت بعض القضايا من خلال بيان العلّة والسبب، والعلّة أو السبب لابدّ أن يكون مناسباً للمعلول والمسبّب، فإذا لم يكن مناسباً له فهو كاشف عن وجود خلل في نسخة الحديث، وإذا كان التعليل منسجماً ومستقيماً في إحدى النسختين دون الأُخرى، عرفنا من خلال ذلك أنّ النسخة المستقيمة هي النسخة الصحيحة؛ لأنّ كلام النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام في غاية الانسجام والدقّة، ولإيضاح ذلك انظر النموذج التالي:

النموذج:

٣٣٠. ١) في كتاب من لايحضره الفقيه: **وَعَزّى الصّادِقُ عليه السلام رَجُلاً بِابنٍ لَهُ، فَقالَ لَهُ عليه السلام: اللهُ خَيرٌ لِابنِكَ مِنكَ، وَثَوابُ اللهِ خَيرٌ لَكَ مِنهُ. فَبَلَغَهُ جَزَعُهُ بَعدَ ذٰلِكَ، فَعادَ إِلَيهِ فَقالَ لَهُ: قَد ماتَ رَسولُ اللهِ ﷺ، أَفَما لَكَ بِهِ أُسوَةٌ؟ فَقالَ لَهُ: إِنَّهُ كانَ مُراهِقاً، فَقالَ لَهُ: إِنَّ أَمامَهُ ثَلاثَ خِصالٍ: شَهادَةَ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَرَحمَةَ اللهِ، وَشَفاعَةَ رَسولِ اللهِ ﷺ. فَلَن تَفوتَهُ واحِدَةٌ مِنهُنَّ إِن شاءَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.**[1]

٣٣١. ٢) وفي الكافي و تهذيب الأحكام: **مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَلِيِّ بنِ الحَكَمِ، عَن رِفاعَةَ النَّخّاسِ، عَن رَجُلٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: عَزّى أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام رَجُلاً بِابنٍ لَهُ فَقالَ: اللهُ خَيرٌ لِابنِكَ مِنكَ، وَثَوابُ اللهِ خَيرٌ لَكَ مِنِ ابنِكَ. فَلَمّا بَلَغَهُ جَزَعُهُ بَعدُ، عادَ إِلَيهِ فَقالَ لَهُ: قَد ماتَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فَما لَكَ بِهِ أُسوَةٌ؟ فَقالَ: إِنَّهُ كانَ مُرَهَّقاً، فَقالَ: إِنَّ أَمامَهُ ثَلاثَ خِصالٍ:**

---

١. كتاب من لايحضره الفقيه: ج ١ ص ١٧٤ ح ٥٠٨، وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٢١٧ ح ٣٤٤٩ نقلاً عن الكافي.

شَهادَةَ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَرَحمَةَ اللهِ، وَشَفاعَةَ رَسولِ اللهِ ﷺ، فَلَن تَفوتَهُ واحِدَةٌ مِنهُنَّ إِن شاءَ اللهُ.[١]

وقبل بيان الصحيح منهما لنرى ما ذكره اللغويون في خصوص المفردتين «المراهق» «المرهّق». قال الخليل الفراهيدي في بيان معنى «المراهق» ما يلي: «**المراهق: الغلام الّذي قارب الحلم**».[٢]

وأما المرهّق فقال ابن منظور: «**المُرَهَّقُ: الفاسِد. والمُرَهَّقُ: المُتَّهم في دينه**».[٣]

والآن لنرى أنّ التعليل المذكور في الرواية بقوله: «إِنَّ أَمامَهُ ثَلاثَ خِصالٍ؛ شَهادَةَ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، ورَحمَةَ اللهِ، وَشَفاعَةَ رَسولِ اللهِ ﷺ، فَلَن تَفوتَهُ واحِدَةٌ مِنهُنَّ إِن شاءَ اللهُ» هل ينسجم مع قوله: «مرهقّاً» أم مع قوله: «مراهقاً»؟

لا شكّ ولا ريب أنّه إنّما ينسجم مع كون الشخص فاسداً متّهماً في دينه، لا مع كونه مراهقاً وفي مرحلة معيّنة من العمر كما هو واضح؛ فالفاسد في دينه بحاجة إلى هذه الخصال، لا البالغ من العمر مرحلة معيّنة كما هو واضح. وهذا كاشف عن أنّ النسخة الصحيحة من هاتين النسختين هي نسخة الكافي والتهذيب.

٣. استقصاء القرائن لمعرفة المتن الصحيح

قد لا تنتهي المراحل السابقة إلى النتيجة المطلوبة، بأن كانت الاحتمالات صحيحة لغوياً، ولم يسعفنا السياق في تحديد الصحيح منها، فعندئذٍ لابدّ من استقصاء القرائن، وذلك بملاحظة الأُمور التالية:

أ ـ الأُسرة الحديثية

كلام أهل البيت عليهم السلام كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً، ويفسّر بعضه بعضاً، فإذا ورد في أحاديثهم ما أشكل علينا فهمه، فإنّ الرجوع للأحاديث المشابهة له والواردة

---

١. الكافي: ج ٣ ص ٢٠٤ ح ٧، تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٤٦٨ ح ١٨٢.

٢. ترتيب كتاب العين: ص ٣٣٥ «رهق».

٣. لسان العرب: ج ١٠ ص ١٢٨، «رهق».

في نفس الموضوع من شأنه رفع الإبهام الموجود في هذا الحديث، وتعيين الصحيح من بين الاحتمالات الموجودة، ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣٣٢. ١) في الكافي: عَليُّ بنُ إبراهيمَ، عَن أَبيهِ، عَنِ ابنِ أَبي عُمَيرٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إنَّ مِنَ الحَقِّ أَن يَقولَ الرّاكِبُ لِلماشي: الطَّريقَ. ثُمَّ قال: وفي نُسخَةٍ أُخرى: إنَّ مِنَ الجَورِ أَن يَقولَ الرّاكِبُ لِلماشي: الطَّريقَ.[1]

٣٣٣. ٢) وفي وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ الحُسَينِ في الخصال، عَن أَبيهِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ يَحيى العَطّارِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ بَزيعٍ، عَن هِشامِ بنِ سالِمٍ، عَن أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام قالَ: مِنَ الجَورِ قَولُ الرّاكِبِ لِلماشي: الطَّريقَ.[2]

فإنّ معرفة النسخة الصحيحة منهما مشكل، خصوصاً وأنّ الشيخ الكليني روى كلتا النسختين، من هنا فإنّ من اللّازم ملاحظة النصوص الواردة في هذا الشأن لمعرفة نظر الشريعة المقدّسة في هذا المضمار، ومن هذه الأحاديث:

٣٣٤. في وسائل الشيعة: مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بِإِسنادِهِ عَن مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ بَزيعٍ، عَن حَمزَةَ بنِ بُرَيدٍ، عَن عَليِّ بنِ سُوَيدٍ، عَن أَبي الحَسَنِ موسى عليه السلام قالَ: إذا قامَ قائِمُنا قالَ: يا مَعشَرَ الفُرسانِ، سيروا في وَسَطِ الطَّريقِ، يا مَعشَرَ الرَّجّالَةِ، سيروا عَلى جَنبَيِ الطَّريقِ، فَأَيُّما فارِسٍ أَخَذَ عَلى جَنبَيِ الطَّريقِ فَأَصابَ رَجُلاً عَيبٌ أَلزَمناهُ الدِّيَةَ، وَأَيُّما رَجُلٍ أَخَذَ في وَسَطِ الطَّريقِ فَأَصابَهُ عَيبٌ فَلا دِيَةَ لَهُ.[3]

---

١. الكافي: ج ٦ ص ٥٤٠ ح ١٥.

٢. وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٥٩ ح ١٥٢٥٨.

٣. وسائل الشيعة: ج ٢٩ ص ٢٤٤ ح ٣٥٥٤٥.

٣٣٥. وفي مكارم الأخلاق: **عَنِ الصّادِقِ عليه السلام قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: الرّاكِبُ أَحَقُّ بِالجادَّةِ مِنَ الماشي، وَالحافي أَحَقُّ مِنَ المُنتَعِلِ.**[1]

وغيرها من الأحاديث الواردة في هذا المجال. وينبغي الالتفات إلى أنّ هذا السبيل بحاجة إلى قرائن عديدة بحيث تورث الباحث الاطمئنان، ولا يمكن الاكتفاء برواية أو روايتين لتعيين النسخة الصحيحة من بين النسخ، خصوصاً في بعض الأمثلة كالمثال المذكور؛ حيث إنّ العوامل الدخيلة في صيرورة قول الراكب للماشي الطريق حقّاً أو جوراً عديدة، فهناك جوانب أخلاقية ينبغي لحاظها، وفي قبالها توجد مصالح عامّة ينبغي مراعاتها، وكلّ منها قد يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر. فلابدّ من ملاحظة الجميع لتعيين النسخة الصحيحة.

النموذج الثاني:

٣٣٦. ١) في الكافي: **عَلَيُّ بنُ إبراهيمَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عيسى، عَن يونُسَ، عَن صَفوانَ الجَمّالِ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّما المُؤمِنُ الَّذي إِذا غَضِبَ لَم يُخرِجهُ غَضَبُهُ مِن حَقٍّ، وَإِذا رَضيَ لَم يُدخِلهُ رِضاهُ في باطِلٍ، وَإِذا قَدَرَ لَم يَأخُذ أَكثَرَ مِمّا لَهُ.**[2]

٣٣٧. ٢) وفي بحار الأنوار: **وَبِإِسنادِهِ، عَن صَفوانَ قالَ: قالَ أَبو عَبدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّما المُؤمِنُ الَّذي إِذا غَضِبَ لَم يُخرِجهُ غَضَبُهُ مِن حَقٍّ، وَالَّذي إِذا رَضيَ لَم يُدخِلهُ رِضاهُ في باطِلٍ، وَالَّذي إِذا قَدَرَ لَم يَأخُذ أَكثَرَ مِن مالِهِ.**[3]

فإنّ معنى «مِن مالِهِ» يختلف عن «مَمّا لَهُ» كما لا يخفى، وسبب التصحيف هو الإملاء، فإنّ تلفظهما متقارب جدّاً. ويمكننا معرفة النسخة الصحيحة من بين

---

١. مكارم الأخلاق: ص ٢٥٨.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٢٣٣ ح ١١.

٣. بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٣٠٣ ح ١٠.

النسختين من خلال مراجعة الأحاديث المشتملة على نفس المضمون، نظير الأحاديث التالية:

٣٣٨. في الكافي: عَنهُ، عَنِ ابنِ فَضّالٍ عَن عاصِمِ بنِ حُمَيدٍ، عَن أَبي حَمزَةَ الثُّماليِّ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ الحَسَنِ، عَن أُمِّهِ فاطِمَةَ بِنتِ الحُسَينِ بنِ عَليٍّ عليه السلام قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: ثَلاثُ خِصالٍ مَن كُنَّ فيهِ استَكمَلَ خِصالَ الإيمانِ: إذا رَضيَ لَم يُدخِلهُ رِضاهُ في باطِلٍ، وَإِذا غَضِبَ لَم يُخرِجهُ الغَضَبُ مِنَ الحَقِّ، **وَإِذا قَدَرَ لَم يَتَعاطَ ما لَيسَ لَهُ.**[1]

٣٣٩. وفي كتاب من لا يحضره الفقيه: وَمَرَّ رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِقَومٍ يَتَشاءَلونَ حَجَراً، فَقالَ: ما هَذا وَما يَدعوكُم إِلَيهِ؟ قالوا: لِنَعرِفَ أَشَدَّنا وَأَقوانا، قالَ: أَفَلا أَدُلُّكُم عَلى أَشَدِّكُم وَأَقواكُم؟ قالوا: بَلى يا رَسولَ اللهِ، قالَ: أَشَدُّكُم وَأَقواكُمُ الَّذي إذا رَضيَ لَم يُدخِلهُ رِضاهُ في إِثمٍ وَلا باطِلٍ، وَإِذا سَخِطَ لَم يُخرِجهُ سَخَطُهُ مِن قَولِ الحَقِّ، وَإِذ مَلَكَ لَم يَتَعاطَ ما لَيسَ لَهُ. وَفي خَبَرٍ آخَرَ: **وَإِذا قَدَرَ لَم يَتَعاطَ ما لَيسَ لَهُ بِحَقٍّ.**[2]

٣٤٠. وفي بحار الأنوار: عَنِ ابنِ الوَليدِ، عَنِ الصَّفّارِ، عَنِ البَرقيِّ، عَن أَبيهِ، عَن صَفوانَ بنِ يَحيى، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ قالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ المُؤمِنَ عِندَ أَبي عَبدِ اللهِ عليه السلام، فَقالَ إِنَّما المُؤمِنُ الَّذي إذا سَخِطَ لَم يُخرِجهُ سَخَطُهُ مِنَ الحَقِّ، وَالمُؤمِنُ الَّذي إذا رَضيَ لَم يُدخِلهُ رِضاهُ في باطِلٍ، وَالمُؤمِنُ الَّذي **إذا قَدَرَ لَم يَتَعاطَ ما لَيسَ لَهُ.**[3]

كما أنّ لحاظ الروايات المخالفة قد يسعفنا في تعيين النسخة الصحيحة؛ لأنّ الأشياءُ تعرف بأضدادها.

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٢٣٩ ح ٢٩.

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤٠٧ ح ٥٨٨٢.

٣. بحار الأنوار: ج ٦٤ ص ٢٨٩ ح ١٠ نقلاً عن الخصال.

ب ـ فهم المحدّثين والفقهاء لها

يبذل علماؤنا الأجلّاء ـ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ـ الجهد الكبير في فهم الأحاديث، واختيار العناوين المناسبة للأبواب، ويدرجون الأحاديث تحت عناوينها المناسبة بدقّة فائقة، ولهذا فإنّ عناوين الأبواب تحكي فهمهم للأحاديث التي أوردوها تحتها، وهذا ما يعيننا على تعيين النسخة الصحيحة من بين النسخ الواصلة إلينا؛ إذ قد يكون الحديث في النسخة الأصلية التي كتبها المؤلّف صحيحاً، وعرض له التصحيف فيما بعد؛ نظير النموذج التالي:

النموذج:

٣٤١. ١) في الكافي: **عَنهُ، عَنِ الوَشّاءِ عَن عَبدِاللهِ بنِ سِنانٍ قالَ: سَمِعتُ أَبا عَبدِاللهِ عليه السلام يَقولُ: لا تُحرِقوا القَراطيسَ، وَلَكِنِ امحوها وَحَرِّقوها.**[١]

٣٤٢. ٢) ورواه عنه في وسائل الشيعة كالتالي: **لا تُحرِقوا القَراطيسَ وَلَكِنِ امحوها وَخَرِّقوها**[٢].[٣]

فإنّ كلتا النسختين محتملة، ولكلّ منهما معنى صحيح، إلّا أنّ مقتضى عنوان الباب الذي أورد الشيخ الكليني فيه هذا الحديث وهو «باب النهي عن إحراق القراطيس المكتوبة»، هو صحّة النسخة التي ورد فيها «وَلَكِنِ امحوها وَحَرِّقوها»، لا النسخة التي ورد فيها «خَرِّقوها»؛ إذ عبّر بـ«النهي عن إحراق القراطيس المكتوبة»، وبما أنّ القرطاس الذي مُحي منه القرآن لا يُعّد مكتوباً، فيجوز إحراقه.

وبعبارة أُخرى: هذه الفقرة من الحديث لبيان السبيل لإحراق القرطاس المكتوب فيه القرآن. ولو كانت الرواية في نسخة الشيخ الكليني بلفظ «خَرِّقوها»، لعكسه في عنوان الباب بأن يقول: «باب النهي عن إحراق القراطيس المكتوبة وجواز

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٦٧٤ ح ٢ باب النهي عن إحراق القراطيس المكتوبة.
٢. هذا الحديث من نماذج تأثير التصحيف على الفتوى.
٣. وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٤٠ ح ١٥٨٨٠.

تخريقها بعد مسحها» أو نظيره.

إن قيل: إنّ عنوان الباب الذي وردت فيه الرواية في وسائل الشيعة هو «بابُ عَدَمِ جَوازِ إحراقِ القَراطيسِ بِالنّارِ إِذا كانَ فيها قُرآنٌ أَوِ اسمُ اللهِ إلّا في الضَّرورَةِ وَالخَوفِ وَجَوازِ غَسلِها وَتَخريقِها وَمَحوِها لِحاجَةٍ بِطاهِرٍ لا بِنَجِسٍ وَلا بِالقَدَمِ وَكَراهَةِ مَحوِها بِالبُزاقِ»، وهو دالّ على أنّ النسخة التي كانت عنده هي «خَرِّقوها»، فهي النسخة الصحيحة.

قلنا: هذا العنوان يعكس ما فهمه الشيخ الحرّ من الحديث، كما يعكس النسخة الواصلة إليه، وأنّها «خَرِّقوها»، ولا يعكس النسخة الأصلية للحديث والتي كانت عند الشيخ الكليني، وبما أنّ المصدر الرئيسي للرواية هو الكافي، فما كان عند الشيخ الكليني هو المقدّم والراجح، وهذا ما يمكن فهمه من خلال عنوان الباب في الكافي.

والذي يؤيّد ما ذكرناه هو أنّ الشيخ الكليني أورد في نفس الباب روايات عديدة تدلّ على أنّ المراد هو الإحراق، منها الرواية التالية:

> **٣٤٣. الكافي: مُحَمَّدُ بنُ يَحيى، عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَليِّ بنِ الحَكَمِ، عَن عَبدِالمَلِكِ بنِ عُتبَةَ، عَن أَبي الحَسَنِ عليه السلام، قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ القَراطيسِ تَجتَمِعُ، هَل تُحرَقُ بِالنّارِ وَفيها شَيءٌ مِن ذِكرِ اللهِ؟ قالَ: لا، تُغسَلُ بِالماءِ أَوَّلاً قَبلُ.[1]**

فإنّ السؤال فيه عن إحراق القراطيس المكتوب فيها شيء من ذكر الله، والجواب صريح في أنّه لا يجوز إحراقها قبل غسلها بالماء، وعليه فهو جائز بعد غسلها. وهذا المعنى يؤيّد أنّ الحديث السابق هو «لَكِنِ امحوها وَحَرِّقوها» لا «لَكِنِ امحوها وخَرِّقوها» كما في وسائل الشيعة.

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٦٧٣ ح ١، وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٤٠ ح ١٥٨٧٩.

ج ـ روايات أهل السنّة

من جملة الأُمور النافعة في معرفة النسخة الصحيحة للحديث هي ملاحظة الروايات المروية في كتب أهل السنّة في هذا الخصوص، حيث إنّهم رووا بعض النصوص التي نرويها إمّا عيناً أو باختلافات يسيرة، فلحاظ ما يروونه في نفس الموضوع ممّا يعيننا في تعيين النسخة الصحيحة من بين النسخ. ومن نماذج ذلك:

النموذج الأوّل:

٣٤٤. ١) في بحار الأنوار نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد والنوادر: عَنِ ابنِ عُلوَانَ، عَن عَمرِو بنِ خالِدٍ، عَن زَيدِ بنِ عَليٍّ، عَن آبائِهِ، عَن عَليٍّ عليه السلام قالَ: استَأذَنَ رَجُلٌ عَلى رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فَقالَ: يارَسولَ اللهِ أَوصِني، قالَ: أُوصيكَ أَن لا تُشرِكَ بِاللهِ شَيئاً وَإِن قُطِّعتَ وَحُرِّقتَ بِالنّارِ، وَلا تَنهَر وَالِدَيكَ، وَإِن أَمَراكَ عَلى أَن تُخرِجَ مِن دُنياكَ فَاخرُج مِنها، ولا تَسُبَّ النّاسَ، وَإِذا لَقيتَ أَخاكَ المُسلِمَ فَالقَهُ بِبِشرٍ حَسَنٍ، وَصُبَّ لَهُ مِن فَضلِ دَلوِكَ، أَبلِغ مَن لَقيتَ مِنَ المُسلِمينَ عَنّي السَّلامَ، وَادعُ النّاسَ إِلى الإِسلامِ، وَاعلَم إِنَّ لَكَ بِكُلِّ مَن أَجابَكَ عِتقَ رَقَبَةٍ مِن وُلدِ يَعقوبَ، وَاعلَم إِنَّ الصُّغَيراءَ عَلَيهِم حَرَامٌ ـ يَعني النَّبيذَ وَهُوَ الخَمرُ ـ وَكُلُّ مُسكِرٍ عَلَيهِم حَرَامٌ.[١]

٣٤٥. ٢) وفي كتاب الزهد للحسين بنِ سعيد: ... وَادعُ النّاسَ إِلى الإِسلامِ، وَاعلَم إِنَّ لَكَ بِكُلِّ مَن أَجابَكَ عِتقَ رَقَبَةٍ مِن وُلدِ يَعقوبَ، وَأَعلِمهُم أَنَّ الصَّغرابَ[٢] عَلَيهِم حَرَامٌ ـ يَعني النَّبيذَ وَهُوَ الخَمرُ ـ وَكُلُّ مُسكِرٍ عَلَيهِم حَرَامٌ.[٣]

---

١. بحار الأنوار: ج ٧٤ ص ١٣٦ ح ٤٤ نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد والنوادر، وانظر: وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣٣٤ ح ٣٢٠٥٤ نقلاً عن كتاب الحسين بن سعيد.

٢. في بعض النسخ: «الصفيراء» وفي بعضها: «الصفراء».

٣. الزهد: ص ٢٠ ح ٤٤، الكافي: ج ٢ ص ١٥٨ ح ٢ عن محمّد بن مروان عن الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله نحوه؛ بحار الأنوار: ج ٧٧ ص ١٣٤.

فالاحتمالات الواردة في لفظ الحديث اذا أخذنا ما ورد في هـامش الحـديث الثاني بنظر الاعتبار هي أحد الاحتمالات التالية: «الصّـغراب»، أو «الصـغيراء» أو «الصفيراء»، أو «الصفراء» وتعيين الاحتمال الصحيح من بينها بحاجة إلى قرينة أو قرائن، حيث إنّ مراجعة نسخ الحديث لم تجدنا شيئاً بعد عدم وروده في الكـتب والمصادر الشيعية سوى كتاب الزهد للحسين بن سعيد، كما أنّ اللغة لم تسعفنا شيئاً بـعد تعدّد الاحتمالات، كما لا يمكن الاطّلاع على فهم المحدّثين للنصّ بعد عدم روايتهم له.

من هنا فإنّ ملاحظة الروايات الواردة في كتب أهل السنّة في هذا الموضوع نافع جدّاً، وبمراجعتها نجد فيها ما يلي:

٣٤٦. روى مالك في كتاب الموطّأ: عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن عَطاءِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الغُبَيراءِ، فَقالَ: لا خَيرَ فيها، وَنَهى عَنها.[1]

قال مالك بعد نقله للحديث: «فَسأَلتُ زَيدَ بنَ أَسلَمَ: مـا الغُـبَيراءُ؟ فَـقالَ: هـيَ الأُسكركة».

ورواه جلال الدين السيوطي في تنوير الحوالك نقلاً عن الموطّأ لمالك.[2]

٣٤٧. روى الشافعي في كتاب الأُمّ: أخبَرَنا مالِكٌ عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن عَطاءِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الغُبَيراءِ، فَقالَ: لا خَيرَ فيها، وَنَهى عَنها. قالَ مالِكٌ عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ: هيَ السكركة.[3]

٣٤٨. روى أحمد بنُ حنبل في مسنده: ... عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو قالَ: سَمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: مَن قالَ عَلَيَّ ما لَم أَقُل فَليَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ، وَنَهى عَنِ الخَمرِ وَالمَيسَرِ وَالكوبة وَالغُبَيراءِ. قالَ: وَكُلُّ مُسكِرٍ حَرامٌ.[4]

---

١. الموطّأ: ج ٢ ص ٨٤٥ ح ١٠.
٢. تنوير الحوالك: ص ٦١٥ ح ١٥٤١.
٣. كتاب الأُمّ: ج ٦ ص ١٩٣.
٤. مسند أحمد بن حنبل: ج ٢ ص ١٥٨، السنن الكبرى: ج ١٠ ص ٢٢١.

وروى نصوصاً أُخرى أيضاً قريبة من هذاالمضمون أيضاً[١]. وقد ورد في جميعها لفظ «الغبيراء».

٣٤٩. روى أبو داود في سننه بسنده:... عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو، أَنَّ نَبيَّ اللهِﷺ نَهى عَنِ الخَمرِ وَالمَيسَرِ وَالكوبَةِ وَالغُبَيراءِ، وَقال: كُلُّ مُسكِرٍ حَرامٌ. قالَ أَبو داوُد: قالَ ابنُ سَلامٍ أَبو عُبَيدٍ: الغُبَيراءُ السكركة؛ تُعمَلُ مِنَ الذُّرَةِ، شَرابٌ يَعمَلُهُ الحَبَشَةُ.[٢]

٣٥٠. وروى البيهقي في سننه: ... عَن أُمِّ حَبيبَةَ زَوجِ النَّبيِّﷺ، أَنَّ ناساً مِن أَهلِ اليَمَنِ قَدِموا عَلى رَسولِ اللهِﷺ فَعَلَّمَهُم الصَّلاةَ وَالسُّنَنَ وَالفَرائِضَ، ثُمَّ قالوا: يا رَسولَ اللهِ، إِنَّ لَنا شَراباً نَصنَعُهُ مِنَ القَمحِ وَالشَّعيرِ، فَقالَ: الغُبَيراءُ؟ قالوا: نَعَم، قالَ: لا تَطعَموهُ....[٣]

فالمتحصّل من هذه النصوص وغيرها أنّ النبيﷺ نهى عن «الغبيراء»؛ وأنّ الغبيراء شراب معروف عند أهل الحبشة، وهو خمر متّخذ من الذرة أو من القمح والشعير. وعلى أيّ حال فاللفظ الصحيح في الحديث المروي في كتاب الزهد هو «الغبيراء»، لا «الصغراب»، ولا «الصفيراء» ولا «الصفراء» ولا «الصغيراء» كما في بعض النسخ.

النموذج الثاني:

٣٥١. ١) في الكافي: عِدَّةٌ مِن أَصحابِنا، عَن أَحمَدَ بنِ أَبي عَبدِ اللهِ، عَنِ ابنِ فَضّالٍ عَمَّن ذَكَرَهُ، عَن أَبي عَبدِ اللهِعليه السلام قالَ: إِنَّكُم في آجالٍ مَقبوضَةٍ وَأَيّامٍ مَعدودَةٍ، وَالمَوتُ يَأتي بَغتَةً، مَن يَزرَع خَيراً يَحصِد غِبطَةً، وَمَن يَزرَع شَرّاً

---

١. انظر: مسند أحمد بن حنبل: ج ٣ ص ٤٢٢ وج ٦ ص ٤٢٧.

٢. سنن أبي داود: ج ٢ ص ١٨٥ ح ٣٦٨٥.

٣. السنن الكبرى: ج ٨ ص ٢٩٢.

يَحصِد نَدامَةً، وَلِكُـلٍّ زارِعٍ مـا زَرَعَ، وَلا يَسـبِقُ البَـطيءَ مِـنكُم حَـظُّهُ، وَلا يُدرِكُ حَريصٌ ما لَم يُقَدَّر لَهُ، مَن أُعطيَ خَيراً فاللهُ أَعطاهُ، وَمَن وُقيَ شَرّاً فاللهُ وَقاهُ.[1]

فهذه الرواية مروية عن الإمام الصادق، ولا نـجدها فـي شـيء مـن المـصادر الحديثية الشـيعية عـن هـذا الإمـام إلّا فـي كـتاب إرشـاد القـلوب، وهـو كـتاب متأخّر وضـعيف، وقـد وردت العـبارة السـالفة فـيه كـالتالي: «إِنَّكُم فـي آجـالٍ مَنقوصَةٍ»[2]، ولا يمكننا ترجيح هذه النسخة اعتماداً على هذا الكـتاب فـقط. نـعم وردت شبيهتها في تحف العـقول عن الإمام الحسن العسكري، وفيها: «إِنَّكُم في آجالٍ مَنقوصَةٍ»[3] أيضاً.

وبمراجعة التركيب «آجال منقوصة» في المـصادر السـنّية نـجده مـروياً عـن النبي في روايات عديدة بعضها قريب من رواية الكافي منها:

٣٥٢. ٢) في المعجم الكبير: حَدَّثَنا بِشرُ بنُ موسى، حَدَّثَنا أَبو عَبدِالرَّحمَنِ المُـقرئُ، عَـن سَعيدِ بـنِ أَبـي أَيّـوبَ، حَـدَّثَنا عَـبدُاللهِ بـنُ الوَليـدِ قـالَ: سَمِعتُ عَبدَالرَّحمَنِ بنَ حُجَيرَةٍ يُحَدِّثُ عَن أَبيهِ، عَـن عَـبدِاللهِ بـنِ مَسـعودٍ أَنَّـهُ كـانَ يَـقولُ إذا قَـعَدَ: إِنَّكُـم فـي مَـمَرِّ اللَّـيلِ، فـي آجـالٍ مَنقوصَةٍ وَأَعمالٍ مَحفوظَةٍ، وَالمَوتُ يَأتـي بَـغتَةً، فَـمَن يَـزرَع خَـيراً يـوشَكُ أَن يَحصِدَ رَغبةً، وَمَن يَزرَع شَرّاً يوشَكُ أَن يَـحصِدَ نَـدامَـةً، وَلِكُـلٍّ زارِعٍ، لا يَسبِقُ بَطيءٌ بِحَظِّهِ، وَلا يُدرِكُ حَريصٌ ما لَم يُـقَدَّر لَـهُ، فَـمَن أُعـطيَ خَيراً فاللهُ أَعطاهُ، وَمَن وُقيَ شَـرّاً فـاللهُ وَقـاهُ، المُـتَّقونَ سـادَةٌ، وَالفُـقَهاءُ

---

١. الكافي: ج ٢ ص ٤٥٨ ح ١٩.

٢. إرشاد القلوب: ج ١ ص ١٨٢.

٣. تحف العقول: ص ٤٨٩، بحار الأنوار: ج ٧٥ ص ٣٧٣ نقلاً عن تحف العقول.

قادَةٌ، وَمُجالِسَتُهُم زيادَةٌ.[١]

٣٥٣. ٣) وفي تاريخ مدينة دمشق: ... أَخبَرَنا المُؤَمَّلُ بنُ سَعيدِ بنِ يوسُفَ اليَماميِّ، قالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللهِ بنَ بُسرِ المازِنيِّ صاحِبَ النَّبيِّ ﷺ يَقول: المُتَّقونَ سادَةٌ، وَالعُلَماءُ قادَةٌ، مَجالِسُهُم عبادةٌ، بَل ذٰلِكَ زيادَةٌ، وَأَنتُم في مَمَرِّ اللَّيلِ وَالنَّهارِ في آجالٍ مَنقوصَةٍ، وَأَعمالٍ مَحفوظَةٍ، وَأَعِدّوا الزّادَ فَكَأَنَّكُم بِالمِعادِ.[٢]

٣٥٤. ٤) وفي كنز العمّال: الأَنبياءُ قادَةٌ، وَالفُقَهاءُ سادَةٌ، وَمُجالَسَتُهُم زيادَةٌ، وَأَنتُم في مَمَرِّ اللَّيلِ وَالنَّهارِ، في آجالٍ مَنقوصَةٍ وَأَعمالٍ مَحفوظَةٍ، وَالمَوتُ يَأتيكُم بَغتَةً، فَمَن زَرَعَ خَيراً يَحصِد رَغبَةً، وَمَن زَرَعَ شَرّاً يَحصِد نَدامَةً.[٣]

والذي يظهر من خلال مراجعة النصوص المختلفة التي ورد فيها هذا التعبير أنّ أصل هذا النصّ نبوي، فقد ورد هذا النصّ وهذه العبارات في وصيته ﷺ لأبي ذر، وغيرها، وقد ورد في كلمات الإمامين الصادق والعسكري ﭺ إمّا لأنّهما نقلا ما قاله رسول الله ﷺ، أو أنّهما اقتبسا ذلك من كلام النبي ﷺ وتكلّما به، ويشهد لذلك اتّحاد جملة من العبارات، بل ترتيبها في الحديث أيضاً هو نفس الترتيب الوارد في الحديث النبوي، والاختلاف الموجود بينها من اختلاف الرواة في نقل الحديث الواحد.

وبعد هذا كلّه فإنّ الموجود في الطبعة الجديدة للكافي هو: «إِنَّكُم في آجالٍ مَقبوضَةٍ»، إلّا أنّه كُتب عليها الهامش التالي: في«هـ، بر» والوافي: «منقوصة»[٤] وهو

---

١. المعجم الكبير: ج ٩ ص ١٠٥، وانظر أيضاً: سير أعلام النبلاء: ج ١ ص ٤٩٦.

٢. تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٧ ص ١٥٧، وانظر أيضاً: ج ٣٣ ص ١٧٥ و ص ١٧٦.

٣. كنز العمّال: ج ١٥ ص ٩٣٤ ح ٤٣٦٠٣ نقلاً عن (الديلمي، عن علي)، وانظر أيضاً: ج ١٦ ص ٢٢٢ ح ٤٤٢٤٧.

٤. الكافي (تحقيق دار الحديث): ج ٤ ص ٢٧٩.

مؤيّد لما ذكرناه، وهذا يعني أنّ التصحيف قد وقع في بعض نسخ الكافي ومنها النسخة المطبوعة، لا في أصل الكتاب.

فذلكة البحث

١. هذا الفصل من أهمّ فصول الكتاب؛ حيث إنّ الهدف الرئيسي الذي نبغيه من البحث هو معرفة النسخة الصحيحة والعمل على ضوئها.

٢. معرفة الصحيح يتوقّف على سلوك منهج منطقي، وهو يتمثّل في المراحل التالية: جمع الاحتمالات المختلفة، ثمّ تهذيبها، ثمّ تعيين الصحيح من بين الاحتمالات الباقية من خلال الأُمور التالية: الأُسرة الحديثية، فهم المحدّثين والفقهاء لها، ملاحظة روايات أهل السنّة.

٣. المراد من نسخ الحديث الأُخرى هو جميع نسخ الحديث، سواء الواردة في نسخ الكتاب الأُخرى، أو في غيره من كتب الحديث، أو ما نقل عن هذا المصدر في الجوامع الحديثية كبحار الأنوار ووسائل الشيعة وأمثالهما.

٤. من المؤيّدات التي يمكننا لحاظها في مقام تقييم نسخ الحديث، ما ورد في كتب الفقه المأثور؛ حيث إنّها تعتمد الأحاديث فتوردها بنصوصها، إلّا أنّ هذه الكتب نافعة في خصوص الأحاديث الفقهية.

٥ . بما أنّ نصوص أحاديث أهل البيت عليهم السلام امتداد لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله، بل قد تكون بنفس الألفاظ المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فإذا ورد الحديث في مصادرنا الحديثية ولم نجد له نسخة أُخرى، وورد في مصادر السنّة، فإنّها تصلح للتعرّف على النسخة الصحيحة، خاصّة إذا اقترنت بالمؤيّدات.

الخاتمة

في ختام المطاف وبعد هذه الجولة في مراحل التصحيف المختلفة ـ بدءاً بالمبادئ العامّة التي تعرّفنا فيها على معنى التصحيف لغةً واصطلاحاً، والفرق بينه وبين التحريف، وتاريخ هذا البحث وأهمّيته ـ اتّضح أنّه لا مناص للباحث المتعاطي مع الحديث من علاج التصحيف الطارئ عليه إذا ما أراد أن يعرف نظرة الشارع المقدّس تجاه موضوع معيّن؛ وذلك أنّ للتصحيف آثاراً عديدة من شأنها تغيير نتيجة البحث والانتهاء به لنتيجة أُخرى. وهذا ما بحثناه بنحوٍ مستوفى في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.

ولأجل بيان الآثار السلبية للتصحيف خصّصنا الفصل الثاني من فصول هذا الكتاب، واتّضح فيه بحمد الله سبعةً من الآثار التي توصّلنا إليها في أبحاثنا، مفعمة بأمثلة واضحة شافية، وبذلك أوجدنا الحافز الكافي لدى الباحث لمتابعة الموضوع.

ثمّ تناولنا بالبحث مناشئ التصحيف وجذوره؛ ليتّضح لنا سبب هذه التصحيفات أوّلاً، وليتسنّى لنا معرفة نظائرها في الأحاديث ثانياً، ولاختيار العلاج المناسب لها على ضوء المسبّب لها ثالثاً. وقد تناولنا هذا الموضوع بالبحث من زوايا عديدة بعد أن وجدناه ناقصاً في الأبحاث المشابهة له، فبحثناه بلحاظ الناسخ تارة، وبلحاظ الكتابة والمنسوخ أُخرى، ثمّ ذكرنا لكلّ من القسمين فروعه المتعدّدة، وقد تناولنا الأسباب المتعلّقة بالكتابة بلحاظ الكتابة القديمة تارة، وبلحاظ الكتابة الحديثة أُخرى، وبذلك حاولنا استيفاء جوانب الموضوع المختلفة.

ثمّ تعرّضنا في الفصل الرابع لجملة من الأُمور التي يمكننا من خلالها الكشف عن وقوع التصحيف، وذلك أنّ الكشف عنه ليس بالمتيسّر للجميع، فلابدّ من بيان ما من شأنه الكشف عن ذلك، وقد تعرّضنا لها ضمن قسمين رئيسيين هما: الدلالات الداخلية، والدلالات الخارجية؛ وذلك أنّ القضايا التي تكشف عن وقوع التصحيف إمّا أن تكون في نفس الحديث، وإمّا في خارج الحديث، فذكرنا خمس عشرة دلالة، منها ستّ دلالات في قسم الدلالات الداخلية، وتسعاً في الدلالات الخارجية.

علماً أنّ هذا البحث من إبداعات هذا الكتاب، حيث لا نجد له نظيراً فيما كُتب في هذا المجال.

وأخيراً فقد فتحنا بحثاً جديداً وفصلاً مستقلّاً لبيان كيفية علاج التصحيف والمراحل التي تُطوى للتعرّف على النسخة الصحيحة من بين النسخ المختلفة للحديث الواحد، وبذلك فقد أحطنا بجميع الجوانب المتعلّقة بموضوع التصحيف، وقدّمناها للقارئ الكريم بمنهج علمي.

إثارة وجواب

في ختام الكتاب نرى من المناسب الإجابة على سؤال قد يُثار من قبل البعض في شأن الأُسلوب العلمي في اختيار النسخة الصحيحة من بين النسخ في بعض الحالات، فمن النقاط التي تواجهنا أثناء علاج التصحيف هي أنّ الحديث الواحد قد يُروى في مصدرين ـ أو أكثر ـ أحدهما ذا قيمة علمية رفيعة ـ نظير كتاب الكافي ـ والآخر ذا قيمة علمية أدنى ـ ككتاب تحف العقول ـ، فإذا وقع التصحيف في مثل هذه الروايات وافترضنا أنّ التصحيف قد وقع في نسخة كتاب الكافي، ففي مقام ترجيح إحدى النسختين على الأُخرى واختيار الصحيح منهما نواجه المرجّحين التاليين:

١. أنّ قيمة الكتاب علمياً وأهمّيته بين علماء المذهب تقتضي ترجيح نسخته على النسخة المروية في المصدر الآخر، خاصّة إذا كان المصدر من الطراز الأوّل كالكتب الأربعة؛ فإنّ اهتمام العلماء والمحدّثين به، وجعلهم له محوراً من محاور

أبحاثهم المختلفة، كاشف عن مدى اعتمادهم عليه. وعليه فلابدّ من الاعتماد على هذه النسخة وترجيحها على النسخة الأُخرى. بل إنّ ترجيح نسخة المصدر الأضعف على المصدر الأقوى هو من ترجيح المرجوح على الراجح، وعليه فلابدّ من ترجيح نسخة المصدر الأقوى مطلقاً.

٢. إذا كان مقتضى القرائن والشواهد هو صحّة النسخة الواردة في المصدر الأضعف، فالمنهج العلمي في ترجيح إحدى النسختين على الأُخرى هو متابعة القرائن والشواهد المذكورة، لا ترجيح ما ورد في مصدر معيّن مطلقاً.

وعلى هذا، فإنّ ترجيح إحدى النسختين على الأُخرى في هذه الموارد يواجه التنافي بين المرجّحين السابقين، فما هو المنهج العلمي عندئذٍ؟

للإجابة على هذا السؤال نرى من الضروري التذكير ببعض الأُمور التي من شأنها أن تعيننا على اختيار المنهج الصحيح، فنقول وبالله الاستعانة:

١. نحن لا نقول بصحّة كتاب من كتب الحديث بنسبة ١٠٠٪ بحيث يمكننا أن ندّعي صحّة جميع ما فيه من الأحاديث، بمعنى أنّها جميعاً صادرة عن المعصومين عليهم السلام بهذه النصوص المروية فيه لا غيرها، وأنّه لم يقع فيه شيء من التصحيف. بل لا أظنّ أحداً من الفضلاء ـ فضلاً عن العلماء ـ يقول بذلك.

٢. إنّ اهتمام العلماء والمحدّثين بكتاب قيّم نظير الكافي لا يعني أنّهم يؤمنون بجميع ما فيه حرفياً حتّى مع قيام القرائن الدالّة على خلافه. فإنّه ما من كتاب إلّا وفيه شيء من الخلل والنقص، سوى كتاب الله عزّ وجلّ.

٣. إنّ تقييم الكتاب الحديثي يتمّ من خلال مقارنته وقياسه بالكتب الحديثية الأُخرى وملاحظة نقاط القوّة والضعف في كلّ منها، فكلّما ازدادت نقاط القوّة في كتاب ازدادت قيمته العلمية، وهكذا العكس. وعلى ذلك فإذا كان المصدر الحديثي من أرفع المستويات قيمة، فهو لا يعني أنّه منزّه عن كلّ العيوب، بل هو بالقياس إلى غيره من أفضل الكتب.

وبعبارة أُخرى: إنّ التقييم المذكور للمصادر الحديثية نسبي لا حقيقي، ولهذا لا يمكننا مقارنة شيء من مصادر الحديث بالقرآن الكريم، وإن كان هذا المصدر من أفضل المصادر الحديثية قيمة. وعلى هذا الأساس فإن دلّت بعض القرائن على وقوع الخلل في متن الحديث الوارد في المصدر المعتبر، فهذا لا يبرّر إغضاء الطرف عن هذا الخلل بسبب نقل الحديث في هذا الكتاب. نعم قيمة الكتاب تدعونا للتأمّل أكثر في نصوصه وعدم التسرّع فيها.

٤. لو تنزّلنا عن كلّ ما تقدّم ذكره، فإنّ الذي يراجع نسخ كتاب الكافي ـ الذي هو أهمّ كتب الحديث، فضلاً عن غيره ـ يجد بينها بعض الاختلافات؛ فنجد الكلمة في النسخة المطبوعة بشكل يختلف عنها في بعض النسخ الأُخرى ـ كالنسخة التي كانت عند صاحب الوسائل والنسخة التي كانت عند العلّامة المجلسي ـ، وهذا دالّ على أنّ النسخة المطبوعة من الكافي غير متّفق على صحّة متنها في الموارد المذكورة. وعليه فإذا كانت النسخة المطبوعة من الكافي مصحّفة وكان الحديث في مصدر آخر ـ نظير تحف العقول ـ عارياً عن التصحيف، فهل هذا من ترجيح المرجوح على الراجح؟! الجواب هو النفي كما هو واضح.

و بعبارة أوضح: إنّما يصدق «ترجيح نسخة الحديث في المصدر الأضعف على نسخته في المصدر الأقوى» فيما لو ثبت أنّ جميع نسخ المصدر الأقوى متّفقة في نقل نصّ الرواية، لا فيما لم تكن كذلك كما في كثير من الأحيان.

نعم، نحن في بحثنا هذا قد لا نشير للوارد في النسخ الأُخرى للكتاب؛ لعدم توفّرها عندنا، ولهذا فإنّنا مضطرّون لاعتماد نسخة واحدة له وهي النسخة المطبوعة والمتداولة، لبيان الخلل الطارئ على الحديث وبيان جذوره وآثاره وما إلى ذلك، وإلّا فقد يكون متن الحديث في النسخ الأُخرى للكتاب صحيحاً.

وعلى هذا الأساس فإنّ نقدنا لنسخة حديث ورد في كتاب حديثي ـ كالكافي ـ لا يعني بالضرورة ورود هذا النقد على أصل الكتاب بوجود التصحيف فيه، وإنّما هو

نقد للنسخة المطبوعة منه. نعم إذا اتّفقت جميع نسخ الكتاب على نصّ معيّن وكان مصحّفاً، أمكن نسبته إلى الكتاب.

بناء على ما تقدّم فلو ثبت في مورد معيّن أنّ جميع نسخ المصدر الأقوى ـ ككتاب الكافي ـ متّفقة على نقل الحديث بشكل معيّن، وورد الحديث نفسه في مصدر أضعف ـ ككتاب تحف العقول ـ بشكل آخر، فعندئذٍ لابدّ من التأمّل في القرائن، فإن كانت ثمة قرائن تدلّ على صحّة إحدى النسختين دون الأُخرى أخذنا بها، وإلّا كان للتوقّف مجال. ولا يمكننا ترجيح نسخة المصدر الأقوى على غيرها مطلقاً.

وأخيراً، أسال الله سبحانه وتعالى أن يكتبنا في خدّام دينه، وأتباع نبيّهﷺ، وأهل بيته الطاهرين، وأن يوفّقنا للسير على نهجهم الأنور، باقتفاء إرشاداتهم، والعمل بأوامرهم، والانتهاء عن نواهيهم، وأن ينوّر قلوبنا بأنوار كلامهم[١]. وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى محمّد وآله الطاهرين.

تمّ الفراغ منه ليلة الأربعاء، ليلة القدر
٢٣ شهر رمضان ١٤٢٩ هـ ق
الموافق لـ ١٣٨٧/٧/٢ هـ ش

---

١. اقتباس من الزيارة الجامعة حيث نخاطبهم فيها بقولنا: «كلامكم نور» كتاب من لايحضره الفقيه: ج ٢ ص ٦١٥ ح ٣٢١٣.

الفهارس العامّة

(١)

فهرس الآيات الكريمة

الكهف(١٨)

مريم(١٩)

الأنبياء(٢١)

الحجّ(٢٢)

المؤمنون(٢٣)

الشعراء(٢٦)

القصص(٢٨)

الأحزاب(٣٣)

الزمر(٣٩)

الدخان(٤٤)

الأحقاف(٤٦)

القمر(٥٤)

الصف(٦١)

المنافقون (٦٣)

(٢)

فهرس الأحاديث

(٣)

فهرس الأعلام

(٤)

فهرس الطوائف والمذاهب

(٥)

فهرس أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب

(٦)

فهرس البلدان والأماكن

(٧)

فهرس مصادر التحقيق

١. القرآن الكريم.

٢. الاحتجاج على أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت ٦٢٠هـ)، مشهد المقدّسة: نشر مرتضى، ١٤٠٣هـ.

٣. الأخبار الدخيلة، الشيخ محمّد تقي التستري (ت ١٣٢٠هـ)، طهران: مكتبة الصدوق.

٤. اختيار معرفة الرجال، أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، قمّ: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ

٥. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، قم: مؤتمر ألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأُولى.

٦. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلاميّة.

٧. الاستيعاب، ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأُولى، ١٤١٢هـ.

٨. أعلام الدين في صفات المؤمنين، أبو محمّد الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ٧١١هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت، قمّ: مؤسسّة آل البيت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ.

٩. أعيان الشيعة، محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي الشقرائي (ت ١٣٧١هـ)، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.

١٠. الإقبال بالأعمال الحسنة، أبو القاسم علي بن موسى الحلّي الحسني المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ.ش.

١١. الأمالي للصدوق، أبو جعفر محمّد بن علي بن حسين بن موسى بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، مكتبة الإسلامية (كتابخانه إسلامية)، الطبعة الرابعة، ١٣٦٢ هـ. ش.

١٢. الأمالي للطوسي، أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: مؤسّسة البعثة، قمّ: دار الثقافة، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ هـ.

١٣. كتاب الأُمّ، أبو عبدالله محمّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٤٠٠ هـ.

١٤. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت ١١١٠ هـ)، بيروت: مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٤ هـ.

١٥. البداية في علم الدراية، زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني (ت ٩٦٥ هـ)، قم: مكتبة محلّاتي، ١٤٢١ هـ.

١٦. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ هـ.

١٧. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار القمّي المعروف بابن فروخ (ت ٢٩٠ هـ)، قمّ: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ.

١٨. البلد الأمين، تقي الدين إبراهيم بن زين الدين الحارثي الهمداني المعروف بالكفعمي (ت ٩٠٥ هـ)، الطبعة الحجرية.

١٩. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ.

٢٠. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ.

٢١. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الإستر آبادي (ت ٩٤٠ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ.

٢٢. تحف العقول عن آل الرسول، أبو محمّد الحسن بن علي الحراني المعروف بابن شعبة (ت ٣٨١هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤هـ.

٢٣. التحفة السنية، السيّد عبد الله الجزائري، (ت ١١٨٠هـ)، مخطوط.

٢٤. تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.

٢٥. ترتيب كتاب العين، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة الأُولى، ١٤١٤هـ.

٢٦. ترتيب مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ترتيب وتنقيح: حيدر المسجدي وعلي العسكري، قم: مركز دراسات الحوزة والجامعة، الطبعة الأُولى، ١٣٨٧هـ.

٢٧. تصحيفات المحدّثين، أبو هلال العسكري (ت ٣٨٢هـ)، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٢هـ.

٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن (تفسير الآلوسي)، محمود بن عبد الله الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، الطبعة الموجودة ضمن برنامج مكتبة أهل البيت.

٢٩. تفسير الإمام العسكري، المنسوب للإمام أبي محمّد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، قم: مدرسة الإمام المهدي (عج)، قمّ، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩هـ.

٣٠. تفسير العيّاشي، أبو النضر محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السمرقندي الكوفي المعروف بالعيّاشي (ت ٣٢٠هـ)، طهران: مطبعة العلمية، ١٣٨٠هـ.ش.

٣١. تفسير القمّي (تفسير علي بن إبراهيم القمّي)، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي (ت ٣٢٩هـ)، قم: مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٢. تفسير فرات الكوفي، أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (ق ٤هـ)، طهران: قسم النشر التابع لوزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأُولى.

٣٣. مجمع البيان في تفسير القرآن (تفسير مجمع البيان)، الفضل بن الحسن الطبرسي (أمين الإسلام) (ت ٥٤٨هـ) بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأُولى، ١٤١٥هـ.

٣٤. تفسير نور الثقلين، الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي (ت ١١١٢هـ) قم: مؤسّسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ.

٣٥. التمحيص، أبو علي محمّد بن همام بن سهيل الإسكافي (ت ٣٣٦هـ)، قم: مدرسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤هـ.

٣٦. تنوير الحوالك شرح موطّأ مالك، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٨هـ.

٣٧. تنبيه الخواطر ونزهة النواظر (مجموعة ورّام)، أبو الحسين ورّام بن أبي فراس (ت ٦٠٥هـ)، قم: مكتبة الفقيه.

٣٨. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠هـ)، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٥هـ.ش.

٣٩. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يونس بن عبد الرحمٰن المزّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٤١. التوحيد، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٤٢. ثواب الأعمال، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، قم: مكتبة الشريف الرضي، الطبعة الثانية، ١٣٦٤هـ.ش.

٤٣. جامع الأخبار أو معارج اليقين في أُصول الدين، محمّد بن محمّد الشعيري السبزواري (ق ٧هـ)، قم: مكتبة الرضي، الطبعة الثانية، ١٣٦٣هـ.ش.

٤٤. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤٠١هـ.

٤٥. الجعفريّات = الأشعثيّات، أبو الحسن محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي (ق ٤ هـ)، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.

٤٦. جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع، أبو القاسم علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤ هـ) قم: مكتبة الرضي، الطبعة الحجرية.

٤٧. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن الجواهري (ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق: الشيخ عبّاس القوچاني، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٦٥ هـ ش.

٤٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٧ هـ.

٤٩. الخصال، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، ١٤٠٣ هـ.

٥٠. الخير والبركة في الكتاب والسنّة، محمّد الريشهري (معاصر)، قم: مؤسّسة دار الحديث.

٥١. دانشنامه جهان إسلام (دائرة معارف العالم الإسلامي) فارسي، بإشراف الدكتور غلام علي حداد عادل، طهران: بنياد دائرة المعارف إسلامي، ١٣٨٢ هـ ش.

٥٢. الدرّ المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

٥٣. دراسات في علم الدراية (أو تلخيص مقباس الهداية للعلّامة المامقاني، (ت ١٣٥١ هـ)، تلخيص وتحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: جامعة الإمام الصادق، ١٣٨٤ هـ ش.

٥٤. دراية الحديث، محمّد حسين الحسيني الجلالي (معاصر)، بيروت: منشورات الأعلمي، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ.

٥٥. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، أبو حنيفة النعمان بن محمّد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ)، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.

٥٦. الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ.

٥٧. الدعوات، أبو الحسين سعيد بن عبد الله الراوندي المعروف بقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهدي عج، قمّ: مؤسّسة الإمام المهدي عج، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧هـ.

٥٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٤٨ هـ) بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

٥٩. رجال الكشّي، أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّي (ق ٤ هـ)، مشهد: منشورات جامعة (انتشارات دانشگاه مشهد)، ١٣٤٨ هـ.

٦٠. روضة الواعظين، محمّد بن حسن بن علي بن أحمد بن علي الفتّال النيشابوري المعروف بابن الفتّال (ت ٥٠٨ هـ)، قم: مكتبة الرضي.

٦١. رياض المسائل، السيّد علي الطباطبائي، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٢ هـ، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين.

٦٢. الزهد، أبو محمّد الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي (ت ٢٥٠ هـ)، تحقيق: غلام رضا عرفانيان، قمّ: المطبعة العلمية، ١٣٩٩ هـ.

٦٣. سبل الهدى والرشاد، محمّد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ هـ.

٦٤. سنن أبي داود، أبو داوود سليمان بن أشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ هـ.

٦٥. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، دار الفكر.

٦٦. شرح أُصول الكافي، المولى محمّد صالح المازندراني (ت ١٠٨١ هـ)، تحقيق وتعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤٢١هـ.

٦٧. شرح نهج البلاغة، أبو حامد عبد الحميد بن محمّد بن أبي الحديد المعتزلي المعروف بابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، قم: مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ.

٦٨. شُعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٠هـ.

٦٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفّور عطّار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٧٠. صحيح ابن حبان، ، علي بن بلبان الفارسي المعروف بابن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٧١. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، بيروت: دار الفكر.

٧٢. الصحيح من سيرة النبي الأعظم، السيّد جعفر مرتضى العاملي، بيروت: دار السيرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.

٧٣. الصحيفة السجّادية، الإمام زين العابدين ٧، نشر الهادي، الطبعة الأُولى ١٣٧٦هـ ش.

٧٤. طبع ١٤٠٤هـ ١٣٦٣هـ ش، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفة.

٧٥. طرق حديث الأسماء الحسنى، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، (الطبعة الموجودة في برنامج مكتبة أهل البيت).

٧٦. عدّة الداعي ونجاة الساعي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي الأسدي (ت ٨٤١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٧هـ.

٧٧. العدد القوية لدفع المخاوف اليوميّة، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهّر الحلّي المعروف بالعلّامة (ت ٧٢٦هـ) قم: مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجفي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ.

٧٨. العقل والجهل في الكتاب والسنّة، محمّد الريشهري، تحقيق: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤٢١هـ.

٧٩. علوم حديث، مجلّة فصلية تخصّصية تعني بشؤون الحديث وعلومه، تصدر عن جامعة علوم الحديث.

٨٠. عمدة القاري شرح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٨١. عمل اليوم والليلة، أحمد بن محمّد الدينوري المشهور بابن السني (ت ٤٦٤هـ) بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٥هـ.

٨٢. عيون أخبار الرضا، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، مكتبة جهان، ١٣٧٨هـ.

٨٣. عيون الأخبار، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٣هـ.

٨٤. عيون الحكم والمواعظ، أبو الحسن علي بن محمّد الليثي الواسطي (قرن ٦هـ)، قم: دار الحديث ج قمّ، الطبعة الأُولى ١٣٧٦هـ ش.

٨٥. الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني (ت ١٣٩٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ.

٨٦. غرر الحكم، ودرر الكلم، عبد الواحد الآمدي التميمي (ت ٥٥٠هـ)، طهران: جامعة طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٦٠هـ ش.

٨٧. غرر الحكم ودرر الكلم (المطبوع ضمن برنامج نور الأحاديث ٢)، عبد الواحد الآمدي التميمي (ت ٥٥٠هـ)، قم: مكتب الشؤون الثقافية للحوزه العلمية، الطبعة الأُولى، ١٣٦٦هـ. ش.

٨٨. غريب الحديث، عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ، قم: دار الكتب العلمية.

٨٩. الفائق في غريب الحديث، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٧هـ.

٩٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (ت ٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولى، ١٣٧٩هـ

٩١. فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، بيروت: عالم الكتب.

٩٢. الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي الهمداني (ت ٥٠٩هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

٩٣. فضائل الشيعة، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، طهران: منشورات الأعلمي.

٩٤. فقه الرضا (الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام)، منسوب لأبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام، تحقيق: مؤسّسة آل ابيبت لإحياء التراث، مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦هـ.

٩٥. فلاح السائل، أبو القاسم علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، قم: مكتب الشؤون الثقافية للحوزه العلمية (انتشارات دفتر تبليغات إسلامي حوزة علمية قمّ).

٩٦. الفهرست، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠هـ)، النجف: المكتبة المرتضوية.

٩٧. قاموس الرجال في تحقيق رواة الشيعة ومحدّثيهم، محمّد تقي بن كاظم التستري (ت ١٣٢٠هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة الأُولى، ١٤١٩هـ

٩٨. قرب الإسناد، أبو العبّاس عبد الله بن جعفر الحميري القمّي (ت بعد ٣٠٤هـ)، طهران: مكتبة نينوى.

٩٩. قصص الأنبياء، نعمة الله الموسوي الجزائري (ت ١١١٢هـ)، قم: منشورات الشريف الرضي.

١٠٠. قصص الأنبياء للراوندي، أبو الحسين سعيد بن عبد الله الراوندي المعروف بقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، مشهد: مؤسّسة التحقيقات الإسلامية التابعة للروضة الرضوية المقدّسة (بنياد پژوهش هاى إسلامي آستان قدس رضوي)، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩هـ.

١٠١. الكافي، أبو جعفر ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩هـ)، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٥هـ. ش.

١٠٢. الكافي (تحقيق دار الحديث)، أبو جعفر ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩هـ)، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى، ١٣٨٨هـ. ش.

١٠٣. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه (ت ٣٦٧هـ)، النجف: منشورات المرتضوي، ١٣٥٦هـش.

١٠٤. كتاب سليم بن قيس، الشيخ أبو صادق سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي (ت حوالي ٩٠هـ)، قم: مكتبة الهادي، الطبعة الأُولى، ١٤١٥هـ.

١٠٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٥هـ.

١٠٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، أبو الفداء إسماعيل بن محمّد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، إسماعيل بن محمّد العجلوني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠٨. كشف اللثام عن قواعد الأحكام، بهاء الدين محمّد بن الحسن الإصفهاني المعروف بالفاضل الهندي، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين المشرفة، الطبعة الأُولى، ١٤١٦هـ.

١٠٩. كشف المحجّة لثمرة المهجة، أبو القاسم رضي الدين علي بن موسى بن طاووس الحسني (ت ٦٦٤هـ) النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٠هـ.

١١٠. كمال الدين كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، قم: منشورات دار الكتب الاسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

١١١. كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، على المتّقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ بكري حياني، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩هـ

١١٢. كنز الفوائد، أبو الفتح الشيخ محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (ت ٤٤٩هـ)، قم: مكتبة دار الذخائر، الطبعة الأُولى، ١٤١٠هـ.

١١٣. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ)، قم: أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

١١٤. مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: مؤسّسة البعثة، قم: مؤسّسة البعثة، الطبعة الأُولى، ١٤١٤هـ.

١١٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

١١٦. المجموع، محيي الدين النوَوي (ت ٦٧٦هـ)، بيروت: دار الفكر.

١١٧. المحاسن، الشيخ أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمٰن البرقي (ت ٢٨٠هـ)، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ.

١١٨. مسالك الأفهام، زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي المعروف بالشهيد الثاني، (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق: مؤسّسة المعارف الإسلامية، قم: مؤسّسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأُولى، ١٤١٣هـ.

١١٩. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ)، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٠. المستدرك علي الصحيحين، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي.

١٢١. مستدركات مقباس الهداية، الشيخ محمّد رضا المامقاني (ت ١٣٥١هـ)، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأُولى ١٤١٣هـ.

١٢٢. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، بيروت: دار صادر.

١٢٣. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمّد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسّسة الرسالة الطبعة الأُولى، ١٤٠٥هـ.

١٢٤. مشرق الشمسين وأكسير السعادتين الملقّب بمجمع النورين ومطلع النيّرين، البهائي (مكتبة اهل البيت).

١٢٥. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (ق ٧ هـ)، النجف: المكتبة الحيدرية، الطبعة الثانية.

١٢٦. مصباح المتهجّد، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، بيروت: مؤسّسة فقه الشيعة، الطبعة الأُولى، ١٤١١ هـ.

١٢٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمّد المقري الفيّومي (ت ٧٧٠ هـ)، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

١٢٨. المصباح في الأدعية والصلوات والزيارات، تقي الدين إبراهيم بن زين الدين الحارثي الهمداني المعروف بالكفعمي (ت ٩٠٥ هـ)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

١٢٩. المصنّف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ.

١٣٠. المصنّف لعبد الرزّاق، أبو بكر عبد الرزّاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي.

١٣١. معاني الأخبار، أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، ١٣٦١ هـ. ش.

١٣٢. معجم الأُدباء، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م.

١٣٣. معجم البلدان، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩ هـ

١٣٤. معجم الفروق اللغوية (معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءاً من كتاب السيّد نور الدين الجزائري)، تنظيم الشيخ بيت الله بيات ومؤسّسة النشر الإسلامي، قم:

مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٢هـ.

١٣٥. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

١٣٦. معجم رجال الحديث، أبو القاسم بن علي أكبر الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.

١٣٧. مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمّد الراغب الإصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، قم: دفتر نشر الكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٣٨. مقباس الهداية، الشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ)، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأُولى، ١٤١١هـ.

١٣٩. المقنع، محمّد بن علي ابن بابويه القمّي (الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسّسة الإمام الهادي، قم: مؤسّسة الإمام الهادي، ١٤١٥هـ.

١٤٠. مكارم الأخلاق، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، قم: منشورات الشريف الرضي، قمّ، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ.

١٤١. كتاب من لا يحضره الفقيه، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، طبع مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية بقمّ، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

١٤٢. مناقب آل أبي طالب، أبو جعفر رشيد الدين محمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٦هـ.

١٤٣. مهج الدعوات ومنهج العبادات، أبو القاسم علي بن موسى الحلّي المعروف بابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الأُولى، ١٤١٤هـ.

١٤٤. المهذب، عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ)، تحقيق: مؤسّسة سيّد الشهداء العلمية، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٦هـ

١٤٥ . المهذب البارع، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي الأسدي (ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: الشيخ مجتبى العراقي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٧ هـ.

١٤٦ . المواعظ العددية، الشيخ علي المشكيني الأردبيلي (معاصر)، شرح وتعليق: الشيخ علي الأحمدي الميانجي، قم: نشر الهادي، الطبعة الخامسة، ١٤١٤ هـ.

١٤٧ . موسوعة الأحاديث الطبية، محمّد الري شهري (معاصر)، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، قم: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ

١٤٨ . موسوعة العقائد الإسلامية، محمّد الري شهري (معاصر)، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، قم: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ

١٤٩ . موسوعة ميزان الحكمة، محمّد الري شهري (معاصر)، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، قم: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ

١٥٠ . الموطّأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ

١٥١ . المؤمن، أبو محمّد الحسين بن سعيدالكوفي الأهوازي (ت ٢٥٠ هـ)، قم: منشورات مدرسة الإمام المهدي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ.

١٥٢ . ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمّد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٣٨٢ هـ

١٥٣ . ميزان الحكمة، محمّد الريشهري (معاصر)، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى.

١٥٤ . النهاية في مجرد الفقه والفتاوي، محمّد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي) (ت ٤٦٠ هـ)، قم: انتشارات قدس محمّدي.

١٥٥ . النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مبارك بن مبارك الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمّد الطناحي، قم: مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ هـ ش.

١٥٦ . نهاية الدراية، السيّد حسن الصدر (معاصر)، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر.

١٥٧ . نهج البلاغة، ما جمعه السيّد الرضي من كلمات أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، قم: منشورات دار الهجرة.

١٥٨ . النوادر، فضل الله بن علي الحسني الراوندي (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، قم: دار الحديث، الطبعة الأُولى.

١٥٩ . نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار، محمّد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ)، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣ م.

١٦٠ . الهداية، أبو جعفر محمّد بن علي بن حسين بن موسى بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: مؤسّسة الإمام الهادي، قم: مؤسّسة الإمام الهادي، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ.

١٦١ . هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٦٢ . وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ.

١٦٣ . وفيات الأعيان، أحمد بن محمّد البرمكي (ابن خَلِّكان) (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت: دار الثقافة.

١٦٤ . وقعة صفّين، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ هـ)، قم: منشورات مكتبة آية العظمي الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

مركز بحوث دار الحديث : ۲۳۰

مسجدی، حیدر، ١٣٤٦ -

التصحيف في متن الحديث / حيدر المسجدي. ــ قم: دار الحديث، ١٤٣٢ق = ١٣٨٩ش.

٢٩٢ص. ـ (مركز بحوث دار الحديث؛ ٢٣٠).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 563 - 3

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیپا.

کتاب‌نامه: ص ۲۷۷ ـ ۲۹۱؛ همچنین به صورت زیر نویس.

١. علم الحديث ـ تصحيف. ٢. حديث ـ تصحيف. الف. عنوان.

BP ۱۱۱/۸/م۵ت۶ ۱۳۸۹

فهرست‌نویسی پیش از انتشار، توسّط کتاب‌خانهٔ تخصّصی حدیث / قم.